هذا المشروع ممول
من الاتحاد الأوروبي

منظمة
العمل
الدولية

METI

التجارة والاستثمار والتشغيل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط

التقرير المواضيعي لمشروع "إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي"

التجارة والاستثمار والتشغيل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط

التقرير المواضيعي لمشروع "إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي"

قائمة المحتويات:

شكر وتقدير 10

نبذة عن برنامج إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي 11

نظرة عامة على سوق العمل والتجارة والاستثمار 12

ملخص تنفيذي 12

الفصل الأول: نظرة عامة على سوق العمل والتجارة والاستثمار في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط 24

1.1 نظرة عامة على بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط 24

1.1.1 لمحة عن سوق العمل في المنطقة 30
1.1.2 لمحة عن التجارة والاستثمار في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط 34
1.1.3 التجارة البينية والتكامل الإقليمي 42
1.1.4 الصلة بين التجارة والاستثمار وسوق العمل 52

الفصل الثاني: التحول الاقتصادي الشامل من خلال تطبيق السياسات التجارية والصناعية والاستثمارية الموجهة نحو التشغيل 58

2.1 السياسات الصناعية والتجارية: النظرية والتطبيقات على الصعيد العالمي وفي بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط 58

2.1.1 التحول الهيكلي والسياسات الصناعية والتجارية - مدارس الفكر والتطور 58
2.1.2 تطور السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية في المنطقة 62

2.2 استعراض سياسات التشغيل والآليات المؤسسية الأساسية 81

2.2.1 استعراض سياسات التشغيل 81
2.2.2 الآليات المؤسسية لتشكيل السياسات المتعلقة بالتشغيل في بلدان جنوب البحر الأبيض 84

2.3 تأثير السياسات الصناعية والاستثمارية والتجارية والتحول الهيكلي وسوق العمل 89

2.3.1 التغيير الهيكلي في المنطقة 89
2.3.2 تأثير السياسات الصناعية والاستثمارية والتجارية على الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة 96
2.3.4 لماذا الخمول الشديد؟ دور البنية التحتية المادية وغير المادية 136

الفصل الثالث: التجارة والاستثمار والشباب والمرأة في سوق العمل 152

3.1 الشباب وسوق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط 152
3.2 المرأة وسوق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط 159
3.3 التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول للنساء والشباب في المنطقة 167

3.4 توجهات السياسة: ما الذي يمكن عمله لتحسين تأثير سياسات التجارة والاستثمار، بما في ذلك تأثير سياسات التجارة والاستثمار على النساء والشباب؟ 208
3.4.1 يمكن أن يساعد التركيز على التحول الهيكلي من خلال سياسات صناعية فعالة في عكس اتجاه تراجع التصنيع المبكر وتعزيز النمو الشامل طويل الأجل 209
3.4.2 الرصد الدقيق والتخفيف من تأثير السياسات التجارية على سوق العمل، بما في ذلك النساء والشباب، والاستثمار في البنية التحتية يمكن أن يساعد في تيسير إعادة تشكيل عوامل الإنتاج 211

◄ الفصل الرابع : الاتجاهات المستقبلية وتأثيرها على سوق العمل 216

4.1 على المدى القصير: تأثير كوفيد-19ومسارات الانتعاش 216

4.1.1 التأثير العالمي لجائحة كوفيد-19 216
4.1.2 أزمة كوفيد-19 في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط 218
4.1.3 الاستجابات في دول المنطقة 224
4.1.4 مسارات التعافي قصير المدى من أزمة كوفيد19- 227

4.2 الاتجاهات بعيدة المدى: الثورة التكنولوجية ومستقبل العمل في المنطقة 228

4.2.1 مستقبل العمل: حالة النقاش 228
4.2.2 كيف ينطبق ذلك على البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، بما في ذلك بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط؟ 231

◄ المراجع 238

قائمة الأشكال:

- الشكل 1: النمو الاقتصادي في مختلف دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية) 25
- الشكل 2: النمو الاقتصادي في ليبيا، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة المئوية (تقدير لعام 2020، توقعات لعام 2021) 26
- الشكل 3: معدل التضخم في المنطقة (نسبة مئوية) 26
- الشكل 4: نسبة الدين الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي 27
- الشكل 5: المشاركة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في القيمة المضافة (٪) في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط في عام 2019 28
- الشكل 6: التشغيل حسب القطاع في المنطقة عام 2019 (٪ إجمالي التشغيل) 29
- الشكل 7 : حصة أعلى 10 في المائة وأدنى 50 في المائة من الدخل القومي، 2010 و2019 30
- الشكل 8: حصة الإناث والذكور في التشغيل بالنسبة لكل قطاع في المنطقة في عام 2019 32
- الشكل 9: تطور الوضع في التشغيل في المنطقة، 2010-2019 33
- الشكل 10: العمالة غير المنظمة في بلدان مختارة في المنطقة حسب القطاع والنوع الاجتماعي في عام 2019 34
- الشكل 11: تطور واردات وصادرات البضائع في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، 2000-2019 (القيمة الإجمالية بالمليون دولار امريكي) 35
- الشكل 12: تطور واردات وصادرات الخدمات في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، 2000-2019 (القيمة الإجمالية بالمليون دولار امريكي) 36
- الشكل 13: تطور التجارة في الخدمات حسب الفئة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، وحصة المنطقة في العالم (القيمة الإجمالية بالمليون دولار امريكي) 36
- الشكل 14: تطور الميزان التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة 37
- الشكل 15: تطور وجهات التصدير لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط 38
- الشكل 16: حصة المنتجات في صادرات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في عام 2000 39
- الشكل 17: حصة المنتجات في صادرات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في عام 2000 39
- الشكل 18: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، في العالم وبلدان مجموعة العشرين، 2005-19 (مليون دولار أمريكي) 41
- الشكل 19: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، 2000-19 (مليون دولار أمريكي) 41
- الشكل 20: تطور إجمالي الواردات والصادرات والناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي) والانفتاح التجاري في المنطقة ، 2005-19 42
- الشكل 21: الانفتاح التجاري في بلدان مختلفة في المنطقة في عام 2019 ، مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان المتوسطة الدخل 43
- الشكل 22: إمكانات التصدير غير المستغلة من مصر إلى العالم حسب القطاع (بالدولار الأمريكي) 47
- الشكل 23: إمكانات التصدير غير المستغلة من مصر إلى شمال إفريقيا حسب القطاع (بالدولار الأمريكي) 47

◄ الشكل 24: إمكانات التصدير غير المستغلة من مصر إلى الشرق الأوسط حسب القطاع (بالدولار الأمريكي) 47
◄ الشكل 25: إمكانات التصدير غير المستغلة من الأردن إلى العالم حسب القطاع (بالدولار الأمريكي) 48
◄ الشكل 26: إمكانات التصدير غير المستغلة من الأردن إلى شمال إفريقيا حسب القطاع (بالدولار الأمريكي) 48
◄ الشكل 27: الإمكانات غير المستغلة من الأردن إلى الشرق الأوسط حسب القطاع (بالدولار الأمريكي) 48
◄ الشكل 28: الإمكانات غير المستغلة من المغرب إلى العالم حسب القطاع (بالدولار الأمريكي) 49
◄ الشكل 29: إمكانات التصدير غير المستغلة من المغرب إلى شمال إفريقيا حسب القطاع (بالدولار الأمريكي) 49
◄ الشكل 30: الإمكانات غير المستغلة من المغرب إلى الشرق الأوسط حسب القطاع (بالدولار الأمريكي) 49
◄ الشكل 31: إمكانات التصدير غير المستغلة من تونس إلى العالم حسب القطاع (بالدولار الأمريكي) 50
◄ الشكل 32: إمكانات التصدير غير المستغلة من تونس إلى شمال إفريقيا حسب القطاع (بالدولار الأمريكي) 50
◄ الشكل 33: الإمكانات غير المستغلة من تونس إلى الشرق الأوسط حسب القطاع (بالدولار الأمريكي) 50
◄ الشكل 34: تطور التعريفات التجارية المقاسة بالمتوسط المرجح لرسوم التجارة في الدول الأولى بالرعاية مقارنة بمناطق العالم الأخرى وبلدان المنطقة (نسبة مئوية) 65
◄ الشكل 35: تطور مشاركة القيمة المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي 91
◄ الشكل 36: حصة القيمة المضافة لقطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (نسبة مئوية) 91
◄ الشكل 37: تطور القيمة المضافة للتصنيع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الشريكة في مشروع «إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي»، في الفترة 2019-1970 92
◄ الشكل 38: تطور هيكل التشغيل في البلدان الثمانية في المنطقة، 2019-1991 94
◄ الشكل 39: تطور الصادرات في البلدان غير المصدرة للنفط في جنوب البحر الأبيض المتوسط (بآلاف الدولارات) 97
◄ الشكل 40: تطور الصادرات في البلدان المصدرة للنفط لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط (بآلاف الدولارات) 97
◄ الشكل 41: تطور إنتاجية العمل في الصناعات التحويلية في تونس والمغرب (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2010) 100
◄ الشكل 42: تطور حصة السلع المصنعة في الصادرات السلعية في المنطقة ومستوى المهارات وكثافة التكنولوجيا التي تتطلبها، 19-2000 103
◄ الشكل 43: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في بلدان مختارة في المنطقة - 1 (مليون دولار أمريكي) 107
◄ الشكل 44: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في بلدان مختارة في المنطقة - 2 (مليون دولار أمريكي) 107

- الشكل 45: مستوى تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلد والقطاع، 2020 (0 = مفتوح ، 1 = مغلق) 109
- الشكل 46: حصة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات ومقارنتها مع البلدان ذات الدخل المتوسط 110
- الشكل 47: حصة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من القيمة المضافة في الصادرات (بالدولار الأمريكي) 110
- الشكل 48: حصة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من القيمة المضافة في الصادرات وحصة القيمة المضافة الأجنبية والمحلية 111
- الشكل 49: تطور حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في مصر، 2009 - 2019 117
- الشكل 50: خلق فرص عمل في قطاع الصناعات التحويلية في مصر، 2009-2019 (بالآلاف) 118
- الشكل 51: التوزيع القطاعي لخلق فرص العمل في مصر، 2009-2019 (بالآلاف) 118
- الشكل 52: تطور الصادرات من منتجات مختارة في مصر 119
- الشكل 53: توزيع مستوى المهارات في الاقتصاد المصري والصناعات التحويلية في عامي 2018 و2019 121
- الشكل 54: تطور حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في الأردن، 2017-2019 122
- الشكل 55: خلق فرص عمل في قطاع التصنيع في الأردن، 2017-2019(بالآلاف) 123
- الشكل 56: التوزيع القطاعي لخلق فرص العمل في الأردن، 2017-2019 (بالآلاف) 123
- الشكل 57: تطور الصادرات السلعية المختارة في الأردن، 2009-2019 124
- الشكل 58 - توزيع مستوى المهارات في جميع القطاعات والصناعات التحويلية في الأردن، 2017-2019 125
- الشكل 59: تطور حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداو في المغرب، 2000-2019 126
- الشكل 60: التوزيع القطاعي لخلق فرص العمل في المغرب، 2000-2019 (بالآلاف) 127
- الشكل 61: توزيع مستويات المهارات للسكان العاملين في المغرب، 2011-2019 (نسبة مئوية) 128
- الشكل 62: تطور مستوى التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير تجارية في تونس، 2000-2019 128
- الشكل 63: حصة الصناعات المختلفة في التشغيل الصناعات التحويلية في تونس، 19-2000 130
- الشكل 64: التوزيع القطاعي لخلق فرص العمل في تونس 19-2000 130
- الشكل 65: توزيع مستوى المهارات في جميع القطاعات والصناعات التحويلية في تونس، 16-2005 131
- الشكل 66: تطور حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000 132
- الشكل 67: خلق فرص عمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000 132
- الشكل 68: تطور حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في الجزائر، 19-2000 133
- الشكل 69: التوزيع القطاعي لخلق فرص العمل في الجزائر، 2000-2009 و2009-2019(بالآلاف) 134

◄ الشكل 70: تطور حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في ليبيا، 2000-19 135
◄ الشكل 71: تطور خلق فرص العمل في ليبيا، 2000-19 135
◄ الشكل 72: جودة البنية التحتية للموانئ في دول المنطقة (من1 الى 7 حيث 7 تمثل أعلى جودة) 137
◄ الشكل 73: درجات مؤشر تطور مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لبلدان المنطقة، 2007-18 138
◄ الشكل 74: إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة باستثناء الطاقة الكهرومائية (النسبة المئوية من الإجمالي) 139
◄ الشكل 75: نسبة الشركات التي تعتبر أن الحصول على الكهرباء هو التحدي الأكبر بالنسبة لها (نسبة مئوية) 140
◄ الشكل 76: مؤشر الاتصال بالهاتف المحمول، 2019 (النقاط من 100) 140
◄ الشكل 77: الائتمان المحلي للقطاع الخاص، الإجمال والمُقدم من البنوك، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2017 142
◄ الشكل 78: مصادر تمويل المؤسسات في المنطقة، 2019) 143
◄ الشكل 79: حصة الشركات التي تعلن أن الحصول على التمويل هو التحدي الأكبر بالنسبة لها 143
◄ الشكل 80: حصة الشركة التي تعتبر الفساد التحدي الكبير لها 149
◄ الشكل 81: مستوى الشباب في بلدان المنطقة بين عامي 2005 و 2019 (نسبة مئوية) 153
◄ الشكل 82: تطور معدل بطالة الشباب (نسبة مئوية) 154
◄ الشكل 83: البطالة حسب مستوى التعليم في مصر والأردن وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة 157
◄ الشكل 84: معدل البطالة حسب المستوى التعليمي في المغرب في الفترة بين 2000 و 2014 158
◄ الشكل 85: الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي حسب الجنس، 2017 (نسبة مئوية من الإجمالي) 160
◄ الشكل 86: معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب العمر، 2019 (نسبة مئوية) 161
◄ الشكل 87: القوى العاملة حسب مستويات التعليم والجنس 163
◄ الشكل 88: معدل البطالة حسب الجنس في المنطقة 164
◄ الشكل 89: توزيع التشغيل في القطاعات حسب الجنس في بعض الدول المنطقة، 2019. 165
◄ الشكل 90: العمالة في القطاعات القابلة للتداول وغير التجارية حسب الجنس في مصر، 2009-19 169
◄ الشكل 91: خلق فرص العمل في مصر حسب القطاع والجنس، 2009-19 (بالآلاف) 171
◄ الشكل 92: توزيع مستويات المهارات حسب الجنس في الصناعات التحويلية وجميع القطاعات في مصر، 2009-18 172
◄ الشكل 93: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير التجارية حسب العمر في مصر، 2009-19 173
◄ الشكل 94: خلق فرص العمل في مصر حسب القطاع والعمر، 2017-2019 (بالآلاف) 174
◄ الشكل 95: توزيع مستويات المهارات حسب الفئة العمرية للصناعات التحويلية وجميع القطاعات في مصر، 2009-18 175
◄ الشكل 96: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب النوع الاجتماعي ومستوى المهارات في الأردن، 2017-2019 177
◄ الشكل 97: خلق فرص العمل في الأردن حسب القطاع والنوع الاجتماعي، 2017-2019 (بالآلاف) 178
◄ الشكل 98: توزيع مستويات المهارات حسب الجنس في الأردن، 2017-2019 179
◄ الشكل 99: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الفئة العمرية ومستوى المهارات في الأردن، 2017-2019 180

- الشكل 100: خلق فرص العمل في الأردن حسب القطاع والفئة العمرية، 2017-2019 (بالآلاف) 181
- الشكل 101: توزيع مستويات المهارات حسب الفئة العمرية في الأردن، 2017-2019 182
- الشكل 102: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الجنس في المغرب، 19-2000 184
- الشكل 103: تطور الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي (%من الإجمالي) للإناث والذكور في المغرب، 19-2005 184
- الشكل 104: خلق فرص العمل في المغرب حسب القطاع والنوع الاجتماعي، 19-2000 (بالآلاف) 185
- الشكل 105: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب النوع الاجتماعي في تونس، 17-2005 187
- الشكل 106: خلق فرص العمل في تونس حسب القطاع والنوع الاجتماعي، 17-2005 (بالآلاف) 188
- الشكل 107: توزيع مستويات المهارة حسب النوع الاجتماعي في تونس 17-2005 189
- الشكل 108: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الفئة العمرية في تونس، 17-2005 191
- الشكل 109: خلق فرص العمل في تونس حسب القطاع والفئة العمرية، 17-2005 (بالآلاف) 192
- الشكل 110: توزيع مستويات المهارة حسب الفئة العمرية في تونس، 17-2005 193
- الشكل 111: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الجنس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000 195
- الشكل 112: خلق فرص العمل حسب القطاع والجنس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000 (بالآلاف) 195
- الشكل 113: تطور مستوى المهارات لدى السكان الذين يشتغلون حسب الجنس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000 196
- الشكل 114: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الفئة العمرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000 198
- الشكل 115: خلق فرص العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة حسب القطاع والفئة العمرية 19-2000 (بالآلاف) 199
- الشكل 116: تطور مستوى المهارات لدى السكان العاملين حسب الفئة العمرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000 200
- الشكل 117: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الجنس في الجزائر، 2000 202
- الشكل 118: خلق فرص العمل حسب القطاع والجنس في الجزائر، 19-2000 (بالآلاف) 203
- الشكل 119: تطور الالتحاق بالتعليم العالي للإناث والذكور في الجزائر، 18-2009 (الإجمالي %) 204
- الشكل 120: تطور المهن حسب الجنس في الجزائر، 19-2010 204
- الشكل 121: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الجنس في ليبيا، 19-2000 206
- الشكل 122: خلق فرص العمل في ليبيا حسب القطاع والنوع الاجتماعي، 19-2000 (بالآلاف) 207
- الشكل 123: إجمالي الدين الحكومي العام (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 220
- الشكل 124: الإيرادات الحكومية العامة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 220

قائمة الجداول:

- الجدول 1: المؤشرات الكلية الرئيسية للأعوام 2000 و 2010 و 2019 27
- الجدول 2: معدل البطالة في بلدان مختلفة في المنطقة، 19-2005 (نسبة مئوية) 31
- الجدول 3: مستويات الصادرات والواردات داخل المنطقة في عام 2019 (نسبة مئوية) 43
- الجدول 4: مقارنة تطور المنتجات مع إمكانات التصدير غير المستغلة من مصر إلى العالم وشمال إفريقيا والشرق الأوسط 45
- الجدول 5: مقارنة تطور المنتجات مع إمكانات التصدير غير المستغلة من الأردن إلى العالم وشمال إفريقيا والشرق الأوسط 45
- الجدول 6: مقارنة تطور المنتجات مع إمكانات التصدير غير المستغلة من المغرب إلى العالم وشمال إفريقيا والشرق الأوسط 46
- الجدول 7: مقارنة تطور المنتجات مع إمكانات التصدير غير المستغلة من تونس إلى العالم وشمال إفريقيا والشرق الأوسط 46
- الجدول 8: نظرة عامة على الحوافز المقدمة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في المناطق الاقتصادية الخاصة 69
- الجدول 9: تقييم عملية تصميم السياسات الصناعية في المنطقة وتشكيلها 81
- الجدول 10: خصائص صياغة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 85
- الجدول 11: طرائق إشراك أصحاب المصلحة في عمليات صياغة استراتيجية التشغيل (سياسات تشغيل وطنية) 86
- الجدول 12: متوسط النمو السنوي لإجمالي إنتاجية العمل وإجمالي القيمة المضافة والتشغيل، 2000-2009 و19-2009 (نسبة مئوية) 90
- الجدول 13: مقارنة تطور الصادرات بين تونس والمغرب، 19-2009 (مليون دولار أمريكي) 99
- الجدول 14 - تطور صادرات منتجات الفوسفات في المغرب وتونس 19-2009
- (مليون دولار أمريكي) 99

الجدول 15: تصنيف القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول وفقًا لدراسة مانو وكاستيلو
- (Mano and Castillo 2015) 113

الجدول 16: تصنيف القطاعات القابلة للتداول والقطاعات غير القابلة للتداول وفقًا لدراسة
- مانو وكاستيلو (Mano and Castillo 2015) 114

الجدول 17: تطور المؤشرات الرئيسية في سوق العمل 116
- الجدول 18: تطور نسبة التشغيل بأجر حسب القطاع بين عامي 2009 و2019
- في مصر (نسبة مئوية) 120

الجدول 19: نقاط مؤشر الأداء اللوجستي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط
- (من 1 إلى 5، 5= الأفضل) 138

الجدول 20: ترتيب الدول في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من 175 بلد) 141
- الجدول 21: مؤشرات مختارة بشأن الحصول على التمويل 144
- الجدول 22: إجمالي القيد بالمدارس في التعليم ما بعد الثانوي في المنطقة (نسبة مئوية) 145
- الجدول 23: ترتيب الدول في مؤشر رأس المال البشري، 2020 146
- الجدول 24: السكان الشباب في المنطقة، 2019 152
- الجدول 25: معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة في المنطقة 153

الجدول 26: معدلات المشاركة في القوى العاملة في المنطقة حسب الجنس، 2019 160
الجدول 27: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الجنس في مصر، 19-2009 (بالآلاف) 168
الجدول 28: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب العمر في مصر، 19-2009 (بالآلاف) 172
الجدول 29: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب النوع الاجتماعي في الأردن، 19-2017 (بالآلاف) 176
الجدول 30: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الفئة العمرية في الأردن، 2019-2017 (بالآلاف) 179
الجدول 31: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب النوع الاجتماعي في المغرب، 19-2000 (بالآلاف) 183
الجدول 32: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب النوع الاجتماعي في تونس، 17-2005 (بالآلاف) 186
الجدول 33: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الفئة العمرية في تونس، 17-2005 (بالآلاف) 190
الجدول 34: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الجنس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000(بالآلاف) 193
الجدول 35: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الفئة العمرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000 (بالآلاف) 197
الجدول 36: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الجنس في الجزائر، 19-2000 (بالآلاف) 201
الجدول 37: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الجنس في ليبيا، 19-2000 (بالآلاف) 205
الجدول 38: نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2009 و2021، الأسعار الثابتة 218
الجدول 39: إجمالي الاستثمار (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 219
الجدول 40: تغير حجم الصادرات من السلع والخدمات (نسبة مئوية) 221
الجدول 41: التغير في حجم الصادرات السلعية (نسبة مئوية) 221
الجدول 42: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنطقة بين عامي 2019 و2020 222
الجدول 43: اختيار المؤشرات من المسوح الدورية للشركات 223
الجدول 44: حصة الشركات التي بدأت أو زادت من استخدام المنصات الرقمية خلال أزمة كوفيد- 19 (لا توجد شركات متناهية الصغر) يونيو-أغسطس 2020 236

قائمة الإطارات:

الإطار 1: دور الاتحاد الأوروبي في الاتحاد من أجل المتوسط والمشاركة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط 51
الإطار 2: تدخلات مركز التجارة الدولية في برنامج التجارة والاستثمار الإقليمي الجديد لـ NEAR 105
إطار 3: برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الاستثمار في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط 108

شكر وتقدير

أعـدت هـذا التقريـر شـامة التريكـي، استشـاري، مع مدخلات من ديفيد كوتشـيرا ومارتن أوسترماير وهالـة المينيـاوي مـن منظمـة العمـل الدوليـة. وتعمـل شـيما تريكـي حاليًـا كرئيسـة إدارة التصنيع فـي «معهـد التغييـر العالمـي»، مـع التركيـز عـلى التحـول الاقتصادي وتنمية القطـاع الخاص في 16 دولـة أفريقيـا. وكانـت شـامة قبـل هـذا المنصـب تعمـل كمستشـارة مـع الحكومـة الإثيوبيـة عـلى خلـق فرص العمـل، وتطوير الصناعات والشـركات الصغيـرة والمتوسـطة وسياسـات التشـغيل. كما عملـت مـن قبـل فـي تطويـر القطـاع الخـاص فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا فـي منظمـة التعـاون والتنمية في الميـدان الاقتصادي وساهمت في العديد من الدراسات حول التشغيل والاسـتثمار فـي المنطقـة. وعملـت أيضًـا لعـدة سـنوات فـي مجـال تقديـم الاستشـارات الإداريـة فـي قطـاع الخدمـات الماليـة. وهـي مهندسـة تخصصـت فـي الرياضيـات التطبيقيـة وتحمـل درجـة الماجسـتير فـي الإدارة العامـة مـن سـاينس بـو باريس وكلية لنـدن للاقتصاد، حيث تخصصت فـي السياسـة الاقتصادية.

تـود المؤلفـة أن تشـكر لـوكا فيـدي (المكتـب القطـري لمنظمـة العمـل الدوليـة فـي القاهـرة) لمشـاركة معرفتـه الفنيـة الواسـعة وخبرتـه الإقليميـة. كما استند التقريـر أيضًـا إلى تعليقات هيلما كوبيلا موتي، وأرييل كاسـترو، ونظام قحوش (جميعهـم مـن مكتـب الأنشـطة العماليـة التابـع لمنظمـة العمـل الدوليـة) وناصر بوياحـي (المكتب القطـري لمنظمـة العمـل الدوليـة فـي القاهـرة). كمـا تـود المؤلفـة أيضًـا أن تعـرب عـن تقديرهـا للتعليقـات والاقتراحـات التـي قدمهـا إلكتـرا تسـاكاليدو وميشـيل مارسـيانو (المفوضيـة الأوروبيـة).

وكان الدعـم الـذي قدمتـه إدارة الإحصـاءات فـي منظمـة العمـل الدوليـة - ولا سـيما تلـك الدعـم المقـدم مـن ديفيـد بيسـكوند ومايليـن فياريـال - فوينتيـس - لا يقـدر بثمـن.

كمـا تمتـن المؤلفة للغايـة للدعم الإداري المسـتمر من قبل سونيا فوريرو رودريغيز وعائشة الشرباسي، وللتحريـر الشـامل مـن قبـل إليزابيـث كولمـان. وأخيـرًا، تـود المؤلفـة أن تعـرب عـن شـكرها لوحـدة إنتـاج المطبوعـات فـي منظمـة العمـل الدوليـة لمسـاعدتها فـي عمليـة الإنتـاج ، ولإدارة الاتصـالات والإعلام في منظمة العمل الدولية على تعاونهـا ودعمها في نشـر هـذا التقرير.

نبذة عن برنامج إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي

إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي (METI) هو برنامج يتم استضافته في فرع التنمية والاستثمار التابع لإدارة سياسات التشغيل في منظمة العمل الدولية، بتمويل من المفوضية الأوروبية، وتنفيذ منظمة العمل الدولية. ويهدف البرنامج إلى تمكين صانعي السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل أفضل من دمج منظور التشغيل في سياسات التجارة والاستثمار. حيث يدعم هذا الإجراء تصميم استراتيجيات الاستثمار التي تعمل على تحسين كمية ونوعية فرص العمل التي يتم خلقها في المنطقة وتنفيذها. وهذه الأهداف هي الأكثر إلحاحًا في سياق التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19.

ويعمل البرنامج على تسهيل عمل خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى دعم التنمية الشاملة والمستدامة لمنطقة الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، علاوة على تعزيز الاستثمار العام والخاص لخلق المزيد من فرص العمل وزيادة النمو والعمل على تحقيق أهداف الأمم المتحدة الأخرى للتنمية المستدامة. تم إطلاق برنامج إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي في خريف عام 2020 وسوف يستمر البرنامج في دعم صانعي السياسات لمدة أربع سنوات.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني : http://www.ilo.org/meti

◀ ملخص تنفيذي

تقع السياسات التجارية والاستثمارية والصناعية في قلب التحول الاقتصادي والاستراتيجيات الغنية بفرص العمل في البلدان النامية. وعلى الرغم من إجراء العديد من الإصلاحات التي تم تبنيها على مدى العقود الماضية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لا يزال التحول الهيكلي بطيئًا ولا يزال تأثير هذه السياسات على خلق فرص العمل منخفضًا، خاصة بالنسبة للنساء والشباب. يتناول هذا التقرير المواضيعي تطور هذه السياسات وأثرها على التحول الاقتصادي، وعلى تنويع الصادرات وعلى سوق العمل، مع التركيز على الشباب والنساء، وعلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. كما يقدم تحليلاً للاتجاهات المستقبلية التي من المتوقع أن تؤثر على سوق العمل في المنطقة.

نظرة عامة على سوق العمل والتجارة والاستثمار

يقدم الفصل الأول لمحة عامة عن التوقعات الاقتصادية الحالية في المنطقة، مع لمحة عامة عن سوق العمل وتطور التجارة والاستثمار في المنطقة.

مرت دول جنوب البحر الأبيض المتوسط باضطرابات سياسية واقتصادية كبيرة، بدءً من الحركات الاجتماعية التي انطلقت في عام 2011 إلى أزمة كوفيد-19 العالمية، بالإضافة إلى العديد من الأحداث الخاصة بكل بلد والتي كان لها تأثير كبير على المسار الاقتصادي للمنطقة. كانت الحركات الاجتماعية لعام 2011، التي بدأت في تونس واجتاحت مصر وليبيا ودول أخرى في المنطقة، مدفوعة بشكل رئيسي من قبل الشباب الذين يسعون لتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ولزيادة نسبة مشاركتهم في تشكيل مسارات التنمية في بلدانهم واضفاء الصبغة الديمقراطية على الأنظمة السياسية. كما تأثرت دول مثل الأردن ولبنان بشدة من جراء الحرب الأهلية السورية، التي بدأت في عام 2011.

وقد كان النمو الاقتصادي في المنطقة، بشكل عام، أقل من إمكاناته على مدى العقد الماضي. وانعكس هذا النمو الاقتصادي المخيب للآمال في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في نتائج سوق العمل في المنطقة، الذي يتميز بانخفاض معدل مشاركة القوى العاملة، ولاسيما النساء والشباب، وارتفاع مستويات البطالة وغياب النظامية، وانخفاض مستويات خلق فرص عمل جيدة. بعد عشر سنوات من انطلاق الحركات الاجتماعية لعام 2011، لم يتغير شيء يذكر بالنسبة للواقع الاقتصادي للمرأة والشباب في المنطقة. على سبيل المثال، يعد معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من أدنى المعدلات على مستوى العالم، وهو أقل في المتوسط من البلدان الأخرى ضمن نفس فئة الدخل أو ذات الدخل الأكثر انخفاضًا. وبالمثل، بالنسبة للشباب (15-29 عامًا)، فإن معدل المشاركة في القوى العاملة أقل بكثير من معدل أقرانهم الأكبر سنًا. وتشير النسبة الكبيرة من النساء والشباب الذين لا يشاركون في الأنشطة الاقتصادية ولا يتطلعون إلى أن يكونوا نشطين اقتصاديًا إلى الصعوبات التي تواجهها النساء والشباب عند محاولة المشاركة الكاملة في اقتصادات بلدانهم.

لم تتحسن حصة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في التجارة العالمية خلال العقود الماضية. ففي عام 2019، كانت حصة المنطقة من صادرات البضائع العالمية حوالي 0.08 في المائة فقط و1 في المائة من واردات البضائع العالمية في نفس العام [1]. ومن ناحية أخرى تعتبر واردات البضائع في المنطقة أعلى بكثير من صادراتها، مع تحول في الديناميكية في عام 2008 واتسعت الفجوة منذ ذلك الحين. كما أدى النمو المرتفع في الواردات عن الصادرات بشكل عام إلى استمرار العجز التجاري والحساب الجاري بين البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. ويعاني الأردن وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان والمغرب ومصر من عجز تجاري كبير ومستمر منذ أكثر من عقد. في المقابل، تمتلك البلدان المصدرة للنفط في المنطقة حسابات جارية وفوائض تجارية كبيرة تاريخياً، على الرغم من أن ذلك قد تغير في السنوات الأخيرة بالنسبة للجزائر. علاوة على ذلك، تعاني المنطقة من نقاط ضعف مهمة في مجال التجارة. وتشمل هذه النقاط ارتفاع التقلبات في صادرات الدول

[1] حسابات تستند إلى بيانات الأونكتاد.

المعتمدة على النفط، والتي تجلت في عام 2020 من خلال الانخفاض الكبير في أسعار النفط وتأثيره على اقتصادات الجزائر وليبيا. كما أن هناك تركيزًا كبيرًا لأسواق التصدير، لا سيما في أوروبا، وخاصة إلى دول شمال إفريقيا. أخيرًا، على الرغم من اقتصادها الإقليمي المنفتح نسبيًا، إلا أن هناك القليل من التجارة البينية، وتغيب هذه التجارة بين بعض البلدان في المنطقة.

تبنت بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عدة إصلاحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقود الماضية، بما في ذلك الإصلاحات التي أجريت في الأطر التنظيمية وإنشاء مناطق اقتصادية مُحددة. فعلى الرغم من هذه الإصلاحات، لم تزد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلا بوتيرة منخفضة نسبيًا في المنطقة بين عامي 2005 و2019. حيث مثلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة 2.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة في عام 2019 وظلت تنمو باستمرار في المخزونات. غير أن هذه التدفقات الوافدة لم تكن مستقرة، لا سيما بعد الحركات الاجتماعية لعام 2011 وتأثير جائحة كوفيد- 19على الاقتصاد العالمي.

بالإضافة إلى الإصلاحات على المستوى الوطني، بُذلت جهود لتعزيز التكامل الإقليمي. وأدى إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2008 إلى تحسينات ملحوظة من حيث التعاون وتكثيف التجارة. ولكن، على الرغم من تكثيف العلاقات التجارية بين العديد من البلدان في المنطقة، لا تزال هناك إمكانات تجارية كبيرة غير مستغلة بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو دول الاتحاد من أجل المتوسط.

للعلاقة بين سوق العمل والتجارة والاستثمار والسياسات الصناعية أهمية خاصة لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. إذا تم توجيهها بشكل صحيح، من خلال المؤسسات والسياسات الصناعية الفعالة التي تعزز التغيير الهيكلي، يمكن لسياسات التجارة والاستثمار أن تساعد البلدان في المنطقة على توسيع قطاعاتها الإنتاجية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع خلق وظائف جيدة تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك تلك المتاحة للنساء. وفي هذا السياق، يوفر تعزيز الحوار والتعاون الفني داخل المنطقة فرصة مهمة لزيادة تسريع هذه الجهود وتعزيز التكامل الإقليمي.

السياسات التجارية والاستثمارية والصناعية والتشغيلية وأثرها على سوق العمل

يقدم الفصل الثاني لمحة عامة عن سياسات الصناعة والتجارة والاستثمار والتشغيل في المنطقة، وتأثيرها على الصادرات وخلق فرص العمل، بما في ذلك في القطاعات الإنتاجية والقابلة للتداول.

اتبعت دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الاتجاهات الدولية من حيث السياسات الصناعية والتجارية. حيث تبنت جميع دول المنطقة، بعد الاستقلال خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، سياسات لحماية صناعاتها المحلية وتطويرها وتقليل الاعتماد على البلدان الأكثر تقدمًا. وبدأت العديد من دول المنطقة في التركيز على ترويج الصادرات وتحرير التجارة. غير أن هذه السياسات قد تم تنفيذها بوتيرة وكثافة مختلفتين في جميع أنحاء المنطقة. فقد تبنت معظم دول المنطقة، خلال التسعينيات، إصلاحات تتعلق بالتكيف الهيكلي التي حددها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومرت بلدان المنطقة مع برامج التكيف الهيكلي بموجة كبيرة من الخصخصة. ونتيجة لذلك، تراجعت الحواجز التجارية، وتحديداً التعريفات الجمركية، تدريجياً وبشكل ملحوظ في المنطقة. فعلى مدى العقدين الماضيين وخاصة منذ منتصف التسعينيات، فتحت دول المنطقة اقتصاداتها نسبيًا وحاولت دمجها في الاقتصاد العالمي من خلال تبني مجموعة من سياسات التجارة والاستثمار التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مستويات صادراتها. كما تهدف هذه السياسات أيضًا إلى تحسين إنتاجية العمل، ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز عملية التقارب مع الاقتصادات المتقدمة، وخلق المزيد من فرص العمل، بما في ذلك الوظائف عالية الجودة، لاستيعاب الداخلين إلى سوق العمل. وبالتوازي مع هذه الإصلاحات الجوهرية لتحرير التجارة، شرعت دول المنطقة في التسعينيات وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في إجراء إصلاحات استثمارية كبيرة إما من خلال مراجعة الأطر التنظيمية أو إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، تسمى أيضًا المناطق الحرة، ومناطق التجارة الحرة أو مناطق تجهيز الصادرات من أجل خلق حوافز مالية بشكل أساسي.

كما نفذت دول المنطقة أيضًا عددًا من السياسات الصناعية بما في ذلك الأهداف الشاملة والمستهدفة، مع مجموعة من السياسات والتدابير لتحسين أداء السوق وبيئة الأعمال والدعم المستهدف للقطاعات التي يمكن أن تحقق نموًا في الإنتاجية والتنمية. تبرز المغرب ومصر في المنطقة باعتبارهما الدولتين اللتين بذلتا أقصى جهد في تصميم وتنفيذ السياسات الصناعية التي تجمع بين التدخلات الشاملة والموجهة. وكان المغرب البلد الوحيد الذي صمم ونفذ عملية اكتشاف ذاتي متكررة، مع قائمة محدثة بالقطاعات المستهدفة والتدخلات القائمة على التغيرات الاقتصادية المحددة. ويمكن تحسين تصميم السياسات الصناعية بشكل كبير لجميع بلدان المنطقة، ولكن ولا تزال الثغرات الرئيسية حول شروط الدعم المقدم للشركات[2]، والاندماج والحوار الاجتماعي مع القطاع الخاص والشفافية في التنفيذ قائمة. ومن ناحية أخرى تتمتع معظم دول المنطقة بمستوى معين من الحوار بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، يتطلب الحوار الفعال منتديات رسمية، وتكرارًا وشفافية في عملية صنع القرار والمداولات، والتي تظل نقطة ضعف لمعظم البلدان في المنطقة. كما توجد فجوة كبيرة أخرى تتعلق بالتنفيذ وشفافيته، وهي محدودية توافر معلومات عن آليات التنفيذ، مما يشير إلى أن آليات الشفافية والرصد والتقييم لا تزال بحاجة إلى التحسين في المنطقة.

فيما يتعلق بسياسات التشغيل، لا تتوفر لدى جميع البلدان سياسات تشغيل وطنية منفصلة وواضحة (NEPs)، فبعض البلدان تدمج تدابير التشغيل في خطط التنمية الوطنية أو في سياسات وطنية أخرى. ولكن ظهرت ديناميكيات مختلفة ساعدت في تبني خطط التشغيل الوطنية. أولاً، ظهرت أزمة العمل، التي ساعدت على وضع سياسات التشغيل على جدول الأعمال منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ثانيًا، تؤكد الاضطرابات التي طرأت على سوق العمل في عام 2020 الناشئة عن جائحة كوفيد -19 الدور الحاسم لسياسات التشغيل، الذي لا يقتصر على التخفيف من الآثار قصيرة المدى للأزمة فحسب، ولكن أيضًا لتعزيز الانتعاش ومرونة الاقتصادات وأسواق العمل للتصدي للصدمات المعاكسة على المدى الطويل. ثالثًا، تم أيضًا تحفيز عمليات سياسة التشغيل بسبب الأزمات الاجتماعية والسياسية الخاصة ببلدان معينة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الحركات الاجتماعية لعام 2011، حيث تركزت مطالبات الناس واحتجاجاتهم أيضًا على الحصول على فرص العمل. من عام 2010 فصاعدًا، أدى ذلك إلى ظهور سياسات وطنية للتشغيل في البلدان العربية مثل المغرب وتونس.

بشكل عام، لم تؤد هذه السياسات إلى تحول هيكلي فعال. منذ عام 2000، شهدت المنطقة تحولاً في العمالة من الزراعة. ومع ذلك، كان هذا التحول في الأساس نحو الخدمات، مع وجود في أفضل الأحوال حصة مستقرة نسبيًا من الصناعات التحويلية والصناعة في بلدان مختلفة. من حيث النواتج، لم تتغير مساهمة القطاعات العريضة في الناتج المحلي الإجمالي في القيمة المضافة بشكل كبير في بلدان المنطقة. وفيما يتعلق بكل من التشغيل والمخرجات، فإن معظم اقتصادات المنطقة مدفوعة بالخدمات، لا سيما في لبنان، حيث ارتفعت حصة الخدمات في النواتج إلى حوالي 80 في المائة في عام 2019. علاوة على ذلك تشهد بلدان المنطقة تراجعًا مبكرًا في الصناعة. فالصناعات التحويلية، الذي كان تاريخيًا محرك التحول الهيكلي للاقتصادات الأكثر تقدمًا، له وزن مختلف عبر المنطقة، ولكنه ظل في أفضل الأحوال راكدًا في بلدان المنطقة وفي أسوأ الأحوال متراجعا.

وقد حققت التجارة والاستثمار والسياسات الصناعية بشكل عام بعض النتائج الإيجابية في المنطقة، وذلك مع ارتفاع مستويات الصادرات قبل جائحة كوفيد- 19في عام 2019 مقارنة بعام 2000. ومع ذلك، تفاوتت النتائج عبر بلدان المنطقة. قادت مصر والمغرب على وجه الخصوص نمو الصادرات في المنطقة، مما يعكس جهود البلدين في وضع السياسات التجارية والاستثمارية والصناعية في العقدين الماضيين. وقد زادت صادرات كلا البلدين بشكل ملحوظ منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، باستثناء الاتجاه التنازلي بين عامي 2011 و2015. وقد حظيت كلا البلدين بمستويات متشابهة جدًا من صادرات البضائع في عام 2019، وهو أمر مميز للغاية بالنسبة للمغرب، بالنظر إلى الاختلافات في حجم الاقتصادين. (الناتج

[2] تلك هي سمة الجزرة والعصا كما وصفها داني رودريك (Dani Rodrik , 2008).

المحلي الإجمالي لمصر 2.5 مرة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب). يُظهر التطور الكثيف للمهارات والتكنولوجيا في الصادرات في المنطقة زيادة في حصة المصنوعات التي تتطلب المهارات المتوسطة والتكنولوجيا الكثيفة وتلك التي تتطلب المهارات العالية والتكنولوجيا الكثيفة في الصادرات في المغرب ومصر وتونس. ويشير هذا إلى مستوى معين من التحسين المتطور والارتقاء بالقدرات التكنولوجية في هذه الاقتصادات. ومع ذلك، لم تشهد المنطقة تنوعًا كبيرًا في المنتجات المصدرة، باستثناء بعض العلامات المشجعة في مصر والمغرب وتونس، بما في ذلك قطاعي الإلكترونيات والسيارات في المغرب، وبدرجة أقل في تونس، والآلات الكهربائية في مصر.

لم تقم معظم بلدان المنطقة بتحسين مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها بشكل ملحوظ. وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في معظم بلدان المنطقة بشكل ملحوظ بين عامي 2000 و 2008 ولكنها ظلت في مسار هبوطي منذ ذلك الحين، باستثناء مصر والمغرب. وظلت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لبلدان أخرى في فترة ما قبل الجائحة راكدة في أحسن الأحوال. والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة لا تحقق النتائج المتوقعة، حيث تتركز معظم هذه الاستثمارات في القطاعات كثيفة رأس المال. ومن ثم، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص العمل وإنتاجية العمل والتكيف الهيكلي قد لا يكون بالمستوى الذي يتوقعه صناع السياسات في المنطقة. لذا ينبغي تعزيز التركيز على الروابط المحلية مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية لتعظيم تأثير هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في النتائج الاقتصادية المحلية.

بشكل عام، وعلى الرغم من السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية التي تم تنفيذها، لم يكن هناك نمو كبير في التشغيل في المنطقة في القطاعات القابلة للتداول، مثل الصناعات التحويلية والخدمات القابلة للتداول. وينتقل العمال في جميع البلدان تقريبًا من قطاع الزراعة، نحو القطاعات غير القابلة للتداول وقليلة الإنتاج بشكل أساسي. ومع ذلك، أدت الصادرات والتجارة إلى زيادة الطلب على المهارات العالية في المنطقة، لا سيما في مصر والمغرب وتونس تماشيًا مع زيادة حصة الصادرات كثيفة المهارات والتكنولوجيا. لم تكن القطاعات القابلة للتداول، وخاصة الصناعات التحويلية ، قادرة على خلق طلب كافٍ على القوى العاملة في المنطقة. وانخفض نصيب الصناعات التحويلية في التشغيل في جميع البلدان تقريبًا، باستثناء مصر. في الوقت نفسه، زادت حصة تجارة الجملة والتجزئة بشكل منهجي تقريبًا. وساهمت القطاعات الأخرى غير القابلة للتداول مثل الإدارة العامة والتعليم بشكل كبير في خلق فرص العمل. ومع ذلك، هناك بعض العلامات المشجعة في الخدمات التجارية التي تتطلب مهارات عالية بشكل عام، ولا سيما في المغرب، وهو ما يتماشى مع الدور المتزايد الذي تلعبه التجارة في الخدمات في المنطقة. وتتمتع الخدمات القابلة للتداول بإمكانيات نمو كبيرة في المنطقة؛ غير أن ذلك سوف يزيد في الغالب الطلب على العمال ذوي المهارات العالية. يبدو أن التركيز على القطاعات التي تتطلب مهارات عالية والقطاعات الأخرى في الصناعات التحويلية التي من شأنها أن تستوعب الحصة المهمة من العمال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة هو النهج الصحيح لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

لا يتحدد تأثير السياسات التجارية على سوق العمل من خلال مستوى تحرير التجارة والسياسات التجارية فحسب، بل يعتمد أيضًا بشكل كبير على تبني مجموعات أخرى من السياسات المتسقة مع السياسات التجارية والتي تبني البيئة اللازمة لنجاحها. وفقا لما نوقش من قبل، تنخفض جودة السياسات الصناعية في المنطقة نسبيًا، على الرغم من بعض العلامات المشجعة في مصر والمغرب. وتحتاج السياسات التجارية إلى سياسات صناعية فعالة لتحقيق النتائج الإيجابية المتوقعة وتوفير وظائف جيدة للعمال في المنطقة. حيث يعتمد تأثير كل من السياسات الصناعية والتجارية في المنطقة بشكل كبير على جودة البنية التحتية. يمكن تعريف البنية التحتية من خلال البنية التحتية المادية وغير المادية وهي من المدخلات الهامة للتنمية الاقتصادية والتوسع التجاري. حيث تشمل البنية التحتية المادية الطرق والتوصيلات والاتصالات والموانئ، وتشمل البنية التحتية غير المادية التمويل

ورأس المال البشري وجودة المؤسسات. ويمكن بشكل عام تحسين جودة البنية التحتية المادية وغير المادية في المنطقة جذريا لإطلاق العنان لإمكانات السياسات التجارية والصناعية وتأثيرها على سوق العمل. على سبيل المثال، تنخفض جودة المؤسسات في المنطقة بشكل خاص. وقد كانت الحركات الاجتماعية التي انطلقت في عام 2011 بمثابة محاولة لإصلاح المؤسسات الاقتصادية الانتقائية التي أدت إلى تفشي الفساد، والروابط القوية بين الأعمال والدولة الساعية إلى الريع، وفي نهاية المطاف انخفاض مستويات خلق فرص العمل الجيدة والنمو. ويعتمد نجاح السياسات الصناعية على قدرة الدولة على إقامة علاقة مع القطاع الخاص تتسم بالشفافية والتعاون، في ظل مجموعة واضحة من القواعد والحوافز، وخاصية «الجزرة والعصا» التي من شأنها أن تقلل من منهج السعي وراء الريع فحسب. يجب أن تركز دول المنطقة على إصلاح المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك قوانين ووكالات المنافسة، وتعزيز سيادة القانون إذا كانت ترغب في فرصة في تنمية اقتصاداتها والاستفادة من التأثير الإيجابي للتجارة والاستثمار على اقتصاداتها.

التجارة والاستثمار والسياسات الصناعية والشباب والمرأة في سوق العمل

يقدم الفصل الثالث تحليلاً مفصلاً لفئات الشباب والنساء في سوق العمل في المنطقة، وتطور تشغيلهم في القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك القطاعات القابلة للتداول على مدى العقدين الماضيين.

يكافح الشباب في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لتأمين وظائف جيدة وتطوير إمكاناتهم الاقتصادية. ينخفض معدل المشاركة في القوى العاملة في المنطقة عن 40 في المائة بالنسبة للشباب، كما تعاني المنطقة أيضًا من ارتفاع نسب الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بشكل نسبي. وتعد معدلات بطالة الشباب في المنطقة من أعلى المعدلات على مستوى العالم، حيث تراوحت في عام 2019 بين 42 في المائة في الجزائر كحد أقصى و 19 في المائة في تونس كحد أدنى. وزاد معدل البطالة مع ارتفاع مستويات التحصيل العلمي، مما يشير إلى وجود تفاوت كبير في المهارات في دول المنطقة. وزادت البطالة بشكل خاص بين الشباب الخريجين والمتعلمين في المنطقة، بما في ذلك تونس والأردن، وهما دولتان حققتا مستويات مهمة نسبيًا من المشاركة في التعليم العالي.

تمثل بطالة خريجي التعليم العالي مشكلة خاصة في المنطقة. حيث يشير ذلك إلى انخفاض عائدات الاستثمار في التعليم وقد يؤثر على خيارات الأجيال القادمة ويؤدي إلى انخفاض إجمالي في تراكم رأس المال البشري في هذه الاقتصادات. علاوة على ذلك، تعد بطالة الخريجين خسارة اقتصادية وفي الوقت نفسه خسارة في رأس المال بشري للبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة، بالنظر إلى التكلفة المرتفعة لفرص إكمال التعليم في المستويات الأعلى. وتعكس بطالة الخريجين غياب التحول الهيكلي وبالتالي عدم قدرة الاقتصادات على خلق وظائف جيدة لشبابها المتعلم. كما أدت المستويات المرتفعة لبطالة الشباب والافتقار إلى الديناميكية الاقتصادية إلى زيادة الهجرة، بما في ذلك الهجرة غير المنظمة، وهجرة العقول في معظم بلدان المنطقة. حيث زادت نسبة الأفراد ذوي المهارات العالية بين السكان المهاجرين في هذه البلدان، لتصل إلى 20 في المائة بين الشباب المهاجرين في عام 2017 ، مما يشير إلى هجرة الأدمغة (هجرة ذوي الكفاءات).

يبدي أداء الشباب العاملين في مصر والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس تحسنًا بالمقارنة مع أقرانهم في البلدان الأخرى في المنطقة من حيث المشاركة في القطاعات القابلة للتداول. وعمومًا، ترتفع نسبة الشباب العاملين في قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات القابلة للتداول بالنسبة للعمال الأكبر سنًا. حيث أدى قطاع الصناعات التحويلية ، بشكل عام ، إلى زيادة الطلب على العمال الشباب ذوي المهارات العالية، وزاد الطلب في معظم البلدان على الشباب ذوي المهارات العالية بشكل أسرع مقارنة بالعمال الأكبر سنًا ذوي المهارات العالية. ومع ذلك، يميل الشباب إلى التركز بشكل أكبر في القطاعات غير القابلة للتداول والتي تتطلب مهارات منخفضة أكثر من أقرانهم الأكبر سنًا، ولا سيما في قطاعات البناء وتجارة الجملة والتجزئة. وأخيرًا، لا يوجد اتجاه

واضح لمستوى المهارات: حيث يميل الشباب العاملون في مصر وتونس إلى الحصول على تعليم أفضل قليلاً واكتساب مهارات أعلى من أقرانهم البالغين ويميلون في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الحصول مستويات تعليم منخفضة .

بما أن بلدان المنطقة قد تبنت نماذج تنمية جديدة موجهة نحو التصدير، كان من المفترض أن تتغير ديناميكيات الطلب على عمالة الإناث تغيرا كبيرا، غير أنه لا تزال المرأة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط تواجه تحديات هيكلية تمنعها من المشاركة في سوق العمل. وتعد نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة من بين أدنى المعدلات في العالم، حيث بلغت 22 في المائة فقط في عام 2019. ولا تتمتع البلدان ذات أعلى مستويات في التحصيل العلمي في المنطقة مثل الأردن وتونس بأعلى المستويات من معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. ومعدل مشاركة الإناث في القوى العاملة هو الأعلى في ليبيا (32 في المائة) ، حيث تقل احتمالية حصول الإناث على تعليم عالٍ مقارنة بأي بلد آخر في المنطقة. ويشكل انخفاض معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة والمستويات العالية للتعليم في المنطقة مفارقة. حيث يزداد ميل المرأة بشكل عام للمشاركة في القوى العاملة مع ارتفاع مستويات التعليم. وبالرغم من ذلك، لا توجد علاقة واضحة بين مستويات التعليم ومستويات مشاركة القوى العاملة للمرأة في المنطقة، مما يشير إلى وجود تحديات هيكلية لمشاركة المرأة في القوى العاملة خارج تحديات المهارات.

ترجع المستويات المنخفضة لمشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة إلى الافتقار إلى الديناميكية الاقتصادية في المنطقة وكذلك إلى الأعراف الاجتماعية والصور النمطية. حيث تفضل النساء في المنطقة العمل في القطاع العام بشكل عام بسبب طبيعته الرسمية وسمة الأمن التي تتوفر فيه. غير أن فرص القطاع العام قد تراجعت منذ إصلاحات التكيف الهيكلي التي نفذت في التسعينيات، على الرغم من الدور المهم الذي لا يزال يلعبه. وبالتوازي مع ذلك، لم يتمكن القطاع الخاص من توفير نفس نوعية الوظائف التي يوفرها القطاع العام، بما في ذلك تلك التي تتوفر للنساء ذوات التعليم العالي والمتزوجات. وهناك أسباب جذرية أخرى تعزز وتديم الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية، مثل عدم كفاية دور الرعاية للأطفال، ونقص فرص الوصول إلى وسائل النقل العام بأسعار معقولة، وقوانين الأسرة والعمل التمييزية، وانخفاض الأجور والتعويضات الاقتصادية.

وتعاني النساء المنخرطات في القوى العاملة في المنطقة من مستويات أعلى من البطالة، على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم بينهم مقارنة بالرجال. فهناك نسبة أكبر من النساء الحاصلات على تعليم عالٍ من الرجال في القوى العاملة في جميع بلدان المنطقة تقريبًا. وتعتبر النساء الفلسطينيات والأردنيات في القوى العاملة الأكثر تعليما، حيث بلغت نسبة الحاصلات على التعليم ما بعد الثانوي في البلدين 63 في المائة و 58 في المائة على التوالي في عام 2019. ومع ذلك، فإن البطالة بين النساء أعلى بكثير من الرجال في المنطقة، باستثناء المغرب، الذي يتماثل فيه تقريبا معدل البطالة بين النساء والرجال. ويمكن تفسير معدلات بطالة النساء المرتفعة بنفس القيود التي تؤدي إلى استبعادهن من القوى العاملة. وقد يرجع ذلك أيضًا إلى عدد النساء الكبير في المنطقة، لا سيما في الأردن وتونس، اللواتي يصطفن في طوابير للحصول على الوظائف «الصديقة للمرأة» ، بما في ذلك في القطاع العام ، وهو ما ينعكس في البطالة طويلة الأمد للإناث. .

نتيجة لمعدلات المشاركة الضئيلة في القوى العاملة وارتفاع مستويات البطالة، تنخفض نسبة مشاركة النساء في التشغيل للغاية في جميع بلدان المنطقة، وتتراوح من 14 في المائة في الأردن إلى 32 في المائة في ليبيا. وتميل النساء، بشكل عام، إلى العمل في عدد محدود من القطاعات، معظمها في مجال الخدمات. كما تميل اقتصادات شمال إفريقيا إلى أن تكون أكثر شمولًا للنساء، حيث تفضل النساء في الجزائر والمغرب وتونس وليبيا إلى العمل في قطاعات أكثر تنوعًا، بما في ذلك الزراعة في والصناعات التحويلية. على سبيل المثال، في ليبيا، تمثل النساء 45 في المائة من العمالة في الصناعات التحويلية و 31 في المائة من العمالة في الزراعة. وفي المغرب ، تمثل النساء نسبة كبيرة من

العمالة في الزراعة (37 في المائة) والصناعة (29 في المائة). وتمثل المرأة التونسية والجزائرية في قطاع الصناعات التحويلية (43 في المائة و 36 في المائة) أكثر من تمثيلها في قطاع الخدمات (28 في المائة و 22 في المائة). في مجال التشغيل، تعاني النساء في مصر وتونس من فجوة كبيرة نسبيًا في الأجور بين الجنسين، حيث يبلغ متوسط الفجوة في الدخل الشهري 14 و 9 في المائة على التوالي. ومع ذلك، لا تشكل فجوة الأجور بين الجنسين في الأردن مصدر قلق أقل حيث تقدر في المتوسط بنسبة 2 في المائة فقط باستخدام الدخل الشهري.

بشكل عام، يزداد ميل النساء للخروج من القطاعات القابلة للتداول نحو القطاعات غير القابلة للتداول في المنطقة. ويرجع هذا بشكل أساسي إلى تحول عمالة القطاع الزراعي وعدم استبدال هذه العمالة بمستويات مماثلة في قطاعات أخرى أكثر إنتاجية قابلة للتداول. غير أن، ويبدو هذا الاتجاه جليًا بشكل أكبر بالنسبة للنساء منه للرجال. كما انخفضت نسبة عمالة الإناث في الصناعات التحويلية في جميع البلدان تقريبًا، باستثناء مصر، بينما ظلت مستقرة نسبيًا بالنسبة للرجال. وزادت عمالة الذكور في الخدمات القابلة للتداول بشكل عام، بينما ظلت إما مستقرة أو انخفضت بالنسبة للنساء. أما الخدمات القابلة للتداول بشكل عام فتمثل نسبة صغيرة جدًا من عمالة الإناث في المنطقة، بمستويات أدنى من الرجال، وتزداد حصتها في التشغيل بشكل رئيسي بالنسبة للرجال. وتميل النساء في المنطقة إلى التركز في عدد قليل من القطاعات، وخاصة الخدمات التي تتطلب مهارات عالية مثل التعليم والرعاية الصحية والإدارة العامة. وقد زادت حصة هذه القطاعات في توظيف الإناث بشكل كبير في جميع البلدان تقريبًا، مما أدى إلى زيادة العاملات ذوات المهارات العالية في القوى العاملة في المنطقة. كما زادت حصة العاملات في تجارة الجملة والتجزئة زيادة كبيرة في معظم بلدان المنطقة.

توجهات السياسة القائمة على التحليل الوارد في الفصول الأول والثاني والثالث

وعمومًا، فإن التكيف الهيكلي البطيء وتراجع الصناعات التحويلية المبكر الذي تشهده بلدان المنطقة يقلل من قدرة الاقتصاد على خلق وظائف منتجة وعالية الجودة لسكانه الشباب نسبيًا والمتعلمين الذين تزداد أعدادهم. وقد تؤدي تكاليف التكيف المرتفعة التي تفرضها السياسات التجارية والمنافسة المتزايدة على الشركات والعمال، ولا سيما الضعفاء منهم، إلى نتائج دون المستوى الأمثل. وفي حالة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ، أدى ذلك إلى انخفاض مشاركة المرأة في القطاعات القابلة للتداول في سوق العمل. تؤثر القضايا الهيكلية التي تواجهها النساء والشباب في سوق العمل، بخلاف تأثير السياسات التجارية، سلبًا على نمو إنتاجية العمل ونمو الناتج في المنطقة، مع وجود إمكانات اقتصادية لا تزال غير مستغلة. لذا سوف تساعد زيادة مشاركة الشباب والنساء في سوق العمل على تحسين النتائج الاقتصادية في المنطقة من خلال زيادة تراكم رأس المال البشري وزيادة دخل الأسرة، مما قد يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الطلب المحلي، وأخيراً، انخفاض في نسب الإعالة.

تتطلب معالجة هذا الأمر سياسات تجارية وصناعية ومحلية متكاملة تحد من التأثير غير المتكافئ المحتمل لتحرير التجارة على سوق العمل. تميل النساء في المنطقة إلى الحصول على تعليم عالٍ والانخراط بشكل رئيسي في قطاع التشغيل الرسمي؛ لذلك، فإن التركيز على القطاعات التجارية التي تتطلب مهارات عالية ويمكن أن تستوعب هذه القوة العاملة أمر بالغ الأهمية لتمكين المرأة اقتصاديًا ولجعل سياسات التجارة والاستثمار شاملة. كما ينبغي استخدام السياسات الصناعية كقناة نقل لسياسات التجارة والاستثمار لتحقيق تغيير هيكلي منتج وتحقيق النتائج المرجوة، بما في ذلك خلق فرص للنساء والشباب للاستفادة من تحرير التجارة وتطور الصادرات. كما يجب أن تركز بلدان المنطقة على التحول الهيكلي لعكس اتجاه تراجع الصناعات التحويلية المبكر وتعزيز النمو الشامل طويل الأجل.

يحتاج صانعو السياسات في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى دمج قضايا التشغيل في سياسات التجارة والاستثمار وتصميم وتنفيذ التدخلات التجارية والاستثمارية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين كمية ونوعية العمالة التي تم خلقها في المنطقة. وسوف يتطلب ذلك تبني سياسات صناعية فعالة وحديثة من شأنها

أن تكون بمثابة قنوات انتقال لإحداث تأثير شامل وإيجابي للسياسات التجارية على أسواق العمل في المنطقة. ويمكن استخدام سياسات وبرامج سوق العمل النشطة والسلبية كأداة لتيسير حركة اليد العاملة، وتيسير إعادة تنظيم العوامل الإنتاجية وتحسين قدرة العمال الضعفاء على مواجهة تكاليف التكيف الكبيرة التي تفرضها عملية تحرير التجارة. علاوة على ذلك، يمكن للاستثمار في البنية التحتية المادية أن يعزز خلق فرص العمل والتوسع التجاري من خلال تسهيل حركة اليد العاملة وخفض تكاليف تكيف العمال والشركات مع تحرير التجارة. كما يمكن للاستثمار في البنية التحتية أيضًا أن يعزز التوسع التجاري من خلال خفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك تكاليف الاتصالات وتكاليف النقل المحلي وتقليل الوقت وخفض المال الذي يتم إنفاقه في الموانئ على الإجراءات الحدودية وتكاليف النقل الدولي. بشكل عام، يمكن للبنية التحتية المادية المتطورة أن تقلل من الحواجز غير الجمركية أمام التجارة.

الاتجاهات المستقبلية في سوق العمل

يقدم الفصل الرابع تحليلاً لتأثير جائحة كوفيد-19على سوق العمل والمسارات المحتملة للتعافي، فضلاً عن الاتجاهات المستقبلية التي قد تعطل سوق العمل في المنطقة، مع التركيز على الثورة التكنولوجية.

أدت أزمة كوفيد-19 إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة أثرت على بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. حيث شهدت جميع بلدان المنطقة انكماشًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي، مع انخفاض أكثر وضوحًا في ليبيا ولبنان (في حالة لبنان، يرجع هذا في الغالب إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة). وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي يُتوقع حدوث انتعاش في جميع دول المنطقة تقريبًا، باستثناء لبنان، حيث لا يزال الوضع الاقتصادي والاجتماعي غير مؤكد إلى حد كبير. غير أنه، بالنظر إلى الأزمة الصحية، قد تكون هذه التقديرات الخاصة بالتعافي مفرطة في التفاؤل، فقد انخفض مستوى الاستثمار بشكل كبير في معظم دول المنطقة، باستثناء الأردن وليبيا. كما تؤثر أزمة فيروس كورونا أيضًا على موازين الاقتصاد الكلي في البلدان مما يؤدي إلى زيادة إجمالي الدين (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في معظم البلدان وانخفاض في الإيرادات العامة. كما انخفضت الإيرادات العامة في عام 2020 في معظم بلدان المنطقة، مدفوعة بالصدمة التي لحقت بالاقتصاد الحقيقي.

انخفضت التجارة وخاصة الصادرات في المنطقة بشكل كبير بسبب هذا الوباء. حيث قامت معظم دول المنطقة بتصدير عدد أقل من السلع والخدمات في عام 2020، باستثناء مصر، التي شهدت نموًا بنسبة ثلاثة في المائة في صادرات السلع بين عامي 2019 و 2020. وانخفضت صادرات السلع في عام 2020 في ليبيا على وجه الخصوص، مدفوعة بأزمة النفط. وبينما تتعافى البلدان المرتفعة الدخل حاليًا ببطء، لا يزال من غير الواضح كيف سيكون الانتعاش في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

أثرت جائحة كوفيد- 19 بشدة على سوق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما شوهد في جميع أنحاء العالم وكما هو متوقع، أدت أزمة جائحة كوفيد- 19 إلى تسريح عدد كبير نسبيًا من العمال في المنطقة، وقد أبلغت معظم الشركات عن انخفاض حاد في المبيعات والمخرجات بسبب أزمة كوفيد- 19. علاوة على ذلك، فقد أثرت الأزمة على مستوى أجور العمال ودخول الأسر بشكل كبير في المنطقة. ومع ذلك، كان العاملون بأجر في القطاع العام هم الأقل قلقًا من انخفاض الأجور. وقد تبنت معظم دول المنطقة بسرعة نسبيًا عدة إجراءات للحد من تأثير كوفيد- 19 على اقتصاداتها، على الرغم من انخفاض معدل حدوث الأزمة الصحية نسبيًا في الربع الثاني من عام 2020، والذي تم خلاله تبني معظم هذه التدابير. وللإجراءات ثلاثة أهداف رئيسية: محاكاة الاقتصاد، وحماية الوظائف والدخول، وحماية العمال في مكان العمل.

سوف يعتمد التعافي من أزمة كوفيد-19 في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط اعتمادا شديدا على الفعالية والسرعة في التعامل مع الأزمة الصحية. وهناك، على الصعيد العالمي، علامات على الانتعاش في التجارة الدولية، ولا سيما داخل البلدان ذات الدخل المرتفع؛ غير أنه، لا تزال مسارات التعافي في المنطقة غير مؤكدة. ولا يزال

السفر الدولي معطلاً للغاية، مما يؤثر بشكل مباشر على قطاع استراتيجي في معظم البلدان وهو قطاع السياحة. كما أن انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر غير مؤكد بدرجة كبيرة، ولا سيما بالنسبة للمشاريع الجديدة في قطاع الصناعات التحويلية، خارج الصناعات الاستخراجية.

قد تتحول ديناميكيات الاستثمار والإنتاج في بعض القطاعات ذات الأهمية الخاصة لبلدان المنطقة، مثل المنسوجات والملابس والأدوية والإلكترونيات ومعدات السيارات، مُفضلة المزيد من أنشطة التقريب وإعادة التوطين. ويشمل المسار الآخر للانتعاش مستوى الاستثمار العام والخاص في القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن ترفع القدرات التكنولوجية وتقوي قطاع الصناعات التحويلية المحلية. تسلط أزمة كوفيد-19 الضوء بشكل أكبر على أهمية السياسات الصناعية وتطوير قدرات الإنتاج المحلية. لذلك لا بجب أن توجه السياسات الصناعية والتجارية نحو دمج بلدان المنطقة في سلاسل القيمة العالمية فحسب، بل أيضًا نحو بناء مشاريع صغيرة ومتوسطة عالية النمو في قطاعات عالية الإنتاجية، مما قد يعزز مرونة البلدان في حالة حدوث جائحة عالمية جديدة واضطرابات كبيرة في سلاسل القيمة العالمية. وتتمثل المسارات الأخرى للتعافي في مستويات الاستثمار في رأس المال البشري والسعة النطاقية داخل الحكومة لدفع الإصلاحات الرئيسية التي تعزز التحول الهيكلي.

قد تشكل الاتجاهات الأخرى مستقبل العمل في المنطقة والعالم، مدفوعة بالثورة التكنولوجية التي قد تتسارع مع أزمة كوفيد-19. ويعد مستقبل العمل وتأثير التقنيات الجديدة على سوق العمل من بين المسائل الأكثر جدلا اليوم. فقد تكون تكاليف التكيف مع هذه التقنيات الجديدة مرتفعة، لاسيما بالنسبة للعمال ذوي المهارات المنخفضة المنخرطين حاليًا في مهام روتينية من المرجح أن تكون محوسبة وآلية أكثر من المهام الأخرى. وقد يؤدي هذا إلى اتساع فجوة عدم المساواة بين العمال ذوي المهارات المنخفضة والعالية، حيث لا يشارك العمال ذوو المهارات العالية بشكل عام في المهام الروتينية، ويُرجح أن تزيد التقنيات الجديدة من الطلب على هذه الشريحة من العمال. أما على النطاق الأوسع، فقد يبطئ الابتكار التكنولوجي عملية التقارب أو يعطلها ويوسع فجوة عدم المساواة بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

يتطور الابتكار في التقنيات بوتيرة هائلة وغير مسبوقة ويؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية. وتتمثل التقنيات التي من المحتمل أن تكون الأكثر تدميرا في الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والأجهزة المتصلة والنصوص ومعالجة الصور والصوت والروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد والنمذجة والحوسبة السحابية والتكنولوجيا الحيوية.

في حين أن تأثير هذه التقنيات عالميًا على سوق العمل وحصة الوظائف التي سيتم تشغيلها آليًا موضع نقاش كبير، يرتبط تأثير التقنيات في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بسؤال مركزي وحاسم آخر: هل سوف تؤدي هذه التقنيات إلى تباطؤ أم تسارع عملية التقارب بينها، وهل ستوفر هذه التقنيات فرصة لهذه البلدان «للقفز» وسد فجوة الإنتاجية والمعرفة بينها وبين البلدان ذات الدخل المرتفع؟ من المرجح أن تعمل تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي على توفير العمالة، مما يقلل من الميزة التنافسية الرئيسية التي تتمتع بها معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويشكل تهديد الأتمتة (التشغيل الآلي) في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مصدر قلق أكبر داخل قطاع الصناعات التحويلية، بالنظر إلى الدور التاريخي الذي لعبه هذا القطاع في التحول الهيكلي. فالصناعات التحويلية التي استوعبت تاريخياً عمالة منخفضة المهارة في مهام متكررة، يمكن أن تتعرض بشدة للتأثر بالتشغيل الآلي. ومن المتوقع في الصناعات التحويلية أن تؤدي ثلاث تقنيات رئيسية إلى تعطيل الصناعة وهي: الروبوتات والذكاء الاصطناعي، والطباعة ثلاثية الأبعاد وإنترنت الأشياء. كما يمكن الجمع بين هذه التقنيات ومن المرجح أن يتم تبنيها بالتوازي للاستجابة للطلب المتزايد على المنتجات المُصممة حسب الطلب والمخصصة في مختلف القطاعات. وتتعرض القطاعات المختلفة في إطار الصناعات التحويلية بطرق مختلفة لتهديد الأتمتة (التشغيل الآلي)، حيث تعتبر السيارات ومعدات النقل والأدوية والإلكترونيات ومكونات

السيارات هي القطاعات التي حددتها الأدبيات على أنها الأكثر تعرضًا لخطر التشغيل الآلي.

من المرجح أن يتم تحديد تأثير هذه التقنيات على سوق العمل ومدى استفادة البلدان من هذه الثورة المستمرة من خلال أربع متغيرات رئيسية على الأقل، من شأنها أن تؤثر على تكاليف التكيف المحتملة في الاقتصادات المختلفة. وتتمثل هذه المتغيرات في وتيرة الابتكار والتغير التكنولوجي على مستوى العالم، والتي تزداد حاليًا بشكل كبير؛ ومستوى البنية التحتية الرقمية في كل بلد؛ ومستوى المهارات واستعدادها للتكنولوجيا في كل بلد؛ ومعدل استيعاب التكنولوجيا من قبل الشركات على مستوى العالم وفي كل دولة. وسوف يتأثر معدل استيعاب الشركات للتكنولوجيا على مستوى العالم وفي بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بتكلفة التقنيات مقارنة بتكاليف العمالة، وكذلك بتبني المستويات الحالية لرأس المال البشري داخل الشركات، وقدرتها على فهم هذه التقنيات والاستثمار فيها وتبنيها. ويؤثر معدل استيعاب الشركات بشكل كبير على إمكانية التشغيل الآلي.

وبشكل عام، يصعب للغاية تقييم تأثير هذه التقنيات على سوق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. ويسهل تقييم طريقة تشكيل التكنولوجيا للطلب على المهارات أكثر من تقدير تأثيرها على فقدان الوظائف. ويبدو أن هناك إجماعًا على دور رأس المال البشري في مستقبل العمل وأن أكبر اضطراب ناتج عن التغيير التكنولوجي سيكون على الأرجح في الطلب على المهارات. ووفقا لما نوقش أعلاه، تزيد احتمالات أداء المهام الروتينية آليا زيادة كبيرة، مما يقلل من الطلب على العمال ذوي المهارات المنخفضة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تكتسب المهارات الشخصية أو المهارات المعرفية زخمًا وأهمية لأن هذه مهارات من غير المرجح أن تكون آلية، مما سيزيد من الطلب على هذه المهارات وتميزها. لذلك، فإن جودة رأس المال البشري وتكوينه في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ومستوى الاستثمار لإعداد العمال في هذه البلدان للثورة التكنولوجية سوف يلعب دورًا مهمًا في تكييف اقتصاداتها مع مستقبل العمل وتقديم متغيرات مهمة من شأنها أن تحدد ما إذا كانت دول المنطقة ستشهد المزيد من فقدان الوظائف أو المزيد من استبدال الوظائف وخلقها.

توجهات السياسة القائمة على التحليل في الفصل الرابع

يحتاج صناع السياسات في المنطقة إلى مواءمة سياسات التجارة الصناعية والتشغيل بشكل استباقي مع الثورة التكنولوجية. ويشمل ذلك تصميم وتنفيذ سياسات التعليم والتدريب الاستباقية لإعداد القوى العاملة والعاملين لاستيعاب الاضطرابات في سوق العمل. وهناك حاجة للاستثمار في تطوير المهارات الرقمية والمهارات الشخصية لجميع العمال، بما في ذلك العمال ذوي المهارات المتدنية والذين سيكونون أكثر المتضررين من الثورة التكنولوجية.

الفصل الأول

نظرة عامة على سوق العمل والتجارة والاستثمار في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط

الفصل الأول: نظرة عامة على سوق العمل والتجارة والاستثمار في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط

١.١ نظرة عامة على بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط

تمثل بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط[3] منطقة متنوعة اقتصاديًا تضم دولًا ذات ثروات طبيعية وهياكل اقتصادية ومراحل تنمية اقتصادية مختلفة. ويمكن تصنيف اقتصادات المنطقة إلى ثلاث فئات رئيسية: أ) البلدان المصدرة للنفط مثل الجزائر، ب) الاقتصادات الأكثر تنوعًا والتي تحاول الظهور كالاقتصادات القائمة على المعرفة، مثل مصر والأردن وتونس ولبنان والمغرب، ج) الاقتصادات المتأثرة بالحرب والاحتلال، مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة. غير أن ليبيا يمكن أن تندرج ضمن الفئتين (أ) و (ج)، حيث تعرضت البلاد لسلسلة من الصراعات والاضطرابات المدنية منذ عام 2011. ومعظم بلدان المنطقة من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، باستثناء لبنان والأردن، المصنفة على أنها بلدان تنتمي إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. (الجدول 1) [4]

مرت دول جنوب البحر الأبيض المتوسط باضطرابات سياسية واقتصادية كبيرة، بدءً من الحركات الاجتماعية التي انطلقت في عام 2011 إلى أزمة كوفيد-19 العالمية، بالإضافة إلى العديد من الأحداث الخاصة بكل بلد والتي كان لها تأثير كبير على المسار الاقتصادي للمنطقة. كانت الحركات الاجتماعية لعام 2011، التي بدأت في تونس واجتاحت مصر وليبيا ودول أخرى في المنطقة، مدفوعة بشكل رئيسي من قبل الشباب الذين يسعون لتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ولزيادة نسبة مشاركتهم في تشكيل مسارات التنمية في بلدانهم واضفاء الصبغة الديمقراطية على الأنظمة السياسية. كما تأثرت دول مثل الأردن ولبنان بشدة من جراء الحرب الأهلية السورية، التي بدأت في عام 2011.

وقد كان النمو الاقتصادي في المنطقة، بشكل عام، أقل من إمكاناته، مع انخفاض متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مختلفة عن مستوياته في قارة آسيا الناشئة والنامية. فقد شهد الأردن أعلى مستويات النمو في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 7 في المائة بين عامي 2000 و2009. ومع ذلك، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي، حتى بالنسبة للأردن، أقل من المتوسط في البلدان الناشئة والنامية في آسيا (حوالي 8 في المائة). يتعافى النمو الاقتصادي في معظم البلدان ببطء منذ عام 2011؛ غير ان هذا النمو، لا يزال بشكل عام عند مستويات ما قبل عام 2011. فقد سجلت المنطقة في عام 2019 حوالي 4 في المائة[5] من نمو الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في مصر (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 6 في المائة في عام 2019). وشهدت بلدان أخرى في المنطقة مستويات منخفضة من النمو، باستثناء لبنان، الذي شهد ركودًا سابقًا للوباء مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة في عام 2019 (الشكل 1). تمثل نسبة السكان في المنطقة حوالي 3 في المائة من عدد سكان العالم، بمتوسط نمو سكاني يبلغ حوالي 2 في المائة في عام 2019، وكان أعلى مستوى في الأراضي الفلسطينية المحتلة (حوالي 3 في المائة) وأدنى مستوى في لبنان (0.1 في المائة)[6].

أثرت الحركات الاجتماعية لعام 2011 بشكل غير متساو على دول المنطقة. فمصر وتونس وليبيا هي الدول التي شهدت أعمق التغيرات السياسية والاقتصادية. حيث نظمت تونس ثلاث انتخابات حرة بين عامي 2011 و2019 وشهدت تعاقبًا سلميًا في السلطة خلال الفترة نفسها. غير أنه، على الرغم من هذا النجاح النسبي، فقد واجهت البلاد تحديات اقتصادية في العقد الماضي. حيث أنتج الاقتصاد التونسي مخرجات أقل، وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي عنه في عام 2011 مقارنة بالفترة بين 2000 و 2010. وسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1 في المائة في المتوسط بين عامي 2011 و2019 مقابل 4

[3] الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس.
[4] تصنيف البنك الدولي للدول.
[5] تم حساب مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة بناءً على الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي الحالي في الفترة بين عامي 2018 و2019، البيانات الواردة في مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.
[6] تم حساب البيانات بناء على مؤشرات التنمية العالمية.

في المائة بين عامي 2000 و 2010. كما شهدت البلاد أيضًا ارتفاعًا حادًا في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (من 39 في المائة في عام 2010 إلى 72 في المائة في عام 2019). وبشكل عام، تقدر التكلفة الاقتصادية للصراع السوري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[7]، التي تم تحديدها من خلال النمو الاقتصادي السابق أو الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لافتراض «عدم حدوث الحرب في سوريا» المنافي للواقع، بنحو 200- 300 مليار دولار أمريكي (البنك الدولي، 2017).

أثرت جائحة كوفيد-19 العالمية تأثيرًا شديدا على جميع دول المنطقة، حيث شهدت معظم الدول ركودًا في عام 2020، باستثناء مصر. ووفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر في عام 2020 نسبة تقل قليلاً عن 4 في المائة. حيث كانت الإجراءات التي اتخذت للتصدي للجائحة في مصر أخف من الدول الأخرى في المنطقة، وظلت عائدات قناة السويس، المساهم الكبير في الاقتصاد المصري، مستقرة نسبيًا في عام 2020، مع انخفاض طفيف بنسبة 3 في المائة عن عام 2019 حتى عام 2020 [8]. وشهدت ليبيا أكبر معدل نمو اقتصادي غير مستقر في المنطقة على مدى العقد الماضي، مع اختلافات حادة على مر السنين (الشكل 2). فبعد ما بدا تعافيًا واعدًا خلال الفترة 2017-2018، أثر الانخفاض الهائل في أسعار النفط العالمية في عام 2020 تأثيرًا كبيرا على الاقتصاد الليبي، الذي سجل ركودًا قياسيًا بنسبة 67٪ في عام 2020 (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي). وفي الجزائر، المُصدر الرئيسي الآخر للنفط والغاز في المنطقة، كان الركود في عام 2020 أقل حدة، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة -6 في المائة. ويمكن تفسير ذلك جزئيًا من خلال حقيقة أن الجزائر أقل اعتمادًا نسبيًا على الموارد الطبيعية من ليبيا.

الشكل 1: النمو الاقتصادي في مختلف دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)

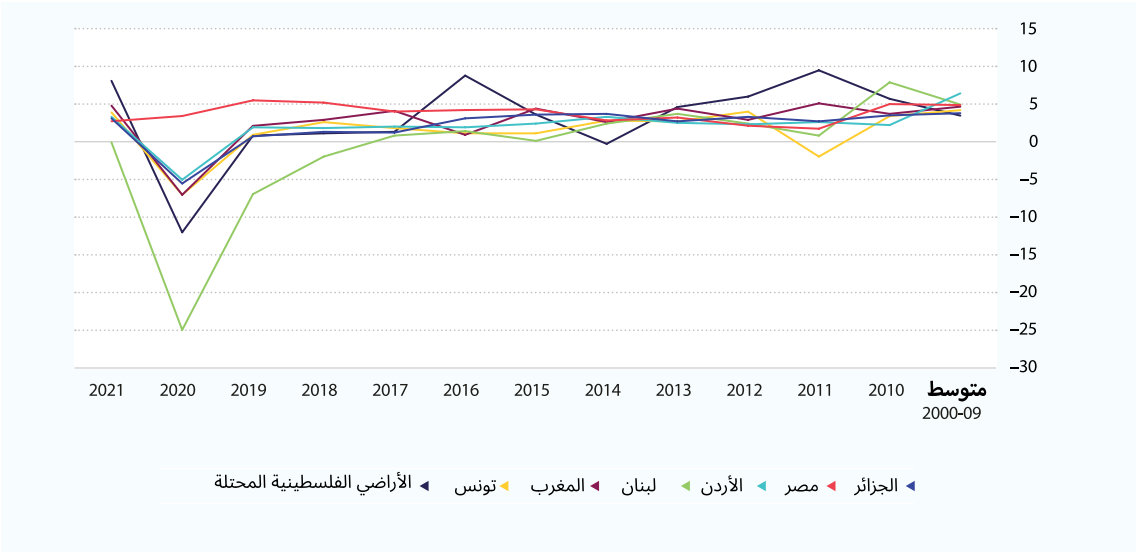

ملحوظة: بيانات عام 2020 تقديرية؛ بيانات 2021 مبنية على التوقعات.
المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2020

[7] تعريف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان والأراضي الفلسطينية المحتلة وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.
[8] رويترز: "Egypt's Suez Canal annual revenues decline 3% in 2020 to $5.61 bln"، 3 يناير 2021.

◄ الشكل 2: النمو الاقتصادي في ليبيا، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة المئوية (تقدير لعام 2020، توقعات لعام 2021)

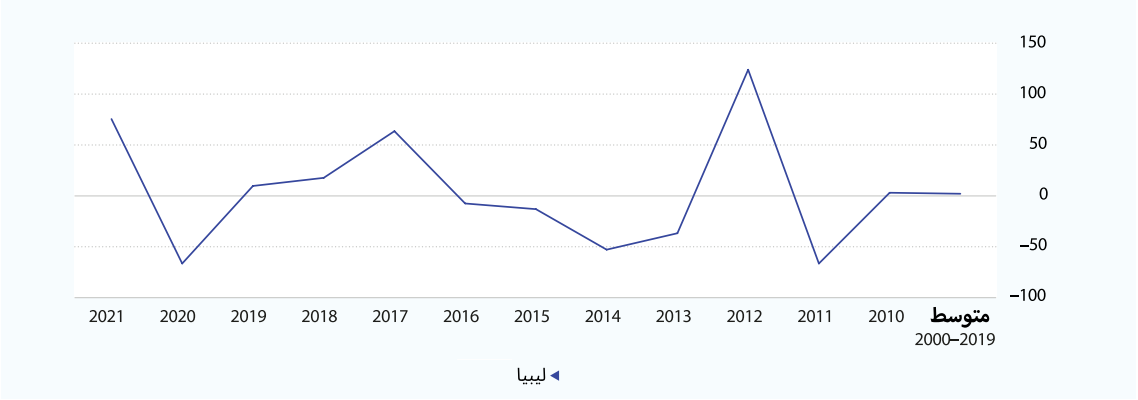

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2020

لا يرتبط الانخفاض الهائل في الناتج الاقتصادي في لبنان بأزمة جائحة كوفيد-19 فقط. فمنذ عام 2019، يشهد لبنان اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية حادة، بلغت ذروتها في أول تعثر سيادي للحكومة في مارس 2020. وبدأت الأزمة الأخيرة في أكتوبر 2019 بعد التوقف المفاجئ في تدفقات رأس المال، والذي أدى إلى زيادة الدين العام الذي كان قد بلغ ذروته بالفعل، وانخفضت العملة المحلية. وقد شهد لبنان ثالث أعلى دين عام تاريخي على مستوى العالم (بمتوسط 147 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2000 و2019)[9] وأعلى دين عام في المنطقة (الشكل 4)، ولم ينفذ الإصلاحات اللازمة لتعزيز الاقتصاد. كما أدت إجراءات الإغلاق المفروضة للحد من انتشار أزمة جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية. وبلغ التضخم أكثر من 85 في المائة في عام 2020، بعد خمس سنوات فقط من الانكماش في عام 2015 (الشكل 3). ويرتبط الارتفاع الهائل في أسعار المستهلكين ارتباطا أساسيا بالهبوط الهائل في قيمة العملة، بعد الانخفاض الحاد في تدفقات رأس المال الوافدة التي كشفت ما وصفته العديد من المصادر بأنه مخطط بونزي نظمه مصرف لبنان المركزي، للحفاظ على ارتباط قيمة الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي[10].

◄ الشكل 3: معدل التضخم في المنطقة (نسبة مئوية)

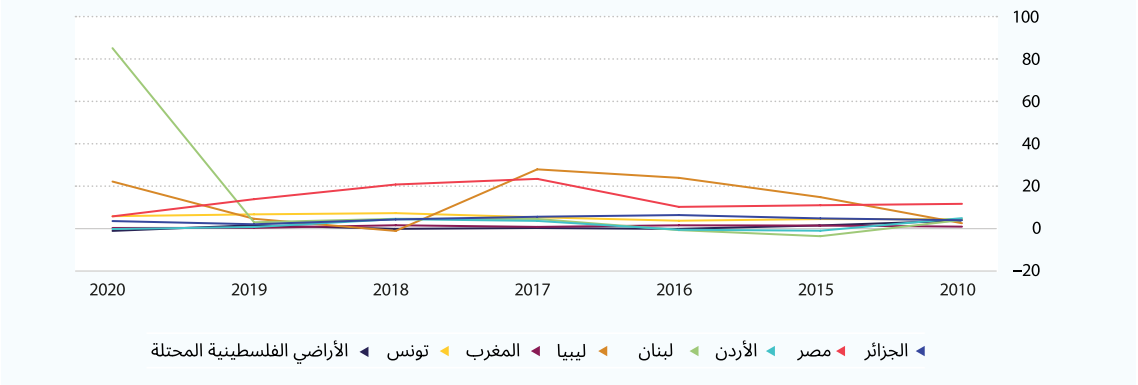

مصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر / تشرين الأول 2020. إجمالي نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي غير متوفر بالنسبة لليبيا.

[9] المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ، أكتوبر 2020.
[10] الإيكونوميست ، «تفكيك مخطط بونزي للبنك المركزي اللبناني» ، 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020.

الشكل 4: نسبة الدين الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي

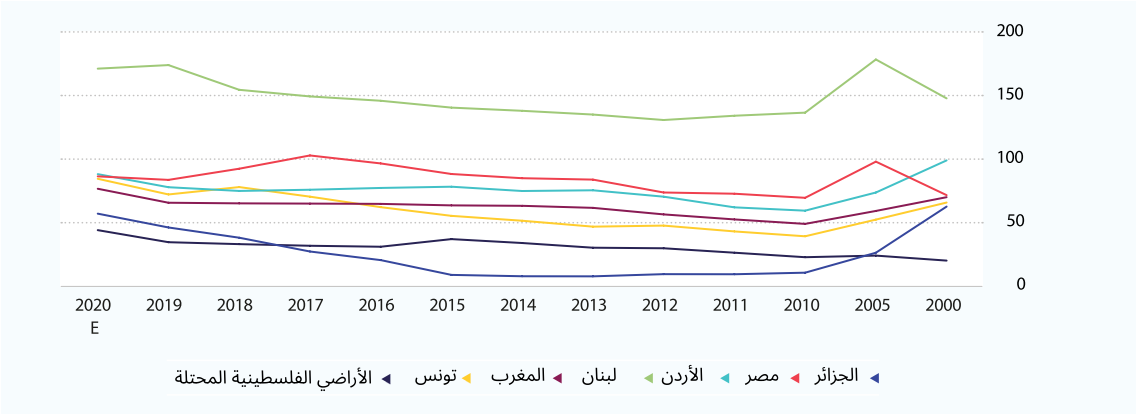

مصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر / تشرين الأول 2020. إجمالي نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي غير متوفر بالنسبة لليبيا.

الجدول 1: المؤشرات الكلية الرئيسية للأعوام 2000 و 2010 و 2019

الدول	المؤشرات	2000	2010	2019
الجزائر	عدد السكان	31,041,235	35,977,455	43,053,054
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	1,765	4,479	3,974
	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	70.6	76.7 (2018)	76.7 (2018)
مصر	عدد السكان	68,831,561	82,761,235	82,761,235
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	1,450	2,646	3,019
	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	68.6	70.3	71.8 (2018)
الأردن	عدد السكان	5,122,493	7,261,539	10,101,694
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	1,652	3,737	4,406
	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	71.7	73.4	74.4 (2018)
لبنان	عدد السكان	3,842,778	4,953,061	6,855,713
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	4,492	7,762	7,584
	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	74.5	78.4	78.8 (2018)
ليبيا	عدد السكان	5,357,891	6,197,663	6,777,452
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	7,143	12,065	7,686
	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	70.9	72.0	72.7 (2018)
المغرب	عدد السكان	28,793,679	32,343,389	36,471,769
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	1,335	2,840	3,204
	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	68.7	2,840	76.5 (2018)

الأراضي الفلسطينية المحتلة	عدد السكان	2,922,153	3,786,161	4,685,306
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	1,476	2,557	3,562 (2018)
	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	71.0	72.8	73.9 (2018)
تونس	عدد السكان	9,708,350	10,635,244	11,694,719
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	2,212	4,142	3,318

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

من حيث الهيكل الاقتصادي، تعتمد اقتصادات المنطقة في الغالب على الخدمات، مع مستويات عالية من مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة المضافة والتشغيل (الشكلان 5 و 6). يتمتع لبنان بأعلى حصة من الخدمات في الناتج الاقتصادي والتشغيل في المنطقة، حيث تساهم الخدمات بنسبة تصل إلى 79 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة المضافة وبنسبة 65 في المائة من حيث التشغيل. كما يتمتع الأردن أيضًا بمستويات عالية نسبيًا من التشغيل في قطاع الخدمات حيث يعمل 73 في المائة من السكان العاملين في قطاع الخدمات.

وتتمتع الجزائر ومصر بأعلى المستويات من حيث المشاركة في الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وفي القيمة المضافة في المنطقة، حيث بلغت النسبتان 37 في المائة و 36 في المائة على التوالي في عام 2019. وفيما يتعلق بالتشغيل في الصناعة، فإن تونس هي الدولة الرائدة في المنطقة بنسبة 34 في المائة، تليها الجزائر والأراضي الفلسطينية المحتلة (30 في المائة) ومصر (27 في المائة). وتلعب الزراعة دورًا صغيرًا من حيث القيمة المضافة والتشغيل، مع أقل مساهمة في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في لبنان (3 في المائة) وأقل مساهمة في التشغيل في الأردن (2 في المائة).

◄ الشكل 5: المشاركة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في القيمة المضافة (٪) في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط في عام 2019

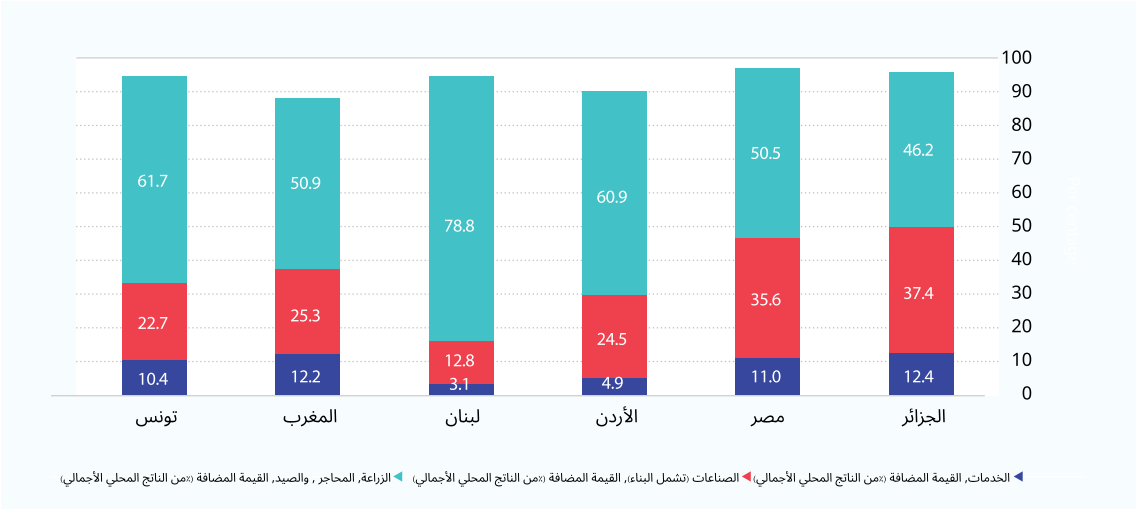

ملحوظة: حصص القيمة المضافة المعروضة في مؤشرات التنمية العالمية للزراعة والصناعة والخدمات ملحوظة: لا تتطابق دائما حصص القيمة المضافة الواردة في مؤشرات التنمية الزراعية والصناعة والخدمات مع مجموع ما يصل إلى 100 في المائة بسبب خدمات الوساطة المالية المُحتسبة بشكل غير مباشر وصافي الضرائب غير المباشرة. ويتم قياس الناتج المحلي الإجمالي في هذا المؤشر بأسعار المشتري.

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

الشكل 6: التشغيل حسب القطاع في المنطقة عام 2019 (٪ إجمالي التشغيل)

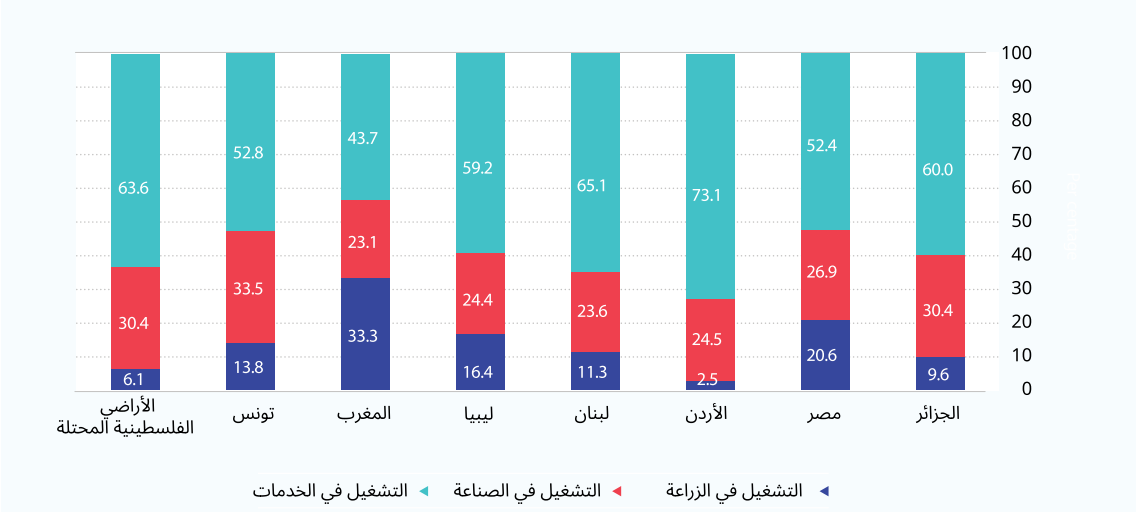

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

تعود جذور موجة الحركات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة إلى الافتقار إلى الديناميكية الاقتصادية في المنطقة والتفاوت في الدخول. درس ألفريدو وآخرون (Alvaredo et al 2018.,) التفاوت في الدخول في الشرق الأوسط، بما في ذلك في مصر والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، ووجد أن المنطقة تبدو من أكثر المناطق تفاوتًا في العالم، حيث تبلغ حصة الدخل العشري الأعلى 64 في المائة، مقارنة بنسبة 37 في المائة في أوروبا الغربية، و 47 في المائة في الولايات المتحدة، و 55 في المائة في البرازيل. ووفقًا لقاعدة البيانات العالمية بشأن تفاوت الدخول، في عام 2019، كان نصيب أعلى 10 في المائة من الدخل القومي يتراوح من 37 في المائة في الجزائر إلى 57 في المائة في لبنان، وهو البلد الأكثر تفاوتًا في المنطقة. على التوالي، فإن حصة أقل 50 في المائة من الدخل القومي هي الأعلى في الجزائر بنسبة 21 في المائة والأدنى في لبنان بنسبة 11 في المائة في عام 2019. وظلت هذه المستويات مستقرة نسبيًا منذ عام 2010، على الرغم من الحركات الاجتماعية في عام 2011، والتي كانت تطمح إلى مزيد من المساواة في المنطقة. وهذه المستويات المستقرة من التفاوت في الدخل هي نتيجة للافتقار إلى الديناميكية الاقتصادية في المنطقة وترتبط بما يمكن وصفه بالاقتصادات الريعية في العديد من البلدان بالإضافة إلى المشاركة الكبيرة للجيش في الأنشطة الاقتصادية، لا سيما في الجزائر ومصر والأردن. ويؤدي زيادة نسبة التفاوت في الدخل إلى إضعاف العقد الاجتماعي ويمكن اعتباره عائقاً أمام النمو المستدام كما أوضح أوستري وآخرون. (Ostry et al 2014.,)، الذي يقدم دليلاً على أن هذا التفاوت هو محدد قوي لنمو أسرع وأكثر ديمومة.

◄ **الشكل 7 : حصة أعلى 10 في المائة وأدنى 50 في المائة من الدخل القومي، 2010 و2019**

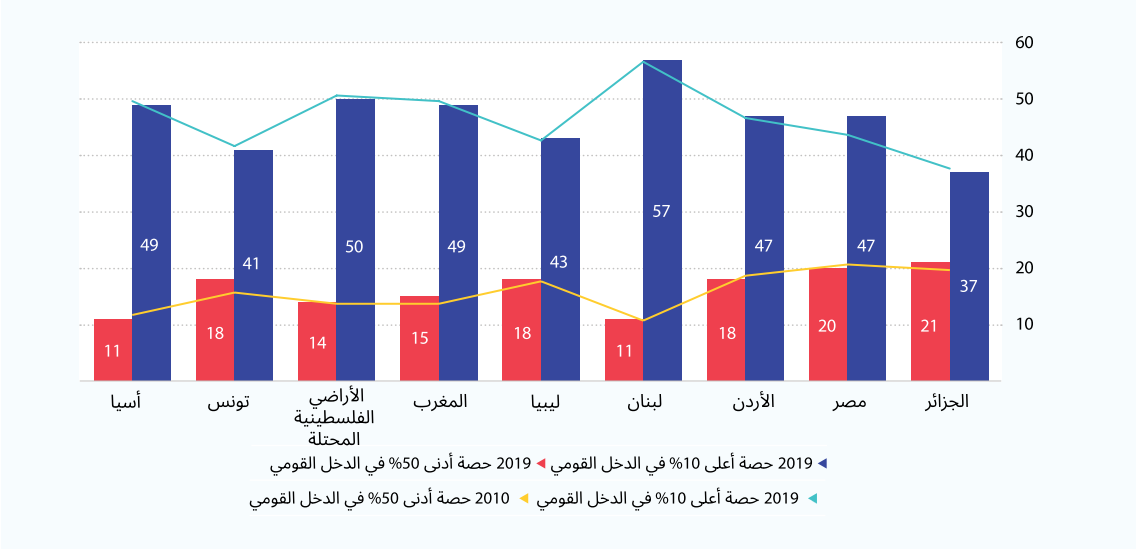

المصدر: قاعدة البيانات العالمية بشأن تفاوت الدخول

1.1.1 لمحة عن سوق العمل في المنطقة

ينعكس النمو الاقتصادي المخيب للآمال في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في نتائج سوق العمل في المنطقة. وقد سلط العقد الماضي، الذي تميز بالحركات الاجتماعية في عام 2011، الضوء على إخفاقات سوق العمل ووضع ضغوطًا على صانعي السياسات في المنطقة لتبني سياسات تعزز خلق فرص العمل وسوق عمل دامج للجميع في اقتصاداتهم.

يقدر عدد السكان في سن العمل (15-64) في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بأكثر من 145 مليون شخص، نصفهم تقريباً في مصر. ويتراوح معدل المشاركة في القوى العاملة في المنطقة من 39 في المائة في الأردن إلى 50 في المائة في ليبيا في عام 2019 بمتوسط 47.3 في المائة في عام 2019، بمستويات أقل بكثير من المعدل العالمي (حوالي 67 في المائة)، مثل بلدان جنوب شرق آسيا (حوالي 75 في المائة) وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء (حوالي 68 في المائة). ويتعرض النساء والشباب للخطر بشكل خاص في سوق العمل في المنطقة، مع انخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة بشكل ملحوظ وارتفاع معدلات البطالة بشكل عام (التفاصيل في الفصل الثالث). على سبيل المثال، يمثل معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة من أدنى المعدلات على مستوى العالم وهو أقل من البلدان الأخرى ضمن نفس فئة الدخل أو ذات الدخل المنخفض. ويتفاوت معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة من 13 في المائة في الأردن إلى 27 في المائة في ليبيا (2019)، مقارنة بنسبة 49 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل في نفس العام. ويبلغ معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومعظمها من البلدان منخفضة الدخل، حوالي 63 في المائة، مما يعكس ضرورة مشاركة الإناث في جنوب الصحراء الكبرى في أي نشاط اقتصادي للمشاركة في دخل الأسرة. وبالنسبة للشباب (15-29)، فإن معدل المشاركة في القوى العاملة أعلى نسبيًا من النساء، حيث بلغ 35 في المائة في عام 2019، ولكن بمستويات أقل بكثير من إجمالي معدل المشاركة في القوى العاملة. وتشير النسبة الكبيرة من النساء والشباب الذين لا يشاركون في الأنشطة الاقتصادية ولا يتطلعون إلى أن يكونوا نشطين اقتصاديًا إلى الصعوبات التي تواجهها النساء ويعاني منها الشباب للمشاركة بشكل كامل في اقتصادات بلدانهم. لذا كان ارتفاع معدلات البطالة وغياب النشاط الاقتصادي بين الشباب هو الأساس للحركات الاجتماعية لعام 2011،

التي انطلقت بشكل رئيسي بقيادة الشباب في المنطقة. وبعد عقد من هذه الأحداث المهمة، لم يتغير شيء يذكر بالنسبة للواقع الاقتصادي للمرأة والشباب في المنطقة.

بشكل عام، كان للمنطقة توقعات سلبية في مجال توفير فرص العمل (مزيد من التفاصيل في الفصل التالي). حيث ارتفع معدل البطالة نسبيًا في المنطقة ولم ينخفض بشكل ملحوظ منذ عام 2011 (الجدول 2). وارتفع معدل البطالة بشكل كبير بين عامي 2014 و2019. في معظم البلدان، ولكن كان أعلى معدل بطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة بشكل كبير في عام 2020، مما يعكس الآثار الهائلة لوباء كوفيد -19 العالمي على الاقتصادات في المنطقة والعالم.

◄ الجدول 2: معدل البطالة في بلدان مختلفة في المنطقة، 19-2005 (نسبة مئوية)

إجمالي	2005	2011	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	15.3	10.0	10.2	11.2	10.2	12.0	11.9	11.8
مصر	-	11.8	13.1	13.1	12.4	11.7	9.8	7.8
الأردن	-	-	-	-	-	18.1	18.3	16.8
مصر	-	-	-	-	-	-	-	11.4
ليبيا	19.2	19.0	18.9	18.9	18.8	18.6	18.5	18.3
المغرب	11.0	8.9	9.7	9.5	9.3	9.2	9.1	9.0
الأردن	20.0	17.6	20.5	23.0	23.9	25.7	26.3	25.3
تونس	12.9	18.3	-	15.2	15.6	15.3	-	-

المصادر: قسم الإحصاء في منظمة العمل الدولية، استناداً إلى البيانات الدقيقة لمصر والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس. تقديرات منظمة العمل الدولية المُنمذجة للجزائر وليبيا والمغرب.

تواجه دول المنطقة تحديات في جانب الطلب والعرض في سوق العمل. إلى جانب ذلك يُوجد قيودًا شديدة على خلق الوظائف أو الطلب في سوق العمل تتعلق بما يمكن وصفه بالاقتصاد الريعي الذي ربما أدى إلى تركيز الثروة وخلق فرص عمل تقتصر على عدد قليل من الصناعيين. ولا يشجع هذا المنهج في النهاية على المنافسة أو الابتكار أو خلق فرص عمل مستدامة. إلى جانب التحديات الأخرى مثل التطور الضعيف للقطاع المالي وتركيزه على العرض في القطاع المصرفي، فهذا النوع من الاقتصاد يحد من توسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطورها. ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصدرًا مهمًا لإضافة القيمة والابتكار في المنطقة ومحركًا للوظائف اللائقة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. حيث تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالفعل دورًا مهمًا في خلق فرص العمل في معظم الاقتصادات الناشئة كما أوضح أياغاري وآخرون (Ayyagari et al.,2011). وجد المؤلفون أن أكثر من 50 في المائة من الوظائف المنظمة في البلدان النامية تتوفر في المشاريع الصغيرة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما يقرب من ثلثي الوظائف في جميع البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء. ومع ذلك، فإن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مقيدة بدرجة أكبر في الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك بلدان المنطقة. على سبيل المثال، وفقًا لبرون (Bruhn) (2016)، بدأت أكثر من 70 في المائة من المشاريع الكبيرة في البلدان ذات الدخل المرتفع كمشاريع صغيرة ومتوسطة، مقارنة بحوالي 60 في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض.

من ناحية العرض، تعاني المنطقة من عدم

تطابق كبير في المهارات بين الشباب الذين يدخلون سوق العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، لا سيما بين المتعلمين. حيث شهدت بلدان المنطقة خلال العقود الماضية زيادة حادة في مستويات التعليم وعلى وجه الخصوص زيادة كبيرة في عدد الخريجين المنضمين إلى سوق العمل. ومع ذلك، زاد في موازاة ذلك معدل بطالة الشباب المتعلم زيادة كبيرة (مزيد من التفاصيل في الفصل الثالث).

يمثل استبعاد النساء والشباب من سوق العمل تحديات هيكلية في المنطقة. حيث تشكل النساء 18 في المائة فقط من إجمالي التشغيل في المنطقة ولا يشاركن في القوة العاملة إلا مشاركة ضئيلة (الشكل 8). نظرًا لميل النساء إلى الحصول على تعليم عالٍ في المنطقة، تواجه المنطقة خسارة كبيرة في رأس المال البشري والاقتصاد. من جانبهم، يمثل الشباب مستقبل الاقتصاد وقد يؤدي استبعادهم أو انخفاض مستويات مشاركتهم إلى خسارة كبيرة في الإنتاجية وفي رأس المال البشري على المدى الطويل.

وقد زادت حصة التشغيل بأجر في معظم بلدان المنطقة منذ عام 2010، بما في ذلك تونس والجزائر والأراضي الفلسطينية المحتلة ومصر والمغرب (الشكل 9). أما الأردن، فقد ظلت نسبة التشغيل بأجر فيه ثابتة عند 86 في المائة، وهي أعلى مستوى في المنطقة، بينما انخفضت في لبنان وليبيا بشكل طفيف بين عامي 2010 و 2019. ومنذ اندلاع الحركات الاجتماعية عام 2011، استخدمت بعض البلدان في المنطقة فرص العمل في القطاع العام كملاذ أخير. على سبيل المثال، صدر في تونس القانون رقم 38-2020 الذي يضمن تشغيل للعاطلين عن العمل لفترات طويلة والحاصلين على التعليم العالي في القطاع العام.

◄ الشكل 8: حصة الإناث والذكور في التشغيل بالنسبة لكل قطاع في المنطقة في عام 2019

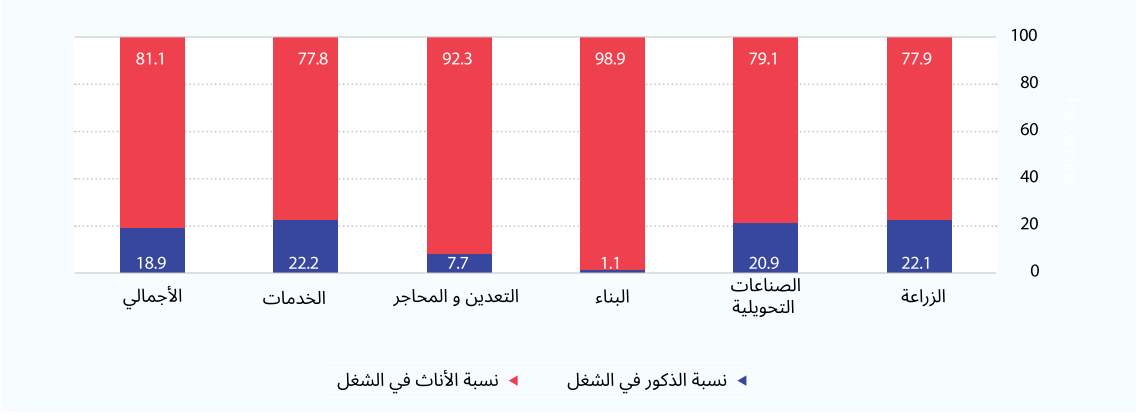

المصدر: إعداد المؤلف، استنادًا إلى بيانات منظمة العمل الدولية

الشكل 9: تطور الوضع في التشغيل في المنطقة، 2010-2019

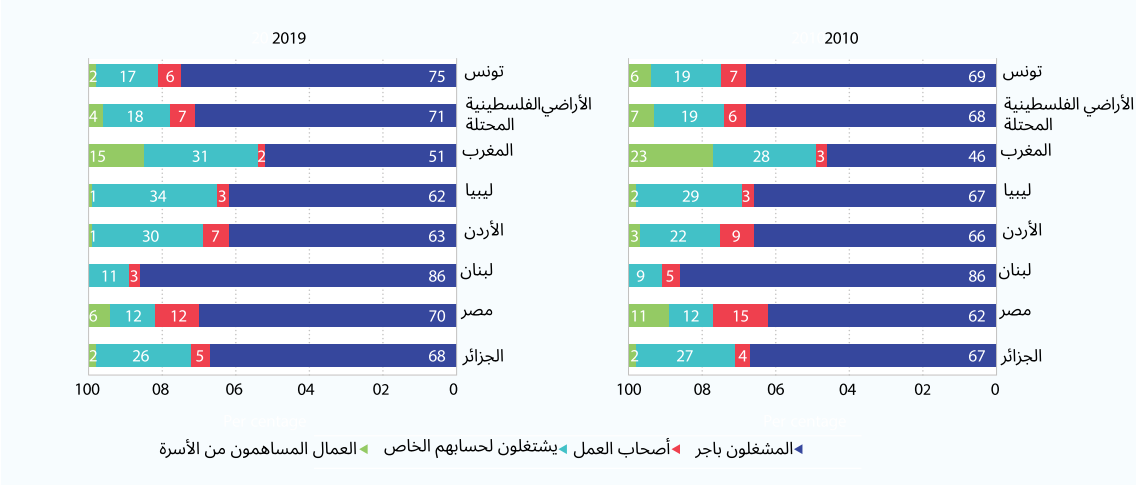

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

من الخصائص المهمة الأخرى لسوق العمل في المنطقة المستويات المرتفعة للعمالة غير المنظمة. حيث تزيد حصة القطاع غير المنظم في مصر والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة عن 50 في المائة من إجمالي العمالة، وكانت أعلى المستويات في مصر بنسبة 64 في المائة (الشكل 10). مما لا يثير الدهشة، أن العمالة غير المنظمة هي المعيار للتشغيل في قطاع الزراعة، حيث يعمل أكثر من 90 في المائة من العمال بشكل غير منظم. وتميل نسبة تمثيل النساء في القطاع غير المنظم إلى الانخفاض مقارنة بالرجال. غير ان ذلك لا يشير إلى أن وظائف النساء أعلى جودة. فبينما تتمتع النساء في المنطقة بواحد من أدنى معدلات المشاركة في القوى العاملة على مستوى العالم، تتركز نسبة كبيرة من عملهن عمومًا في القطاع العام، والذي يوفر بشكل عام وظائف منظمة وبأجر. بعبارة أخرى، تميل النساء في المنطقة إما إلى الانخراط في وظائف منظمة وذات نوعية جيدة نسبيًا أو عدم الانخراط على الإطلاق في سوق العمل.

◄ **الشكل 10: العمالة غير المنظمة في بلدان مختارة في المنطقة حسب القطاع والنوع الاجتماعي في عام 2019**

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية. البيانات الخاصة بالجزائر وليبيا والمغرب وتونس غير متوفرة.

1.1.2 لمحة عن التجارة والاستثمار في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط

على مدى العقود القليلة الماضية، وخاصة منذ منتصف التسعينيات، اتخذت بلدان المنطقة خطوات لفتح اقتصاداتها ودمجها في الاقتصاد العالمي من خلال تبني سياسات تجارية واستثمارية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين مستويات الصادرات. كما تهدف هذه السياسات إلى تحسين إنتاجية العمل، وتعزيز عملية التقارب مع الاقتصادات المتقدمة وخلق المزيد من فرص العمل، بما في ذلك الفرص الجيدة، لاستيعاب الداخلين إلى سوق العمل.

تُرجمت هذه الجهود إلى البدء من خلال تنفيذ إصلاحات تجارية كبيرة وتحرير تجاري منذ التسعينيات. وتضمنت هذه الإصلاحات اعتماد العديد من اتفاقيات التجارة الحرة وتنفيذها، واتخاذ تدابير تحرير التجارة من خلال خفض التعريفات الجمركية وتدابير الاستثمار التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاداتها (وترد مزيد من التفاصيل حول تطور السياسات التجارية في المنطقة في الفصل التالي). وتعتبر، من بين اتفاقيات التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية، والتي تشمل جميع البلدان في جنوب البحر الأبيض المتوسط، اتفاقية استراتيجية للغاية بالنسبة للمنطقة، بالنظر إلى أهمية أوروبا كشريك تجاري.

على الرغم من هذه الإصلاحات التجارية الهامة نسبيًا، لا تزال حصة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في التجارة العالمية منخفضة للغاية. فقد شكلت المنطقة حوالي 0.08 في المائة فقط من صادرات البضائع العالمية في عام 2019 و 1 في المائة من واردات البضائع العالمية في نفس العام [11]. وارتفع مستوى الصادرات السلعية بشكل كبير في المنطقة في الفترة من عام 2000 إلى عام 2009، بمتوسط نمو سنوي قدره 7 في المائة. ومع ذلك، شهدت الصادرات السلعية فترتين من الانخفاض الملحوظ في العشرين عامًا

[11] تستند هذه الحسابات إلى بيانات الأونكتاد.

الماضية (الشكل 11): الأولى من عام 2008 إلى عام 2009 أثناء الأزمة المالية العالمية، والثانية من عام 2012 إلى عام 2016، في السنوات التي أعقبت الحركات الاجتماعية التي انطلقت في عام 2011. ومن المتوقع حدوث انخفاض حاد آخر في عام 2020 بسبب أزمة جائحة كوفيد-19والجدير بالذكر أنه من المتوقع أن تشهد الدول المصدرة للنفط في المنطقة (مثل الجزائر وليبيا) انخفاضًا كبيرًا في إجمالي صادراتها في عام 2020 بسبب انخفاض أسعار النفط. ويرتفع مستوى الواردات السلعية في المنطقة ارتفاعا كبيرا مقارنة بصادراتها، مع تحول في الديناميكية في عام 2008 واتساع الفجوة منذ ذلك الحين، كما يتضح من الشكل 11.

على عكس تجارة البضائع، تعد المنطقة بشكل عام مُصدرًا أساسيًا للخدمات منذ عام 2017 (الشكل 12)، مما يعكس النمو المرتفع للتجارة في الخدمات على مستوى العالم والأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات في المنطقة. ويمثل السفر الحصة الأكبر من الصادرات في الخدمات، فقد شهد نموًا كبيرًا خلال السنوات الماضية. تمثل الصادرات في الخدمات نصف قيمة الصادرات في المنطقة؛ ومع ذلك، فإن القطاع موعود بنمو ثابت مدفوع بالديناميكية العالمية. وتتمتع المنطقة بإمكانيات هائلة للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بشكل عام، لا سيما بالنظر إلى المستويات العالية نسبيًا لتعليم القوى العاملة مع مراعاة الديناميكية العالمية. على سبيل المثال، زادت التجارة الإلكترونية العالمية بنسبة 44 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية، وتبلغ قيمتها الآن 28 تريليون دولار أمريكي، وشكلت التجارة الإلكترونية بين الشركات أكثر من 86 في المائة من قيمتها (الأونكتاد، 2017). ويمكن للمنطقة أن تستفيد من ذلك على نطاق واسع، حيث إنها تتمتع عمومًا ببنية تحتية رقمية جيدة نسبيًا وقوى عاملة شابة متعلمة جيدًا نسبيًا يمكنها أداء الأنواع المختلفة من الأنشطة الرقمية.

◄ الشكل 11: تطور واردات وصادرات البضائع في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، 2000-2019 (القيمة الإجمالية بالمليون دولار امريكي)

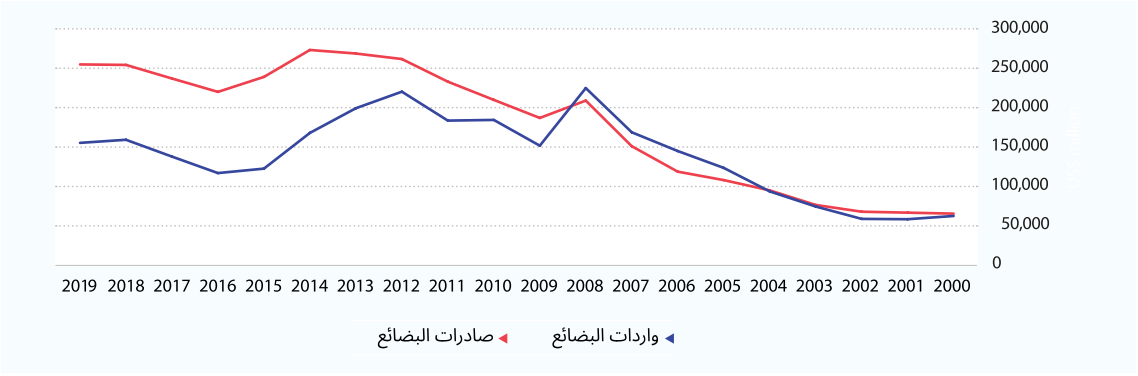

المصدر: الأونكتاد.

◄ الشكل 12: تطور واردات وصادرات الخدمات في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، 2000-2019 (القيمة الإجمالية بالمليون دولار امريكي)

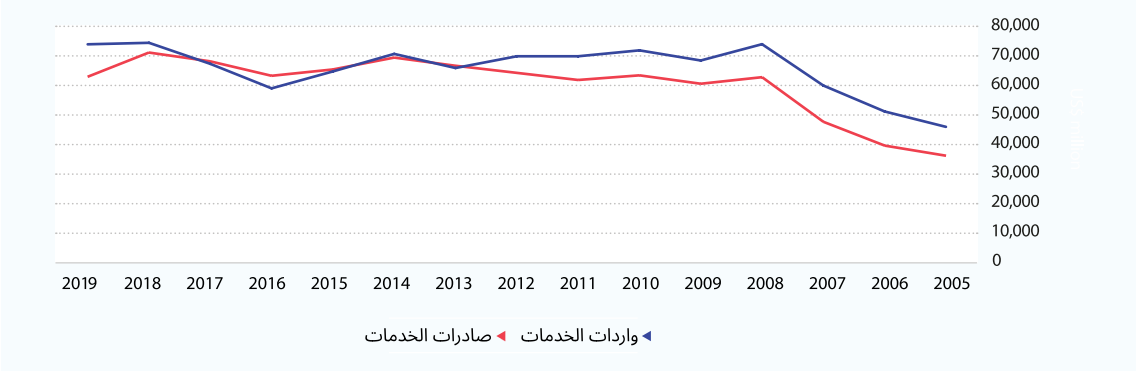

المصدر: الأونكتاد.

◄ الشكل 13: تطور التجارة في الخدمات حسب الفئة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، وحصة المنطقة في العالم (القيمة الإجمالية بالمليون دولار امريكي)

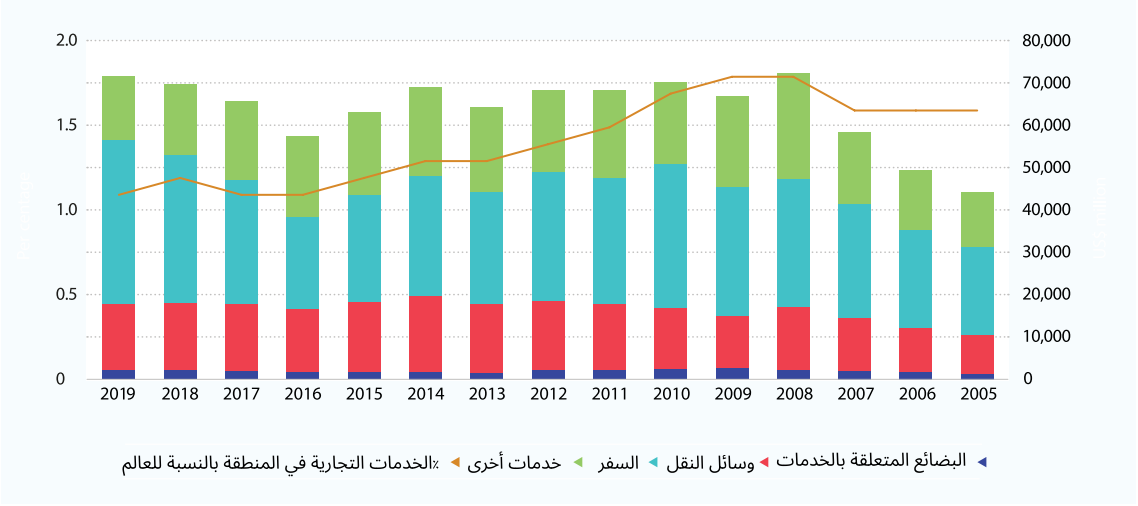

المصدر: الأونكتاد.

أدى ارتفاع نمو الواردات مقارنة بالصادرات بشكل عام إلى استمرار العجز التجاري والحساب الجاري بين البلدان المستوردة للنفط في المنطقة (الشكل 14). ويعاني الأردن وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان والمغرب ومصر من عجز تجاري كبير ومستمر منذ أكثر من عقد. في المقابل، تاريخيا تمتلك البلدان المصدرة للنفط في المنطقة حسابات جارية وفوائض تجارية كبيرة، غير أن ذلك قد تغير في السنوات الأخيرة بالنسبة للجزائر.

الشكل 14: تطور الميزان التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة

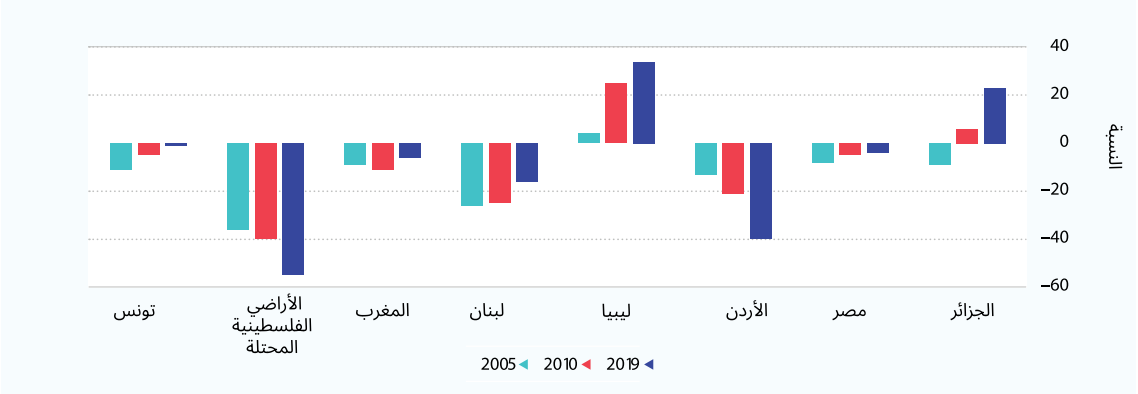

المصدر: الأونكتاد. لا تتوفر البيانات الخاصة بالجزائر والأراضي الفلسطينية المحتلة. لعام ٢٠١٩ لذا تم استبدالها ببيانات من عام ٢٠١٨

وللمنطقة نقاط ضعف مهمة في التجارة. أولاً، تتعرض الدول المصدرة للنفط لتقلبات عالية في صادراتها، وهو ما تجلى في عام 2020 من خلال الانخفاض الكبير في أسعار النفط وتأثيره على الأنظمة الاقتصادية في بالجزائر وليبيا. ثانيًا تتركز أسواق التصدير في أوروبا تركيزًا كبيرًا، لاسيما في بلدان شمال إفريقيا (الشكل 15). على سبيل المثال، في عام 2019، حوالي 54 في المائة من صادرات البضائع في المنطقة كانت تتجه إلى أوروبا، و 48 في المائة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وبشكل رئيسي إلى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا (تمثل البلدان الأربعة 37 في المائة من الصادرات الإقليمية). ومع ذلك، تبدو بعض علامات التنويع مع زيادة التجارة مع آسيا، وازدياد مستوى التجارة مع بعض البلدان الآسيوية ، حيث تمثل آسيا 27 في المائة من صادرات السلع في المنطقة في عام 2019. على سبيل المثال، زادت الصادرات من المنطقة إلى الصين بمقدار 24 ضعفًا من 290 مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى حوالي 7.06 مليار دولار أمريكي في عام2019[12]. كما ارتفعت الواردات من الصين بشكل كبير في العقود الماضية، لتصل إلى 32.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019 من 1.8 مليار دولار أمريكي في عام 2000 و 18.8 مليار دولار أمريكي في عام 2010. كما شهدت التجارة مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء زيادة كبيرة بين عامي 2000 و 2010 لكنها ظلت ثابتة منذ ذلك الحين. ويمكن لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء أن توفر فرصًا مهمة لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لاسيما بلدان شمال إفريقيا، حيث إن معظم البلدان الأفريقية لا تزال في المراحل المبكرة جدًا من عملية التصنيع.

[12] المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي

◄ الشكل 15: تطور وجهات التصدير لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط

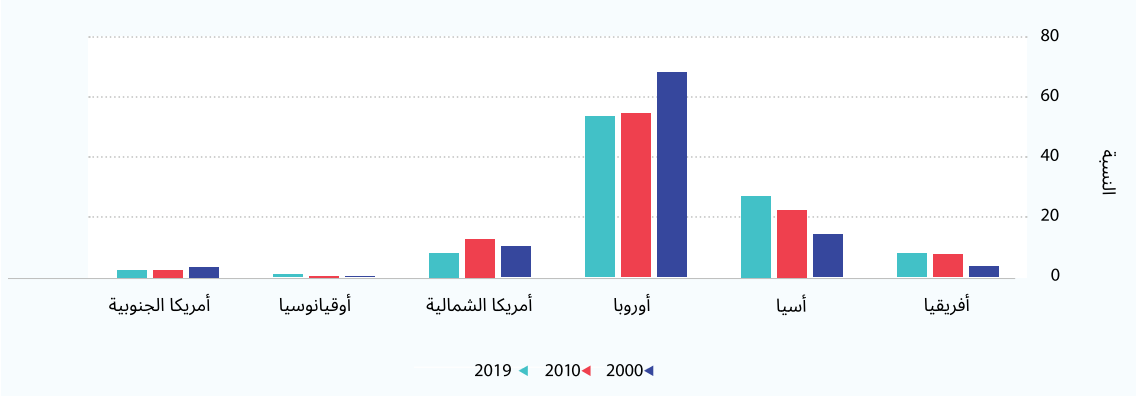

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي

هنـاك بعـض الأدلـة عـلى تنـوع المنتجـات فـي صـادرات المنطقـة؛ ومـع ذلـك، لا يزال هـذا التنوع منخفضًـا نسـبيًا، لا سـيما بالنظـر إلى الإصلاحـات التجاريـة والاسـتثمارية الهامـة التـي تـم تبنيهـا في بلـدان المنطقـة. فانخفضـت حصـة منتجـات النفـط والغـاز فـي إجمالـي الصـادرات السـلعية مـن 65.6 فـي المائـة فـي عـام 2000 إلى 43.2 في المائـة فـي عـام 2019 (الشـكلان 16 و 17). وزادت حصـة المنتجـات الكيميائيـة مـن 2.8 فـي المائـة إلى 6.4 فـي المائـة مـن عـام 2000 إلى عـام 2019. وتشـمل المنتجـات الأخـرى التـي زادت بشـكل كبيـر المركبـات الطرقيـة، لتصبـح واحـدة مـن أكبـر عشـرة منتجـات تـم تصديرها في المنطقـة في عام 2019 وتمثـل 2.9 فـي المائة مـن إجمالي صادرات البضائـع. ومـع ذلـك، انخفضـت حصـة الأزيـاء والملابس، وهي منتج تاريخي منذ سبعينيات القرن الماضـي فـي المنطقة، من 9.1 فـي المائة إلى 6.5 فـي المائـة بيـن عامـي 2000 و 2019. وعمومًـا كان هنـاك مسـتوى معيـن مـن التنويـع، لكنـه لـم يكـن بالسـرعة المطلوبـة للتحـول الاقتصـادي فـي المنطقة.

الشكل 16: حصة المنتجات في صادرات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في عام 2000

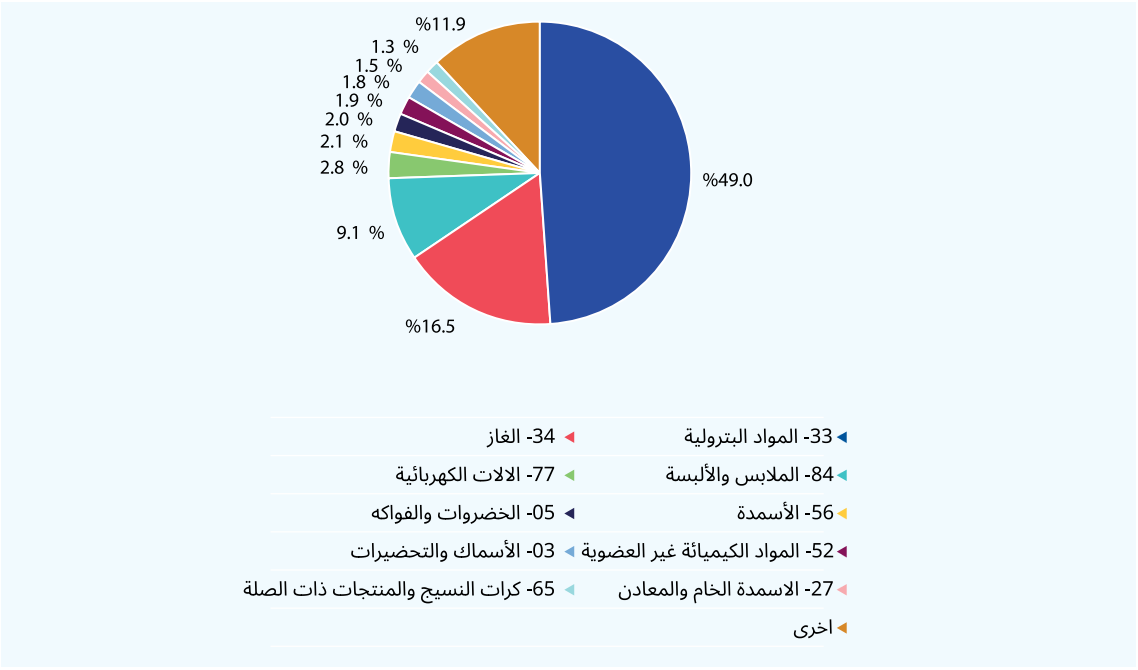

المصدر: إعداد المؤلف استنادًا إلى بيانات الأونكتاد

الشكل 17: حصة المنتجات في صادرات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في عام 2000

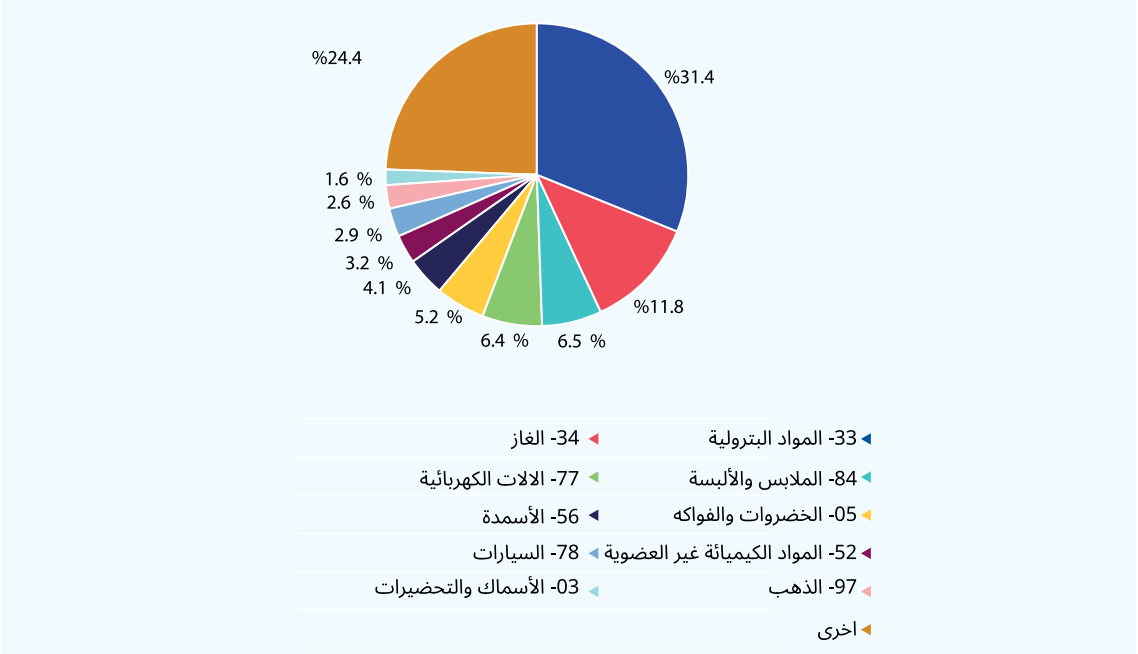

المصدر: إعداد المؤلف استنادًا إلى بيانات الأونكتاد

تبنت بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عدة إصلاحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقود الماضية، بما في ذلك الأطر التنظيمية وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة. وأنشأت العديد من البلدان العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق التجارة الحرة، باتباع نموذج «التوصيل والتشغيل»، الذي سهل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. تقدم هذه المناطق بشكل عام مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية والخدمات اللوجستية وتسهل الوصول إلى الأراضي ومرافق الإنتاج. ومع ذلك، تظل القضايا المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي وضعف الحوكمة وإنفاذ القانون والبيئة التنظيمية الضعيفة، التحديات الرئيسية والقيود المقيدة للتجارة والاستثمار في المنطقة.

زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بوتيرة منخفضة نسبيًا في المنطقة بين عامي 2005 و 2019 (الشكل 19). توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الغالب شركات متعددة الجنسيات تهدف إلى تنويع أسواقها أو خفض تكاليف إنتاجها. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وإجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في المنطقة بنسبة 80 في المائة بين عامي 2008 و 2019. وشكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، 2.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي، بالأسعار الجارية) في عام 2019 وحققت نموا ثابتا في المخزون. ومع ذلك، لم تكن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة مستقرة، لا سيما بعد الحركات الاجتماعية عام 2011. ففي عام 2019، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى شمال إفريقيا بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 14 مليار دولار أمريكي، مع انخفاض التدفقات الوافدة إلى جميع البلدان باستثناء مصر. وفي عام 2019، تلقت بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط حوالي 1.04 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وبالمقارنة، تلقت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حوالي 3 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في عام 2019 [13]، بينما تلقت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حوالي 11 في المائة من التدفقات العالمية الوافدة في عام 2018 (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020). وتجدر الإشارة إلى أن بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا جنوب الصحراء تلقت نفس مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كحصة من ناتجها المحلي الإجمالي (حوالي 2 في المائة في عام 2019). بالنظر إلى مستويات التنمية المختلفة عبر المنطقتين، يمكن أن يكون مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط أعلى، مما يساهم بشكل أكبر في خلق فرص العمل اللائق ونقل التكنولوجيا في المنطقة. وتعد بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بشكل عام أكثر تطوراً من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث إن معظم البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء هي بلدان منخفضة الدخل، كما أن منطقة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط أقرب إلى البلدان ذات الدخل المرتفع التي تلعب دورًا مهمًا في سلاسل القيمة العالمية وفي الاستثمار الأجنبي المباشر.

[13] المصدر: الأونكتاد

الشكل 18: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، في العالم وبلدان مجموعة العشرين، 19-2005 (مليون دولار أمريكي)

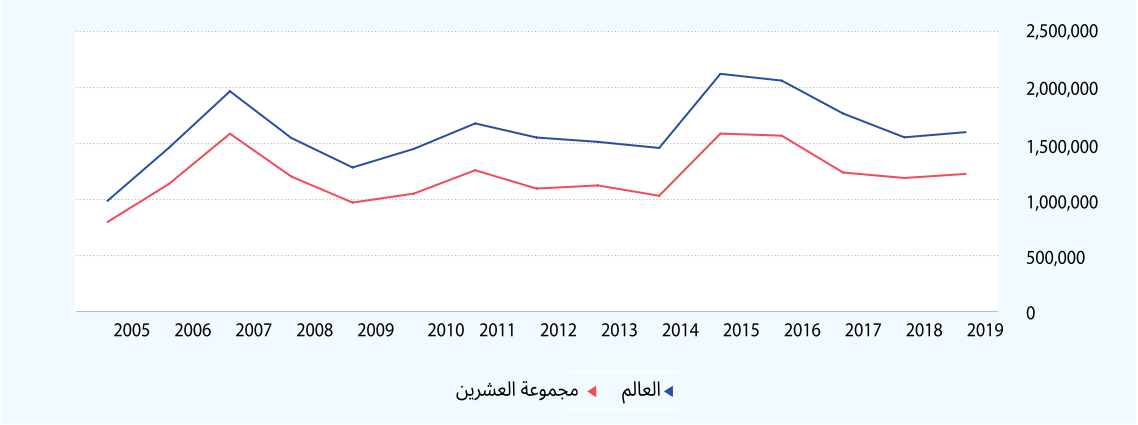

المصدر: إعداد المؤلف استنادًا إلى بيانات الأونكتاد

الشكل 19: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، 19-2000 (مليون دولار أمريكي)

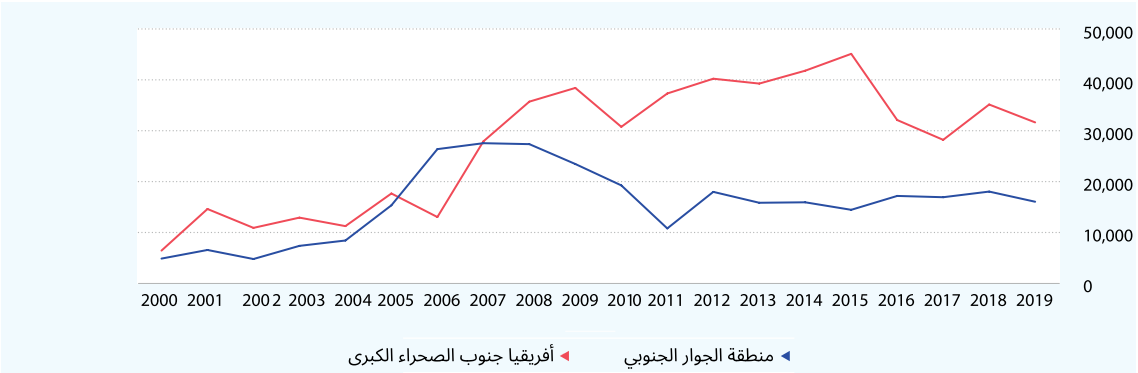

المصدر: إعداد المؤلف استنادًا إلى بيانات الأونكتاد

1.1.3 . التجارة البينية والتكامل الإقليمي

تتمثل إحدى النقاط الأخرى لضعف التجارة في المنطقة في التجارة الإقليمية المتدنية للغاية. تمثل المنطقة اقتصادا إقليميا مفتوحا نسبيًا. ومع ذلك، لا تزال التجارة البينية منخفضة للغاية، وفي بعض الحالات، غير موجودة. بلغ الانفتاح التجاري للمنطقة، الذي يُعرَّف بأنه قيمة الصادرات بالإضافة إلى الواردات على الناتج المحلي الإجمالي، حوالي 68 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، متراجعًا من 80 في المائة في عام 2005، لكنه لا يزال عند مستويات أعلى من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (حوالي 61 في المائة) والبلدان المتوسطة الدخل (حوالي 49 في المائة) (الشكل 21). غير أن هذا الانفتاح التجاري في المنطقة ق تأثر بالأزمة المالية العالمية والحركات الاجتماعية لعام 2011. كان مستوى الانفتاح التجاري يتزايد باطراد قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وانخفض بنسبة 14 في المائة بين عامي 2008 و 2009، مما يعكس ما يسمى «بالانهيار التجاري الكبير» (بالدوين، 2009) وانخفض بين عامي 2011 و 2016 ، قبل الانتعاش بين عامي 2016 و 2018، مدفوعا بزيادة الصادرات المصرية. وتعد ليبيا وتونس أكثر دول المنطقة انفتاحًا، حيث بلغ الانفتاح التجاري 117 في المائة و 109 في المائة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. ومع ذلك ، لا تزيد، بالرغم من هذه المستويات المهمة من الانفتاح، نسبة التجارة البينية عن 10 في المائة من الواردات والصادرات، (الجدول 3). فبعض البلدان داخل المنطقة لا تتاجر حتى مع بعضها البعض. وتميل بلدان شمال إفريقيا إلى التجارة داخل المنطقة بدرجة أقل من البلدان الأخرى، حيث تتجه معظم صادراتها إلى الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. وتتمثل المنتجات الأكثر تداولاً في المنطقة في المنتجات المعدنية. على سبيل المثال، وتستورد تونس أكثر من 87 في المائة من غازها البترولي من الجزائر.

◄ الشكل 20: تطور إجمالي الواردات والصادرات والناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي) والانفتاح التجاري في المنطقة ، 19-2005

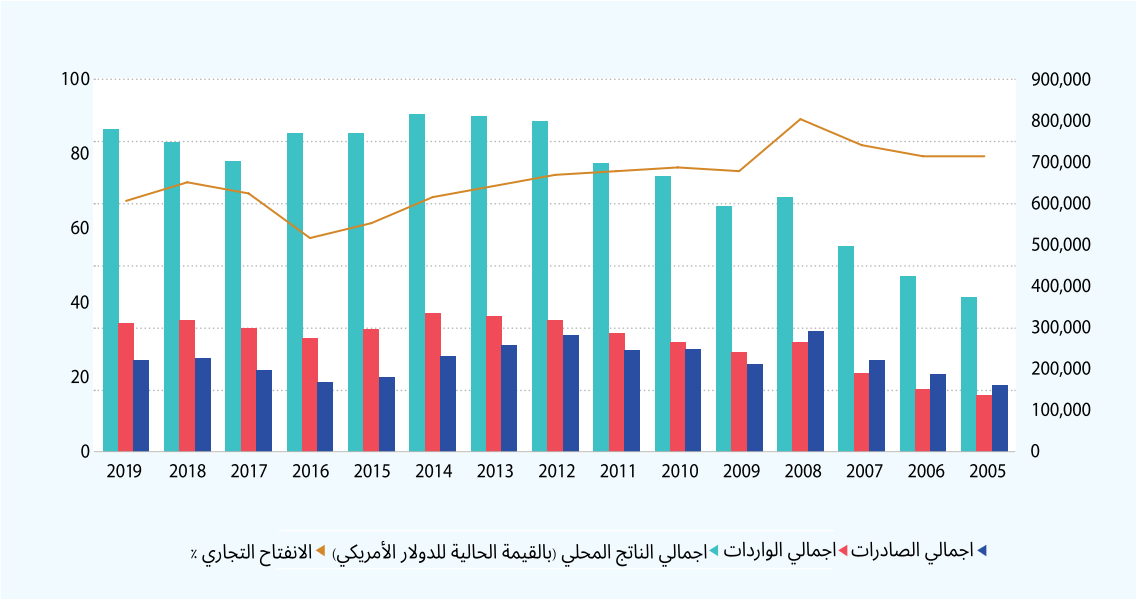

المصدر: الناتج المحلي الإجمالي يستند إلى مؤشرات التنمية العالمية والأرقام المتعلقة بالتجارة تستند إلى بيانات الأونكتاد

الشكل 21: الانفتاح التجاري في بلدان مختلفة في المنطقة في عام 2019 ، مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان المتوسطة الدخل

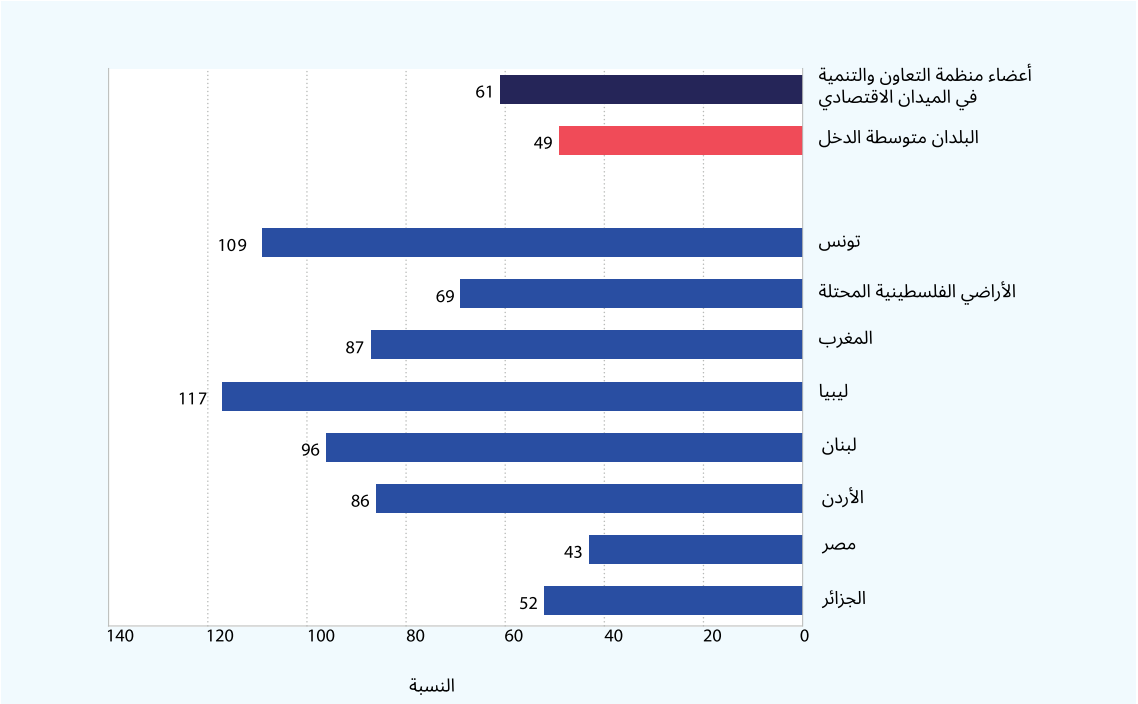

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

الجدول 3: مستويات الصادرات والواردات داخل المنطقة في عام 2019 (نسبة مئوية)

البلد	النسبة المئوية للصادرات إلى المنطقة من إجمالي الصادرات	النسبة المئوية للواردات من المنطقة إلى إجمالي الواردات
الجزائر	٧,٢	٤,٧
مصر	١٠,٥	١,٣
الأردن	٦,٧	٦,٣
لبنان	٥,٤	٣,١
ليبيا	٠,٩	٩,٩
المغرب	١,٢	٣,٠
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٣٢,٣	٣٤,٨
تونس	٥,٥	٢٠,٢

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي

ولا تـزال التجـارة البينية الإقليميـة منخفضة للغاية مـع إمكانات تصديـر كبيرة غير مسـتغلة بين بلدان المنطقـة، كمـا يتضـح مـن إمكانـات التصديـر غير المسـتغلة وفقـا لحسـابات مركـز التجـارة الدولـي. ويقـدر مركـز التجـارة الدوليـة إمكانـات التصديـر غيـر المسـتغلة للبلـدان عـلى حـد سـواء عـلى الهامـش المكثف والواسع. ويتم حساب إمكانات التصديـر غيـر المسـتغلة لصـادرات بلـد مـا مـع مناطـق مختلفـة، ممـا يوفـر رؤى قيمـة حـول إمكانـات التكامل الإقليمي في بلـدان جنوب البحر الأبيـض المتوسـط وتطـور المنتجـات التـي يمكـن تداولهـا داخـل المنطقـة. عـلى سـبيل المثـال، فـي مصـر، تشـمل المنتجـات ذات الإمكانـات التصديريـة غيـر المسـتغلة إلى شـمال إفريقيـا المنتجـات الكيميائيـة والأسـمدة والآلات، وهـي منتجـات بمسـتوى معيـن مـن التطـور (الجـدول 4). وتمثـل المصنوعـات التـي تتطلـب المهـارات العاليـة والمتوسـطة والكثيفـة التكنولوجيـا 61 في المائـة مـن أهـم عشـرة منتجـات ذات إمكانـات تصديـر غيـر مسـتغلة مـن مصـر إلى شـمال إفريقيـا و58 فـي المائـة مـن الصـادرات مـن مصر إلى العالـم. وتعتبـر بنيـة المهـارات والتكنولوجيـا الخاصة بأهم عشـرة منتجات ذات إمكانات تصدير غيـر مسـتغلة أكثـر تطـورًا بالنسـبة للصـادرات من مصـر إلى شـمال إفريقيـا مقارنة بمصـر إلى العالم. إن إمكانـات التصديـر غير المسـتغلة من مصر إلى الشـرق الأوسـط أقل تطـورًا من العالـم؛ ومع ذلك، تعـد المـواد الكيميائيـة من بيـن القطاعـات الثلاثة الأولى التي تتمتع بإمكانية التصدير غير المسـتغلة (الشـكل 24) إلى المنطقـة. وبالنسـبة لـلأردن، تعـد إمكانـات التصديـر غيـر المسـتغلة للمنتجات العشـرة الأولى إلى شـمال أفريقيـا أكثـر تطـورًا منها إلى الشـرق الأوسـط، مما يسـلط الضوء على ضعـف التجـارة الحالية مع شـمال إفريقيا (الجدول 5). وتشـمل القطاعـات ذات الإمكانات التصديرية غير المستغلة من الأردن إلى شمال إفريقيا ومنطقة الشـرق الأوسـط الصناعات الكيميائيـة (المنتجات الكيميائيـة والأسـمدة) والآلات (الشـكلان 26 و27). بالنسـبة للمغـرب، تزيـد حصـة المصنوعات التـي تتطلـب مهـارة عاليـة والاسـتخدام الكثيـف للتكنولوجيـا مـن بيـن المنتجـات العشـرة الأولى ذات إمكانـات التصديـر غيـر المسـتغلة مع شـمال إفريقيـا عـن حصتها مع العالم كسـوق (الجدول 6). وتتركز إمكانات التصدير غير المستغلة للمغرب مع الشـرق الأوسـط أيضًـا فـي التكنولوجيـا وقطاعات القيمـة المضافـة المرتفعـة (الشـكل 30)، كمـا أن المنتجات العشرة الأولى معقدة للغاية حيث إن 70 فـي المائـة منهـا عبـارة عـن مصنوعـات تتطلـب المهـارات العاليـة والتكنولوجيـا الكثيفـة. بالنسـبة لتونـس، يمكـن أن تـؤدي التجـارة البينيـة إلى زيـادة الصـادرات فـي القطاعـات القيمـة المضافة العاليـة (الجـدول 7). عـلى سـبيل المثـال، تعـد الآلات والأسـمدة مـن بيـن القطاعـات والمنتجات ذات أعلى إمكانات تصدير غير مسـتغلة مع شمال إفريقيـا والشـرق الأوسـط (الشـكلان 32 و 33)، وتمثـل المصنوعـات عالية المهـارات والتكنولوجيا المكثفـة 34 و 58 فـي المائة عـلى التوالي من أعلى عشـرة منتجات.

تشـير هـذه العناصـر إلى أن زيـادة التجـارة البينيـة الإقليميـة يمكن أن تؤثر بشـكل إيجابي على مسـار التنميـة لهـذه البلـدان وتدعـم التحـول الهيكلي في المنطقـة مـن خـلال تحفيـز صـادرات المنتجـات المتطـورة التـي تتطلـب المزيـد مـن المعرفـة التكنولوجيـة. يمكـن أن توفـر التجـارة البينيـة أيضًـا فرصـة لمنطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا لتعزيـز النمـو الاقتصـادي وخلـق فـرص العمـل مـن خـلال احتمالية خفـض الحواجز غيـر الجمركية وتكاليـف التجـارة مقارنـة بالمناطـق الأخـرى. ومـع ذلـك، فـإن هـذا يتطلـب الاسـتثمار فـي البنيـة التحتيـة اللازمـة بين مختلف البلـدان في المنطقة، والتـي لا تزال غير متطورة. في تقرير حديث بعنوان التكامـل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسـط ، تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021) إلى أن البنيـة التحتيـة العابـرة للحـدود تمثـل فجوة كبيرة للتجارة داخل منطقة شـمال إفريقيا والشـرق الأوسط.

الجدول 4: مقارنة تطور المنتجات مع إمكانات التصدير غير المستغلة من مصر إلى العالم وشمال إفريقيا والشرق الأوسط

إمكانات التصدير غير المستغلة - مصر إلى العالم (فئة المنتجات)	مجموع الفئة (مليون دولار أمريكي)	مجموع أعلى 10 منتجات (مليون دولار أمريكي)	% في أهم 10 منتجات
صناعات تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة	٤,١٩١,١	١٢,٠٨٤,٥	٣٥%
صناعات تتطلب مهارات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا	٢,٧٧١,٧		٢٣%
صناعات تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا	١,٢٠٠		١٠%
صناعات كثيفة اليد العاملة والموارد	٣,٩٢١,٧		٣٢%

إمكانات التصدير غير المستغلة - مصر إلى الشرق الأوسط (فئة المنتجات)	مجموع الفئة (مليون دولار) أمريكي	مجموع أهم 10 منتجات (مليون دولار أمريكي	في أهم 10٪ منتجات	إمكانات التصدير غير المستغلة - مصر إلى منطقة شمال أفريقيا (فئة المنتجات)	مجموع الفئة (مليون دولار) أمريكي	مجموع أهم 10 منتجات (مليون دولار في أهم 10 منتجات ٪ أمريكي
صناعات تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة	٩١٤,٦	٣,١٨٨,٩	٢٩%	صناعات تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة	٢٤٥,٤	٧٥٤,٧ ٣٣%
صناعات تتطلب مهارات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا	٨٣٢,٥		٢٦%	صناعات تتطلب مهارات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا	٢١٧,١	٢٩%
صناعات تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا	٦٤٣,٤		٢٠%	صناعات تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا	١٢٠,١	١٦%
صناعات كثيفة اليد العاملة والموارد	٧٩٨,٤		٢٥%	صناعات كثيفة اليد العاملة والموارد	١٧٢,١	٢٣%

ملاحظة: نستخدم تصنيف الأونكتاد في تحديد أهم المنتجات. بالنسبة للمنتجات الغذائية: تعتبر الفواكه والخضروات منتجات كثيفة اليد العاملة وتتطلب موارد كثيفة، وتعتبر منتجات الأغذية المصنعة من المنتجات التي تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا.
المصدر: إعداد المؤلف، استنادًا على بيانات من مركز التجارة الدولي.

الجدول 5: مقارنة تطور المنتجات مع إمكانات التصدير غير المستغلة من الأردن إلى العالم وشمال إفريقيا والشرق الأوسط

إمكانات التصدير غير المستغلة - الأردن إلى العالم (فئة المنتجات)	مجموع الفئة (مليون دولار أمريكي)	مجموع أهم 10 منتجات (مليون دولار أمريكي)	نسبة
صناعات تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة	2,047.3	3,245.8	63%
صناعات تتطلب مهارات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا	76		2%
صناعات تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا	76.5		2%
صناعات كثيفة اليد العاملة والموارد	1,046		32%

إمكانات التصدير غير المستغلة – الأردن إلى الشرق الأوسط (فئة المنتجات)	مجموع الفئة (مليون دولار أمريكي)	مجموع أهم 10 منتجات (مليون دولار أمريكي)	% في أهم 10 منتجات	إمكانات التصدير غير المستغلة – الأردن إلى منطقة شمال أفريقيا (فئة المنتجات)	مجموع الفئة (مليون دولار أمريكي)	مجموع أهم 10 منتجات (مليون دولار أمريكي)	ن%
صناعات تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة	313.7	1,049.9	313.7	صناعات تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة	121.2	243	50%
صناعات تتطلب مهارات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا	24.8		24.8	صناعات تتطلب مهارات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا	7.4		3%
صناعات تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا	55.7		55.7	صناعات تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا	17.6		7%
صناعات كثيفة اليد العاملة والموارد	655.7		655.7	صناعات كثيفة اليد العاملة والموارد	96.8		655.7

المصدر: إعداد المؤلف استنادًا إلى بيانات من مركز التجارة الدولي.

◄ الجدول 6: مقارنة تطور المنتجات مع إمكانات التصدير غير المستغلة من المغرب إلى العالم وشمال إفريقيا والشرق الأوسط

إمكانات التصدير غير المستغلة - الأردن إلى العالم (فئة المنتجات)	مجموع الفئة (مليون دولار أمريكي)	مجموع أهم 10 منتجات (مليون دولار أمريكي)	نسبة
صناعات تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة	4,380.6	11,071	40%
صناعات تتطلب مهارات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا	1,600		14%
صناعات تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا	0		0%
صناعات كثيفة اليد العاملة والموارد	5,090.4		46%

إمكانات التصدير غير المستغلة – المغرب إلى الشرق الأوسط (فئة المنتجات)	مجموع الفئة (مليون دولار أمريكي)	مجموع أهم 10 منتجات (مليون دولار أمريكي)	% في أهم 10 منتجات	إمكانات التصدير غير المستغلة – الأردن إلى منطقة شمال أفريقيا (فئة المنتجات)	مجموع الفئة (مليون دولار أمريكي)	مجموع أهم 10 منتجات (مليون دولار أمريكي)	%`
صناعات تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة	475.5	681.3	70	صناعات تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة	138.8	333.4	42
صناعات تتطلب مهارات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا	0		0	صناعات تتطلب مهارات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا	0		0
صناعات تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا	0		0	صناعات تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا	18		5
صناعات كثيفة اليد العاملة والموارد	205.8		30	صناعات كثيفة اليد العاملة والموارد	176.6		53

◄ الجدول 7: مقارنة تطور المنتجات مع إمكانات التصدير غير المستغلة من تونس إلى العالم وشمال إفريقيا والشرق الأوسط

إمكانات التصدير غير المستغلة – تونس إلى العالم (فئة المنتجات)	مجموع الفئة (مليون دولار أمريكي)	مجموع أهم 10 منتجات (مليون دولار أمريكي)	نسبة
صناعات تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة	648.4	921.1	70
صناعات تتطلب مهارات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا	0		0
صناعات تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا	58.5		6
صناعات كثيفة اليد العاملة والموارد	214.2		23

إمكانات التصدير غير المستغلة – تونس إلى الشرق الأوسط (فئة المنتجات)	مجموع الفئة (مليون دولار أمريكي)	مجموع أهم 10 منتجات (مليون دولار أمريكي)	% في أهم 10 منتجات	إمكانات التصدير غير المستغلة – تونس إلى الشرق الأوسط (فئة المنتجات)	مجموع الفئة (مليون دولار أمريكي)	مجموع أهم 10 منتجات (مليون دولار أمريكي)	ن%
صناعات تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة	158	273.5	58	صناعات تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة	28.2	82.1	34
صناعات تتطلب مهارات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا	20.3		7	صناعات تتطلب مهارات متوسطة وكثيفة التكنولوجيا	0		0
صناعات تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا	43.9		16	صناعات تتطلب مهارات منخفضة وكثيفة التكنولوجيا	5.5		7
صناعات كثيفة اليد العاملة والموارد	51.3		19	صناعات كثيفة اليد العاملة والموارد	42.4		52

المصدر: إعداد المؤلف، استنادًا إلى على بيانات من مركز التجارة الدولي

الشكل 22: إمكانات التصدير غير المستغلة من مصر إلى العالم حسب القطاع (بالدولار الأمريكي)

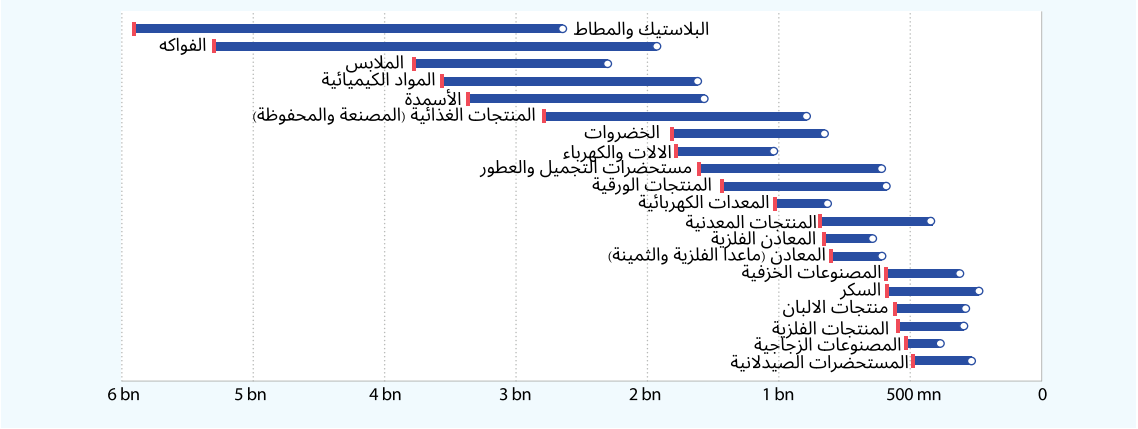

الشكل 23: إمكانات التصدير غير المستغلة من مصر إلى شمال إفريقيا حسب القطاع (بالدولار الأمريكي)

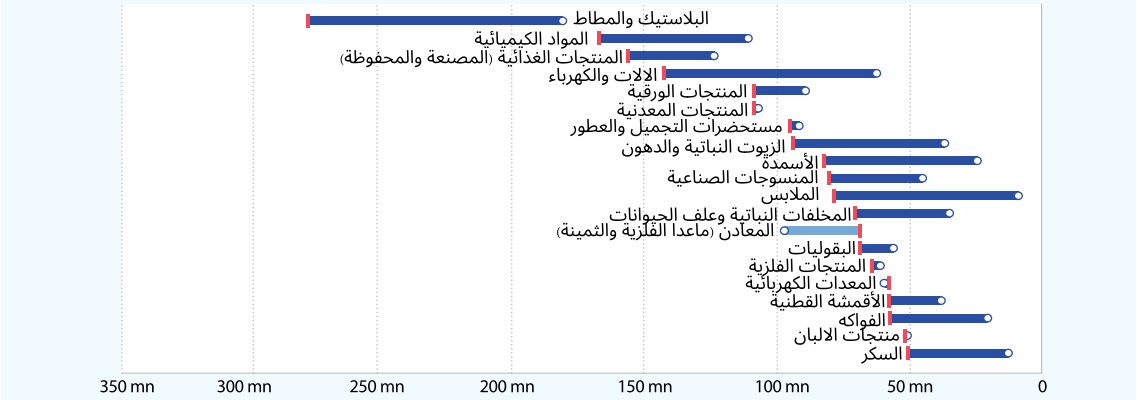

الشكل 24: إمكانات التصدير غير المستغلة من مصر إلى الشرق الأوسط حسب القطاع (بالدولار الأمريكي)

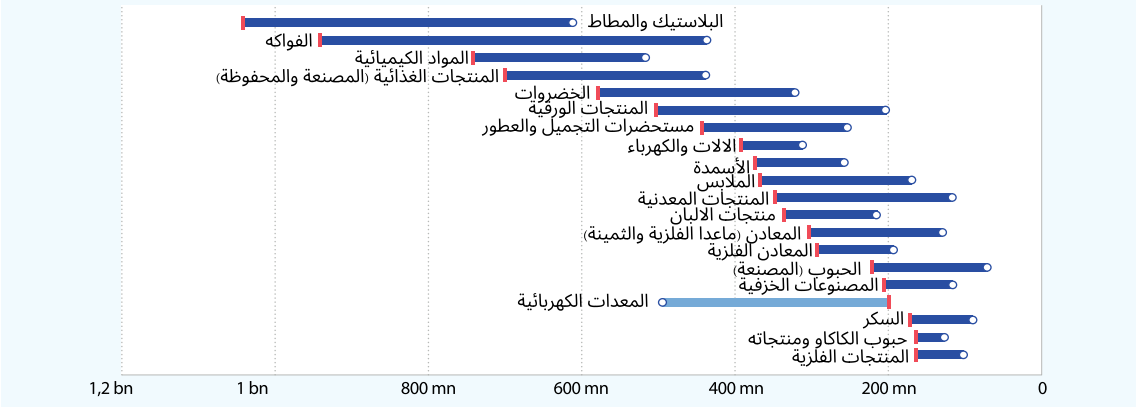

◄ الشـكل 25: إمكانـات التصديـر غيـر المسـتغلة مـن الأردن إلى العالـم حسـب القطـاع (بالـدولار الأمريكـي)

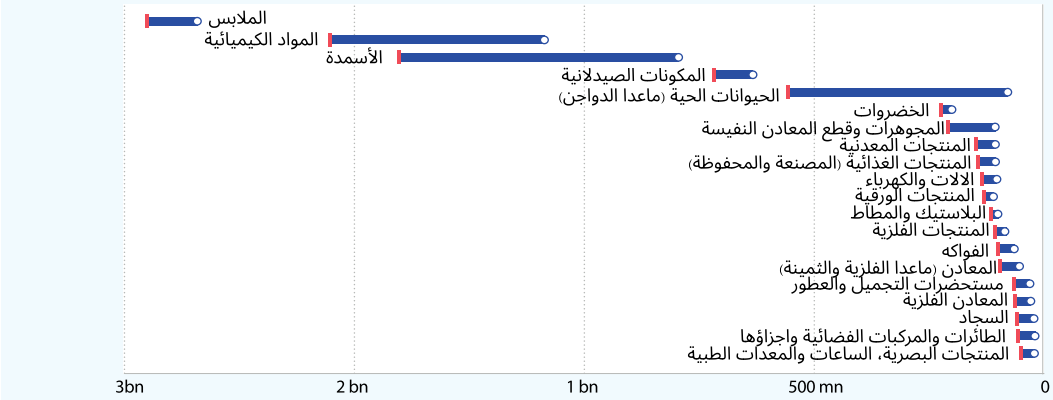

◄ الشـكل 26: إمكانـات التصديـر غيـر المسـتغلة مـن الأردن إلى شـمال إفريقيا حسـب القطاع (بالـدولار الأمريكـي)

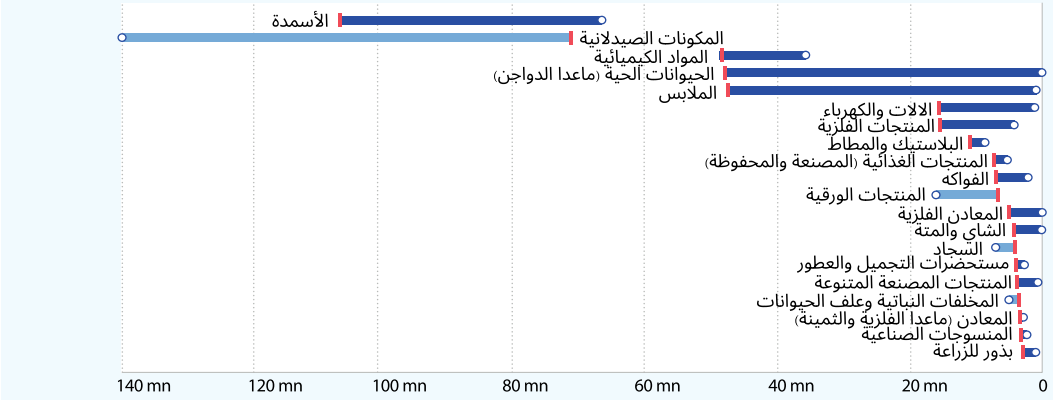

◄ الشـكل 27: الإمكانـات غيـر المسـتغلة مـن الأردن إلى الشـرق الأوسـط حسـب القطـاع (بالـدولار الأمريكـي)

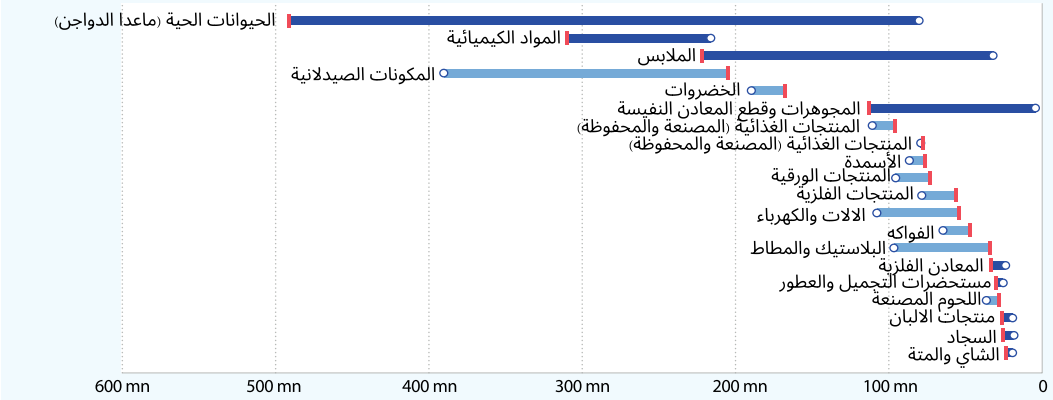

الشكل 28: الإمكانات غير المستغلة من المغرب إلى العالم حسب القطاع (بالدولار الأمريكي)

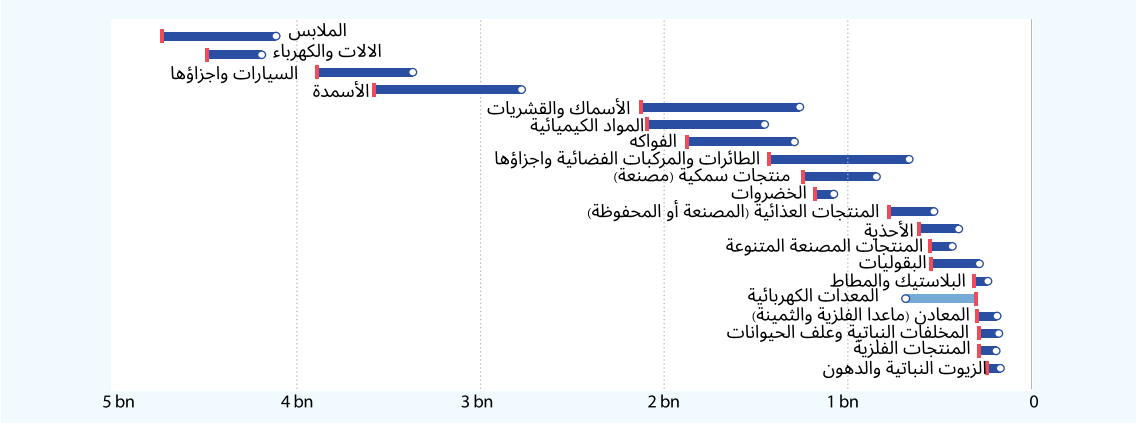

الشكل 29: إمكانات التصدير غير المستغلة من المغرب إلى شمال إفريقيا حسب القطاع (بالدولار الأمريكي)

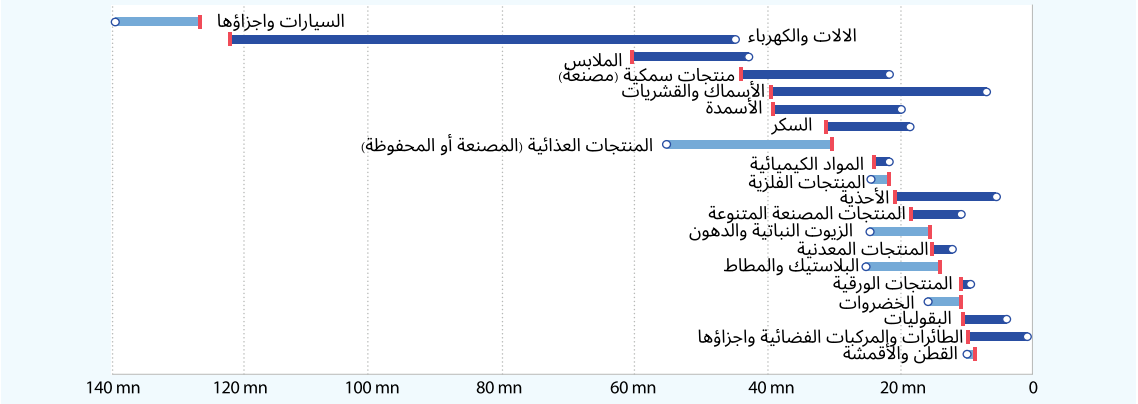

الشكل 30: الإمكانات غير المستغلة من المغرب إلى الشرق الأوسط حسب القطاع (بالدولار الأمريكي)

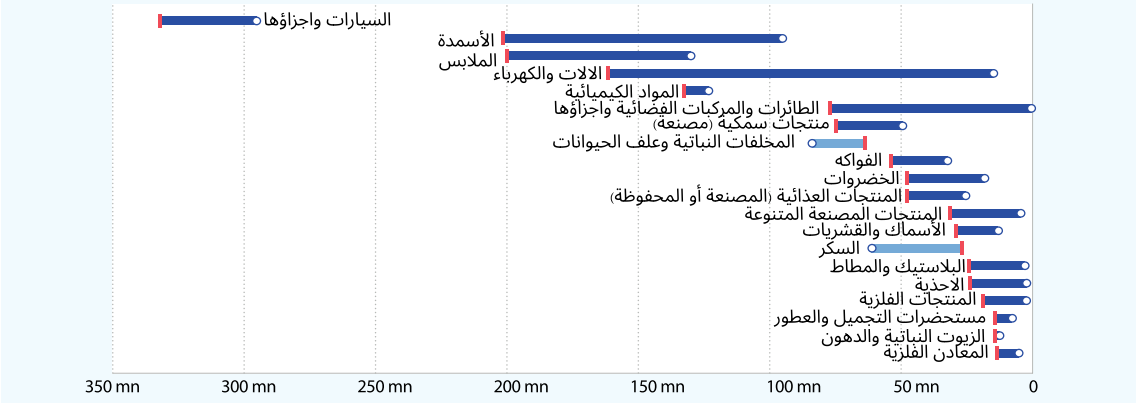

◄ الشـكل 31: إمكانـات التصديـر غيـر المسـتغلة مـن تونـس إلى العالـم حسـب القطـاع (بالـدولار الأمريكـي)

◄ الشـكل 32: إمكانـات التصديـر غيـر المسـتغلة مـن تونـس إلى شـمال إفريقيـا حسـب القطـاع (بالـدولار الأمريكـي)

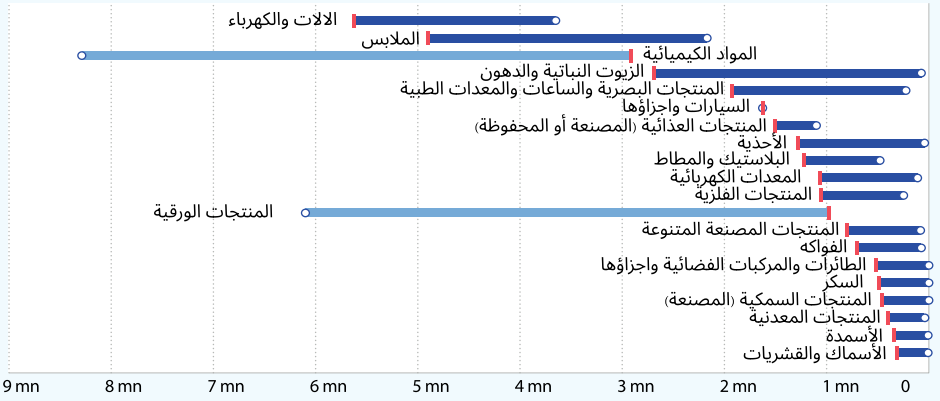

◄ الشـكل 33: الإمكانـات غيـر المسـتغلة مـن تونـس إلى الشـرق الأوسـط حسـب القطـاع (بالـدولار الأمريكـي)

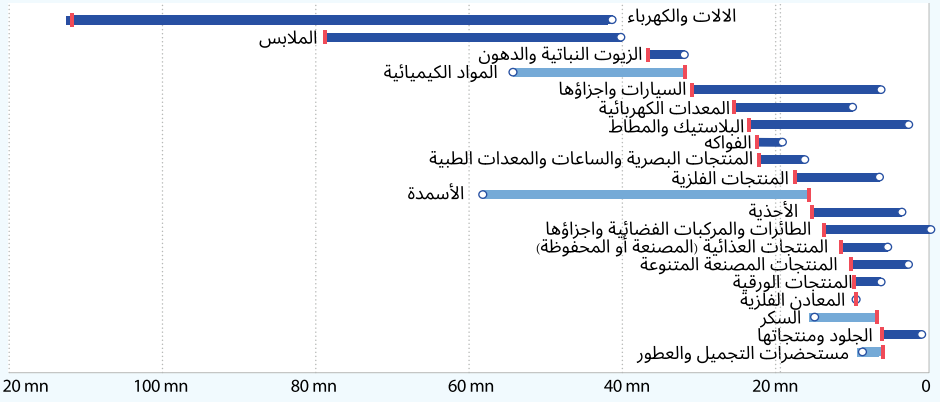

على الرغم من التحسينات الملحوظة على مدى العقدين الماضيين، فإن البلدان الواقعة في جنوب البحر الأبيض المتوسط ليست مندمجة بشكل جيد مع دول الاتحاد من أجل المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي. فمنذ منتصف التسعينيات، أطلقت مبادرات مهمة للتكامل الإقليمي مع منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما من خلال عملية برشلونة في عام 1995 وإطلاق الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2008. وتم إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط باعتباره منظمة حكومية دولية لتعزيز التكامل الإقليمي وزيادة التجارة بين البلدان في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط[14]. تتبادل البلدان الواقعة في جنوب البحر الأبيض المتوسط بشكل رئيسي التجارة مع دول الاتحاد الأوروبي، مع تكامل منخفض نسبيًا مع دول الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى مثل دول غرب البلقان. وفي عام 2018، شكل الاتحاد الأوروبي أكثر من 95 في المائة من الصادرات داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط و93 في المائة من صادراته إلى العالم (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021). ومع ذلك، كان هناك بعض التقدم. ففي عام 2018، على سبيل المثال، قامت بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في شمال إفريقيا ودول الاتحاد من أجل المتوسط الشرقية بتصدير 10.5 في المائة و 16.8 في المائة من إجمالي صادراتها إلى بلدان الاتحاد من أجل المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي، مقارنة بحوالي 5.5 في المائة و 15.2 في المائة في عام 2005 (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2021). وعلى الرغم من هذا التحسن، خاصة بالنسبة لدول شمال إفريقيا، لا تزال هناك إمكانات تجارية كبيرة غير مستغلة بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل المتوسط.

◄ الإطار 1: دور الاتحاد الأوروبي في الاتحاد من أجل المتوسط والمشاركة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط

كان الاتحاد الأوروبي من الناحية التاريخية في قلب عملية برشلونة وإنشاء الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) ولا يزال يلعب دورًا مهمًا في المبادرات التي تنطلق في إطار الاتحاد من أجل المتوسط. وفي الآونة الأخيرة، أطلق الاتحاد الأوروبي، كاستجابة لدعم التعافي من كوفيد- 19 في المنطقة، الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط، بهدف إعادة إطلاق الشراكة الأورو-متوسطية وإطلاق العنان لإمكانات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط غير المستغلة من خلال تسهيل التعافي الأخضر والرقمي الذي يتسم بالقدرة على الصمود والعدل، مسترشدا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتركز هذه الأجندة الجديدة على الموضوعات الرئيسية للمنطقة بما في ذلك التنمية البشرية والحوكمة وسيادة القانون والمرونة والازدهار والتحول الرقمي والسلام والأمن والهجرة والتنقل والتحول الأخضر. وتقترح المفوضية الأوروبية بالنسبة للفترة من 2021 إلى 2027، تعبئة ما يصل إلى 7 مليار يورو في إطار تطوير الجوار وآلية التعاون الدولي. ويشمل هذا الدعم تخصيص الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة وكذلك توفير الضمانات والاندماج في إطار منصة الجوار للاستثمار، والذي من شأنها أن يساعد في تعبئة استثمارات خاصة وعامة تصل إلى 30 مليار يورو في الجوار الجنوبي.

المصدر: المفوضية الأوروبية 2021 صحيفة وقائع: نحو شراكة متجددة مع الجوار الجنوبي.

[14] تشمل دول الاتحاد من أجل المتوسط دولًا في جنوب البحر الأبيض المتوسط ودولًا في الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ودول غرب البلقان مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود.

1.1.4 . الصلة بين التجارة والاستثمار وسوق العمل ا

توفر التجارة والعولمة فرصًا كبيرة للتنمية الاقتصادية من خلال توسيع القطاعات الإنتاجية واللحاق بالركب وتعلم التكنولوجيا. كما توفر التجارة والعولمة أيضًا، على الأقل من الناحية النظرية، إمكانات النمو للوظائف المنتجة واللائقة التي يمكن أن تساعد بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط على توفير فرص اقتصادية مناسبة لقوى العمل المتعلمة بشكل متزايد.

من الناحية التاريخية، كان هناك تركيزا على تأثير السياسات التجارية على النمو ودخل الفرد، وعادة ما تستخدم النماذج العامة المتوازنة والقابلة للحساب. ولطالما كان يُنظر إلى تأثير التجارة على التشغيل على أنه منتج ثانوي للنمو والتوسع التجاري، ولا ينظر له بوصفه شيئًا يتطلب رصدًا وتصميما لسياسات محددة. وفي الآونة الأخيرة، زادت دراسة تأثير السياسات التجارية على سوق العمل والتشغيل، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والتي تتميز بإخفاقات مؤسسية وسوقية كبيرة وارتفاع تكاليف المعاملات.

من الناحية النظرية، من المتوقع أن تؤدي الإصلاحات المتعلقة بالتحرير التجاري إلى مكاسب إنتاجية مجمعة في فتح الاقتصادات. يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة المنافسة مع الشركات الأجنبية وإنتاج منتجات ذات تكنولوجيا وجودة أعلى وأسعار منخفضة. وهذا يفرض حتمية إجراء تعديلات كبيرة على الصناعات والمؤسسات التي كانت تحميها في السابق التعريفات المرتفعة. وفي نهاية المطاف، على الأقل من الناحية النظرية وفي سوق تعمل بشكل جيد، تضطر الأنشطة والشركات غير التنافسية إلى الخروج من السوق بينما تستمر الشركات التي يمكنها تحمل تكاليف التعديل والتكيف مع المشهد التنافسي الجديد في العمل وتصبح أكثر إنتاجية. وتستوعب الأنشطة التنافسية العوامل الإنتاجية، بما في ذلك رأس المال والعمالة، التي تحررت من الأنشطة والشركات غير التنافسية، مما يؤدي إلى انتقال العوامل الإنتاجية بشكل فعال ويؤدي في النهاية إلى مكاسب إنتاجية مجمعة. في نظرية التجارة التقليدية، تتم إعادة ترتيب العوامل الإنتاجية عبر القطاعات، أو كما هو الحال في نظرية التجارة الجديدة «الجديدة»، عبر الشركات في نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة. يوضح ميليتز(Melitz ، 2003) تأثيرات عدم التجانس الراسخة للسياسات التجارية ويقدم أدلة مهمة على نظرية التجارة الجديدة «الجديدة». حيث يرى المؤلف أن التعرض للمنافسة التجارية يؤدي إلى دخول الشركات المنتجة إلى سوق التصدير، مما يجبر أقلها إنتاجية على الخروج. ويرى المؤلف أيضًا أن تأثيرات إعادة التخصيص بين الشركات تؤدي إلى نمو إجمالي إنتاجية الصناعة، مما يؤدي في النهاية إلى مكاسب من حيث الرفاهية.

وقد تكون هذه الإعادة في ترتيب العوامل الإنتاجية في حالة البلدان المتوسطة الدخل، كما هو الحال في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، مكلفًا للمؤسسات والعاملين، بسبب الإخفاقات المهمة في السوق الحالية. وتشمل هذه الإخفاقات تراجع التطوير في البنية التحتية والمعروض من التمويل وسياسات المنافسة غير الفعالة ورأس المال البشري المنخفض نسبيًا. ويشير هالتيفانجر (Haltiwanger, 2011)إلى أن إعادة توزيع وترتيب العوامل الإنتاجية عبر القطاعات أو المؤسسات، هي سمة متأصلة في الأسواق والاقتصادات المتقدمة التي تعمل بشكل جيد. ففي البلدان المتقدمة، يجب على المؤسسات أن تتكيف باستمرار وبسرعة مع التقنيات الجديدة والمستوى العالٍ من المنافسة، مما يؤدي إلى خروج المؤسسات غير التنافسية وتطور مؤسسات أكثر قدرة على المنافسة. ويشير هالتيفانجر (Haltiwanger, 2011)إلى صعوبة وارتفاع كلفة تحقيق هذه الكفاءة في تحقيق الموارد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بسبب الإخفاقات في مناخ الأعمال والمؤسسات الاقتصادية. وقد يؤدي هذا إلى تأثير يقل عن المستوى الأمثل لتحرير التجارة على سوق العمل، مع تدمير الوظائف أكثر من خلق فرص العمل، وارتفاع تكاليف التكيف للعمال ذوي المهارات المنخفضة والمستضعفين منهم. ولن يتمكن العمال المستضعفون، مثل الشباب والنساء في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، من تحمل تكاليف التعديل وتأمين الوظائف في الشركات المنتجة والقطاعات القابلة للتداول، وقد ينتقلون في النهاية إلى القطاعات غير القابلة للتداول وحتى إلى القطاع غير المنظم.

يمكن تلخيص تأثير سياسات التجارة والاستثمار على سوق العمل في أربع فئات:

1. تأثير السياسات التجارية على كمية الوظائف، والتي تنعكس في عدد الوظائف المستحدثة في القطاعات القابلة للتداول ومستوى إجمالي للبطالة
2. تأثير السياسات التجارية على جودة الوظائف، مقيسا بأثرها على أجور العمال والطلب على المهارات
3. التأثير على الاقتصاد غير المنظم: تتمتع القطاعات القابلة للتداول بشكل عام بمستويات أعلى من المهارات؛ وبالتالي، قد يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الطلب على المهارات العالية، مما يؤدي إلى إزاحة العمال ذوي المهارات المنخفضة إلى الاقتصاد غير المنظم والقطاعات غير القابلة للتداول.
4. تأثير السياسات التجارية على عدم المساواة: حتى إذا عملت التجارة على تسهيل النمو في متوسط دخل الفرد والأجور، فإن الآثار ليست موحدة، مع احتمالية وجود آثار سلبية على الفئات المستضعفة، بما في ذلك النساء والشباب في البلدان النامية، حيث يميل عدد هذه المجموعات إلى الزيادة في الوظائف منخفضة المهارات.

هناك بعض الأدلة التي تشير إلى زيادة احتمالية أن تؤدي السياسات التجارية إلى تدمير الوظائف عن إلى خلق فرص العمل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، اعتمادًا على طريقة تنفيذ السياسات التجارية والتكامل بين التجارة والاستثمار والسياسات الصناعية. ويعتمد التوسع التجاري في هذه البلدان غالبًا على تحرير التجارة الذي قد يضر على المدى القصير بالقطاعات المحمية سابقًا، مما يؤدي إلى تسريح العمال ذوي المهارات المتدنية وعدم تأمين وظائف في صناعات أكثر تنافسية. على سبيل المثال، قام ماكميلان ورودريك (McMillan and Rodrik, 2011a) بدراسة تأثير تحرير التجارة والتكيف الهيكلي على الاقتصادات في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ووجدا أن الحجم النسبي للشريحة الإنتاجية في الاقتصاد قد تقلص في أمريكا اللاتينية وأفريقيا بدلاً من التوسع بعد تحرير التجارة. أدى التكيف الهيكلي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى انتقال العمالة من الأنشطة الأكثر إنتاجية القابلة للتداول (الزراعة والصناعات التحويلية) إلى الأنشطة الأقل إنتاجية، ولاسيما تجارة الجملة والتجزئة، حيث كان نمو الإنتاجية سلبيا. وتشير دراسات أخرى في أمريكا اللاتينية (كازاكوبيرتا وآخرون 2004، مينيزيس فيلو وموبندلر 2007؛ Casacuberta et al.). Menezes Filho and Muendler, 2004; 200 أيضًا إلى أن الانفتاح التجاري في أوروغواي والبرازيل أدى إلى تدمير الوظائف أكثر من خلق فرص العمل، مع وجود بعض الأدلة على نزوح العمال خارج القطاعات القابلة للتداول. كما درس رودريك (Rodrik, 2006) الأسباب الجذرية لمعدل البطالة المرتفع بشكل ملحوظ في جنوب إفريقيا (أحد أعلى المعدلات في العالم) ووجد أن السبب الرئيسي هو انكماش القطاع غير المعدني القابل للتداول، أي قطاع الصناعات التحويلية، بعد مرحلة تحرير التجارة. ويرجع ذلك إلى ديناميكيتين رئيسيتين: زيادة الطلب على العمال المهرة في الأنشطة القطاعية المختلفة، وتحول تقنيات الإنتاج تدريجياً لتصبح أكثر كثافة في رأس المال.

يمكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى آثار إيجابية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من خلال زيادة خلق فرص عمل جيدة في القطاعات الموجهة نحو التصدير وزيادة الطلب على العمال ذوي المهارات العالية، كما اقترحت بعض الدراسات. على سبيل المثال، درس روبرتسون وآخرون (Robertson et al, 2009) تأثير سياسات التجارة والاستثمار على الوظائف في كمبوديا والسلفادور، وهندوراس، وإندونيسيا، ومدغشقر. ووجدوا أنه في جميع هذه البلدان، يرتبط الانفتاح على التجارة الدولية والاستثمار في قطاعي المنسوجات والملابس بزيادة عدد الوظائف في القطاع الصناعي وانخفاض العمالة في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى تحسين الجودة الشاملة للوظائف. علاوة على ذلك، درس برامبيلا وآخرون (Brambilla et al, 2015) العلاقة بين الصادرات والتشغيل والأجور في البلدان النامية وتبين أن المصدرين يدفعون، في المتوسط، رواتب أعلى بنسبة 31 في المائة من غير المصدرين.

غير أنه، يمكن توزيع هذا التأثير الإيجابي بشكل غير متساو وقد لا ينسحب ذلك على النساء والشباب والفئات السكانية المستضعفة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

على سبيل المثال، استخدم كوتشيرا ورونكولاتو (Kucera and Roncolato, 2011) مصفوفات المحاسبة الاجتماعية في نموذج المدخلات والمخرجات (نموذج مضاعف ليونتيف) لتقدير آثار التجارة على التشغيل والدخل والفقر بعد فترة من تحرير التجارة السريع في الهند وجنوب إفريقيا في أوائل التسعينيات. وجد المؤلفون آثارًا متباينة للتحرير على الوظائف والدخل وآثارًا سلبية ثابتة على النساء والفئات السكانية المستضعفة. في الهند، وجد المؤلفون أن تحرير التجارة بين عامي 1993 و 2004 أدى إلى تقليل عدد الوظائف بمقدار 2.3 مليون وظيفة، وكانت هذه الخسارة مدفوعة أساسًا بالتجارة مع البلدان النامية. وفي جنوب إفريقيا، وجد المؤلفون أن الإصلاحات التجارية بين عامي 1993 و 2006 أدت إلى مكاسب صافية قدرها 135000 وظيفة. ومع ذلك، وجدوا أن نصيب المرأة من التشغيل، وفقًا لتقديراتهم، كان يمكن أن يكون أعلى بدون إجراء إصلاحات تحرير التجارة. ففي كلا البلدين، تميل النساء إلى التركز في الصناعات كثيفة العمالة؛ لذلك، لم تسفر إصلاحات تحرير التجارة عن نتائج تشغيل إيجابية بالنسبة لهم.

قد يكون تأثير السياسات التجارية على الأجور، بما في ذلك في القطاعات الموجهة نحو التصدير، مخيبا للآمال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. على سبيل المثال، درس ماكميلان وآخرون، (McMillan et al, 2003) تأثير تحرير تصدير تجارة الكاجو في موزمبيق في أوائل التسعينيات على الدخل. في 1991-1992، استبدلت السلطات حظر التصدير للكاجو بضرائب التصدير، والتي تم تخفيضها تدريجياً، وخصخصت الشركات المملوكة للدولة التي كانت تعمل في هذا القطاع. وجد المؤلفون أنه بعد الإصلاح، كسب المزارعون المزيد وزاد الإنتاج. ومع ذلك، زادت الأجور بمقدار أقل بكثير مما كان متوقعا. حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في الأجور لكل أسرة للمزارعين بشكل عام أقل من أربعة أيام من متوسط الأجر في موزمبيق، على الرغم من الفائض الكبير الذي نتج عن الإصلاح. التأثير الآخر الذي يمكن أن تحدثه سياسات التجارة والاستثمار هو إزاحة العمال من القطاعات القابلة للتداول إلى القطاعات غير القابلة للتداول، بما في ذلك القطاعات غير المنظمة. وهذا يؤدي إلى زيادة عدم المساواة بسبب ارتفاع تكاليف التكيف بالنسبة للفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك النساء والشباب. كما تميل الفئات الضعيفة إلى امتلاك مهارات وموارد منخفضة، مما قد يزيد من تكاليف التكيف التي تتحملها تلك الفئات، وبالتالي تتقيد عند الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها عملية تحرير التجارة. على سبيل المثال، يدرس الوادي (Al-Wadi, 2017) تأثير تحرير التجارة على تشغيل النساء (العمل لحسابهم الخاص والتوظيف بأجر) في الشرق الأوسط. ووجد المؤلف أن تحرير التجارة قد أدى إلى زيادة حصة الإناث في العمل لحسابهن الخاص، لكنه أدى إلى انخفاض حصة الإناث في التوظيف بأجر. ويميل العمل لحساب الأشخاص الخاص بشكل عام، إلى الارتباط بالسمة غير المنظمة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وقد يشير ذلك إلى نزوح النساء من قطاع التجارة إلى القطاعات غير المنظمة في الشرق الأوسط.

اعتمد تأثير السياسات التجارية على سوق العمل، بما في ذلك على القطاعات غير القابلة للتداول، بشكل كبير على الأوضاع المؤسسية في مختلف البلدان وعلى قدرة هذه السياقات على دعم الشركات والعاملين في التعامل مع ارتفاع التكاليف المحتملة للتكيف. وعليه يجب مراقبة ذلك عن كثب ومعالجته من قبل صانعي السياسات في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. كذلك، ينبغي أن تتماشى سياسات التجارة والاستثمار مع السياسات الصناعية الفعالة لضمان استفادة البلدان من مزاياها النسبية وتعظيم تأثير سياسات التجارة والاستثمار. ومن شأن التركيز على السياسات التي يمكن أن تحسن إمكانات التصدير للقطاعات القابلة للتداول أن يزيد من الإنتاجية وإمكانات خلق فرص العمل لهذه القطاعات، مما يساهم بشكل أكبر في استيعاب الزيادة النسبية للعمال المؤهلين تأهيلا عاليا الذين يدخلون سوق العمل في المنطقة. لذلك فإن التركيز على القطاعات عالية الإستراتيجية التي يمكن أن تحقق توسعًا في الصادرات من خلال سياسات صناعية فعالة له أهمية كبيرة. كما تعمل السياسات الأخرى التي تركز، على سبيل المثال، على تطوير البنية التحتية العامة واللوجستيات التجارية، على تيسير التحولات المركبة لعوامل الإنتاج في هذه الاقتصادات، وعلى تقليل تكاليف التكيف للشركات والعمال وتسهيل ظهور شركات منتجة وذات قيمة مضافة عالية. مما قد يساعد في تعزيز تأثير سياسات التجارة والاستثمار على

سوق العمل والاقتصاد ككل.
تعتبر العلاقة بين التجارة والسياسات الصناعية وسوق العمل ذات أهمية خاصة لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، بالنظر إلى سوق العمل الراكد ومستويات البطالة المرتفعة والانفصال الكبير بين تطلعات السكان وواقع الفرص الاقتصادية. فإذا تم توجيهها بشكل صحيح، من خلال المؤسسات الفعالة والسياسات الصناعية النشطة التي تعزز التكيف الهيكلي، يمكن لسياسات التجارة والاستثمار أن تساعد بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط على توسيع قطاعاتها الإنتاجية وفي الوقت نفسه خلق وظائف جيدة تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك تلك المتوفرة للنساء والشباب. يركز الفصل التالي على تطور السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية في المنطقة وتأثيرها العام على التحول الهيكلي والتطور الموازي لخلق فرص العمل والتشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول. حيث يتمثل الهدف من الفصل التالي في تقديم أدلة على تطور التشغيل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وربط هذه التوجهات باتجاهات سياسات التجارة والصناعة.

الفصل الثاني

التحول الاقتصادي الشامل من خلال تطبيق السياسات التجارية والصناعية والاستثمارية الموجهة نحو التشغيل

الفصل الثاني: التحول الاقتصادي الشامل من خلال تطبيق السياسات التجارية والصناعية والاستثمارية الموجهة نحو التشغيل

2.1 السياسات الصناعية والتجارية: النظرية والتطبيقات على الصعيد العالمي وفي بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط

ترتبط السياسات الصناعية بسياسات التجارة والاستثمار، حيث إن ترويج الصادرات أو إحلال الواردات من الاستراتيجيات الحاسمة التي تستخدمها البلدان لتنمية اقتصاداتها. حتى أن بعض السياسات الصناعية تُسمى استراتيجيات التصدير، لأنها تميل إلى التركيز على تطوير التصنيع الخفيف الموجه للتصدير. ويمكن النظر إلى السياسات التجارية على أنها أداة للسياسات الصناعية. حيث تهدف السياسات الصناعية إلى تحسين القدرة الإنتاجية المحلية والقدرة التكنولوجية المحلية داخل الصناعات والقطاعات. وتوفر السياسات التجارية، سواء كانت تهدف إلى الحماية أو التحرير، مجموعة من القواعد وأطر العمل التي تمكن من تطوير الصناعات والقطاعات مع تنظيم تفاعلها مع بقية العالم. وكانت السياسات التجارية التي تعمل في إطار إستراتيجية حمائية وموجهة نحو الداخل تميل إلى تضمين تدابير لفرض تعريفات لحماية صناعة معينة. بينما ركزت السياسات التجارية، سواء في إطار استراتيجية موجهة نحو الخارج أو في إطار ترويج الصادرات، على خفض التعريفات الجمركية على المدخلات والسلع الوسيطة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز الصادرات ونقل التكنولوجيا. من الناحية النظرية، يمكن أن يساعد خفض التعريفات، وهو الأداة الرئيسية لتحرير التجارة، الشركات في الحصول على مدخلات وسلع وسيطة بتكلفة أقل. على سبيل المثال، اختارت بعض البلدان النامية تطبيق تعريفات أقل على المدخلات والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية مقارنة بالسلع التامة الصنع والاستهلاك لتشجيع تنمية الاقتصاد المحلي مع إدماجه في الاقتصاد العالمي، مع إمكانية زيادة المعرفة والقدرات التكنولوجية. إن تحقيق الاتساق بين سياسات التجارة والاستثمار والصناعة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أجندة التنمية، حيث تمثل السياسات الصناعية الفعالة قناة انتقال مهمة لتأثير السياسات التجارية على سوق العمل والمساواة. لذلك، ينبغي تصميم هذه السياسات وتنفيذها بطريقة متكاملة، بالبناء على الهبات الطبيعية للبلدان والمزايا النسبية الديناميكية.

2.1.1 التحول الهيكلي والسياسات الصناعية والتجارية - مدارس الفكر والتطور

السياسات الصناعية حتى التسعينيات

خلال النصف الأخير من القرن العشرين، شهدت سياسات التنمية والنمو حول العالم عدة حلقات، متأثرة بنماذج اقتصادية ومدارس فكرية مختلفة. فقد شهدت الخمسينيات والستينيات انتشار السياسات الصناعية المرتبطة باستراتيجيات إحلال الواردات لتطوير الاقتصادات المحلية بعد الحرب العالمية الثانية والاستعمار. ونُفذت السياسات الصناعية بشكل أساسي من خلال حماية الصناعة الوليدة (مع سياسات إحلال الواردات والحماية التجارية) واختيار الفائزين لتقديم الدعم. تُرجم هذا في الغالب في التخطيط لاقتصادات تشارك فيها الدولة لإدارة الأنشطة الاقتصادية المختلفة مشاركة مكثفة، بما في ذلك تصاريح الاستيراد للجهات الفاعلة الخاصة. أدى ذلك في العديد من البلدان إلى تطوير صناعات غير قادرة على المنافسة، وانتشار الشركات المحلية الباحثة عن الريع، وسوء تخصيص الموارد والاستهلاك غير الفعال للسلع في الاقتصادات المختلفة (كروجر، 1974 ؛ لين، 2010)(Krueger, 1974; Lin, 2010). وعلى إثر هذه النتائج، تميزت السبعينيات بشكل عام ببداية الليبرالية في معظم البلدان النامية، وذلك بشكل رئيسي من خلال ترويج الصادرات ومجموعات الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الثمانينيات والتسعينيات، تسارعت عملية التحرير أكثر مع إصلاحات التكيف الهيكلي. واتبعت استراتيجيات تنمية القطاع الخاص بشكل رئيسي وجهة نظر الخاصة بإجماع واشنطن التي روجت لها المؤسسات الدولية التي ركزت على البيئة التمكينية والسياسات الموجهة نحو السوق. كما عززت وجهة النظر دورًا ثانويًا للدولة، وركزت بشكل تقليدي على تحسين أداء السوق وبيئة الأعمال.

فـي أي تجربـة إنمائيـة ناجحـة، يرتبـط التحـول الهيكلـي بتحسـين مجمـوع إنتاجيـة العمـل والتكيـف الهيكلـي في التشـغيل لتحقيـق التحول مـن القطاعـات كثيفـة العمالـة إلى قطاعـات أكثـر إنتاجيـة وتتطلب مهـارات كثيفة (ليـن 2010؛ لين ومونجـا، 2014؛ وأوكامبـو وآخـرون ، 2009) (Lin and Ocampo ;2014 ,Lin and Monga ;2010 et al., 2009). وعـادة مـا يكـون التحسـن فـي إنتاجيـة العمل الإجمالية نتيجة لعمليتيـن: أ) إعادة توزيـع العمالـة مـن القطاعـات الأقل فـي الإنتاجية إلى القطاعـات الأعـلى فـي الانتاجيـة (الصناعـات التحويلية بشـكل عام) و ب) الزيادات في الإنتاجية داخل القطاع، بسـبب وفـورات الحكم الكبير الثابتة والديناميكيـة، والتحسـينات في قدرات الشـركات من خلال تحسـين وسائل الإنتاج والقدرات الإدارية والقـدرات التكنولوجيـة ومـا إلى ذلـك. (ماكميـلان ورودريـك 2011 ب ؛ كوتشـيرا ورونكولاتـو 2016) (2011b; Kucera and McMillan and Rodrik 2016 Roncolato). وقـد ترجـع التحسـينات فـي قـدرات الشـركات أيضًا إلى عمليـة التدمير الخلاق، حيـث تضطـر الشـركات منخفضـة الإنتاجيـة إلى الخـروج مـن القطاع ووتحـل محلها شـركات حديثة الإنشاء وذات إنتاجية عالية. ويشير مكميلان وآخرون (McMillan et al 2017.,) إلى أن التحسـينات فـي التراكم والابتـكار والإنتاجية تحـدث في القطاع الحديث (الصناعة والصناعات التحويلية عادة)، في حيـن أن القطـاع التقليـدي (مثـل الزراعـة) لا يـزال راكدًا.

تهـدف سياسـات النمـو والتنميـة إلى إيجـاد مسـارات لتحقيـق تجربـة تنمويـة ناجحة، وتسـعى باسـتمرار لتحقيـق التـوازن بيـن دور الدولـة ودور السـوق فـي تطويـر القطاع الخـاص وتحفيـز النمو. ويتضـح هـذا فـي ظهـور مدرسـتين رئيسـيتين للفكـر حـول النمـو والتنميـة الاقتصاديـة: مدرسـة إجماع واشنطن ومدرسـة التنمية البنيوية، وكلاهمـا يهـدف إلى تحديـد وتعريـف السياسـات والاسـتراتيجيات التـي سـتدعم النمـو الاقتصادي.

كمـا هـو موضح أعلاه، تنص المدرسـة التي تسـتند إلى مسـودة إجماع واشـنطن، اسـتنادًا إلى النموذج الكلاسـيكي الجديـد، عـلى أن الإخفاقـات الجوهرية للحكومة تشـكل قيدًا على «تصحيح الأمور»، وفهم السوق واختيار الفائزين، وهو أحد التطبيقات الأولى للسياسات الصناعية في الاقتصادات الناشئة. كما تشـير أيضًـا إلى أن تدخـلات الحكومة في الاقتصاد تؤدي إلى تشوهات مهمة في السوق، بما في ذلك سـوء تخصيص الموارد وتشـوهات الأسـعار (لين ، Lin 2010 ,) . وتشـير مسـودة «إجمـاع واشـنطن» إلى أن دور الدولة يجب أن يركز فقط على تحسـين بيئة الأعمال واعتماد سياسات «أفقية».

تُقـر المدرسـة التـي تسـتند إلى نظريـة التنميـة البنيويـة أن البلـدان يمكـن أن تشـهد فتـرات مـن النمو، ولكن لا يكون هذا النمو بالضرورة مسـتدامًا، الأمـر الذي يتطلب تحولًا هيكليًـا (أوكامبو وآخرون، 2009Ocampo et al.,). ويمكـن تعريـف التحـول الهيكلـي مـن خـلال تحـول العمالـة والإنتـاج نحـو قطاعـات اقتصاديـة أعـلى فـي الإنتاجيـة. حيـث تتميـز هـذه القطاعـات عمومًـا بوفـورات الحجـم والتأثيرات غير المباشرة الكلية. على سبيل المثال، وجـد ماكميـلان ورودريـك (McMillan A2011 and Rodrik,) أن التكيـف الهيكلـي أدى إلى الحد من النمو في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية، في ظـل إعادة توزيع العمالة لتتوجه نحو القطاعات منخفضـة الإنتاجيـة بـدلاً مـن القطاعـات عاليـة الإنتاجيـة. فـي أفريقيـا جنـوب الصحـراء الكبـرى، توفـر هـذه القطاعـات المنخفضة الإنتاجيـة، والتي تقـدم خدمـات عامـة فـي المناطـق الحضريـة، فرصًـا تكـون عمومًـا عـلى مسـتويات قريبـة مـن الكفـاف في فرص التشـغيل الذي تتطلب مهارات منخفضـة. على سـبيل المثال، تعتبـر تجارة الجملة والتجزئـة عـادةً القطـاع الرئيسـي فـي مجـال الخدمـات الـذي يسـتفيد مـن إعـادة توزيـع العمالـة، دون تحسـينات كبيـرة فـي مجمـوع إنتاجيـة العمـال فيـه. وترتبـط هـذه الوظائـف الحضريـة عمومًـا بالقطـاع غيـر المنظـم والقـدرات التكنولوجيـة المنخفضـة، وبالتالـي فهـي تقيـد المنظـور المسـتدام والطويـل الأجـل لتراكـم رأس المـال المـادي والبشـري. وتشـير مدرسـة الفكـر التـي تؤيـد فكـرة البنيويـة إلى أن التنميـة تحتـاج إلى تحـول هيكلـي وأن التحـول الهيكلـي يتطلـب تدخـل الدولـة لمعالجـة إخفاقـات السـوق التي قد تصبـح قيـدًا عـلى التنميـة الصناعيـة وتراكـم رأس المـال (ليـن 2010 ؛ ليـن ومونجـا، 2014 ؛ أوكامبو وآخـرون، 2009) (Lin and Monga ;2010 Lin, 2014; and Ocampo et al., 2009)، ويشير لين (Lin 2010,) إلى أنـه مـع تطـور الهيـكل الصناعـي، تتطـور الاحتياجات الجديـدة للصناعة التي تتطلب تحسـينًا ومواءمـة للبنيـة التحتيـة «الماديـة» و

«غيـر الماديـة» فـي الاقتصـاد [15]، والتـي يمكـن القيـام بهـا من خلال العمـل الجماعـي وبالتالي من خـلال تدخـل الدولـة. وفـي نهايـة المطـاف، يـؤدي التحـول الهيكلي إلى تحسـينات فـي نواتج العمال، بمـا فـي ذلـك مخرجـات العمـال ذوي المهـارات المنخفضـة، وارتفـاع نصيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي، وانخفـاض مسـتويات البطالـة وعـدم المسـاواة فـي البلـدان الناميـة (سـتيجليتز وغرينوالـد، 2015 Stiglitz and Greenwald,). حيـث تلعـب السياسـات الصناعيـة، فـي إطـار مدرسـة التنميـة البنيويـة الفكرية، دورًا رئيسـيًا في ضمـان النمـو المسـتدام مـن خـلال تدخـل الدولة. أدت تجربـة سياسـات إحـلال الـواردات فـي السـتينيات والسـبعينيات إلى انحسـارها فـي الثمانينيات والتسعينيات. غير أن، التحول الهيكلي الناجـح لـدول شـرق آسـيا، بمـا فـي ذلـك الصيـن وفيتنـام وكوريـا الجنوبيـة وسـنغافورة، قـد ألقـى ضـوءًا جديـدًا عـلى الـدور الـذي يمكـن أن تلعبـه الدولـة فـي التنميـة الاقتصاديـة مـن خـلال وضـع سياسـات صناعيـة جيـدة التصميـم ومنسـقة وتنفيذهـا (ليـن، 2010 Lin,). ويُعـزى التحـول الناجـح فـي شـرق آسـيا إلى الـدور النشـط للدولـة في تنفيذ السياسات الاقتصادية التي عززت تراكم رأس المال والابتكار ونمو الإنتاجية. كما عززت دول شـرق آسيا الاستثمار في البحث والتطوير، ووفرت إمكانيـة الوصول التفاضلي إلى التمويل وشـجعت عـلا اكتسـاب القـدرة التكنولوجيـة فـي القطاعات المسـتهدفة فـي الاقتصـاد روديريـك(Rodrik, 2008). ويعـزى نجـاح دول شـرق آسـيا أيضًـا إلى جـودة المؤسسـات، بمـا فـي ذلـك جـودة التعـاون بيـن القطاعيـن العـام والخـاص. ويشـير شـانج (1997,Chang) إلى أن السياسات الصناعية في دول شـرق آسـيا كانت أكثر نجاحًا منها في البلدان الأخـرى بسـبب الشـبكات الأفضـل والتعـاون مـع القطاع الخاص الذي نُفذ بشـكل جيد والذي سـهل عمليـة تدفـق المعلومات.

موجـة جديـدة مـن السياسـات الصناعيـة - السـمات

أعقـب إعـادة إحيـاء السياسـات الصناعيـة التجربـة الآسـيوية، والتي تسـارعت بسـبب الأزمة الماليـة العالميـة لعـام 2008. وتتضمنـت هـذه الموجـة الجديـدة، التـي يطلـق عليهـا بشـكل عـام «السياسـات الصناعيـة الحديثـة» فـي الأدبيـات، التعلـم النقدي من سياسـات السـتينيات. ويشـير رودريـك (2004Rodrik,) إلى أن الإخفاقـات الحكوميـة موجـودة، ولكـن هنـاك إخفاقـات فـي السـوق أيضًـا. ويذكـر أن كلاً مـن القطـاع الخـاص والحكومة يفتقران إلى المعلومات. لذلك، لا ينبغي أن تركـز السياسـات الصناعيـة عـلى النتيجـة، بـل على العملية، ولا سـيما عملية ما يشـير إليه بتعبير «اكتشاف الذات»، حيث تتعلم الجهات الفاعلة في القطاعيـن العـام والخـاص مـن بعضهـم البعـض ويجـدون الحلـول معًـا. وأضـاف قائـلا: «الطريقـة الصحيحـة للتفكيـر فـي السياسـة الصناعيـة هـي بمثابـة عمليـة اكتشـاف - حيـث تعـرف الشـركات والحكومـة المزيـد عـن التكاليـف والفـرص الأساسـية وتنخـرط فـي التنسـيق الاسـتراتيجي» (الصفحـة 3). كمـا يحـدد رودريـك ((Rodrik, 2008سـمات السياسـات الصناعيـة الجديـدة فـي ثلاث نقاط رئيسـية: أ) الاندماج، ب) الجزرة والعصا ، ج) المسـاءلة. تهـدف جميـع الجوانـب الثلاثة إلى معالجـة التحديـات التـي واجهتهـا النسـخة الأولى مـن السياسـات الصناعيـة والنقـد الـذي واجهتـه. أولاً، تسعى عملية الاندماج إلى معالجة عدم تناسق المعلومـات ودعـم عمليـة اكتشـاف الـذات. حيث تحتـاج الحكومـة، لتصميـم سياسـات صناعيـة فعالـة، إلى معلومـات مـن القطـاع الخـاص حـول قيود السـوق، الأمر الـذي يتطلب تعاونًا مكثفًا بين القطاعيـن العـام والخاص. ويشـير رودريـك إلى أن هـذا التعـاون يجـب أن يكـون منهجيًـا ومؤسسـيًا. ثانيًـا، تهـدف سـمة الجـزرة والعصـا إلى معالجـة الإخفاقـات فـي اختيـار الفائزيـن مـن خـلال توفيـر حوافـز مشـروطة لنجـاح السـوق وأدائـه، وتجنـب نهـج البحث عـن الريع وتجنب دعم الشـركات التي تفشل. تم تضمين هذه السمة، على سبيل المثال، فـي السياسـات الصناعيـة فـي تايـوان وكوريـا. أما السـمة الثالثـة، المسـاءلة، فتتضمـن تحديـد آليـات حوكمـة واضحـة، بمـا فـي ذلـك تكليـف جهـة مختصـة بتنفيـذ السياسـات الصناعيـة ونشـر نتائجهـا وإنجازاتهـا بشـكل دوري. عـلاوة على ذلك، تم تصميم السياسات الصناعية الحديثة بطريقـة توفـق بيـن النهـج الأفقي أو المسـتعرض، والـذي يركـز فقط عـلى إصلاح بيئة الأعمـال والنهج الرأسـي أو المسـتهدف فـي الموجـة الأولى مـن السياسـات الصناعيـة الـذي يركـز بشـكل أساسـي عـلى مجموعـة مـن القطاعـات الاسـتراتيجية التي تشـكل أولويـة. تشـمل السياسـات الصناعيـة

[15] يعـرف المؤلف البنية التحتية المادية على أنها الطرق السـريعة، ومرافق الموانئ، والمطارات ، وأنظمة الاتصالات السـلكية واللاسـلكية ، وشـبكات الكهرباء والمرافق العامة الأخرى وتتمثل البنية التحتية غير المادية في المؤسسـات، واللوائح ، ورأس مال الاجتماعي ، وأنظمة القيمة ، وغيرها مـن الترتيبات الاجتماعية الاقتصادية.

الحديثة كلاً من الأهداف المستعرضة والموجهة، مع مجموعة من السياسات والتدابير لتحسين أداء السوق وبيئة الأعمال والدعم الموجه للقطاعات التي يمكن أن تؤدي إلى نمو الإنتاجية والتنمية. عند إعادة تحديد السياسات الصناعية، يسلط التركيز على القطاع الضوء على سؤال حاسم: هل ينبغي للبلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مواصلة التركيز على الصناعات التحويلية أم التوسع في الأنشطة كثيفة المعرفة والتكنولوجيا في مجال الخدمات؟ تهدف السياسات الصناعية إلى دعم التحول الهيكلي للاقتصاد وتطوير القطاعات عالية الإنتاجية. في الماضي، حدث التكيف الهيكلي من خلال نمو الصناعات التحويلية، وبالتالي، اتجهت السياسات الصناعية إلى التركيز على تطوير قطاع الصناعات التحويلية. يؤدي التوسع في الصناعات التحويلية إلى زيادة الطلب على المدخلات الزراعية، وبالتالي دعم زيادة الإنتاجية الزراعية وخلق الحاجة إلى بعض الأنشطة الداعمة في قطاع الخدمات، مثل الخدمات المالية، واللوجستيات، وتطوير الأعمال والعقارات. في الآونة الأخيرة، فضل ستيجليتز ورودريك، من بين اقتصاديين آخرين، السياسات الصناعية التي تركز على نطاق أوسع من القطاعات، بما في ذلك الزراعة و الصناعات التحويلية والخدمات. يعرّف ستيجليتز وجرينفالد (Stiglitz and Greenwald, 2015) السياسات الصناعية الحديثة على أنها «أي سياسة تعيد توجيه التخصيص الاقتصادي على مستوى القطاعات (أو قرارات الإنتاج الأخرى، مثل اختيار التقنية أو طبيعة الابتكار) حيث تكون حوافز السوق كما تشكلها القواعد واللوائح، غير متوافقة مع أهداف عامة «. (ص 207). كما يشير كل من ايجينجر ورودريك (Aiginger and Rodrik, 2020) إلى أن الاقتصاد العالمي يتجه بشكل متزايد نحو الخدمات؛ لذلك، يجب أن تركز السياسات الصناعية على تطوير الأنشطة الاقتصادية الحديثة على نطاق أوسع وألا تركز فقط على الصناعات التحويلية. حتى أن المؤلفين يقترحون تغيير تسمية السياسات الصناعية إلى «سياسات التحول الهيكلي». ولا يزال من الأهمية أن تختار البلدان عددًا قليلاً من القطاعات ذات الإمكانات العالية لتستهدفها بسياساتها الصناعية، سواء في ا الصناعات التحويلية أو الزراعة أو الخدمات، لثلاثة أسباب على الأقل: أ) مكاسب أعلى في الكفاءة من خلال التركيز على القطاعات والأنشطة ذات الإمكانات العالية التي تمتلك فيها البلدان ميزة تنافسية وجاهزة للدخول فيها ، ب) قدرة أفضل على معالجة المعوقات المتواجدة في كل قطاع عند التركيز على القطاعات المستهدفة و ج) قدرة أعلى على معالجة النطاق الترددي المحدود داخل الحكومة، مما قد يؤثر على القدرة على توجيه الموارد العامة النادرة بشكل فعال .

علاوة على ذلك، فإن استهداف القطاعات في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل سيحتاج إلى الحفاظ على التوازن بين ثلاثة أهداف إنمائية رئيسية: أ) استيعاب العمال ذوي المهارات المنخفضة أو المتوسطة المهارة الذين لا يزالون يمثلون الجزء الأكبر من العمال في البلدان ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، مما يمكن أن يساعد في تقليل مستويات عدم المساواة ، ب) تسريع عملية التقارب مع البلدان المتقدمة من خلال زيادة إنتاجية العمل وتسهيل اللحاق بالركب التكنولوجي ، ج) المساعدة على دمج البلدان في الاقتصاد العالمي وبالتالي تعزيز القطاعات القابلة للتداول. وقد استوفى التصنيع هذه الشروط في الماضي وساعد بالفعل في الحد من عدم المساواة؛ غير أن، هذا الأمر كان أقل وضوحا بالنسبة للخدمات أو الزراعة. على سبيل المثال، درس بايمول وسين (Baymul and Sen, 2020) العلاقة بين التحول الهيكلي، مدفوعًا إما بالصناعات التحويلية أو الخدمات وعدم المساواة في الدخل. ووجد المؤلفان أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عدم المساواة في الدخل عندما يكون التحول الهيكلي مدفوعًا بالخدمات وليس التصنيع. علاوة على ذلك، تميل الخدمات القابلة للتداول إلى أن تكون كثيفة المهارات وبالتالي سوف تخلق الوظائف بشكل أساسي لذوي المهارات العالية، الأمر الذي قد يشكل قيدًا على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. أما الخدمات التي تتطلب عمالة كثيفة، مثل البيع بالجملة والتجزئة، فهي غير قابلة للتداول بشكل عام ولن تدعم عملية التقارب أو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

السؤال التالي هو كيفية اختيار القطاعات المستهدفة. يشير رودريك (Rodrik, 2008)، كما نوقش سابقًا، إلى أن السياسات الصناعية يجب أن تكون عملية اكتشاف ذاتي، بما في ذلك اختيار القطاعات. ويشير ايجينجر ورودريك (Aiginger and Rodrik, 2020) في ورقة بحثية

حديثة، إلى أنه من غير المرجح أن تكون السياسات الصناعية الحديثة من أعلى إلى أسفل، بما في ذلك فيما يتعلق بالاختيار المسبق للقطاعات. بدلاً من ذلك، تعتمد هذه السياسات بشكل أكبر على التعاون المنهجي والمستدام مع القطاع الخاص، بما في ذلك فيما يتعلق باختيار القطاعات. ومع ذلك، فإن عملية اكتشاف الذات تحتاج إلى البناء على المزايا النسبية للبلدان. على سبيل المثال، يشير لين (2010, Lin) إلى أن السياسات الصناعية يجب أن تكون متسقة مع التغيير في الميزة النسبية للبلدان التي تعكس تراكم رأس المال البشري والمادي. وبالمثل، يؤكد ستيجلز (2016, Stiglitz) على احتياج البلدان إلى تحديد ميزتها النسبية الديناميكية والتركيز عليها، وليس على الميزة الثابتة. لذلك، يجب، في السياسات الصناعية الحديثة، تحديد القطاعات المستهدفة في إطار نهج تعاوني، من خلال عملية اكتشاف الذات، بناءً على تحليل وفهم دقيقين للاقتصاد وتعقيده واستعداده وعوامله الجديدة. وتحدد منظمة العمل الدولية (2020 أ) ثلاث منهجيات تحليلية رئيسية يمكن استخدامها لاختيار القطاعات ذات الأولوية: أ) إطار تحديد مجالات النمو وتيسيرها (لين وشو، Lin and Xu 2016,)؛ ب) التعقيد الاقتصادي ومنهجية شبكة العلاقات بين المنتجات في الاقتصاد العالمي - (هيدالجو و هاوسمان 2009 ؛ هاوسمان وآخرون. 2013) (Hidalgo and Hausmann 2009; Hausmann et al. 2013)؛ ج) طريقة مركز التجارة الدولية الخاصة بوضع مؤشرات لإمكانات التصدير وتنويع المنتجات (ديكرو وجواسيس، 2016Decreux and Spies,). تقترح المنهجيات الثلاثة أدوات فنية وخطوات تحليلية مختلفة للبلدان لتحديد مزاياها النسبية، بما في ذلك الكامنة. ويقترح إطار تحديد مجالات النمو وتيسيرها إطارًا عمليًا من ست خطوات للبلدان لتحديد ميزتها النسبية وتركيزها القطاعي من خلال دراسة تجربة البلدان الأخرى التي حققت تحولًا هيكليًا ونفذت تحسينات كبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي لديها عوامل متشابهة قبل تحقيق التحول، وفي النهاية تحديد القطاعات الفرعية التي ساعدت هذه البلدان على تحقيق هذا التحول. تستخدم منهجية التعقيد الاقتصادي ومنهجية شبكة العلاقات بين المنتجات في الاقتصاد العالمي بيانات التجارة الدولية لقياس مدى التعقيد في المنتجات والبلدان، من خلال تحديد مجموعة قدراتها ورسم خرائط إنتاجها في شبكة عالمية من المنتجات لتحديد المنتجات الجديدة التي قد تدخلها هذه البلدان وتطورها والتي يمكن أن تساعد في تراكم المعرفة الإنتاجية. وأخيرًا، تقترح منهجية إمكانات التصدير الخاصة بمركز التجارة الدولية إطارًا لتزويد استراتيجيات التصدير والتنمية للبلدان بالمعلومات. تقترح المنهجية نهجين: نهج مؤشر إمكانات التصدير لتحديد الإمكانات المستقبلية للمنتجات الحالية ضمن إطار عمل، ونهج مؤشر تنويع المنتجات (PDI) استنادًا إلى منهجية مساحة المنتجات/ شبكة العلاقات بين المنتجات في الاقتصاد العالمي، لتحديد مجالات المنتجات الجديدة التي يمكن لأي بلد الدخول فيها. ويمكن للبلدان أن تجمع بين هذه المنهجيات المختلفة ونتائجها لتوجيه القطاعات التي ترغب في التركيز عليها، ولكن في نهاية المطاف ينبغي على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أن تستخدم تحليلًا صارمًا لتوجيه استراتيجياتها التنموية والصناعية.

2.1.2 تطور السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية في المنطقة

اتبعت دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الاتجاهات الدولية من حيث السياسات الصناعية والتجارية. وتبنت جميع دول المنطقة بعد الاستقلال، سياسات لحماية وتطوير صناعاتها المحلية وتقليل الاعتماد على المستعمرين السابقين. أدت هذه المرحلة إلى ظهور قطاع الصناعات التحويلية المحلية في جميع أنحاء المنطقة. على سبيل المثال، نفذت تونس سياسة إحلال الواردات في الستينيات ضمن استراتيجية اقتصاد تم التخطيط لها على نطاق واسع، بما في ذلك «استراتيجية الجماعية» المنفذة في عام 1961 لزيادة الإنتاجية الزراعية وتقليل الاعتماد على الصادرات. ونفذت السلطات، بين عامي 1965 و 1969، رقابة صارمة وشاملة للغاية على الصرف، وتم وضع نظام محكم للغاية وبيروقراطي لتراخيص الاستيراد (نابلي - Nabli, 1980). وبالمثل، تبنى المغرب استراتيجية إحلال الواردات من الستينيات وطوال السبعينيات، والتي أفادت نسبيًا قطاع الصناعات التحويلية ، وخاصة صناعة النسيج. (آشي ، 2013 ؛ هان وفيديكان أوكتور ، 2018) (Achy, 2013; Hahn and Vidican-Auktor, 2018). أدارت السلطات المغربية التراخيص على الواردات، وبالغت

في قيمة العملة المحلية (الدرهم) حتى أوائل الثمانينيات، وفرضت تعريفة من 50 في المائة إلى 200 في المائة على بعض السلع الاستهلاكية، ونفذت في عام 1973 نهج «المغربة» لملكية الشركات في الصناعة والخدمات(فيرالي2012, Ferrali -). كما تمثلت السياسة الصناعية للدولة في مصر في الستينيات في التخطيط المركزي والتصنيع الذي تقوده الدولة (سعيد وآخرون، Said et al., 1995). وبالمثل، نفذ الأردن، بعد استقلاله عام 1946، السياسات المعنية بإحلال الواردات، مع تطبيق مستوى عالٍ من الحماية الصناعية علاوة على ذلك لعبت الدولة دورًا مهمًا في الاقتصاد. خلال هذه الفترة، حقق الأردن مستويات نمو كبيرة، بمتوسط معدل سنوي بلغ 10 في المائة بين عامي 1960 و1985 وشهد ظهور قطاع تصنيع يتسم بالحيوية (أبو غطاس مخلوف; Abugattas-Majluf 2012,). غير أن حلقة التخطيط المركزي وفرض الحماية أدت في نهاية المطاف إلى اختلالات كبيرة في التوازن الكلي، وعدم كفاءة في السوق، ونقص في القدرة التنافسية للشركات المملوكة للدولة، على الرغم من بعض النتائج الإيجابية، التي تتضمن ظهور بعض الأنشطة التصنيعية المحلية مثل صناعة النسيج في المغرب وتونس والأردن.

في السبعينيات والثمانينيات، بدأت العديد من دول المنطقة في التركيز على ترويج الصادرات وتحرير التجارة. غير أن هذه السياسات قد تم تنفيذها بوتيرة وكثافة مختلفتين في جميع أنحاء المنطقة. كانت تونس أول بلد في المنطقة يتبنى سياسة مكثفة للاستثمار والترويج للصادرات في عام 1972 من خلال إصدار قانون الاستثمار المعروف باسم «قانون 1972»، والذي كان نقطة تحول في السياسات الصناعية في تونس. حيث تأسس بموجب هذا القانون قطاع المناطق الحرة وقدم حوافز ضريبية ومالية واسعة النطاق للشركات المنشأة في هذا القطاع لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الصادرات. وشملت الحوافز للشركات الخارجية المواد الخام المعفاة من الرسوم الجمركية والسلع الرأسمالية، والإعفاء الضريبي للشركات لمدة 10 سنوات، وإعادة تصدير الأرباح بدون مقابل وخدمات تيسير التجارة، من بين مزايا أخرى. كما أنشأ «قانون عام 1972» وكالة مخصصة مسئولة عن تنفيذ سياسات الاستثمار والتصدير. بدأت تونس أيضًا في خفض التعريفات التجارية ببطء في عام 1973، مع تطبيق قانون التعريفات الجمركية الذي خفف بعض الحواجز التجارية (نابلي، Nabli, 1980). وبدأت بلدان أخرى في المنطقة التركيز على ترويج الصادرات في وقت لاحق. واتخذت مصر نفس النهج في عام 1974، باعتماد «سياسة الباب المفتوح» وإنشاء أولى المناطق الحرة، والتي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز الصادرات (منظمة التجارة العالمية، 2018). بدأ الأردن والمغرب تحرير التجارة في الثمانينيات. بالنسبة للأردن، بدأت عملية تحرير التجارة في أعقاب سلسلة من الأزمات، بما في ذلك أزمة النفط الكبرى في المنطقة في عام 1983، والتي أثرت بشكل كبير على البلاد وساهمت في أزمة الديون في 1988-1989 (أبو غطاس مخلوف-Abugattas-Majluf, 2012)، حيث يعتمد البلد بشكل كبير على واردات النفط من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقي، وتحديداً العراق. علاوة على ذلك، عمل العديد من الأردنيين في دول الخليج، وساهموا في التحويلات التي كانت تمثل من 20 إلى 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد قبل أزمة عام 1983. بدأت الدولة في تبني خطة ترويج الصادرات في عام 1989 لزيادة الصادرات الصناعية وتنويع النشاط الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

خلال التسعينيات، تبنت معظم دول المنطقة إصلاحات التكيف الهيكلي التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومع برامج التكيف الهيكلي، مرت بلدان المنطقة بموجة كبيرة من الخصخصة. فقد تبنت بلدان المنطقة بشكل أساسي وجهة نظر إجماع واشنطن حول تنمية القطاع الخاص، مع التركيز على تحسين بيئة الأعمال. وتزامنت هذه المرحلة على الصعيد العالمي مع تزايد الاستيعاب الداخلي لسلاسل الإنتاج والقيمة، مدفوعًا أساسًا بمنطق خفض التكلفة. خلال التسعينيات، كان المصنّعون الأوروبيون ينقلون بشكل متزايد جزءًا من سلاسل القيمة الخاصة بهم إلى البلدان ذات التكاليف المنخفضة، بما في ذلك العمالة الرخيصة نسبيًا. وكانت هذه الديناميكية في صالح بعض قطاعات الصناعات التحويلية، بما في ذلك صناعة النسيج في المغرب وتونس والأردن، بشكل رئيسي من خلال آليات التعاقد من

الباطن. ومع ذلك، ظلت هذه الصناعة قطاعًا ذا قيمة مضافة منخفضة طوال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

نتيجة لبرامج التكيف الهيكلي، قلت الحواجز التجارية، ولاسيما التعريفات التجارية، بشكل تدريجي وكبير في المنطقة. على سبيل المثال، في مصر، انخفض الحد الأقصى لمعدل التعريفة التجارية من 110 في المائة في عام 1989 إلى 40 في المائة بحلول نهاية التسعينيات (سلوانس وزكي، Selwaness and Zaki, 2013). وفي المغرب، تم تخفيض الحد الأقصى للتعريفة التجارية من 45 في المائة في أواخر الثمانينيات إلى 40 في المائة في عام 1992 و 35 في المائة في عام 1993[16]. ومع ذلك، رفعت البلد معدل بعض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية خلال نفس الفترة، لحماية المزارعين المحليين. وبالمثل، في تونس، استهدفت خطة تحرير التجارة، المصاحبة لبرامج التكيف الهيكلي والتي تم تنفيذها في منتصف الثمانينيات، إزالة جميع القيود المفروضة على الاستيراد بحلول نهاية عام 1991 وتطبيق تعريفة تجارية موحدة بنحو 25 في المائة (منظمة التجارة العالمية، 1996). وبين عامي 1986 و 1988، تقلص نطاق التعريفة التجارية من نطاق يتراوح بين 5 و 236 في المائة في أوائل الثمانينيات إلى نطاق يتراوح بين 17 و 43 في المائة بحلول عام 1988 (منظمة التجارة العالمية، 1996). نتج عن هذه العملية انضمام أربعة بلدان في المنطقة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية: المغرب (1995)، تونس (1995)، مصر (1995) والأردن (2000) [17]. أما الجزائر ولبنان وليبيا فهي فقط الدول المراقبة في منظمة التجارة العالمية.

2.1.2.1 تطور السياسات التجارية والاستثمارية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

بين عامي 2000 و 2010، سرَّعت دول المنطقة من وتيرة جهودها لزيادة دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن انضمام مصر والأردن والمغرب وتونس إلى عضوية منظمة التجارة العالمية وضع البلدان في عملية تحرير متسارعة للتجارة من خلال تبني اتفاقيات تجارة حرة ثنائية ومتعددة الأطراف مهمة. وواصلت معظم دول المنطقة عملية تحرير التجارة التي بدأت في أواخر الثمانينيات. ومع ذلك، كانت مصر والمغرب أكثر فاعلية في تبني الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف من تونس والأردن. كما شهدت بلدان المنطقة انخفاضًا كبيرًا في تعريفاتها التجارية (الشكل 35). وكان هذا هو الحال بشكل خاص في لبنان وتونس والمغرب ومصر وأدى إلى انخفاض التعريفات التجارية نسبيًا في المنطقة، مقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل 35). الجزائر ومصر هما البلدان الوحيدان اللذان يزيدان قليلاً عن المتوسط العالمي لتعريفات الاستيراد في المنطقة.

[16] منظمة التجارة العالمية، "يواصل المغرب تحرير نظامه التجاري، ولكن منظمة التجارة العالمية تثير مخاوف في بعض القطاعات"، 1 يناير 1996.
[17] يتم سرد البلدان حسب ترتيب تاريخ الانضمام.

الشكل 34: تطور التعريفات التجارية المقاسة بالمتوسط المرجح لرسوم التجارة في الدول الأولى بالرعاية مقارنة بمناطق العالم الأخرى وبلدان المنطقة (نسبة مئوية)

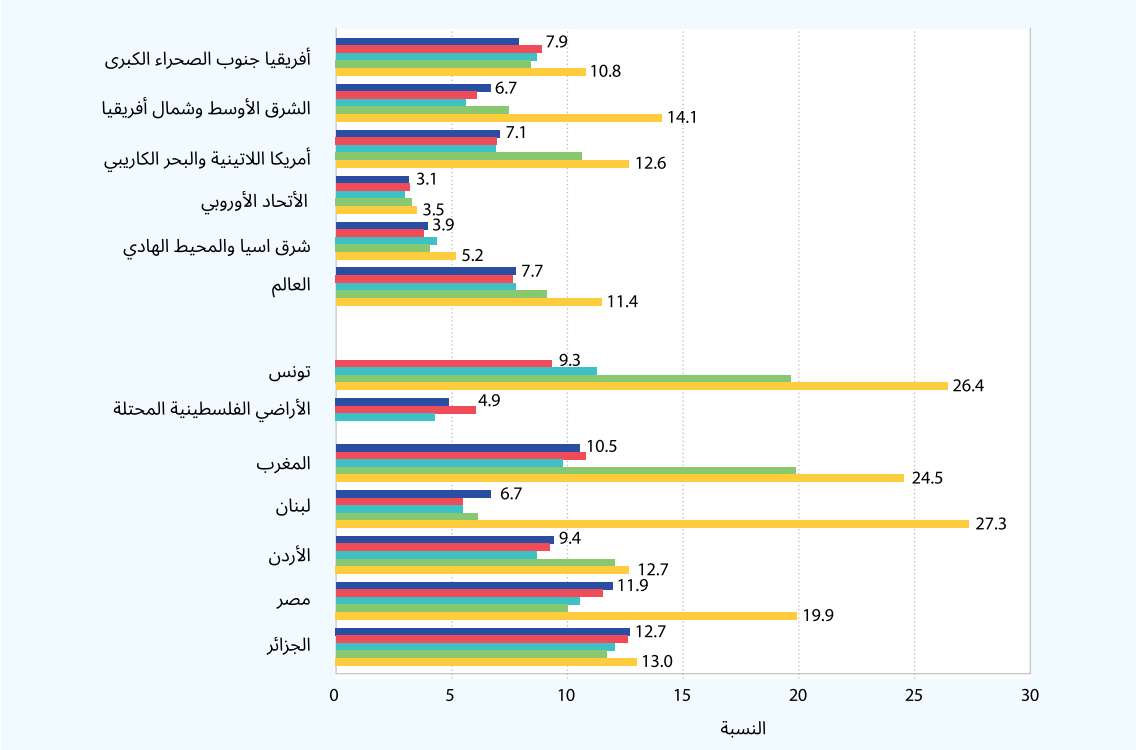

ملاحظة: الدولة الأولى بالرعاية: التعريفة العادية غير التمييزية المفروضة على الواردات (باستثناء التعريفات التفضيلية بموجب اتفاقيات التجارة الحرة وغيرها من الخطط أو التعريفات المفروضة داخل الحصص). تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البلدان التالية: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والأردن والكويت ولبنان وليبيا ومالطا والمغرب وعمان والأراضي الفلسطينية المحتلة وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة.

المصدر: الحل التجاري العالمي المتكامل، لا تتوفر بيانات عن ليبيا.

في أوائل عام 2000 وبعد انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، استفاد المغرب من تنفيذ العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الهامة التي أدت إلى زيادة الصادرات المغربية بشكل كبير. ودخلت اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في عام 2000، ومنذ عام 2013، لا تزال المفاوضات جارية بشأن اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق[18]. علاوة على ذلك، انضم المغرب إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبر، واتفاقية رابطة التجارة الحرة الأوروبية. وفي عام 2001، وقع المغرب على اتفاقية تجارة حرة مع الإمارات العربية المتحدة، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 2003. وفي عام 2006، تم تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل المغرب الدولة الأفريقية الوحيدة التي لديها اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، زادت صادرات المغرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير من 565 مليون دولار أمريكي في عام 2004 إلى ما يقرب من 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019[19]. كما دخلت اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا الموقعة في عام 2004 حيز التنفيذ في عام 2006، والتي تغطي بشكل أساسي المنتجات غير الزراعية. أخيرًا، دخلت اتفاقية أغادير، التي تضم أربع دول في جنوب البحر الأبيض المتوسط (مصر والأردن والمغرب وتونس) ، حيز التنفيذ في عام 2007. وكان لجميع هذه الاتفاقيات التجارية

[18] يستخدم الاتحاد الأوروبي اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق (DCFTA) كنموذج للإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى تكامل تنظيمي أوثق بين الاتحاد الأوروبي وشركائه. من الناحية النظرية، من المفترض أن تكون اتفاقيات التجارة الحرة المباشرة أكثر شمولاً من اتفاقيات الشراكة.

[19] المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي (OEC) – متاح على الرابط التالي:
./https://oec.world/en/visualize/tree_map/hs92/export/mar/usa/show/2004.2008.2010.2015.2019

الجديدة تأثير كبير على التعريفات التجارية للمغرب. على سبيل المثال، انخفض المتوسط المرجح لتعريفة الدولة الأولى بالرعاية من 25 في المائة في عام 2002 إلى 20 في المائة في عام 2005، و 11 في المائة في عام 2009، وإلى 10 في المائة في عام 2015 (الشكل 34)[20].

كما وقعت مصر العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف وخفضت التعريفات والحواجز التجارية. وواحدة من أهم اتفاقيات التجارة الحرة كانت مع الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الرئيسي. ودخلت اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ في عام 2004 لتؤسس منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر من خلال إزالة التعريفات الجمركية على المنتجات غير الزراعية وتسهيل تجارة المنتجات الزراعية. علاوة على ذلك، يجري الاتحاد الأوروبي ومصر مفاوضات بشأن اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق منذ عام 2013. كما أبرمت مصر اتفاقية تجارة حرة مع تركيا واتفاقية مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية منذ عام 2007. وبالمثل، التزمت مصر بالتعريفة الخارجية المشتركة للكوميسا، ومنطقة التجارة الحرة العربية واتفاقية أغادير بين عامي 2004 و2007 [21]. وأطلقت السلطات المصرية في عام 2004، في سياق موازي، الموجة الثانية من تحرير التجارة بهدف إزالة المزيد من حواجز التجارة الجمركية وغير الجمركية (زكي وسلوانس Selwaness and Zaki, 2013). ونتيجة لذلك، انخفض متوسط تعريفة الدولة الأولى بالرعاية المطبقة من 27 في المائة في عام 1998 إلى 20 في المائة في عام 2005 (منظمة التجارة العالمية، 2005). واستمرت الرسوم الجمركية في الانخفاض منذ ذلك الحين، حيث انخفضت إلى 11 في المائة في عام 2015.

في تونس، بدأت عملية تحرير التجارة في التسعينيات، بمرحلتين رئيسيتين: الفترة الأولى استمرت حتى عام 1995، حيث ظل تحرير التجارة محدودًا نسبيًا، والفترة الثانية التي كانت أكثر نشاطًا وبدأت في عام 1996 عندما دخلت اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ. (مرواني ومولحي، Marouani and Mouelhi, 2015). وكان الهدف من اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي إنشاء منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية بحلول عام 2010. وأصبحت التجارة في السلع غير الزراعية معفاة من الرسوم الجمركية منذ عام 2008 من خلال هذه الاتفاقية (منظمة التجارة العالمية، 2016). وبدأت المفاوضات في عام 2015 لإبرام اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والاتحاد الأوروبي ولا تزال جارية. كما تطبق تونس أيضًا اتفاقية شراكة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية سارية المفعول منذ عام 2008 ولا تغطي سوى السلع غير الزراعية. وتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين تونس وتركيا في عام 2004 ودخلت حيز التنفيذ منذ عام 2005. تونس هي أيضًا جزء من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تغطي 18 دولة عربية ودخلت حيز التنفيذ في عام 1998، واتفاقية أغادير. وفيما يتعلق بالتعريفات، خفضت تونس تعريفاتها بشكل كبير منذ أوائل عام 2000، حيث انخفض المتوسط المرجح لتعريفة الدولة الأولى بالرعاية من 26 في المائة في عام 2002 إلى 9 في المائة في عام 2016.

في مطلع القرن الحادي والعشرين، تبنى الأردن ثماني اتفاقيات تجارة حرة مع شركاء مختلفين، بما في ذلك مع الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الرئيسي للبلاد. وتشمل هذه اتفاقيات أربع اتفاقيات متعددة الأطراف: اتفاقية الاتحاد الأوروبي والأردن السارية منذ عام 2002، والاتفاقية بين دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية والأردن، واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية أغادير. علاوة على ذلك أبرم الأردن اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001، وسنغافورة منذ عام 2005، وتركيا منذ عام 2011، ومع كندا منذ عام 2019. ومع ذلك، علق الأردن اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا في عام 2018 حتى إجراء مزيد من التقييم لتأثيرها على الاقتصاد الأردني (منظمة التجارة العالمية، 2018). كما قام الأردن بتخفيض تعريفاته بشكل كبير في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من المتوسط المرجح لتعريفة الدولة الأولى بالرعاية المطبقة في المنطقة في عام 2002، حيث انخفض من 12.65 في المائة إلى 9 في المائة في عام 2016، وهو ثاني أقل التعريفات الجمركية في المنطقة، بعد لبنان (الشكل 34).

كما شرع لبنان في عملية تحرير التجارة، والتي تكثفت في أوائل عام 2000 بالتوازي مع المفاوضات بشأن اتفاقية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في عام 1999. ووفقًا

[20] الحل التجاري العالمي المتكامل ومنظمة التجارة العالمية (2009) بالنسبة للشكل الخاص بعام (2009)
[21] ما أخذ في الاعتبار هنا هو تاريخ الدخول حيز التنفيذ.

لقاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، فإن لبنان لديه ثلاث اتفاقيات تجارة حرة متعددة الأطراف على غرار البلدان الأخرى في المنطقة. حيث وُقعت اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وأخرى مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية تم تنفيذهما في عامي 2006 و2007 على التوالي. ومؤخراً، وقعت لبنان والمملكة المتحدة اتفاقية تجارة حرة دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2021 والتي من المتوقع أن تحسن من وضع صادرات البلاد إلى المملكة المتحدة. ووفقًا لوزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية، فإن لبنان أيضًا هو من الدول الموقعة على اتفاقيات التجارة الحرة مع مصر وسوريا السارية منذ 1999 و1993 على التوالي. وللبنان أيضًا أكثر من 30 اتفاقية اقتصادية وإطارًا للتعاون التجاري [22].

تتمتع الأراضي الفلسطينية المحتلة بديناميكية مختلفة عن البلدان الأخرى في المنطقة، حيث تتأثر سياساتها الاقتصادية والتجارية بشدة بالاحتلال الإسرائيلي، الذي يتسبب في تشوهات شديدة وقيود ملزمة للتجارة والاستثمار والتشغيل. وارتبطت الاتفاقيات التجارية الأولى التي تم تبنيها في البلاد باتفاقيات السلام، بما في ذلك اتفاقات أوسلو الموقعة في عام 1993 وبروتوكول باريس المرتبط بها. وفي عام 1997، وقعت الأراضي الفلسطينية المحتلة اتفاقية تجارية مع الاتحاد الأوروبي كجزء من المبادرة الأورو-متوسطية. وتركز هذه الاتفاقية، كما هو الحال في بلدان أخرى في المنطقة، على التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي لتجارة السلع غير الزراعية وتوفر ترتيبات تفضيلية لبعض المنتجات الزراعية (الأونكتاد، 2012). كما وقعت الأراضي الفلسطينية المحتلة أول اتفاقية ثنائية للتجارة الحرة مع الأردن، تلتها اتفاقية تجارة حرة مع مصر في عام 1997 وتركيا في عام 2004. كما تمثل الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضًا جزءً من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والسارية بالفعل منذ عام 2006. وتدخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية تجارة غير مباشرة من خلال اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة، والتي تنص على أن الصادرات الفلسطينية معفاة من الرسوم الجمركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بشرط أن يتم زراعة المنتجات وإنتاجها بالكامل في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الأونكتاد، 2012).

غير أنه لا تتوفر بيانات التعرفة للأراضي الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، فإن إجراءات الاستيراد والتصدير تتأثر بشدة بالاحتلال الإسرائيلي. ويتم توجيه معظم الواردات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر إسرائيل، وغالبًا ما يتم تسجيلها على أنها صادرات إسرائيلية (الأونكتاد، 2012).

كان لدى الجزائر وليبيا، وهما البلدان المصدرتان للنفط في المنطقة، حافزًا أقل للتوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة وتنفيذها، نظرًا لمواردهما النفطية الكبيرة والطلب الكبير عليها، بما في ذلك من المنطقة. على سبيل المثال، ليبيا هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليس لديها اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، على الرغم من حقيقة أن 63 في المائة من صادراتها موجهة إلى أوروبا (2019)[23]. ومع ذلك، لا تدخل ليبيا إلا في عدد قليل من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول في المنطقة ودول نامية أخرى، والتي تعود إلى انتهاج سياسات التعاون بين بلدان الجنوب التي اعتمدتها السلطات الليبية ونظام القذافي قبل قلب هذا النظام في عام 2011. على سبيل المثال، تمثل ليبيا جزءً من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتحاد المغرب العربي ولديها اتفاقيات تجارية ثنائية مع المغرب والأردن. أما الجزائر فلديها اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي سارية منذ 2005 واتفاقية تجارة حرة مع جارتها تونس وهي جزء من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

بالتوازي مع هذه الإصلاحات الجوهرية لتحرير التجارة، شرعت دول المنطقة في التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين في إصلاحات استثمارية كبيرة، إما من خلال مراجعة الأطر التنظيمية أو إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، والتي تسمى أيضًا المناطق الحرة، أو مناطق التجارة الحرة أو مناطق تجهيز الصادرات. وترجع جذور الأساس المنطقي لإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل أساسي إلى نظرية التكتلات وسياساتها. وصف مارشال التكتلات لأول مرة في عام 1890 على أنها «تركز للصناعات المتخصصة في مواقع معينة»، وتم تطوير العديد من النماذج النظرية لاحقًا، مثل نظرية نمو التكتل لمايكل بورتر (1998). تُعرَّف التكتلات بشكل عام على أنها تجمع جغرافي للشركات المترابطة والمؤسسات الداعمة (بورتر، Porter 1998) وتشير النظرية إلى قدرة التكتلات على خلق عوامل خارجية إيجابية،

[22] الجمهورية اللبنانية، موقع وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية.
[23] المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي

بما في ذلك أ) انتشار المعرفة، ب) تحسين الوصول إلى الأسواق والموردين ، ج) خلق تجمعات من العمال المتخصصين ذوي المهارات الخاصة بالتكتل. أما المناطق الاقتصادية الخاصة فهي عبارة عن تكتلات متخصصة تهدف إلى تحقيق فوائد للمجموعات مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات. وتُصمم المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل عام بموجب نموذج «التوصيل والتشغيل» لجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد أصبحت هذه التكتلات جزءً أساسيًا من سياسات ترويج الاستثمار والصادرات على مدى العقود القليلة الماضية. بل يمكن اعتبارها ميزة نسبية لاقتصاد يهدف إلى مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي. ويشتمل نموذج «التوصيل والتشغيل» على مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك البنية التحتية المتطورة والملائمة، والأطر الإدارية والتنظيمية المبسطة، والحوافز المالية والنقدية، وسهولة الوصول إلى خدمات الدعم (اللوجستيات، والتمويل، وما إلى ذلك).

كما أشرنا سابقاً، كانت مصر وتونس أول دولتين في المنطقة تتبنى سياسات ترويج الاستثمار والصادرات في المنطقة في أوائل السبعينيات. وقد رافق هذه السياسات في مصر إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، بما في ذلك منطقة بورسعيد في عام 1974. وقد تم إنشاء أول منطقتين اقتصاديتين للتجارة الحرة في تونس في عام 1993 (المنطقة الحرة ببنزرت في الشمال والمنطقة الحرة بجرجيس في الجنوب، بالقرب من حدود ليبيا). وقد شهد كلا البلدين عددًا متزايدًا من المناطق الاقتصادية الخاصة، العامة منها والخاصة، منذ ذلك الحين، بما في ذلك المنطقة الاقتصادية لقناة السويس المهمة التي أنشأتها السلطات العامة في مصر. كما توجد حاليًا، في كل من تونس ومصر، عدة أنواع من المناطق الاقتصادية الخاصة، والتي تشمل مناطق تجهيز الصادرات، والمدن التكنولوجية، والمناطق الاقتصادية الحرة في تونس، والمناطق الحرة العامة أو الخاصة، ومناطق الاستثمار، والمناطق التكنولوجية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الصناعية والمناطق الصناعية المؤهلة في مصر (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020 أ). كما تم إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن وفي كلا البلدين، واتبعت هذه المناطق معاهدات السلام مع إسرائيل (في عام 1980 لمصر وفي عام 1994 للأردن) وكانت بشكل أساسي مبادرة أمريكية لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بين إسرائيل والعالم العربي. وتطبق المناطق الصناعية المؤهلة شروطًا لاستخدام المدخلات من إسرائيل ودول أخرى في المنطقة، بما في ذلك مصر، وقد تم تعزيزها بشكل أكبر بعد اعتماد اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن. واعتبارًا من عام 2020، يوجد 13 منطقة صناعية مؤهلة في الأردن وعشر مناطق صناعية مؤهلة في مصر تم إنشاؤها على مدار العقدين الماضيين. كما انضم لبنان إلى هذا الاتجاه في وقت لاحق وأنشأ مناطقه الاقتصادية الخاصة الرئيسية، وهي المناطق الاقتصادية الخاصة في طرابلس، في عام 2008.

تقدم دول المنطقة مجموعة واسعة من الحوافز والخدمات لجذب الاستثمار، سواء في المناطق الاقتصادية الخاصة الموجهة للتصدير أو المناطق الحرة أو في مناطق التنمية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي في المناطق الأقل تطورًا. على سبيل المثال، في تونس، تخضع الشركات المؤسسة في المناطق الاقتصادية الخاصة عمومًا لنظام «الأوف شور»(نظام الشركات غير المقيمة) الذي أنشأه «قانون عام 1972». على سبيل المثال، نص القانون على إعفاء ضريبي على الدخل لجميع الشركات التي تصدر على الأقل 80 في المائة من إنتاجها في البداية في عام 1972 لمدة 20 عامًا وحاليًا لمدة ثماني سنوات. كما يمنح القانون الشركات إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية المستوردة. ويختلف نوع الحوافز بشكل عام بين المناطق الموجهة للتصدير (على سبيل المثال، المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة) والمناطق الإقليمية الموجهة نحو التنمية، كما هو مبين في الجدول 8.

الجدول 8: نظرة عامة على الحوافز المقدمة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في المناطق الاقتصادية الخاصة

البلد	مناطق الحوافز للتنمية الإقليمية	الحوافز في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
الجزائر	الإعفاء الضريبي، الإعفاء من الجمارك / ضريبة المبيعات، الإعفاء من ضريبة الأراضي / الممتلكات، المنح	
مصر	خصم ضريبي، إعفاء جمركي / ضريبة المبيعات، منح	خصم ضريبي، إعفاء جمركي /خفض في ضريبة المبيعات، منح
الأردن	تخفيض ضريبة دخل الشركات، الإعفاء الضريبي، الإعفاء من الجمارك / ضريبة المبيعات	تخفيض ضريبة دخل الشركات، الإعفاء من الجمارك / ضريبة المبيعات، الإعفاء من ضريبة الأراضي / الممتلكات،
لبنان	تخفيض ضريبة دخل الشركات، الإعفاء الضريبي، الإعفاء من الجمارك / ضريبة المبيعات	الإعفاء الضريبي، الإعفاء من الجمارك / ضريبة المبيعات، الإعفاء من ضريبة الأراضي / الممتلكات
ليبيا	الإعفاء الضريبي، الإعفاء من الجمارك / ضريبة المبيعات، الإعفاء من ضريبة الأراضي / الممتلكات	الإعفاء الضريبي، الإعفاء من الجمارك / ضريبة المبيعات
المغرب	المنح	الإعفاء الضريبي، تخفيض ضريبة دخل الشركات، ، الإعفاء من الجمارك / ضريبة المبيعات
الأراضي الفلسطينية المحتلة	تخفيض ضريبة دخل الشركات، الإعفاء من الجمارك / ضريبة المبيعات	تخفيض ضريبة دخل الشركات، الإعفاء من الجمارك / ضريبة المبيعات، منح
تونس	الإعفاء الضريبي، تخفيض ضريبة دخل الشركات، خفض الضرائب، المنح	تخفيض ضريبة دخل الشركات، خصم ضريبي، الإعفاء من الجمارك / ضريبة المبيعات

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٢٠ أ) ،مع تعديلات طفيفة.

2.1.2.2 تطور السياسات الصناعية والقطاعية

كما نوقش في الأقسام السابقة، هناك ترابط بين السياسات الصناعية وسياسات الاستثمار والتجارة. ناقشنا في القسم السابق عملية تحرير التجارة من منظور عام. سيناقش هذا القسم استهداف الأنشطة والقطاعات وتدخلات الدولة التي تم تنفيذها لتطوير أنشطة محددة، بما في ذلك الأنشطة الموجهة للتصدير. بعد حلقات إجماع واشنطن في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، تبنت العديد من البلدان في المنطقة مزيجًا من السياسات الصناعية المستعرضة(الشاملة)، مع التركيز على تحسين بيئة الأعمال والإصلاحات القطاعية المستهدفة بناءً على مزاياها التنافسية. وتهدف هذه السياسات إلى خلق الوظائف وتحسين القيمة المضافة وتحسين القدرات التكنولوجية وتحقيق التحول الهيكلي والنمو المستدام في نهاية المطاف.

ارتبط عصر التكيف الهيكلي بمستوى مرتفع نسبيًا من النمو. كما ارتفع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى المنطقة بشكل كبير، وبدأ مستوى الصادرات في الارتفاع بشكل مستمر. ومع ذلك، لم تؤد سياسات التجارة والاستثمار إلى نمو مستدام لصالح الفقراء. حيث ارتفع معدل عدم المساواة بشكل كبير وانتشر الفساد في المنطقة، مع انتشار الاقتصاد الريعي، حيث لم يستفد من الإصلاحات الاقتصادية والنمو إلا بعض الصناعيين الذين تربطهم علاقات قوية بالدولة. ولم يكن هذا في نهاية المطاف في صالح الابتكار وتراكم القدرات التكنولوجية، ولم يوفر فرصًا اقتصادية لائقة لسكان المنطقة. وعليه تم تبني، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، موجة جديدة من السياسات الاقتصادية، بما في ذلك السياسات الصناعية، في معظم بلدان المنطقة.

في القسم التالي، نستعرض أحدث السياسات الصناعية التي اعتمدتها دول المنطقة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على مصر والأردن والمغرب وتونس ونحاول تقديم تقييم شامل لهذه السياسات من منظور التصميم والإبداع[24]. وسيركز القسم والفصل التاليان على النتائج من منظور التجارة والتشغيل. نستخدم، لتقييم التصميم، إطارًا يجمع بين الأطر التي حددها رودريك (Rodrik, 2008) ومنظمة العمل الدولية (2020 أ).

1. اختيار القطاعات: هل هناك مجموعة من القطاعات تم اختيارها وفق منهجية محددة ومفصلة تمت صياغتها وكتابتها واعتمادها؟ هل يتبع تصميم السياسة الصناعية عملية «اكتشاف الذات»؟
2. القابلية للتنفيذ: هل السياسة الصناعية مصحوبة بخطة تنفيذ واضحة تحدد مسؤولية كل صاحب مصلحة وتحدد أهدافًا واضحة؟

[24] يستند التقييم الوارد أدناه إلى بحث مكتبي ومراجعة للأدبيات، وبالتالي قد يكون مقيدًا بمستوى المعلومات المتاحة.

3. سياسة العصا والجزرة: هل الحوافز والدعم المقدم في السياسة الصناعية محدد زمنيًا ومشروط بالأداء؟
4. الاندماج / الحوار الاجتماعي: هل تم تطوير السياسة بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ورابطات العمال وأصحاب العمل؟ هل هناك استخدام منهجي للمنصات التي تتسم بالطابع الرسمي للتعامل مع القطاع الخاص؟
5. الدعم السياسي: هل تحظى السياسة الصناعية المعتمدة بموافقة ودعم القيادة السياسية؟
6. الالتزام المالي: هل هناك التزام مالي من جانب السلطات العامة لتنفيذ السياسات والدعم المصمم للقطاع الخاص؟
7. الأوضاع المؤسسية والشفافية: هل تتمتع المؤسسات المشاركة في عملية التنفيذ بالحوكمة والقدرة والإدارة الكافية لتنفيذ هذه السياسات؟ وهل هناك آليات رصد وتقييم تمكن من جمع البيانات وتقييم السياسات وآليات التعلم؟ هل تنشر النتائج بشكل دوري؟

مصر

في مصر، جاءت إصلاحات تحرير التجارة التي تكثفت في مطلع القرن الحادي والعشرين لتصاحب استراتيجية التنمية الصناعية، وهي جزء أساسي من السياسة الاقتصادية التي تم تبنيها في عام 2005. وقد تم اعتماد استراتيجية التنمية الصناعية بالتوازي مع الإصلاحات المتعلقة بخفض التعريفة الجمركية لعام 2004، التي طبقتها الحكومة تحت قيادة رئيس الوزراء أحمد نظيف. وقد ضمت هذه الحكومة العديد من الفاعلين البارزين في القطاع الخاص (لوي،Loewe, 2013). وهي سياسة صناعية طموحة وشاملة وتتمثل رسالتها في الآتي:

«بحلول عام 2025 ، ستكون مصر دولة صناعية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث الأداء الصناعي بالإضافة إلى ذلك تصبح مركز التصدير الرئيسي للمنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المتوسطة.»

تبنت استراتيجية التنمية الصناعية نهجًا مختلطًا، يضم كل من السياسات الصناعية المستعرضة والموجهة. وقد ركزت السياسات المستعرضة على الابتكار ونقل التكنولوجيا، ورأس المال البشري وريادة الأعمال، والوصول إلى التمويل، والبنية التحتية (الرقمية والمادية)، والقدرة التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر وترويج الصادرات، باتباع نموذج شرق آسيا. وتم تنفيذ كل ركيزة من خلال مؤسسة مخصصة. على سبيل المثال، تم تنفيذ ركيزة الابتكار ونقل التكنولوجيا من خلال «مراكز مصر لنقل التكنولوجيا والابتكار» وتم تنفيذ الركيزة المعنية برأس المال البشري وريادة الأعمال من قبل مجلس التدريب الصناعي الجديد، الذي تم إنشاؤه في إطار الصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي قدم بشكل أساسي تدريبًا أثناء العمل للعمال، مع التركيز على التكنولوجيا (وزارة التجارة والصناعة، 2006). ركزت السياسات الصناعية المستهدفة على عدد من قطاعات الصناعات التحويلية الخفيفة والموجهة نحو التصدير: الهندسة، وصناعة المواد الغذائية، والكيماويات والصناعات الدوائية، والمنسوجات والملابس، ومواد البناء، والأثاث، والورق والورق المقوى والجلود. واستبعدت الاستراتيجية الشركات غير الصناعية والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة (التي تُعرف بأنها تشغل أقل من عشرة موظفين وأقل من 50 موظفًا على التوالي). وقد تم اختيار القطاعات لتعظيم القيمة المضافة في التصنيع وزيادة حصة أنشطة التكنولوجيا المتوسطة بشكل إجمالي، مع الأخذ في الاعتبار أهميتها في الاقتصادات الناضجة وإمكانات نموها في مصر. ومع ذلك، لا تشير الوثيقة إلى المنهجية التحليلية المستخدمة لتحديد الصناعات وليس من الواضح ما إذا تم استخدام أي منهجية قائمة على البيانات أو شفافة.

يقدم لوي (Loewe, 2013) تقييمًا للسياسات الصناعية في مصر من 2004 إلى 2011، مع الأخذ في الاعتبار الاقتصاد السياسي للبلاد وتطور الأنظمة والقوى السياسية المختلفة منذ استقلالها. ويشير إلى أنه على الرغم من تبني الحكومة الموجهة للقطاع الخاص استراتيجية التنمية الصناعية، إلا أن هذا الاستراتيجية لم يتم تعريفها ولم يتم تنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص. ويشير التقييم إلى أن نتائج السياسة وإنجازاتها لم يتم رصدها أو إعلانها. كما كانت هناك مشكلة كبيرة تتعلق بتنسيق الصلاحيات والمسؤوليات غير الواضحة بين الوكالات المختلفة داخل الحكومة. علاوة على ذلك، فإن خدمات

ودعم الاستراتيجية لم تكن بالضرورة مدفوعة بالطلب. وكان التركيز على الشركات المتوسطة والكبيرة، واستبعاد الشركات متناهية الصغر والصغيرة على الرغم من أهميتها في الاقتصاد المصري وإمكاناتها الاقتصادية الكبيرة. ويشير لوي (Loewe, 2013) أيضًا إلى أن اختيار الشركات لتلقي الدعم لم يتم بالضرورة على أساس عقلاني، بل على أساس الشبكات والمحسوبية. وأخيرًا، لم تطبق استراتيجية التنمية الصناعية سمة «العصا والجزرة» التي اقترحها رودريك (Rodrik, 2008)، في ظل تقديم حزم مالية سخية دون قيد أو شرط على الأداء.

ظلت هذه الاستراتيجية هي السياسة الصناعية الرئيسية في مصر بين عامي 2004 و 2016. وفي عام 2016، أطلقت السلطات المصرية رؤية مصر 2030، وهي خطة وطنية واسعة تشمل المحاور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن بين المحاور الاقتصادية، تتضمن الخطة الوطنية أ) تطوير اقتصاد قائم على المعرفة وتشجيع الابتكار، و (ب) تحسين الصناعة والتكامل في سلاسل القيمة العالمية. تُرجم هدف تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة في الخطة الوطنية، إلى اعتماد استراتيجية وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز البحث العلمي وتشجيع الروابط بين الصناعة والبحث والمشاركة من جانب القطاع الخاص في البحث والتطوير. ويشمل التركيز على عدد كبير من أنشطة التصنيع التي تتطلب البحث والتطوير ورفع مستوى القدرات التكنولوجية وعلى إنترنت الأشياء وغيرها من التقنيات الواعدة.
علاوة على ذلك، تم تنفيذ سياسات صناعية مستعرضة كبيرة منذ تبني رؤية مصر 2030. وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق الهدف الاقتصادي الثاني للخطة الوطنية: تحسين الصناعة والتكامل في سلاسل القيمة العالمية. وفي عام 2017، تم إنشاء هيئة تنمية الصادرات لتحسين وصول الشركات المحلية إلى الأسواق الدولية. وتعمل الهيئة الجديدة بشكل أساسي على تقديم المساعدة الفنية للمصدرين المحتملين. علاوة على ذلك، قد صاحب إنشاء الهيئة جهود لتسهيل التجارة للشركات المحلية. ففي عام 2017، انخفض عدد المستندات المطلوبة للتصدير من 9 إلى 5 والاستيراد من 11 إلى 6 (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018). كما أنشأت السلطات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لتنسيق وتنفيذ الدعم المقدم إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جميع قطاعات الاقتصاد. ويحل هذا الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية ويشمل مجلس التدريب الصناعي وكذلك مركز تحديث الصناعة ومركز الابداع التكنولوجي وريادة الأعمال، (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018). وأخيرًا، في عام 2020، اعتمدت السلطات قانونًا خاصًا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يحدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقًا لحجم رأس مالها، ويتضمن مجموعة من الحوافز المالية وغير المالية للمستثمرين ورواد الأعمال في أنشطة محددة:

- التحول الرقمي والذكاء الصناعي.
- مشاريع التطوير الصناعي.
- الإنتاج الزراعي أو الحيواني.
- تكنولوجيا المعلومات أو الخدمات ذات الصلة.
- الابتكارات في أنظمة الصناعة والتكنولوجيا.
- الطاقة المتجددة.

يتضمن القانون، الذي ينفذه جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، تحديد الأنشطة والمجالات الجديدة وإدراجها في الدعم المستهدف. كما يتضمن القانون حوافز تهدف إلى تشجيع انتقال المشروعات غير المنظمة إلى القطاع المنظم.

في عام 2018، نشرت السلطات تحديثًا لخطة رؤية مصر 2030، مع نشر خطة اقتصادية متوسطة المدى (2018 / 19-2021 / 22) ، والتي تتضمن التركيز على القطاعات التالية:

- الصناعات الهندسية والكهربائية والغذائية.
- المواد الكيميائية والصيدلانية.
- الصناعات الإلكترونية والأجهزة الطبية.
- الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية.
- صناعات السيارات وخاصة صناعة البتروكيماويات وتصنيع المعدات والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات.

ويمكن اعتبار هذه السلسلة من الإصلاحات بمثابة استمرارية لاستراتيجية التنمية الصناعية، وتحديد القطاعات والأنشطة الجديدة التي ستركز عليها السلطات. حيث تهدف هذه الإصلاحات،

بما في ذلك مجموعة من السياسات الشاملة والمستهدفة، إلى التوافق مع الاحتياجات الاقتصادية الجديدة. ووفقًا لوزارة التعاون الدولي المصرية، تم تخصيص موارد مالية كبيرة لخطة رؤية مصر 2030: وفي عام 2020، تعهد شركاء التنمية بأكثر من 3 مليارات دولار أمريكي لتنفيذ الخطة. وبحسب المصدر نفسه، فقد تم تطوير الخطة بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة والجهات المانحة من القطاع الخاص. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت هناك مشاورات منهجية ودورية أثناء تنفيذ الخطة. أيضًا، لم يتم تحديد سمة الجزرة والعصا بشكل واضح في الخطة، ولم يتم شرح الخطة الاقتصادية لمنتصف المدة واختيار الخطط في الوثائق المتاحة للجمهور.

الأردن

مثل العديد من البلدان في المنطقة، تطور القطاع الصناعي الأردني إلى حد كبير خلال مرحلة إحلال الواردات في الستينيات والسبعينيات. وكانت الصناعات الرئيسية التي ظهرت هي الصناعات الاستخراجية (لاستغلال الفوسفات) والمنسوجات والتصنيع الزراعي. ومن المثير للاهتمام أن قطاع الصناعات الدوائية تطور أيضًا خلال هذه الفترة، حيث ظهرت شركتان محليتان في الستينيات والسبعينيات (العُمري وسقف الحيط ، Alomari and Saqfalhait, 2015). يعتبر قطاع الصناعات الدوائية في الأردن اليوم من أكثر القطاعات تقدمًا في المنطقة ويمثل 7.2 في المائة من الصادرات الأردنية.

بعد التسعينيات وعملية التحرير، لم يجدد الأردن، على عكس مصر، اقتصاده بسياسات صناعية مستهدفة. وبدلاً من ذلك، واصلت الدولة اعتماد سياسات مستعرضة تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات وتحسين بيئة الأعمال وزيادة القدرة التنافسية للشركات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي عام 2009، تبنت السلطات سياسة صناعية مستعرضة تهدف إلى تغطية ثلاث سنوات (2009-2011)، والتي ركزت على زيادة تنافسية الصناعات الأردنية في السوق المحلي وسوق التصدير. وتضمنت استراتيجية هذه السياسة بشكل أساسي توفير الدعم الفني والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التصديرية مثل الأدوية والمنسوجات والملابس والصناعات الغذائية والصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل صناعة تكنولوجيا المعلومات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2008).

منذ اعتماد هذه السياسة، أنشأ الأردن مجموعة متنوعة من البرامج لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصناعية جنبًا إلى جنب مع سياسات الاستثمار، ولكن دون سياسة صناعية شاملة. غير أن، تنفيذ هذه البرامج وتخصيص الحوافز للقطاع الخاص كان مجزأً بين مؤسسات مختلفة ذات صلاحيات متداخلة أحيانًا مثل مؤسسة تشجيع الاستثمار وهيئة مستثمري المناطق الحرة الأردنية (البنك الدولي، 2015). كما أن اختيار الشركات لم يكن شفافًا، ولكن كان بتدخل من مجلس الوزراء لاختيار المستفيدين (البنك الدولي ، 2015).

تجدر الإشارة إلى أن سلسلة الحروب في المنطقة قد أثرت بشدة على مسار البلاد، بما في ذلك الحرب الأهلية السورية التي بدأت في عام 2011 وتأسيس الدولة الإسلامية في عام 2014. وعليه ركزت السلطات معظم جهودها منذ عام 2011 على التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي من أزمة اللاجئين الهائلة.

في عام 2014، أصدرت السلطات قانونًا جديدًا لتسهيل الاستثمار وتوحيد التشريعات والمسؤوليات. كما حسّن القانون مجموعة الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك الحوافز الجديدة لتعزيز الروابط المحلية (مجموعة أوكسفورد للأعمال، 2014). وأنشأ القانون هيئة استثمار مكلفة بتنظيم سياسات الاستثمار في الأردن وتنفيذها. علاوة على ذلك تم تنفيذ إصلاحات تبسيط رئيسية، بما في ذلك إنشاء نظام الشباك الواحد للمستثمرين وتسهيل عدد من الإجراءات ورقمنتها.

أبرزت سياسات أخرى أكثر حداثة، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للإبداع (2014) والرؤية والاستراتيجية الوطنية للأردن (2015-2025) وخطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022)، أهمية الابتكار وبناء اقتصاد

المعرفة والصادرات باعتبارهما وسيلة لخلق فرص العمل. وتتضمن الرؤية والاستراتيجية الوطنية الأردنية التركيز على القطاعات الاقتصادية (أو التكتلات): تكتل البناء والهندسة، وتكتل النقل والخدمات اللوجستية، والسياحة والفعاليات، والرعاية الصحية، وتكتل علوم الحياة (بما في ذلك الصناعات الدوائية) ، وتكتل الخدمات الرقمية والتجارية، وتكتل الخدمات التعليمية وتكتل الخدمات المالية. وتبعت الرؤية خطة النمو الاقتصادي، التي ركزت على نفس القطاعات الواسعة، مع تسليط الضوء على الإبداع وريادة الأعمال في الاقتصاد. ولا تشرح وثائق الاستراتيجيات المنهجية المستخدمة لاختيار هذه القطاعات ولا تتضمن أهدافا واضحة وآليات التنفيذ، مما يحد من إمكانية رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.

ومن المثير للاهتمام، أن مركز التنمية الدولية بجامعة هارفارد قد طور تشخيصًا للنمو في الأردن واتبع منهجية التعقيد الاقتصادي، وحدد المزايا النسبية للبلد. وقد حدد المركز ثمانية قطاعات موجهة نحو التصدير تتمتع بأعلى الإمكانات لدفع النمو في الأردن مع دعم زيادة مستويات الأجور وتقديم نتائج إيجابية غير مباشرة إلى الاقتصاد غير القابل للتداول: 1) خدمات الأعمال التجارية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المهنية، 2) خدمات التعليم ، 3) خدمات الرعاية الصحية ، 4) الصناعات الإبداعية ، 5) السياحة ، 6) النقل والخدمات اللوجستية ، 7) مواد وخدمات البناء ، 8) الزراعة والصناعات الغذائية (هاوسمان وأخرون، Hausmann et al.,, 2019) تم تضمين ست قطاعات، كان قد تم تحديدها في هذا التمرين، في الرؤية والاستراتيجية الوطنية وخطة النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أنه استخدمت منهجية تحليلية قوية لتحديد القطاعات المستهدفة في الأردن.

المغرب

منذ أوائل الثمانينيات وحتى عام 2005، ركز المغرب على تشجيع الصادرات و «إصلاح» بيئة الأعمال، بما في ذلك من خلال برنامج إصلاحات التكيف الهيكلي. وفي التسعينيات، واصلت السلطات المغربية سياسات التحرير وتعزيز الصادرات من خلال خفض التعريفات الجمركية ونطاق تغطية الحصص، بالإضافة إلى إدخال ضرائب على الصادرات (أتشي، Achy, 2013). وارتبطت فترة التحرير بعلاقة معقدة بين الدولة والقطاع الخاص، حيث اتسمت بانعدام الثقة في الدولة، مما دفع المستثمرين المحليين إلى الخروج من قطاع التصنيع، وفقًا لأتشي(2013) . نتيجة لذلك، كان هناك في مطلع القرن الحادي والعشرين القليل من التنوع والتوسع في قطاع التصنيع خارج الصناعات التاريخية وذات الإنتاجية المنخفضة، مثل المنسوجات والتصنيع الزراعي، والتي تم تطويرها بشكل أساسي في أعقاب حقبة السياسات الصناعية في الستينيات والسبعينيات. وبين عامي 2000 و2005، ركزت السلطات على السياسات المستعرضة، لا سيما على تحسين القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم ذلك من خلال إنشاء صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2002. وقام الصندوق بالتدخل لدعم تمويل السلع الرأسمالية والبنية التحتية المادية في قطاعات محددة، بما في ذلك صناعات السيارات والطيران (هان وفيديكان أوكتور، Hahn and Vidican-Auktor, 2018) علاوة على ذلك، في عام 2002، أنشأت السلطات الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة وتسمى الآن وكالة مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة. ركزت الوكالة على تحسين إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية من خلال برامج «الارتقاء».

شكّل عام 2005 نقطة تحول في السياسات الصناعية في المغرب، مع اعتماد ثلاث خطط صناعية في الفترة بين 2005 و 2015، تشمل جميعها مزيجًا من السياسات الصناعية المستعرضة والموجهة، مع تحديث قائمة القطاعات المستهدفة في كل خطة جديدة. وطبق المغرب، في الفترة بين عامي 2005 و 2015، عملية اكتشاف الذات، مع تدخلات محدثة وقائمة بالقطاعات المستهدفة وزيادة في التركيز على تطوير الصناعات التحويلية. كما تحسن تصميم الخطط وتنفيذها بمرور الوقت، مع زيادة التعاون مع القطاع الخاص في السياسات الصناعية الثانية والثالثة وتحسين أطر الرصد والتقييم، بما في ذلك من خلال إدخال «عقود الأداء» لكل مؤسسة تشارك في التنفيذ (هان وفيديكان أوكتور، Hahn and Vidican-Auktor, 2018).

وكانت أول خطة تم تبنيها في عام 2005 هي «مخطط الإقلاع الصناعي المغربي». حيث تضمن هذا المخطط مزيجًا من السياسات الصناعية الشاملة والمستهدفة، مع التركيز على ست قطاعات محددة ذات إمكانات عالية. كان هذا المخطط بمثابة إطار عمل لسياسة صناعية جديدة استمرت حتى عام 2015 (هان وفيديكان أوكتور، Hahn and Vidican-Auktor, 2018). وتم توصيفها كهدف محدد لزيادة مساهمة التصنيع والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع قطاع التجارة. ويقترح بيفيتو وروجير (2011) تقييمًا لتصميم هذه السياسة ويشيران إلى أن النهج المستهدف المتضمن في مخطط الإقلاع كان مدفوعًا بأعلى السلطات في المملكة. وتضمنت عملية التصميم تحليلات تفصيلية للقدرة التنافسية للصناعات التقليدية والقيود الملزمة وممارسة قياس الأداء والتسجيل التي وفرتها شركة الاستشارات الإدارية ماكينزي والتي أبلغت عن اختيار القطاعات عالية الإمكانات والمستهدفة. وأخذ اختيار القطاعات في الاعتبار المزايا التنافسية المحددة التالية للمغرب: القرب من أوروبا، والتقدم المهم المحرز في توقيع اتفاقيات التجارة الحرة وتنفيذها، ونوعية الحياة في المغرب، ونوعية البنية التحتية والعمالة متوسطة المهارة في الاقتصاد المغربي (بيفيتو وروجير، Piveteau and Rougier, 2011). ونتج عن عملية الاختيار خطة تركز على القطاعات الاقتصادية الستة التالية - المعروفة باسم المهن العالمية للمغرب: الطيران، ونقل العمليات إلى الخارج (الأنشطة المتعاقد عليها من الباطن بما في ذلك الخدمات)، وصناعة المواد الغذائية، والمنسوجات، والإلكترونيات، والسيارات. كما تضمنت الخطة إنشاء «مناطق متوسطة»، وهي مناطق صناعية تركز على الطيران والإلكترونيات والسيارات، وقطاعات مدفوعة بشكل أساسي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية واتفاقيات التعاقد من الباطن. وتم تحديد أهداف طموحة في مخطط الإقلاع بما في ذلك القطاعات المستهدفة، والتي ستساهم بنسبة تصل إلى 70 في المائة من النمو الصناعي بحلول عام 2015 وتخلق 440 ألف وظيفة، بما في ذلك 240 ألف وظيفة مباشرة.

تم تنقيح إطار «مخطط الإقلاع» وتحديثه في عام 2009 مع اعتماد «الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي». حيث ركز هذا الميثاق تركيزًا أقوى على السياسات التنافسية والمستعرضة، مع تحديد القطاعات المستهدفة الجديدة. وشملت هذه السياسات الشاملة تحسين مناخ الأعمال، وتوفير التدريب حسب الطلب ودعم التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكانت الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والوسطى مسؤولة عن تنفيذ برنامجين للدعم: برنامج «امتياز»، ويهدف إلى تقديم إعانات مباشرة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عالية النمو و برنامج «مساندة» ويهدف إلى تقديم الدعم الفني في مجالات مختلفة مثل التسويق والتمويل وإدارة التوريد والبحث والتطوير وتحسين الجودة (هان وفيديكان أوكتور، Hahn and Vidican-Auktor, 2018). كما تضمنت الخطة المحدثة قطاعات مستهدفة جديدة أضيفت إلى القائمة التي تم تحديدها في عام 2005 وهي: قطاع الصناعات الدوائية والقطاعات الكيميائية وشبه الكيميائية بالإضافة إلى تفاصيل الحوافز المقدمة للمستثمرين ورجال الأعمال المنخرطين في القطاعات المستهدفة، والتي يتم تمويلها بشكل أساسي من خلال صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللمشاريع الكبيرة من خلال نظام اتفاقات (وفيديكان أوكتور وهان، 2017 - هان وفيديكان أوكتور، Hahn and Vidican-Auktor, 2018). ووفقا لهان وفيديكان أوكتور (Hahn and Vidican-Auktor, 2018) تم تطوير الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي» وتنفيذه بناءً على زيادة التعاون مع مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ، مقارنةً «بالخطة الأولى للإقلاع».

واتخذ مخطط تسريع التنمية الصناعية، وهو السياسة الصناعية الثالثة التي تم تبنيها في عام 2014 في الفترة 2014-2020 ونتيجة لنجاح الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، نفس نهج مخطط الإقلاع والميثاق الوطني: أي مزيج من السياسات الصناعية المستعرضة والموجهة. وكان الهدف من مخطط تسريع التنمية الصناعية هو زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9 نقاط مئوية (من 14 في المائة في عام 2014 إلى 23 في المائة في عام 2020)، وخلق 500000 فرصة عمل مع تقليل حصة القطاع غير المنظم وتطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد تم تمويل

تنفيذ السياسة الصناعية الثالثة التي تم تبنيها في مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال صندوق التنمية الصناعية المنشأ حديثًا. ثم أجري تنقيح لقائمة القطاعات المستهدفة بشكل أكبر، وأضيفت إلى القائمة المدرجة في الميثاق الوطني قطاعات مواد البناء، والطاقة المتجددة، والصناعات الكهربائية والتعدين وتشغيل المعادن، غير أن قطاع تصنيع المواد الغذائية قد ألغي من قائمة القطاعات المستهدفة. وفيما يتعلق بالدعم المستعرض، يركز مخطط تسريع التنمية الصناعية على إنشاء تكتلات وأنظمة بيئية، وزيادة المشاركة من جانب القطاع الخاص في هذه العملية (هان وفيديكان أوكتور، Hahn and Vidican-Auktor, 2018)، بما في ذلك من خلال إنشاء مؤسسات تدريب بالشراكة بين القطاعين العام والخاص و تحسين وزيادة التعاون مع جمعيات الأعمال. كما يركز المخطط أيضًا على تحقيق تكامل أفضل في سلاسل القيمة العالمية من خلال تحسين الروابط بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة ، مما يبرز أهمية الشمولية والتأثير المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن اعتبار المغرب الدولة الرائدة في المنطقة من حيث تصميم واعتماد السياسات الصناعية حيث إنه اتخذ منهجًا منظمًا لتحديد أولويات السياسة ورصد هذا النهج وقام بتحديثه على أساس منتظم. ومع ذلك، على الرغم من هذا والتحسينات الكبيرة في تصميم وإدماج السياسات الصناعية بين عامي 2005 و2015 ، لا تزال هناك تحديات كبيرة في تنفيذ السياسات الصناعية في المغرب. على سبيل المثال، لم يتم تضمين سمة «الجزرة والعصا» في الخطط الأخيرة، على الرغم من صقل ومراجعة الحوافز، مما قد يؤدي إلى تفاقم نهج البحث عن الريع والاستحواذ السياسي من قبل الشركات الكبيرة الموجودة بالفعل في المغرب كما هو موضح في كتابات (بيفيتو وروجير، Piveteau and Rougier, 2011؛ أتشي، Achy, 2013، هان وفيديكان أوكتور ، Hahn and Vidican-Auktor, 2018). علاوة على ذلك، لا يزال التعاون مع القطاع الخاص غير منهجي وغير مؤسسي. وأخيرًا، تظل سمة الشفافية ضعيفة في التنفيذ الحالي لمخطط تسريع التنمية الصناعية، على الرغم من تحديث عقود الأداء (هان وفيديكان أوكتور، Hahn and Vidican-Auktor, 2018).

تونس

بعد تنفيذ السياسات الصناعية بشكل رئيسي من خلال إحلال الواردات في الستينيات، نفذت تونس سياسات تشجيع الاستثمار والتصدير مع اعتماد قانون 1972 وأول قانون للاستثمار في عام 1973. وكانت كلا الأداتين، على الأقل من الناحية النظرية، حيادية عند تحديد القطاعات. ومع ذلك، ركز تنفيذها على قطاعات تصنيعية مختارة، ولا سيما المنسوجات، وبدرجة أقل، الصناعات الزراعية، والصناعات الميكانيكية، والكهربائية والإلكترونية. واستمرت هذه الاستراتيجيات حتى خلال إجماع واشنطن وعصر تحرير التجارة، وساهم نظام «الأوف شور»(نظام الشركات غير المقيمة)، إلى حد ما، في النجاح النسبي لبعض القطاعات مثل المنسوجات والملابس وتجهيز المنتجات الزراعية والآلات الإلكترونية. علاوة على ذلك، استثمرت الدولة موارد كبيرة لتطوير قطاع السياحة من خلال توفير الأراضي والتمويل والدعم الكبير للقطاع الخاص. ونتيجة لهذه السياسات، شكلت المنسوجات والسياحة حوالي نصف إجمالي الإيرادات الأجنبية في أوائل التسعينيات، حيث بلغت نسبة المنسوجات حوالي 30 في المائة والسياحة حوالي 20 في المائة ((إردل ، Erdle, 2011). لذلك، يمكننا اعتبار أن تونس قد تبنت مزيجًا من السياسات الصناعية الموجهة والمستعرضة منذ السبعينيات، والتي اتبعت نهج النطاق العريض، مع التركيز على القطاعات في كل من قطاعات التصنيع والخدمات.

ومع ذلك، على الرغم من هذا النجاح النسبي، أنشأ قانون 1972 نظامًا مزدوج المسار بين الشركات الموجهة نحو التصدير والشركات الموجهة نحو السوق المحلي والتي لم تستفد من مجموعة الحوافز السخية. حيث تشير العديد من التقييمات إلى أن هذا النظام أحدث تشوهات شديدة في السوق ولم ينتج عنه إلا تحسينات محددة في الإنتاجية. على سبيل المثال، درس البغدادي وآخرون. (Baghdadi et al 2017,) تأثير الشركات غير المقيمة على إنتاجية الشركة ووجد أن أداء شركات التصدير والاستيراد غير المقيمة

أضعف من نظيراتها الداخلية في جميع المجالات تقريبًا باستثناء خلق فرص العمل وتحقيق الربحية. علاوة على ذلك، وجد المؤلفون أن الشركات غير المقيمة تميل إلى مغادرة السوق عند توقف الحوافز، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية. وتشير هذه النتيجة إلى أن نظام الأوفشور قد أفاد بشكل أساسي الشركات الساعية إلى الريع. وإدراكًا منها للتشوهات التي أحدثها نظام الشركات غير المقيمة، والذي ظل دون تغيير لأكثر من أربعة عقود، قامت السلطات التونسية بتعديل القانون في عام 2014 و 2019 على التوالي، مما قلل من مستوى الحوافز. وفي عام 2014، استبدلت الإعفاءات الكاملة من ضرائب دخل الشركات بسعر تفضيلي. وفي عام 2019، تم استحداث ضرائب منتظمة ومشتركة فرضت على دخل الشركات غير المقيمة والداخلية، باستثناء الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، والتي ستستفيد من سعر تفضيلي (غالي ونبلي ، Ghali and Nabli, 2020).

في عام 2010، تبنت الحكومة التونسية استراتيجية صناعية جديدة، «أفق 2016». وجاء وضع الاستراتيجية بعد عملية تشاور طويلة مع العديد من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، بقيادة وزارة الصناعة ووزارة الطاقة والشركات الصغيرة والمتوسطة (إردل، Erdle, 2011). وتهدف السياسة الصناعية إلى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد موجه نحو الابتكار وقائم على المعرفة مع الاستفادة من نجاح القطاعات التقليدية (مثل المنسوجات صناعات المنتجات الزراعية والصناعات الكهربائية والإلكترونية). وتحدد الاستراتيجية مستويين من القطاعات والأنشطة الجديدة: أ) الخدمات التي تؤدي إلى استكمال مراحل التصنيع، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات دعم الأعمال واللوجستيات و ب) الأنشطة المتطورة ذات القيمة المضافة العالية، بما في ذلك الصناعات الإلكترونية وصناعات السيارات والطيران والبلاستيك التقني، والصناعات الدوائية وشبه الطبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان الهدف من الاستراتيجية هو مضاعفة الصادرات ومضاعفة الاستثمار ثلاث مرات بين عامي 2006 و2016. ولم يتم شرح عملية اختيار القطاعات المستهدفة في الوثيقة، ولكنه مبني على العدد المتزايد من المهندسين والقوى العاملة ذات التعليم العالي في الاقتصاد التونسي. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ الاستراتيجية حقًا بسبب ثورة 2011.

بعد الثورة، اتبعت تونس منهج أفقي يتسم بالعمومية في السياسات الصناعية. ففي عام 2016، اعتمدت تونس خطة التنمية الوطنية (2016-2020)، والتي كانت بمثابة إطار التنمية الوطنية للبلاد بعد عام 2011. واعتمدت الخطة بعد حوار مكثف بين القطاعين العام والخاص، وإجراء سلسلة من المشاورات التي نُظمت في جميع المقاطعات تقريبًا بهدف واضح ينصب على التنمية الإقليمية، وهي أحد الأسباب الجذرية الرئيسية لثورة 2011. وتغطي الإصلاحات المقترحة في هذه الخطة نطاقاً واسعاً، من سياسات الحوكمة الإلكترونية ومكافحة الفساد إلى التنويع الاقتصادي وتقليل التفاوتات الإقليمية. وتشير خطة التنمية الوطنية (2016-2020) إلى أن هناك حاجة إلى «التركيز على الأنشطة الواعدة التي لها إمكانات تجديد كبيرة وفرص استثمارية كبيرة». وتشمل هذه الأنشطة أجهزة الاتصال وأنظمة الدفع الإلكترونية والسيارات ومكونات الطائرات والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو والمنسوجات الذكية والمنتجات الزراعية والغذائية والمنتجات البيولوجية والطاقة المتجددة. وتنقسم خطة التنمية الوطنية إلى خطة إقليمية وقطاعية تتضمن خطط تنفيذ مع تحديد للمسؤوليات المؤسسية. ومع ذلك، لا تتضمن الخطة القطاعية تركيزًا محددًا على قطاعات التصنيع، بل تركز على الأنشطة الشاملة وعلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة. من بين الأسئلة السبعة المدرجة في إطار تقييم السياسة الصناعية، حققت خطة التنمية الوطنية نتائج جيدة نسبيًا في الحوار الاجتماعي ومسائل الدعم السياسي؛ ومع ذلك، كان هناك تقصيرًا في الجوانب الحاسمة الأخرى، بما في ذلك الاختيار الواضح للقطاعات المستهدفة والشفافية واستخدام شروط معينة للحوافز.

لم تتبن السلطات رسمياً سياسات صناعية رأسية جديدة من شأنها تحديد قطاعات التركيز الإستراتيجي، ولكنها نفذت بدلاً من ذلك برنامجين بدعم مالي وفني من المانحين. على سبيل المثال، نفذت تونس برنامج ترقية، في عام 1995، يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية في قطاع التصنيع بتمويل من صندوق تنمية القدرة التنافسية ومساهمة مانحين متعددين. ويعتمد البرنامج

بشكل أساسي على الإعانات المقدمة للشركات الصناعية. كما يركز على تقديم الدعم للشركات في نقطتين محددتين: أ) التعامل مع قيود بيئة الأعمال و ب) تحسين القدرة التنافسية للشركات من خلال خفض التكاليف واعتماد أساليب مبتكرة ورفع مستوى القدرات الفنية. كما يوفر البرنامج بشكل أساسي الإعانات والدعم المالي للشركات للحصول على المساعدة الفنية أو تحديث وسائل الإنتاج. ومن خلال دراسة مرواني ومارشاليان (Marouani and Marshalian 2020) لتأثير هذا البرنامج على الشركات، وجدا أنه لم يستفد من البرنامج غير الشركات الصغيرة من حيث زيادة الأجور وخلق فرص العمل. حيث زادت الأجور في الشركات الصغيرة من 10 إلى 17 في المائة، في ظل نمو التشغيل وصافي فرص العمل. ومع ذلك، انخفضت الأجور في الشركات الكبيرة ولم يكن هناك تأثير كبير على التشغيل. على الرغم من أهمية هذا البرنامج، والذي كما أشار غالي ونبلي (Ghali and Nabli 2020)، لا يمكن اعتباره سياسة صناعية عمودية على الرغم من التركيز على التصنيع. حيث أنه لا يركز على قطاعات محددة ذات إمكانات عالية في التصنيع بل يتخذ نهجًا واسعًا. فيما يتعلق بالدعم الأفقي للتصنيع، نفذت السلطات التونسية أيضًا برنامج صندوق تمويل النفاذ إلى أسواق التصدير في عام 2005. ويتكون البرنامج من تقديم منح مناسبة للشركات التونسية حتى يتسنى لها الوصول إلى مساعدات تنمية الصادرات. وبرنامج الصناعات التنافسية والابتكار، هو برنامج آخر مثير للاهتمام، تم تنفيذه في عام 2013 في تونس. حيث يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التكتلات القطاعية القائمة، بما في ذلك من خلال تعزيز آليات الحوار بين القطاعين العام والخاص. وركز هذا البرنامج، في مرحلته التجريبي، على أربع قطاعات: الصناعات الدوائية، والمنسوجات والملابس، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والسياحة العلاجية. ويستهدف البرنامج معالجة القيود الخاصة بقطاع معين ويمكن اعتباره أداة عمودية. ومع ذلك، فإن هذا البرنامج هو مبادرة متعددة البلدان تتخذها الجهات المانحة ولا يمكن اعتباره سياسة صناعية وطنية. بشكل عام، وكما أشار مويلحي وغزالي (Mouelhi and 2020 Ghazali,)، عانى تنفيذ هذه البرامج والدعم الصناعي من ضعف القدرات وأدى إلى فشل التنسيق بسبب تجزئة البرامج المتعددة دون استراتيجية ورؤية شاملة واضحة.

ومع ذلك، اعتمدت تونس في عام 2018 سياسة تركز على الخدمات ويمكن اعتبارها سياسة صناعية حديثة: قانون المؤسسات الناشئة. يمثل هذا القانون إطارًا تنظيميًا يهدف إلى تحديد مجموعة من الحوافز النقدية والمالية للمؤسسات المبتكرة وعالية النمو المنشأة حديثًا (لا يمضي على إنشائها أكثر من ثماني سنوات). تم اعتماد قانون الشركات الناشئة من قبل مجلس نواب الشعب التونسي في عام 2018 ودخل حيز التنفيذ في عام 2019. ويعتبر القانون من الناحية النظرية محايدًا في تحديد القطاعات؛ غير أن ملكية القانون (وزارة تكنولوجيات الاتصال المسؤولة عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) ومعايير الأهلية (الابتكار) تشيران إلى أن القانون يهدف بشكل أساسي إلى التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنشطة الأخرى القائمة على التكنولوجيا العالية. كما أنه نتاج ما يقرب من ثلاث سنوات من المشاورات المكثفة مع مختلف أصحاب المصلحة. على غير العادة، بدأ قانون الشركات الناشئة في تونس كمبادرة للقطاع الخاص، ثم تبنته وزارة تكنولوجيات الاتصال فيما بعد. وأثناء تصميمه، ترأس وزارة تكنولوجيات الاتصال وزيرين مختلفين. غير أن كلاهما قاد هذه العملية بقوة واعتبر كل وزير منهما هذا القانون كأولوية رئيسية. ووفقا للقانون يعتمد التنفيذ على تخصيص التمويل من الحكومة وكذلك من الجهات المانحة، بما في ذلك البنك الدولي. ويفي قانون المؤسسات الناشئة، وبشكل أكثر تحديدًا، بجميع السمات التي حددها رودريك (Rodrik 2008,) تقريبًا:

- الاندماج: شمل تصميم القانون الجهات الفاعلة العامة والخاصة. وكانت هناك مشاورات منهجية ودورية مع القطاع الخاص فيما يتعلق بالتنفيذ، بالإضافة إلى إنشاء مجلس استشاري يتألف من الجهات الفاعلة العامة والخاصة التي تشارك في اختيار المؤسسات المستفيدة من الدعم.
- «الجزرة والعصا»: الدعم المقدم محدد زمنياً (تحتاج المؤسسات الناشئة إلى ثماني سنوات كحد أقصى من التأسيس) وهو مشروط بالأداء. يقوم المجلس الاستشاري بمراقبة أداء المؤسسات المستفيدة سنوياً.
- الشفافية: قانون المؤسسات الناشئة موثق جيدًا ويتم الإعلان[25] عنه بشكل ملائم، بما

في ذلك على موقع إلكتروني مخصص يشرح رحلته والحوافز المقدمة ومعايير الأهلية والنتائج المحققة. وبدأ تطبيق قانون المؤسسات الناشئة في أبريل 2019 من خلال آلية تنفيذ وحوكمة واضحة. كما أن تطبيق القانون مصحوب بآليات واضحة للتقييم والرصد وجمع البيانات تمكن من تقييم السياسة وتأثيرها.

لبنان

اتبعت السياسات الصناعية والاقتصادية في لبنان مسارًا مشابهًا لباقي دول المنطقة في التسعينيات. ولكن تأثرت هذه السياسات بشدة بالحرب الأهلية في الفترة 1975-1990. ولبنان اليوم هو اقتصاد قائم على الخدمات إلى حد كبير في ظل محدودية الدور الذي يلعبه قطاع التصنيع، كما يتضح من مشاركة الخدمات في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي. وعلى وجه الخصوص، يلعب قطاع البناء والعقارات والسياحة دورًا مهمًا في الاقتصاد.

لم تكن السياسات الصناعية المستهدفة أبدًا أولوية في الاقتصاد اللبناني (عطاللـه وسرور، Atallah and Srour, 2014) حيث ركزت السلطات بشكل أساسي على سياسات الاستثمار المستعرض لتطوير القطاع الخاص، واستكمالها بإجراءات تحرير التجارة التي نوقشت في القسم السابق. على سبيل المثال، في عام 1995، تبنت هيئة تنمية الاستثمارات الوطنية في لبنان استراتيجية المناطق الصناعية لتطوير التصنيع والصناعة عبر مناطق مختلفة وجذب الاستثمار من خلال توفير مجموعة من الحوافز وتقديم الخدمات. وعليه يوجد في لبنان اليوم حوالي 131 منطقة صناعية، معظمها في بيروت وشمال البلاد (البنك الدولي ، 2016 أ). كما أنشأ لبنان المنطقة الحرة اللوجستية في بيروت في عام 2007، والتي يديرها مرفأ بيروت، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأنشأت الحكومة في عام 2008 المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس، والتي تهدف إلى جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في التصنيع. ويحصل المستثمرون في هذه المناطق على واحدة من أكثر الحوافز سخاءً على مستوى العالم، مع إعفاءات ضريبية غير محدودة في الوقت المناسب، بما في ذلك على دخل الشركات ومساهمة الضمان الاجتماعي والجمارك (البنك الدولي، 2016 أ).

الأراضي الفلسطينية المحتلة

الاقتصاد الفلسطيني والصناعة الفلسطينية مقيدان بشدة بالاحتلال الإسرائيلي. ويترجم هذا من حيث الرقابة على واردات المواد والمدخلات، وكذلك من حيث منع إنشاء المناطق الصناعية (مُرار وغالوج ، Morrar and Gallouj, 2016). وهذا يعيق بشدة عملية التطوير لقطاع صناعي نشط في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتنفيذ لسياسات صناعية فعالة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات الهيكلية، فقد صممت السلطات الفلسطينية ونفذت مجموعة من السياسات منذ تسعينيات القرن الماضي لدعم عملية التقارب وتطوير اقتصادها المحلي.

ففي التسعينيات، وفي أعقاب موجة التحرر في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على تصميم سياسات صناعية مستعرضة وتنفيذها، تركز في الغالب على تحسين بيئة الأعمال. على سبيل المثال، اعتمدت السلطات في عام 1998 قانون المناطق الصناعية الحرة وقانون تشجيع الاستثمار في محاولة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز الصناعات الموجهة للتصدير (مُرار وغالوج ، Morrar and Gallouj, 2016).

في الآونة الأخيرة، اتبعت السلطات الفلسطينية نهجًا أكثر استهدافًا للسياسات الصناعية. على سبيل المثال، تتضمن الاستراتيجية الوطنية للتصدير التي تم تبنيها في عام 2014، بدعم من الاتحاد الأوروبي ومساعدة فنية من مركز التجارة الدولية، التركيز على ثماني قطاعات فرعية مستهدفة: الأحجار والرخام. وزيت الزيتون واللحوم المعالجة زراعيًا؛ والفواكه والخضروات والأعشاب الطازجة، والأحذية والجلود المنسوجات والملابس، والأثاث المنزلي؛ والسياحة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تم اختيار هذه القطاعات وفقًا لأدائها التجاري (ديناميكيات التصدير وديناميكيات الطلب العالمي لمنتج معين)، وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي المحتمل على التشغيل والاعتبارات النوعية الأخرى. وتتضمن الاستراتيجية أيضًا مجموعة من التدخلات المستعرضة والشاملة، بما في ذلك تحسين الحوار بين القطاعين العام والخاص لسد الفجوة بين السياسات الاقتصادية وواقع السوق

[25] للحصول على مزيد من المعلومات حول قانون المؤسسات الناشئة في تونس، يرجى زيارة الموقع التالي: https://www.startupact.tn/Startup-Act-Annual-Report-2019-2020-pdf.en.

وتحسين كفاءة التنفيذ. وقد وُضعت بعد مشاورات مكثفة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، كما هو مبين في وثيقة الاستراتيجية، ويتم تنفيذها في إطار مؤسسي وخطة عمل واضحين. على سبيل المثال، توصي الاستراتيجية بإنشاء مجلس التصدير الفلسطيني والذي لا ينحصر دوره على مراقبة تنفيذ الاستراتيجية فحسب، ولكن أيضًا ليكون بمثابة منصة حوار رسمية بين القطاعين العام والخاص. وتشير الاستراتيجية إلى أن هذا المجلس يترأسه ممثلون من القطاعين العام والخاص لضمان الدمج المستمر والرسمي لآراء القطاع الخاص. وأخيرًا، تحدد الوثيقة خطة عمل واضحة بميزانية تقديرية لكل تدخل. من منظور التصميم، تفي الاستراتيجية الوطنية للتصدير ببعض المعايير المحددة في إطار التقييم، بما في ذلك استخدام منهجية واضحة لاختيار القطاعات. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان اختيار الشركات المستفيدة يشمل جانب الجزرة والعصا وما إذا كانت هناك آليات مراقبة وتقييم مطبقة تمكن من جمع البيانات وتقييم الاستراتيجية مع نتائج تُنشر بشكل دوري.

الجزائر

ارتبطت السياسات الصناعية في الجزائر تاريخياً ارتباطاً وثيقاً باستغلال مواردها الطبيعية. فقد ركزت هذه الدولة المصدرة للنفط منذ استقلالها في عام 196، على بناء الصناعات الثقيلة التي تقودها الدولة، باستخدام الحواجز التي تفرضها سياسات إحلال الواردات ذات التعريفات المرتفعة ونظام الحصص. وركزت هذه السياسة على تطوير الشركات الكبيرة المملوكة للدولة. ويشير بجا وميرغيت (Begga and Merghit, 2014) إلى استثمار الجزائر في السبعينيات حوالي نصف ناتجها المحلي الإجمالي لتطوير صناعة وطنية مملوكة للدولة. مثل البلدان الأخرى في المنطقة، وبدافع من التحديات الاقتصادية الكبيرة، بما في ذلك أزمة النفط الضخمة في عام 1986، مرت البلاد بتحرير وتكيف هيكلي في التسعينيات. وشمل ذلك إصلاح قابلية تحويل الحساب الجاري في عام 1997 وموجة خصخصة الشركات المملوكة للدولة. وسيطرت على الصناعة شركات مملوكة للدولة منخفضة الإنتاجية وغير الفعالة، وأصبحت عبئًا كبيرًا على الدولة المتعثرة (جوفي، Joffe, 2002). لذلك، شهدت الجزائر في أوائل التسعينيات، أيضًا موجة أخرى من خصخصة الشركات المملوكة للدولة. ومع ذلك، فإن هذه العملية لم تسفر عن النتائج المرجوة، وفقًا لبقا وميرغيت (Begga and Merghit, 2014).

ثم استحدثت السلطات سياسات جديدة في أعقاب أزمة أسعار النفط عام 2014. وتبنت الجزائر خطة استثمار خماسية (2015-2019)، تركز على تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط والهيدروكربونات، وزيادة خلق فرص العمل في قطاعات التصنيع غير النفطية (مجموعة أكسفورد للأعمال ، 2018). وتتخذ هذه الخطة نهجًا مختلطًا مع السياسات الصناعية المستعرضة والموجهة. وتركز السياسات الصناعية المستعرضة على تحسين القدرة التنافسية وبيئة الأعمال وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك عن طريق تحفيز الروابط الأفقية والعمودية. وركزت السياسات الصناعية المستهدفة على تطوير المشهد الصناعي، وتحديد سبع قطاعات ذات أولوية: الحديد والصلب؛ الميكانيكية والمعادن الكهرباء والالكترونيات، والأعمال التجارية الزراعية؛ والمواد الكيميائية؛ والبلاستيك والصناعات الدوائية؛ ومواد البناء. علاوة على ذلك، اعتمدت السلطات القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 17-02) في عام 2017، وقدمت حوافز ضريبية للشركات التي تستخدم آليات التعاقد من الباطن (مجموعة أكسفورد للأعمال، 2018). غير أنه، المعلومات حول تفاصيل هذه الخطة وتصميمها وتنفيذها شحيحة؛ لذلك، يصعب تقييمها. ومع ذلك، تعتبر هذه الخطة وإدراج التدخلات المختلطة، خطوة أولى نحو تبني السياسات الصناعية التي يمكن أن تدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

ليبيا

كما هو الحال في الجزائر، ارتبطت التنمية الاقتصادية في ليبيا ارتباطًا وثيقًا بتطوير صناعة النفط. ففي الستينيات، نفذت السلطات سياسات صناعية، تم تمويلها بشكل أساسي من العائدات النفطية، مثل الخطة الخمسية الأولى (1963-1968) للتنمية، والتي تضمنت تدابير مهمة لتحسين إنتاجية الزراعة وتطوير التصنيع. فلا يتواجد قطاعي التصنيع والتصدير في ليبيا فعليًا خارج صناعة النفط، ولم تكن السياسات

الصناعيــة أبــدًا أولويــة فــي صنــع السياســات الاقتصاديــة فــي ليبيــا. علاوة عــلى ذلــك، تدهورت البنية التحتية الاقتصادية بشكل كبير خلال الحرب الأهليــة وظلــت حالــة عــدم اليقيــن الاقتصــادي مرتفعــة للغاية. واســتهدفت مبــادرة أطلقها مجمع ليبيــا للدراســات المتقدمــة بعنــوان «رؤيــة ليبيــا 2020» تقديــم رؤيــة اقتصاديــة واضحــة للبــلاد، بمــا فــي ذلك التنمية الصناعيــة ؛ ومع ذلك ، ظلت هــذه المبــادرة عــلى الــورق بســبب الحــرب الأهلية المســتمرة فــي البلاد وعــدم اليقين.

ملخص

بشــكل عــام، تبــرز المغــرب ومصــر فــي المنطقــة باعتبارهمــا الدولتيــن اللتيــن بذلتــا أقصــى جهــد فــي تصميــم وتنفيــذ السياســات الصناعيــة التــي تجمــع بيــن التدخــلات المســتعرضة والموجهــة. والمغــرب هــو البلــد الوحيــد الــذي صمــم عمليــة اكتشــاف ذاتــي متكــرر ونفذهــا، مــع قائمــة محدثــة بالقطاعــات المســتهدفة والتدخــلات القائمــة عــلى التغيــرات الاقتصاديــة المحددة. واعتمــدت تونس مؤخــرًا سياســة صناعيــة جيــدة التصميــم والتنفيذ، تركــز على قطاع تكنولوجيــا المعلومات والاتصالات فــي الخدمــات. ومــع ذلــك، اتســمت الفتــرة بيــن 18-2000 بسياســات صناعيــة غيــر هيكليــة تــم تشــكلها بنســبة كبيــرة مــن خــلال البرامــج الممولــة من المانحين بدلاً من وضع سياسة شاملة وواضحة. ولــم تخلــق ثــورة 2011 زخمًــا لسياســات صناعيــة فعالــة فــي الدولــة خــارج قانــون المؤسســات الناشــئة، كمــا عرّضــت للخطــر تنفيــذ مــا بــدا وكأنــه اســتراتيجية صناعيــة واعــدة (أفــق، 2016)، تهــدف إلى التركيــز عــلى تطويــر قــدرات التصنيــع. وركز الأردن ولبنان بشــكل أساسي على السياسات المســتعرضة، على الرغم من التغييرات الأخيرة في الأردن، وتأثــرت خططهمــا وبرامجهمــا الاقتصاديــة والصناعيــة بشــكل كبيــر بسلســلة الحــروب فــي المنطقة، بما في ذلك الحرب الأهلية السورية، التي بــدأت فــي عــام 2011، وظهــور الدولــة الإســلامية فــي عــام 2014. وهنــاك بــوادر واعــدة فــي الأراضي الفلســطينية المحتلــة، عــلى الرغــم مــن التأثيــر الشــديد للاحتــلال الإســرائيلي وسلســلة النزاعــات فــي المنطقــة عــلى أي سياســة اقتصاديــة. حيــث اتخــذت الأراضــي الفلســطينية المحتلــة خطــوات مهمــة نحو اعتماد وتنفيذ سياســات صناعية فعالة مــع اعتماد الاســتراتيجية الوطنيــة للتصدير في عام 2014. وأخيــرًا، بالنســبة للبلــدان المصــدرة للنفــط فــي المنطقــة، هنــاك تدابيــر مثيــرة للاهتمــام نحــو اســتراتيجيات التنويــع، على ســبيل المثــال، اعتمد الجزائر، خطــة الاســتثمار (2015–19) والتي تهدف إلى تطويــر النســيج الصناعــي فــي ســبع قطاعــات ذات أولويــة فــي التصنيــع. ومــع ذلــك، قيــد فــي ليبيــا الصــراع الأهلــي المســتمر بشــدة أي إجراءات لتخطيــط ورؤى اقتصاديــة طويلة الأجل، على الرغم مــن بعض المبادرات المثيــرة للاهتمام مثل الخطة الاقتصادية «رؤية ليبيا 2020»، التي تحركها بشكل أساســي الأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات الفاعلــة في القطــاع الخاص.

ومــع ذلــك، يمكــن تحســين تصميــم السياســات الصناعيــة بشــكل كبيــر في جميــع بلــدان المنطقة، بمــا فــي ذلــك مصــر والمغــرب (الجــدول 9). فــلا تــزال الثغــرات الرئيســية قائمــة حــول مشــروطية الدعــم المقــدم للشــركات (ســمة العصــا والجــزرة)، والاندمــاج والحــوار الاجتماعــي مــع القطــاع الخاص والشفافية في التنفيذ. وتتمتع معظم دول المنطقة بمســتوى معيــن مــن الحــوار بيــن القطاعيــن العام والخــاص. ومــع ذلــك، يتطلــب الحــوار الفعــال منصــات رســمية، وتكــرارًا وشــفافية فــي صنــع القــرار والمــداولات، والتــي تظــل نقطــة ضعــف لمعظــم البلــدان فــي المنطقــة. وهنــاك فجــوة كبيــرة أخــرى تتعلق بالتنفيذ وشــفافيته. فــلا تتوافر إلا معلومات محدودة عن آليات التنفيذ، مما يشير إلى أن آليــات الشــفافية والرصــد والتقييــم لا تــزال بحاجــة إلى التحســين فــي المنطقــة. ويقــدم مثــال قانون المؤسســات الناشــئة في تونس مثــالًا مثيرًا للاهتمــام للتنفيــذ الفعال والشــفاف فــي المنطقة. ولا تتوافــر معلومــات عــن الالتــزام المالــي الدقيــق لتنفيــذ السياســات الصناعيــة فــي معظــم البلدان. ومــع ذلــك، من المهــم إبــراز حقيقة أن السياســات الصناعيــة الفعالــة تســتغرق وقتًــا وتتطلــب التزامًا واســتقرارًا سياســيًا ومــوارد ماليــة كبيــرة حتــى تكــون فعالــة.

الجدول 9: تقييم عملية تصميم السياسات الصناعية في المنطقة وتشكيلها

البلدان	معايير التقييم	الدول المشاركة في المشروع				دول أخرى في المنطقة			
		مصر	الأردن	المغرب	تونس	الجزائر	ليبيا	لبنان	الأراضي الفلسطينية المحتلة
	اختيار القطاعات / عملية اكتشاف الذات	+	o	+	o	-	-	-	-
	قابلية التنفيذ	o	-	o	o	-	-	-	-
	الجزرة والعصي	-	-	-	o	-	-	-	-
	الاندماج	-	-	-	o	-	-	-	-
	الدعم السياسي	+	-	+	o	-	-	-	-
	الالتزام المالي	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	الشفافية/ الأوضاع المؤسسية	-	-	-	o	-	-	-	-

وسيلة إيضاح: + = جيد، o= مقبول، - = بحاجة إلى تحسين

2.2 استعراض سياسات التشغيل والآليات المؤسسية الأساسية

2.2.1 . استعراض سياسات التشغيل

لا تتوفر لدى جميع البلدان سياسات تشغيل وطنية منفصلة وصريحة؛ فبعض البلدان تدمج التدابير الخاصة بالتشغيل في خطط التنمية الوطنية أو غيرها من السياسات الوطنية.

وهناك العديد من الحوافز لتبني سياسات التشغيل الوطنية. أولاً، وضعت أزمة الوظائف سياسات التشغيل على جدول الأعمال منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. ففي المغرب، على سبيل المثال، لم يكن النمو المستدام نسبيًا في السنوات الأخيرة كافياً لخلق فرص عمل كافية، من الناحية الكمية والنوعية. لذلك يتطلب هذا الوضع إجراءً عامًا استباقيًا وواضحًا بشأن التشغيل في شكل استراتيجية تشغيل. وتقر الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بالطبيعة الشاملة لعمليات التشغيل وضرورة وجود مجموعة واسعة من التدابير التي تشمل أبعاد الاقتصاد الكلي والجزئي وتعالج كلاً من العرض والطلب على التشغيل لضمان إعادة توزيع عادلة لفوائد النمو على جميع المواطنين. ثانيًا، تؤكد الاضطرابات التي طرأت على سوق العمل، في عام 2020، والناجمة عن انتشار وباء كوفيد-19، الدور الحاسم لسياسات التشغيل، ليس فقط للتخفيف من الآثار قصيرة المدى للأزمة، ولكن أيضًا لتعزيز التعافي وتقوية صمود الاقتصادات وأسواق العمل أمام الصدمات المعاكسة على المدى الطويل[26]. ويجري بالفعل تحديث لخطط التشغيل الوطنية قيد الصياغة بدعم من منظمة العمل الدولية، للتركيز على الاستجابات لفيروس كورونا. وكان هذا هو الحال بالنسبة لتونس ولبنان. ثالثًا، تم أيضًا تحفيز عمليات سياسات التشغيل بسبب الأزمات الاجتماعية والسياسية الخاصة ببلدان معينة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الربيع العربي، حيث تركزت مطالبات الناس واحتجاجاتهم أيضًا على الحصول على عمل. من عام 2010 فصاعدًا، أدى ذلك إلى ظهور سياسات وطنية للتشغيل في البلدان العربية مثل المغرب وتونس. صاغ عدد كبير من البلدان سياسات تشغيل قائمة بذاتها على مدى العقدين الماضيين. وتبنت بعض البلدان رسمياً سياسة جديدة للتشغيل (الجزائر والأردن والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة) بينما ما زالت دول أخرى في طريقها إلى القيام بذلك (لبنان وتونس). كما تبنت دول أخرى أنواعًا أخرى من السياسة الاقتصادية الوطنية، مثل دمج أهداف التشغيل في الخطط الوطنية للتنمية الخاصة بها أو غيرها من الاستراتيجيات الموجهة مثل تلك الموجهة للشباب، أو استراتيجيات التشغيل الريفية أو استراتيجيات التشغيل في القطاع غير المنظم. وهذا هو الحال في مصر، التي لديها خطط عمل لتشغيل الشباب. غير أنه لم تبدأ بلدان أخرى، مثل ليبيا، في هذا الإجراء ولم تتبنى أي سياسة.

في الأقسام التالية استعراض لسياسات التشغيل في تونس، ومصر والمغرب والأردن.

تونس

استهدفت خطة التنمية الوطنية 2016-2020 جعل التشغيل أحد أبرز أهداف السياسات القطاعية، بالتوازي مع وضع عدد من التدابير والبرامج التي من شأنها تحفيز نمط خلق فرص العمل ومساعدة الباحثين عن العمل على الاندماج في سوق العمل.

تعد صياغة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2020-2030 جزءًا من استمرارية النهج التشاركي والشامل الذي تم اتباعه خلال مرحلة تشخيص عملية التشغيل في تونس. وتتمثل الخطوة الأولى في عملية الاستراتيجية في إعداد تشخيص يهدف إلى بناء معرفة قوية بحيث يمكن تحديد القضايا ومعالجتها، ويمكن تحديد الأهداف الملموسة جنبًا إلى جنب مع عمل التدخلات السياسية اللازمة.

يدعو إعلان التشغيل التونسي الصادر في 29 مارس 2016 إلى وضع «إستراتيجية وطنية متكاملة تجعل التشغيل العنصر المركزي في جميع السياسات القطاعية وتستند إلى مقاربة شاملة لهذه القضية، (...) من خلال إطلاق (...) مجموعة من التدابير قصيرة المدى التي من شأنها أن تكمل النهج الاستراتيجي للتشغيل على المديين المتوسط والطويل «.

يأخذ هذا الإعلان المبادئ التوجيهية الرئيسية المنصوص عليها في العقد الاجتماعي الموقع في يناير 2013 من قبل الحكومة والشركاء الاجتماعيين. ويمثل هذا العقد إرادة الحكومة والشركاء الاجتماعيين للانتقال من سلسلة من سياسات سوق العمل النشطة إلى استراتيجية تشغيل متعددة الأبعاد ومستعرضة تتضمن التدابير التي من المرجح أن تخلق فرص عمل بكميات ونوعية كافية، واستراتيجية تجلب مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة للمشاركة في صياغة سياسات التشغيل وتدابيره.

حددت وزارة التشغيل والتكوين المهني، والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الآلية المؤسسية التي سيتم وضعها لضمان عملية صياغة تستند إلى حوار واسع النطاق تشاركي وشامل. ويتكون هيكل هذه العملية من لجنة سياسية ولجنة توجيهية ولجنة فنية. وتجمع هذه اللجان الثلاثية والمشتركة بين الوزارات جميع الفاعلين المعنيين، وتهدف إلى تعزيز تماسك إجراءاتهم، مع توجيه صياغة استراتيجية التشغيل المستقبلية. كما أطلقت اللجنة السياسية الأولى، المنعقدة في 22 أغسطس 2017، رسمياً عملية الصياغة تحت رعاية رئيس الحكومة، بحضور الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل ورئيس الاتحاد العام التونسي للشغل، ومختلف الوزراء وممثلي الدوائر الوزارية، والبرلمانيين والشركاء الفنيين والماليين. وتستجيب صياغة السياسة الوطنية للتشغيل للمشروع الاجتماعي المتمثل في توفير وظائف لائقة للجميع، أي الوظائف التي يتم فيها احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وشروط الحوار الاجتماعي، والاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي الأساسية، وضمان مستوى الحد الأدنى من الدخل الذي يعتبر مقبول اجتماعيا.

مصر

سلطت ثورة يناير 2011 الضوء على قضية البطالة ووضعتها في موضع الاهتمام الرئيسي للمجتمع المصري، إلى جانب الفساد وانعدام الديمقراطية. لم يكن لدى مصر قبل الثورة سياسة معتمدة أو استراتيجية للتشغيل. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى بعض التدابير الخاصة بتطوير سياسات التشغيل وخطط العمل وأنظمة معلومات سوق العمل. خلال الفترة 2006-2010 ، وبدعم من مؤسسة التدريب الأوروبي ، تم إنشاء المرصد المصري للتعليم والتدريب والتوظيف تحت مظلة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. وتم تشكيل لجنة توجيهية تضم ممثلين عن الوزارات ذات الصلة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في المرصد. ثم وُضع مفهوم مرصد سوق العمل وأجري عدد من تحليلات سوق العمل وأنشطة بناء القدرات. وشمل ذلك ندوات وورش عمل حول نظم معلومات سوق العمل وزيارتين دراسيتين للموظفين إلى فرنسا وهولندا.

في مايو 2009، أطلقت وزارة القوى العاملة والهجرة عملية تشاورية شاملة لتطوير خطة عمل تستهدف الشباب، بدعم من منظمة العمل الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والأمم المتحدة. وتهدف خطة العمل القومية لتشغيل الشباب 2010-2015 إلى الحد من البطالة بين الشباب، وتوفير وظائف لائقة ومنتجة. وتتمثل أهدافها الرئيسية في زيادة قابلية الشباب للتشغيل، وتوفير المزيد من فرص العمل في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وحل

مشكلة عدم التوافق بين العرض والطلب على العمل من خلال تحسين سياسات وبرامج سوق العمل.
وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، التي حصلت على الموافقة في مارس 2017، نهجًا قائمًا على الحقوق ويرتكز على أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية المستدامة في مصر 2030. وتعزز الاستراتيجية الأدوار القيادية للمرأة في كل من القطاع العام والخاص وتستهدف شغل النساء لنسبة 30 في المائة من المناصب الإدارية العليا بحلول عام 2030.

المغرب

الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل في المغرب 2015-2025 هي رؤية استراتيجية للتشغيل أعدتها وزارة الشغل والإدماج المهني ووافقت عليها الحكومة. وتقترح هذه الاستراتيجية مقاربة جديدة لسياسة التشغيل تهدف إلى تجاوز سياسات سوق العمل النشطة التقليدية ومسألة البطالة. وتهدف إلى وضع التشغيل في صميم العمل العام، وتبنى نهجًا شاملاً يدمج الأبعاد الاقتصادية والمالية والمؤسسية وتلك المتعلقة بالميزانية ويأخذ في الاعتبار جميع حالات العجز الوظيفي وفئات السكان المتأثرين بهذا العجز. تقترح الاستراتيجية مجموعة من الأهداف الاستراتيجية لتعزيز التشغيل المنتج واللائق في المغرب. حيث تهدف إلى:
• ضمان توافق حجم التشغيل مع الطلب المحتمل.
• الحد من عدم المساواة بين الجنسين والبيئة (التعليم والتدريب.).
• تقليل الفوارق في الإنتاجية والدخل.
• توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العمال.
• ضمان التمثيل الفعال لجميع فئات العمال.
كما تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق هدفين رئيسيين متعلقين بالشباب والمرأة. الأول هو ضمان استيفاء جميع الشروط اللازمة لخلق فرص عمل كافية، من حيث العدد والجودة، من أجل الاستجابة لتوقعات الشباب. الهدف الثاني هو الحد من عدم المساواة بين الجنسين والتفاوتات الإقليمية في العمل.
حدد صناع القرار وأصحاب المصلحة في المغرب مهلة عشر سنوات لتلبية تطلعات الشباب في البلاد فيما يتعلق بالتشغيل. وكان القصد من هذ الاستراتيجية أن تكون مبتكرة لأنها خالفت السياسات القديمة التي كانت قائمة فقط على دمج الخريجين الشباب لأول مرة، من خلال سياسات التشغيل النشطة. على هذا النحو ، تحدد الاستراتيجية ثلاثة محاور رئيسية: أ) تعزيز العمالة المنتجة ، أ) تنمية رأس المال البشري و أ) الحوكمة الرشيدة لسوق العمل.
الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل هو مشروع طموح يشارك فيه جميع الشركاء في المغرب وتدعمه الحكومة بأكملها. بناءً على رؤية ونهج مبتكر وقيم قوية، بما في ذلك الأساليب والهياكل الجديدة، فهو مشروع اجتماعي يروج لنموذج اجتماعي جديد.
يتم استكمال هذه الاستراتيجية من خلال الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، 2015-2030، والتي تم تطويرها بعد أكثر من عقد من الإجراءات لتسهيل اندماج الشباب في سوق العمل ولم تسفر عن تحسينات كبيرة. ويكمن الهدف الاستراتيجي العام لهذه الاستراتيجية في خلق فرص متكافئة لجميع الشباب المغربي، بما في ذلك في سوق العمل. وتتمثل إحدى الركائز الخمس لهذه الاستراتيجية في زيادة الفرص الاقتصادية للشباب وتعزيز قابليتهم للتشغيل.

الأردن

في السنوات الأخيرة، طورت الحكومة الأردنية وثائق إستراتيجية متعددة لها آثار على سوق العمل. توفر رؤية الأردن 2025 وخطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018-22 توجهًا شاملاً وتعطي الأولوية لتعزيز ريادة الأعمال وإصلاح النظام التعليمي وتقليل الاعتماد على العمال الأجانب. وتم توضيح رؤية 2025 وخطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني بمزيد من التفصيل في العديد من الاستراتيجيات الوطنية.
حددت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2011-20 التي تم إطلاقها في عام 2012 هدفها الرئيسي المتعلق «بتحسين مستويات المعيشة للأردنيين، من خلال زيادة التشغيل ورفع الأجور وتوفير المزايا وتحسين الإنتاجية». من أجل تحقيق هذا الهدف، تقترح الاستراتيجية نهجًا متكاملاً يجمع بين السياسات المالية والنقدية والاستثمارية، فضلاً عن سياسات التعليم والرعاية الاجتماعية. وتنقسم نقاط عملها إلى ثلاث مراحل. حيث يتمثل الهدف قصير المدى (حتى عام 2014)

في استيعاب العاطلين عن العمل من خلال برامج سوق العمل النشطة الموجهة وبرامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكان من المفترض أن يحقق هدف منتصف المدة (حتى عام 2017)، الإصلاح لقطاع التعليم من أجل تحسين الانتقال من التعليم إلى العمل وتقليل عدم تطابق المهارات في سوق العمل. وركز الهدف طويل المدى (حتى عام 2020) على زيادة الإنتاجية من خلال تنمية رأس المال البشري وإعادة الهيكلة الاقتصادية. وتعد الحكومة الأردنية حاليًا استراتيجية جديدة من المفترض أن يتم إطلاقها في عام 2022.

وتقوم وزارة العمل الأردنية لسد الفجوة بتنفيذ البرنامج الوطني للتمكين والتشغيل 2017-21، الذي يسعى إلى تعزيز مشاركة الأردنيين في سوق العمل وخلق فرص عمل للأردنيين المهرة. علاوة على ذلك، فهو يعزز تفتيش العمل والامتثال لمعايير السلامة والصحة المهنيتين، ويعزز علاقات العمل مع الشركاء الاجتماعيين ويحسن جودة خدمات التشغيل العامة.

تولي الاستراتيجية بالإضافة إلى البرنامج الوطني أهمية خاصة لدعم النساء والشباب، وهما مجالان تم توضيحهما بشكل أكبر في الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-25) والاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-25) على التوالي.

تماشياً مع تركيز الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والبرنامج الوطني للتمكين والتشغيل على القوى العاملة ذات المهارات العالية والمؤهلة ، تهدف الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-25) إلى تحقيق طموحات الأردن الاجتماعية والاقتصادية من خلال أجندة إصلاحية طموحة لجميع القطاعات المتعلقة بالتعليم . كما تهدف الإستراتيجية الوطنية لتنمية الريادة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة (2015–19)، التي تمت صياغتها في عام 2014، إلى تعزيز خلق فرص العمل وتوليد الدخل من خلال تشجيع الشركات الناشئة وتحسين أداء ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة. ومع ذلك، لم تتم الموافقة رسميًا على الاستراتيجية وخطة العمل المصاحبة لها من قبل الحكومة. وفي عام 2021، أطلقت المؤسسة التعاونية الأردنية، تحت رعاية رئيس الوزراء، استراتيجية وطنية للحركة التعاونية في الأردن بدعم من منظمة العمل الدولية. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تعزيز دور التعاونيات في تعزيز العمل اللائق والإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة.

2.2.2 الآليات المؤسسية لتشكيل السياسات المتعلقة بالتشغيل في بلدان جنوب البحر الأبيض

على مدى السنوات العشرين الماضية، انفتحت عمليات السياسة الوطنية للتشغيل المدعومة من قبل منظمة العمل الدولية على مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة، مما سهل أطر العمل الجديدة وعزز الحوار الاجتماعي للتوصل إلى توافق في الآراء حول الحلول المتعلقة بالتشغيل. ويتمثل أصحاب المصلحة المشاركون في هذه العملية في الوزارات المسؤولة عن العمل والتشغيل، وكذلك منظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية. وساعد الحوار بين الشركاء الاجتماعيين الثلاثة في تشكيل عمليات السياسة الوطنية للتشغيل، على الرغم من اختلاف المدى والمخرجات من بلد لأخرى. فعلى مدى العقدين الماضيين، احتضن الحوار الاجتماعي حول وضع سياسات التشغيل جهات فاعلة جديدة، مثل الوزارات المسؤولة عن الاقتصاد والمالية والمجتمع المدني. غير أنه لا يتم دائمًا تمثيل الجهات الفاعلة المهمة مثل ممثلي العمال في القطاع غير المنظم والعمال الريفيين.

يستعرض القسم التالي الآليات المؤسسية المطبقة لوضع سياسات التشغيل وتوضيح مزايا وعيوب معينة للعمليات.

عقدت الأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس مناقشات بشأن سياسات التشغيل من خلال آليات الحوار الاجتماعي الثلاثية القائمة، ووفقًا للجدول 11. ومع ذلك، إذا ارتبطت العملية التشاركية بالعمل في إطار مواعيد نهائية قصيرة، أو لم تعترف الحكومة بقيمة الحوار الاجتماعي، فإن الشركاء الاجتماعيين لن يكون لديهم دافع كبير للمشاركة الكاملة في العملية. ففي تونس، على سبيل المثال، في عام 2012، اشتكى الاتحاد العام التونسي للشغل، وهو الاتحاد النقابي الرئيسي، وكذلك الوزارات التنفيذية، من نقص المشاركة. ومع عدم الاعتراف بمشروع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، حال ذلك دون اعتمادها. ولم يتم إطلاق عملية صياغة استراتيجية تشغيل جديدة من قبل الحكومة التونسية حتى 2016-2017.

في بعض البلدان، كانت المفاوضات حول القضايا الخلافية مثل إصلاح نظام التقاعد، أو مراجعة قانون العمل، أو مفاوضات الأجور، متوترة

أو معطلة. وفي ظل هذه الظروف، فقد تمثل المناقشات حول سياسة التشغيل، التي هي أقل إثارة للجدل، نقطة انطلاق لاستعادة الحوار الاجتماعي وتعزيز الهيكل الثلاثي. ففي المغرب، على سبيل المثال، عندما بدأ العمل على الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، كانت المنظمات العمالية قد انسحبت لتوها من المفاوضات بشأن مراجعة قانون العمل.

تقييم عملية تصميم وتشكيل السياسات الصناعية في المنطقة

وكانت هناك أيضًا مشاركة أكبر للجهات الفاعلة الاستراتيجية الأخرى بخلاف الشركاء الثلاثة التقليديين على مدى العقدين الماضيين. حيث شاركت الوزارات الاقتصادية والقطاعية الأخرى التي تعمل كمنشئ للوظائف، بما في ذلك الزراعة والصناعة والتجارة والبنية التحتية. وضمنت معظم البلدان مشاركة وزارتي الاقتصاد والمالية وفقًا للجدول 10. وتضم الجهات الفاعلة الأخرى، التي تعتبر أساسية في عملية التشغيل وتدرج بصفة متزايدة، البنوك المركزية (الأردن والمغرب)، ومكاتب الإحصاء الوطنية (المغرب)، بالإضافة إلى الشركاء الفنيين والماليين الآخرين.

◄ الجدول 10: خصائص صياغة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

البلد	تاريخ اعتمادها		المشاركون بخلاف الشركاء الاجتماعيين والوزارات المسؤولة عن التشغيل			الحوار	
			وزارتي الاقتصاد/المالية	المجتمع المدني	آخرون*	إقليمي	محلي
الجزائر	2008	لا ينطبق	لا	لا	نعم	لا	لا
الأردن	2011	لا ينطبق	نعم	نعم	نعم	لا	لا
المغرب	2015	من 2 إلى 3 سنوات	نعم	لا	نعم	لا	لا
الأراضي الفلسطينية المحتلة	2020	من 4 إلى 5 سنوات	نعم	لا	نعم	لا	لا

* يمكن أن تشمل هذه العملية ممثلين عن الوزارات القطاعية، والأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر، وشركاء التنمية، والقطاع الخاص، وغيرهم.

المصدر: داشون إيلانور، عقدين من السياسات الوطنية للتشغيل: ٢٠٠٠-٢٠٢٠، الجزء الأول: تصميم سياسات التشغيل: دروس من الماضي، سياسات للمستقبل. (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢١).

◄ الجدول 11: طرائق إشراك أصحاب المصلحة في عمليات صياغة استراتيجية التشغيل (سياسات تشغيل وطنية)

الدول	لجنة سياسية	لجنة توجيهية	لجنة فنية	مجموعات مواضيعية	لجان الحوار الاجتماعي الثلاثية
الأراضي الفلسطينية المحتلة		تم إنشاء لجنة ثلاثية الأطراف مشتركة بين الوزارات، تحت قيادة وزارة العمل واستضافه مكتب مجلس الوزراء لتطوير الاستراتيجيات الوطنية للتشغيل. وكان من بين الأعضاء ممثلين الوزارات؛ وزارة العمل؛ والأمانة العامة لمجلس الوزراء؛ ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ ووزارة الصناعة؛ ووزارة التنمية الاجتماعية؛ ووزارة شئون المرأة؛ ووزارة الريادة والتمكين؛ ووزارة الاقتصاد الوطني؛ ووزارة الأشغال العامة والإسكان؛ ووزارة السياحة والآثار؛ ووزارة الزراعة - بالإضافة إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.		تم عقد ورش عمل متعددة على مستوى القطاعات لتحديد أولويات السياسة حسب القطاع.	
تونس (المقرر اعتمادها)	لجنة سياسية: يرأسها رئيس الحكومة وتتألف من رؤساء الاتحاد العام التونسي للشغل (النقابات) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (أصحاب العمل) وجميع الوزراء.	اللجنة التوجيهية: يترأسها وزير التشغيل والتكوين المهني وتتألف من الشركاء الاجتماعيين وسبعة وزراء (وزير الشئون الاجتماعية، ووزير الاقتصاد والتخطيط، ووزير المالية، ووزير الصناعة والمناجم والطاقة، ووزير الفلاحة، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير السياحة والصناعات التقليدية).	اللجنة الفنية: يترأسها قسم التشغيل التابع لوزارة التشغيل والتكوين المهني، وتتألف من الشركاء الاجتماعيين ووزارات التشغيل والتكوين المهني، والمالية، والشئون الاجتماعية؛ والاقتصاد والتخطيط؛ والصناعة والمناجم والطاقة، الفلاحة، والتعليم العالي والبحث العلمي، السياحة والصناعات التقليدية.	تم تشكيل أربع مجموعات عمل مُخصصة: سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية؛ وتنمية رأس المال البشري؛ وإدارة سوق العمل؛ وتنفيذ سياسات التشغيل الوطنية.	

المصدر: داشون إيلانور، عقدين من السياسات الوطنية للتشغيل: 2000-2020، الجزء الأول: تصميم سياسات التشغيل: دروس من الماضي، سياسات للمستقبل. (منظمة العمل الدولية، 2021).

كما ساعد الدعم المقدم من قبل منظمة العمل الدولية وجهودها في توسيع نطاق مناقشات السياسة لتشمل الجهات الفاعلة الأخرى الرئيسية المعنية بالتشغيل والتي كانت غائبة في السابق عن مناقشات السياسة الوطنية للتشغيل. وقد شملت البنوك المركزية (الأردن والمغرب)، ومكاتب الإحصاء الوطنية (المغرب)، بالإضافة إلى الشركاء الفنيين والماليين الآخرين. وقد شهدت العمليات الأحدث مشاركة أكبر من منظمات المجتمع المدني وممثلي شرائح محددة من السكان، على سبيل المثال الشباب في تونس تونس والأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن. ومع ذلك، لا تزال هناك مشاركة منخفضة بشكل عام من جمعيات الشباب، والنساء، والعاطلين، وغيرهم.

ويعتبر الوصول إلى المعلومات عنصرًا حاسمًا في المشاركة. وتتمثل إحدى المشكلات في أن وثائق التشخيص والسياسات المتعلقة بالتشغيل تميل إلى أن تكون طويلة ومرهقة. وقد حاولت بعض الوزارات أيضًا، بدعم من منظمة العمل الدولية، تقديم نسخ بسيطة وواضحة للوزارات التنفيذية الأخرى، والشركاء الاجتماعيين، والمجتمع المدني، وعامة الجمهور. ففي المغرب وتونس على سبيل المثال، قدمت منظمة العمل الدولية الدعم لإنتاج نسخ من الاستراتيجيات الوطنية للتشغيل يسهل الوصول إليها. وبالمثل، أنتجت المغرب وتونس موجزات سياسية موضوعية لإتاحة الأفكار الرئيسية في التحليلات التشخيصية الفنية لجمهور أوسع. ويجب دعم هذه المبادرات المتعلقة بتبسيط السياسات والدراسات بشكل أكبر لتمكين الوزارات التنفيذية والشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني والجمهور من المشاركة بثقة أكبر في مناقشات السياسات.

كما استفادت بعض البلدان بصورة فعالة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوسيع نطاق المعلومات المتعلقة بسياسة التشغيل لتشمل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والعامة. وفي بلدان أخرى، دعمت منظمة العمل الدولية إنشاء بوابات ومواقع إلكترونية مخصصة لجميع الوثائق المتعلقة بعملية التشاور إلى جانب البث عبر الأنترنت (على سبيل المثال، في المغرب وتونس). ولسوء الحظ، نادرًا ما يتم تحديث هذه المواقع. لهذا السبب، نظرت بعض البلدان، مثل تونس، إلى ما هو أبعد من نهج الاتصال التقليدي، باستخدام وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية المعتادة، إلى استراتيجيات اتصال مكتملة بشكل أكبر لتعزيز رؤية السياسة الوطنية للتشغيل وتشجيع الجميع على تولي ملكيتها .

اتسع نطاق التحليلات التشخيصية لسياسة التشغيل بمرور الوقت. ولم تعد هذه السياسات حكرًا على الوزارات المسؤولة عن التشغيل. لذا يهدف آخر تحليل تشخيصي إلى تحديد القيود المفروضة على تعزيز النمو الشامل الغني بفرص التشغيل والفرص المتاحة له، فضلًا عن القضايا التي يجب معالجتها من أجل تعزيز فرص التشغيل المنتج واللائق.[27] وعلى هذا النحو، فهي تغطي جميع مجالات التدخل المختلفة، والتي لها تأثير على العرض و/أو الطلب على العمل، وكذلك على أداء سوق العمل. وتم إجراء مثل هذه الفحوصات الشاملة في المغرب وتونس.

في كثير من الحالات، يتم إجراء دراسات محددة أيضًا لدراسة موضوعات معينة بتعمق أكبر. ويختف عدد الدراسات ونطاقها بمقدار كبير من بلد لآخر، اعتمادًا على الاحتياجات والأولويات والفجوات التي يجب معالجتها. ويشمل ذلك الدراسات التي تجمع بين التشغيل وسياسات الاقتصاد الكلي، أو النوع الاجتماعي، أو السياسات القطاعية كما هو الحال في تونس.

وتطورت أيضًا أساليب جمع البيانات والتقييم ونهج النمذجة على مر السنين. ففي سياق أزمة كوفيد-19، على سبيل المثال، تم تطوير طرق جديدة لجمع البيانات بالإضافة إلى النهج التحليلية للاستجابة لحالة عدم اليقين المتزايدة والحاجة إلى مزيد ومزيد من المعلومات السريعة. فعلى سبيل المثال، تم إجراء مسوحات سريعة للقوى العاملة تعتمد على تردد المعلومات واستخدام الهاتف (على سبيل المثال، في مصر والمغرب والأردن وتونس). كما وضعت منظمة العمل الدولية مبادئ توجيهية لإجراء تقييمات سريعة لسوق العمل[28]. وعلى هذا الأساس، تم تنفيذ مجموعة من التقييمات في عدد من البلدان، بما في ذلك لبنان والمغرب)[29] .

[27] اطلع على سبيل المثال، تشخيصات منظمة العمل الدولية التي تم إجراؤها بموجب التقارير القطرية للشراكة بين منظمة العمل الدولية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي بشأن تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة والتقييمات السريعة لمنظمة العمل الدولية لتأثيرات أزمة كوفيد-19 على فرص التشغيل.

[28] منظمة العمل الدولية، موجز فني، التشخيص السريع لتقييم تأثير أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد وسوق العمل على المستوى القطري – مبادئ توجيهية، 2020. لمزيد من المعلومات حول التقييمات السريعة التي تم إجراؤها في بلدان مختلفة، يرجى زيارة موقع منظمة العمل التالي: https://www.ilo.org/emppolicy/areas/covid/lang--en/index.htm.

[29] منظمة العمل الدولية، التقييمات القطرية، 2002.

فـي العمليـات الحديثـة لوضـع سياسـة وطنيـة للتشـغيل، اسـتهدف دعـم منظمـة العمـل الدولية تحفيـز النقـاش حـول دورة الحيـاة بأكملهـا، مـن التشـخيص الأولـي إلى المصادقـة النهائيـة. وتـم ذلـك عـادةً فـي سلسـلة مـن ورش العمـل التـي اسـتمرت لعـدة أيـام، كمـا هـو الحـال فـي تونـس.[30] وبالمثـل، أقامـت المغـرب خمسـة ورش عمـل مواضيعيـة عـن سياسـات الاقتصـاد الكلي والسياسات القطاعية، ورأس المال البشري، وحوكمـة سـوق العمـل، وتنفيـذ السياسـة الوطنية للتشـغيل، وإضفـاء الطابع الإقليمي على السياسـة الوطنيـة للتشـغيل. وقـد أرسـت هـذه الـورش التوجهات الاستراتيجية واقترحت استجابات عملية لمشـاكل التشـغيل الرئيسـية. كما نُظمت حوارات مماثلـة فـي بلـدان أخـرى، بمـا فـي ذلـك تونـس. سـوف تعتمـد أسـاليب المشـاركة ومنتدياتهـا على أهداف العمليـات ومراحلها، والوقت والموارد المتاحة، وأصحاب المصلحة المشاركين، ووفقًا لأي مستوى ستطبق عليه، على سبيل المثال، سياسي أو فنـي، كمـا هـو الحـال فـي الأراضي الفلسـطينية المحتلـة وتونـس (جـدول 11). وبالإضافـة إلى المنتديـات الرسـمية، أُجريـت أيضًـا مشـاورات متكررة من خلال مجموعة من الأساليب الرسـمية وغير الرسـمية – مثل مجموعات العمل، والتعميم لإبـداء الملاحظـات، والمناقشـات ثنائيـة الأطراف، والمقابـلات، والاسـتبيانات، وورش العمـل – مـن أجل جمع مجموعة واسعة من الآراء. ففي المغرب، عـلى سـبيل المثـال، تـم تشـكيل لجـان توجيهيـة وفنيـة لوضع سياسـة التشـغيل الوطنية (وتشـمل لجـان ثلاثيـة ومشـتركة بيـن الـوزارات)، وكذلـك سلسـلة مـن المجموعـات المواضيعيـة لأصحـاب المصلحـة. بالإضافـة إلى ذلـك، تلقـى كل صاحـب مصلحـة اسـتبيانًا يمكـن مـن خلاله تحديـد التدابير والسياسـات القائمة ضمن مسـؤوليتهم والتي من شـأنها أن تدعـم الأهـداف الاسـتراتيجية لسياسـة التشـغيل الوطنيـة. كمـا يمكنهـم تحديـد فوائـد السياسـات الحاليـة وأضرارهـا وتأثيرهـا عـلى عملية التشغيل. كما تضمنت المشاورات والدعوة السياسـية جميـع أشـكال الاتصـالات التقديريـة والمخصصـة وغيـر الرسـمية – مـن المكالمـات الهاتفيـة إلى الخطابات والاجتماعات غير الرسـمية والتعميم لإبداء الملاحظات بهدف جمع المعلومات والآراء مـن الأطـراف المعنيـة.

جعـل سـياق أزمـة كوفيـد-19 مـن المهـم أكثـر من أي وقـت مضـى تطويـر طـرق جديـدة للمشـاركة عـن بعـد مـع أصحـاب المصلحـة والعامـة وتطويـر أدوات جديـدة لتسـهيل المشـاورات عبـر الإنترنت والمشـاركة الإلكترونية. وفي هذا السياق، هنـاك حاجـة إلى مزيـد من الجهـود لتطوير تصميم مبتكـر للسياسـة العامـة، بمـا فـي ذلـك مـن خلال الاسـتخدام الذكـي والفعال لتكنولوجيـا المعلومات والاتصـالات.

وفـي بعـض البلـدان، لـم يسـاعد تكويـن التحالفـات، بمـا فـي ذلـك مـع أولئك الذيـن لديهم سـجل حافـل بالنجـاح فـي التأثير على السياسـات الوطنيـة، فـي ضمـان تكامـل جهـود البحـث عبـر الهيـاكل الحكوميـة والأكاديمية فحسـب، بل أثبت أيضًـا فائدتـه فـي تأميـن مشـاركة الجهـات الفاعلة الرئيسية في التشغيل. ففي المغرب، عملت وزارة الإدمـاج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشـغيل والكفـاءات مع المندوبية السـامية للتخطيط ووزارة الاقتصـاد والماليـة على وضـع التنبـؤات والأهداف محـددة التكاليـف.

لضمـان قبـول المسـؤولين الحكومييـن، تتطلـب سياسـة التشـغيل الوطنيـة تأييـدًا سياسـيًا فـي شـكل ملاحظـات موجـزة، وحقائـق ورسـائل إعلاميـة، فضـلًا عـن بنـاء العلاقـات. وفـي حـالات أخـرى، على سـبيل المثال في تونـس، تم الحصول عـلى دعـم رئيـس الحكومـة لبـدء عمليـة الصياغـة للسياسـة الوطنية للتشـغيل وإطلاقهـا. وتضمنت الطـرق الأخـرى لتعبئـة المشـاركة السياسـية دمـج التشـغيل كأولويـة فـي خطـط التنميـة الوطنيـة أو فـي الأطـر المرجعية الرئيسـية للدسـتور، كما هو الحـال فـي تونـس. ففـي تونـس، تـم التوقيـع على العقد الاجتماعي (2013) وإعلان التشغيل (2016) مـن قبـل الممثلين الأعلى للشـركاء الثلاثـة. ويحدد هـذا الإعـلان أحـد عشـر مبـدأً لتوجيـه المزيـد مـن الإجـراءات بشـأن التشـغيل، بمـا فـي ذلـك الحاجة إلى اعتماد استراتيجية تشغيل شاملة تغطي جميع جوانب خلق فرص العمل. وقد وقع الاتفاقية رئيس الـوزراء التونسـي ورؤسـاء الاتحـاد العـام التونسـي للشـغل والاتحـاد التونسـي للصناعـة والتجـارة والصناعـات التقليدية وبحضور الأميـن العام للأمم المتحـدة والمديـر العـام لمنظمـة العمـل الدوليـة. وقـد وضـع هـذا أساسًـا سياسـيًا متينًـا لعمليـة صياغـة السياسـة الوطنيـة للتشـغيل ونقطـة مشـتركة مرجعيـة لوجهـات النظـر المتنوعـة.

وفـي حـالات قليلـة، تضمنـت عمليـات وضـع السياسة الوطنية للتشغيل أيضًا أصوات المواطنين وردود الفعـل لضمـان أن تعالـج السياسـة الوطنية

[30] منظمة العمل الدولية، تحليل تشخيصي للتشغيل، 2012.

للتشغيل الاحتياجات الحقيقية للسكان. ففي تونس على سبيل المثال، تم إجراء استبيانات «سريعة» للشباب والشركات من أجل التوصل إلى فهم أفضل لمشاكل وتطلعات الشباب والشركات. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت الدعوة لممثلي الشباب للانضمام إلى بعض المناقشات حول السياسة الوطنية للتشغيل، بما في ذلك تلك التي تحدد رؤية السياسة الوطنية للتشغيل وأهدافها.

ويمكن أن تستجيب المستويات الحكومية الأدنى لاحتياجات التشغيل المحلية بطرق سريعة، وهادفة وفعالة ومناسبة. ففي المغرب، على سبيل المثال، تم تحقيق ذلك من خلال مشاركة ممثلين إقليميين في ورش عمل وطنية. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير خطط العمل على المستوى دون الوطني أو الإقليمي بعد اعتماد السياسة الوطنية للتشغيل. وفي عام 2017 في المغرب، دعمت منظمة العمل الدولية تطوير السياسات الإقليمية في ثلاث مناطق تجريبية: الرباط – سلا – القنيطرة، طنجة – تطوان، الحسيمة وسوس – ماسة. وفي ورش العمل التي عقدت على مدى عدة أشهر، حدد المشاركون معًا المشاكل وتدابير السياسة، مما وفر منصة للمفاوضات الإقليمية والمشاورات الثلاثية بين السلطات العامة والشركاء الاجتماعيين. وتقدم هذه الخطط الإقليمية حلولاً جديدة لقضايا تشغيل محددة على مستوى الأقاليم، بينما تتماشى أيضًا مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل الأوسع. كما أنها تساعد في معالجة قضية الفوارق الإقليمية الملحة خاصةً في المغرب. ويتم الآن تكرار هذا النهج في مناطق أخرى من المغرب.

يعد تجميع جميع شركاء السياسة الوطنية للتشغيل من أجل التنسيق المستمر طوال عملية التخطيط أمرًا بالغ الأهمية، ولكنه لا يحدث بشكل طبيعي. حيث تختلف آليات التنسيق في الممارسات العملية. وفي ظل غياب هياكل مناسبة أو فعالة ثلاثية ومشتركة بين الوزارات، أنشأت العديد من البلدان لجانًا مخصصة لتصميم سياسة وطنية للتشغيل، كما رأينا في تونس. وأظهرت عمليات السياسة الوطنية للتشغيل في هذا البلد وغيره من البلدان متطلبين مهمين: يجب أن تكون ثلاثية الأطراف ومشتركة بين الوزارات، وتعمل على مستويات حكومية عالية.

2.3 تأثير السياسات الصناعية والاستثمارية والتجارية والتحول الهيكلي وسوق العمل

2.3.1 . التغيير الهيكلي في المنطقة

شهدت بلدان المنطقة مستويات عالية نسبيًا من النمو من عام 2000 إلى عام 2009 قبل الحركات الاجتماعية التي انطلقت في عام 2011. غير أن، هذا العقد الذي اتسم بنمو مرتفع في تلك الفترة، شهد مستويات منخفضة نسبيًا من إنتاجية العمل ونمو التشغيل (الجدول 12). وكانت النتائج بين عامي 2009 و 2019 في مستويات أدنى من 2000 إلى 2009، مما يعكس التحديات السياسية والمؤسسية الكبيرة التي شهدتها المنطقة خلال العقد الماضي. وقد كان نمو التشغيل بطيئًا من عام 2009 إلى عام 2019، لا سيما في المغرب وتونس .

◄ الجدول 12: متوسط النمو السنوي لإجمالي إنتاجية العمل وإجمالي القيمة المضافة والتشغيل، 2000-2009 و2009-19 (نسبة مئوية)

البلد	نمو إجمالي إنتاجية العمل		نمو إجمالي القيمة المضافة		نمو التشغيل	
	2000-09	2009-19	2000-09	2009-19	2000-09	2009-19
الجزائر	-1.5	1.1	3.5	5.6	5.1	1.5
مصر	-	2.3	5.0	3.4	-	1.2
الأردن	-	-	6.3	2.6	-	-
لبنان	-	-	5.8	1.2	-	-
ليبيا	-	-	-	-	3.2	1.5
المغرب	2.5	2.6	5.0	3.2	2.4	0.7
الأراضي الفلسطينية المحتلة	2.3	1.3	4.8	4.4	2.9	3.6
تونس	2.5	1.0	4.4	1.8	1.9	0.8

منذ عام 2000، شهدت المنطقة تحولاً في العمالة من الزراعة. غير أن، هذا التحول في الأساس كان نحو الخدمات، مع وجود حصة مستقرة نسبيًا في أفضل الأحوال من التصنيع والصناعة في مختلف البلدان. من حيث النواتج، لم تتغير مساهمة القطاعات العريضة في الناتج المحلي الإجمالي، في القيمة المضافة بشكل كبير في بلدان المنطقة (الشكل 35). وفيما يتعلق بكل من التشغيل والمخرجات، فمعظم اقتصادات المنطقة مدفوعة بالخدمات، لا سيما في لبنان، حيث ارتفعت حصة الخدمات في النواتج إلى حوالي 80 في المائة في عام 2019.

وقد حظي التصنيع، الذي كان في الماضي محرك التحول الهيكلي للاقتصادات الأكثر تقدمًا، بوزن مختلف في جميع أنحاء المنطقة، ولكنه ظل في أحسن الأحوال راكدًا وفي أسوأ الأحوال متراجعًا في بلدان المنطقة. وكانت حصة التصنيع في إنتاج الجزائر هي الأعلى في المنطقة. غير أن هيكلها كان مدفوع بشكل أساسي بالصناعات الثقيلة المرتبطة بمعالجة الموارد الطبيعية وتكريرها، وهو ما ينعكس في هيكل الصادرات الجزائرية. وانخفضت حصة التصنيع في الجزائر بشكل كبير، من 45.4 في المائة في عام 2000 إلى 23.8 في المائة في عام 2019، وهو ما قد يرجع إلى النتائج السيئة للإصلاح الذي أجري للشركات المملوكة للدولة منذ التسعينيات. وزادت حصة التصنيع في الإنتاج من عام 1990 إلى 2010 في مصر والأردن وتونس، وبلغت ذروتها حوالي عام 2008 في الأردن وتونس. ومنذ عام 2010، شهدت حصة التصنيع في الإنتاج في الأردن وتونس انخفاضًا طفيفًا ولكن مطردًا، بينما في مصر والمغرب، ظلت مساهمة التصنيع في المخرجات مستقرة نسبيًا (الشكل 36). بشكل عام، وصلت حصة التصنيع في القيمة المضافة إلى مستويات أقل في عام 2019 مما كانت عليه في عام 2000 في جميع البلدان تقريبًا، باستثناء الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة (الشكل 37).

الشكل 35: تطور مشاركة القيمة المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

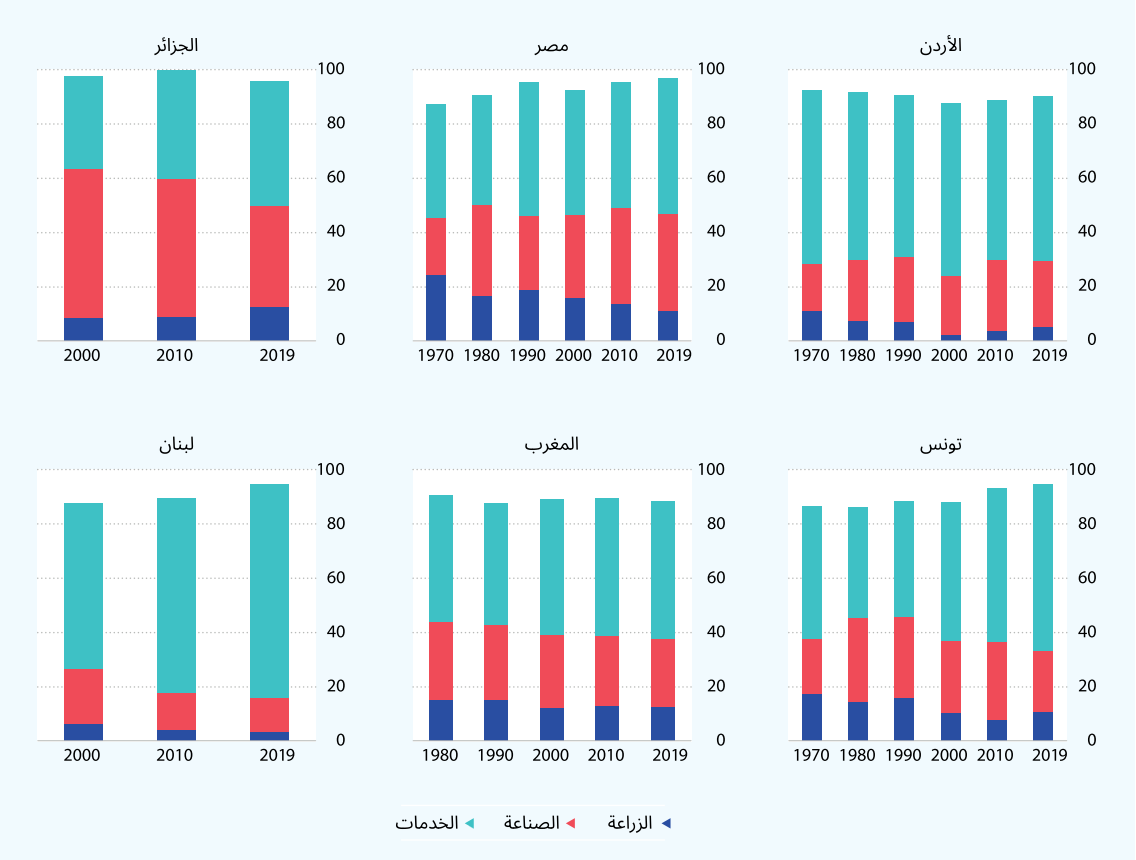

ملحوظة: حصص القيمة المضافة المعروضة في مؤشرات التنمية العالمية للزراعة والصناعة والخدمات قد لا يكون مجموعها دائمًا ما يصل إلى مائة في المائة بسبب خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر وصافي الضرائب غير المباشرة. لاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة البيانات يقاس بأسعار المشترين.
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل 36: حصة القيمة المضافة لقطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (نسبة مئوية)

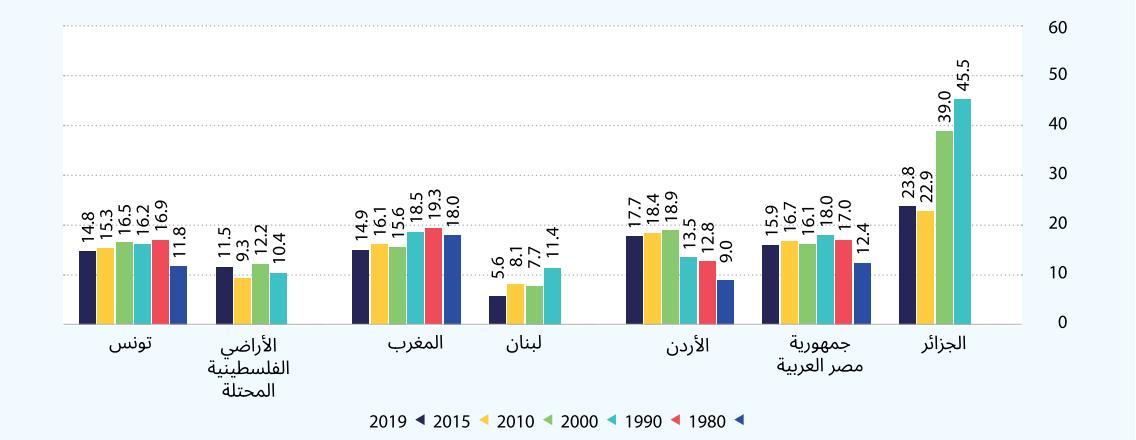

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، بيانات مفقودة لليبيا ، بيانات العامين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ مفقودة للجزائر ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

◄ الشكل 37: تطور القيمة المضافة للتصنيع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الشريكة في مشروع «إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي»، في الفترة 1970-2019

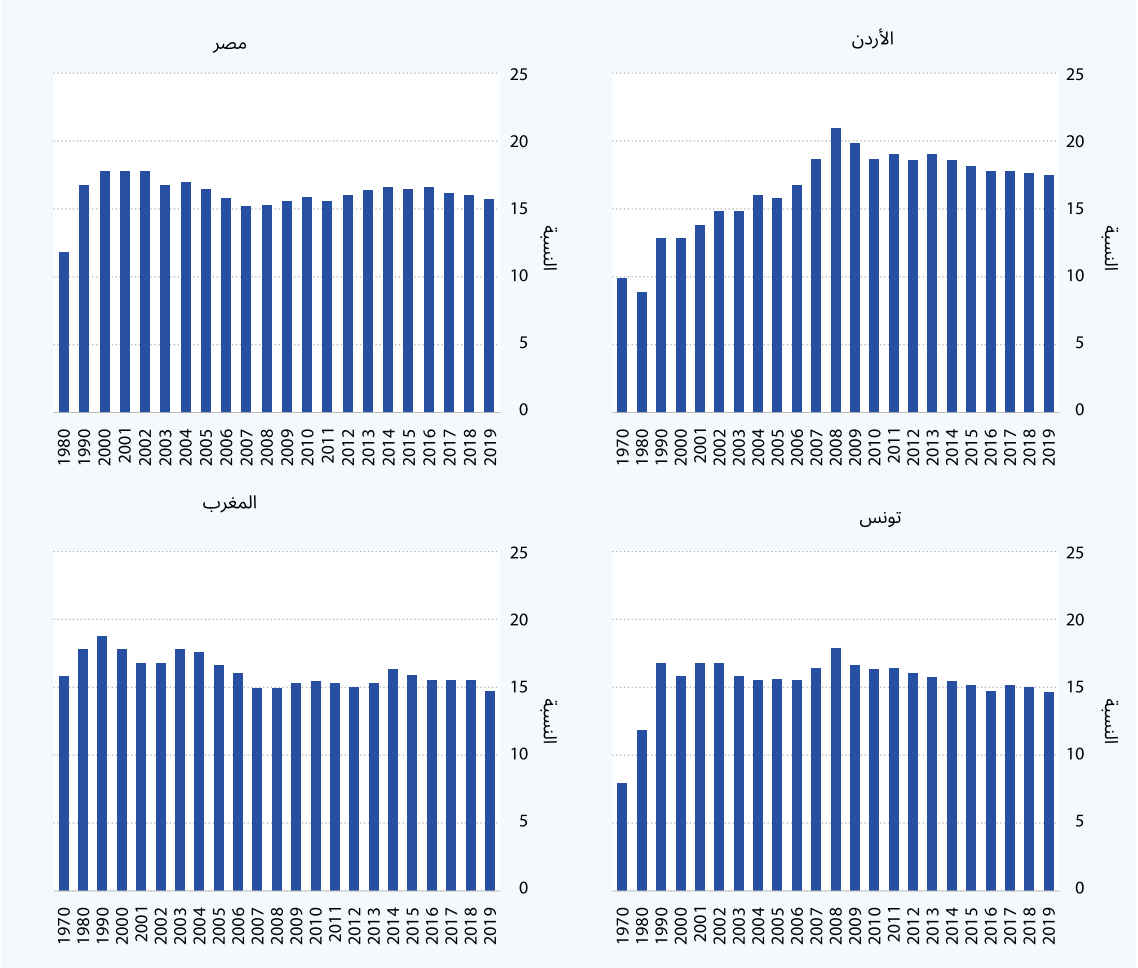

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

بشكل عام، حققت بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط تحولًا مبكرًا نحو الخدمات، متجاوزة التكيف الهيكلي المدفوع بالتصنيع، حيث لا تزال مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد منخفضة نسبيًا في هذه البلدان ذات الدخل المتوسط. وبالنظر إلى مسار التنمية التاريخي للبلدان المتقدمة، حدث التحول إلى الخدمات مع عملية تراجع التصنيع عند مستويات عالية من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وهو ما لا ينطبق على بلدان المنطقة. وهذا ما أكده مويلحي وغزالي (Mouelhi and Ghazali, 2020) بالنسبة لمصر والمغرب وتونس. ويدرس المؤلفون التحول الهيكلي بين عامي 1960 و 2010 في هذه البلدان الثلاثة، باستخدام تحليل نمو إنتاجية العمل الذي استخدمه ماكميلان ورودريك (McMillan and Rodrik, 2011b)، والذي يهدف إلى تحديد مصدر نمو إنتاجية العمل، والتمييز بين التأثيرات داخل القطاع وتأثيرات إعادة توزيع العمالة. حيث ترتبط تأثيرات إعادة التوزيع داخل القطاع بالتحسينات الجوهرية داخل القطاع وتظهر تحسنًا في القدرات التكنولوجية خارج نطاق العمالة. بينما تعكس تأثيرات إعادة توزيع العمالة مكاسب الإنتاجية المرتبطة بمساهمة التحول الهيكلي وتنقل العمالة بين القطاعات. ووجد المؤلفون أن وتيرة التحول الهيكلي في المغرب وتونس ومصر كانت أعلى

قبل عام 1990 مما كانت عليه في الفترة من 1990 إلى 2010، حيث تباطأ التحول الهيكلي في حين كانت البلدان لا تزال في مستوى منخفض من التنمية قبل اللحاق بالبلدان الناشئة. بمعنى آخر، شهدت الدول الثلاث تراجعًا مبكرًا في التصنيع على عكس تجربة الدول المتقدمة.

يُعرَّف تراجع التصنيع بطرق مختلفة في الأدبيات، إما بالتركيز على تطور حصة التصنيع في التشغيل أو في النواتج. ومع ذلك، يشير رودريك (Rodrik, 2016) إلى أن تراجع التصنيع يظهر بصورة أوضح في حصة التشغيل الصناعية منه من حيث حصة القيمة المضافة. ففي جميع بلدان المنطقة تقريبًا، كان نمو التشغيل في الخدمات أعلى منه في الصناعة منذ عام 1991 (الشكل 38)، باستثناء الأردن. حيث تحولت العمالة في معظم البلدان من الزراعة إلى الخدمات في المنطقة. وفي الوقت نفسه، ظلت حصة التشغيل في الصناعة والتصنيع مستقرة نسبيًا، مع زيادة بطيئة نسبيًا في مصر والأردن والمغرب وتونس بين عامي 1990 و 2019، مدفوعة بشكل أساسي بقطاع البناء. وقد ظلت نسبة التشغيل في الخدمات بالنسبة للأردن مستقرة عند مستوى مرتفع للغاية منذ التسعينيات (حوالي 73 في المائة من السكان العاملين). وتظهر علامات على زيادة الإنتاجية الزراعية في معظم بلدان المنطقة بين عامي 1990 و2019، حيث كان نمو مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من النمو في التشغيل. ومع ذلك، كان النمو في مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، بالنسبة للصناعة (بما في ذلك قطاع البناء والمرافق)، أبطأ من النمو في التشغيل لجميع بلدان المنطقة تقريبًا.

تشهد المنطقة تراجعًا مبكرًا في التصنيع. أولاً، يعتبر التصنيع، من الناحية التاريخية، القناة الرئيسية التي انطلق من خلالها النمو السريع وتقاربت مستويات إنتاجية العمل. لذلك قد يسلب تراجع التصنيع المبكر منظور النمو السريع، مما يترك بلدان المنطقة عالقة في فخ «الدخل المتوسط». ثانيًا، يرتبط نمو التصنيع عمومًا، كما هو مبين سابقًا في هذا الفصل، بانخفاض معدلات عدم المساواة، حيث إنه يخلق طلبًا على العمال ذوي المهارات المتدنية، والمتواجدين بوفرة نسبيًا في بلدان المنطقة. على سبيل المثال، في دراسة حديثة، وجد رافيندران وبابو (Ravindran and Babu, 2021) أن عدم المساواة في الدخل يرتفع مع تراجع التصنيع السابق لأوانه إذا تم استيعاب العمال المُعاد توزيعهم في الخدمات، لا سيما مع زيادة التشغيل في الخدمات منخفضة الإنتاجية مثل البيع بالجملة والتجزئة، والنقل، وخدمات الفنادق، والإقامة. وقد يؤدي التحول نحو الخدمات عالية الإنتاجية إلى نفس نتائج التصنيع من حيث النمو السريع وتقارب إنتاجية العمل والحد من عدم المساواة. غير أن يتطلب هذا النوع من الخدمات، صقلًا كبيرًا في المهارات لجزء كبير من القوى العاملة.

◄ **الشكل 38: تطور هيكل التشغيل في البلدان الثمانية في المنطقة، 1991-2019**

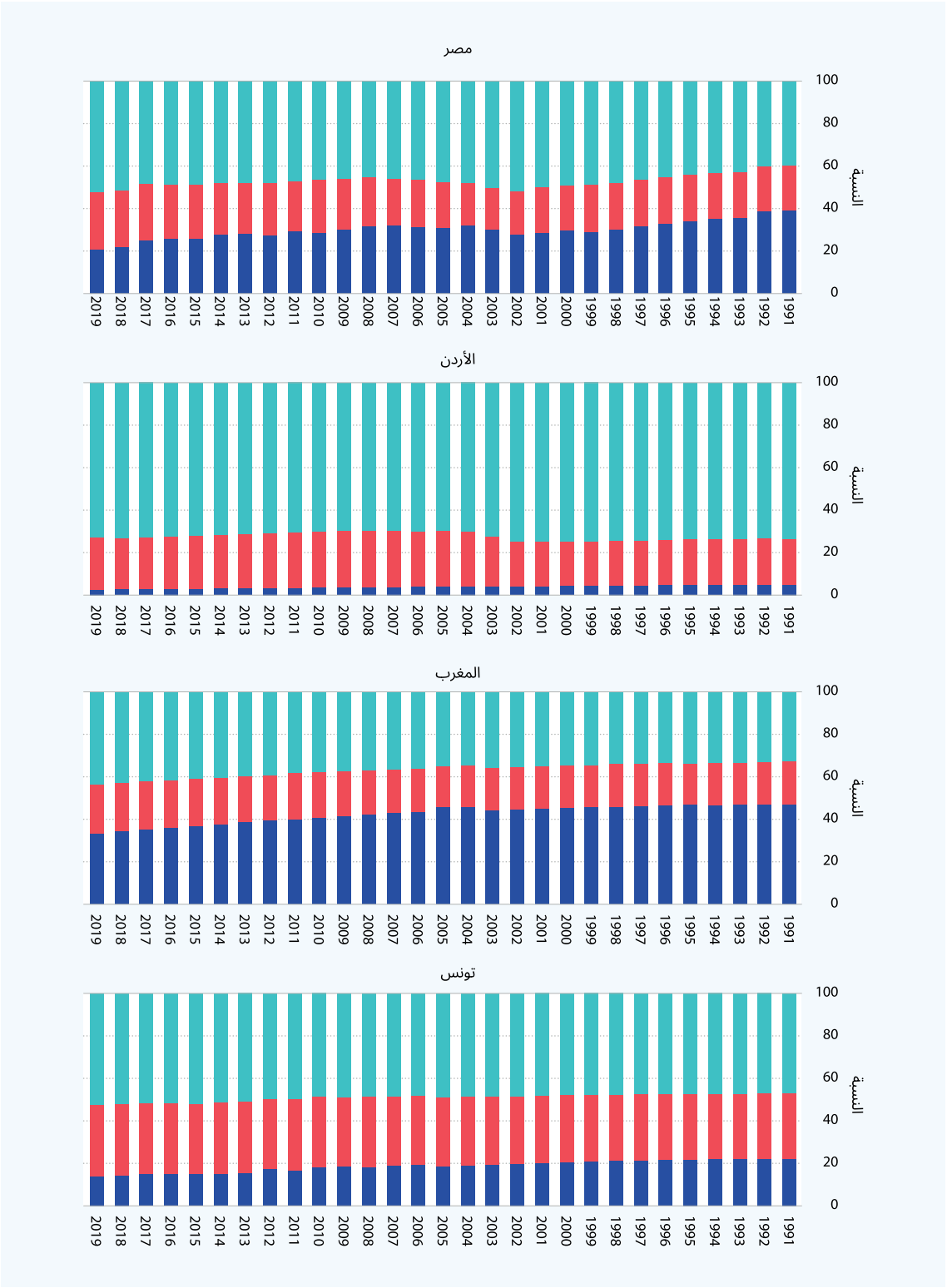

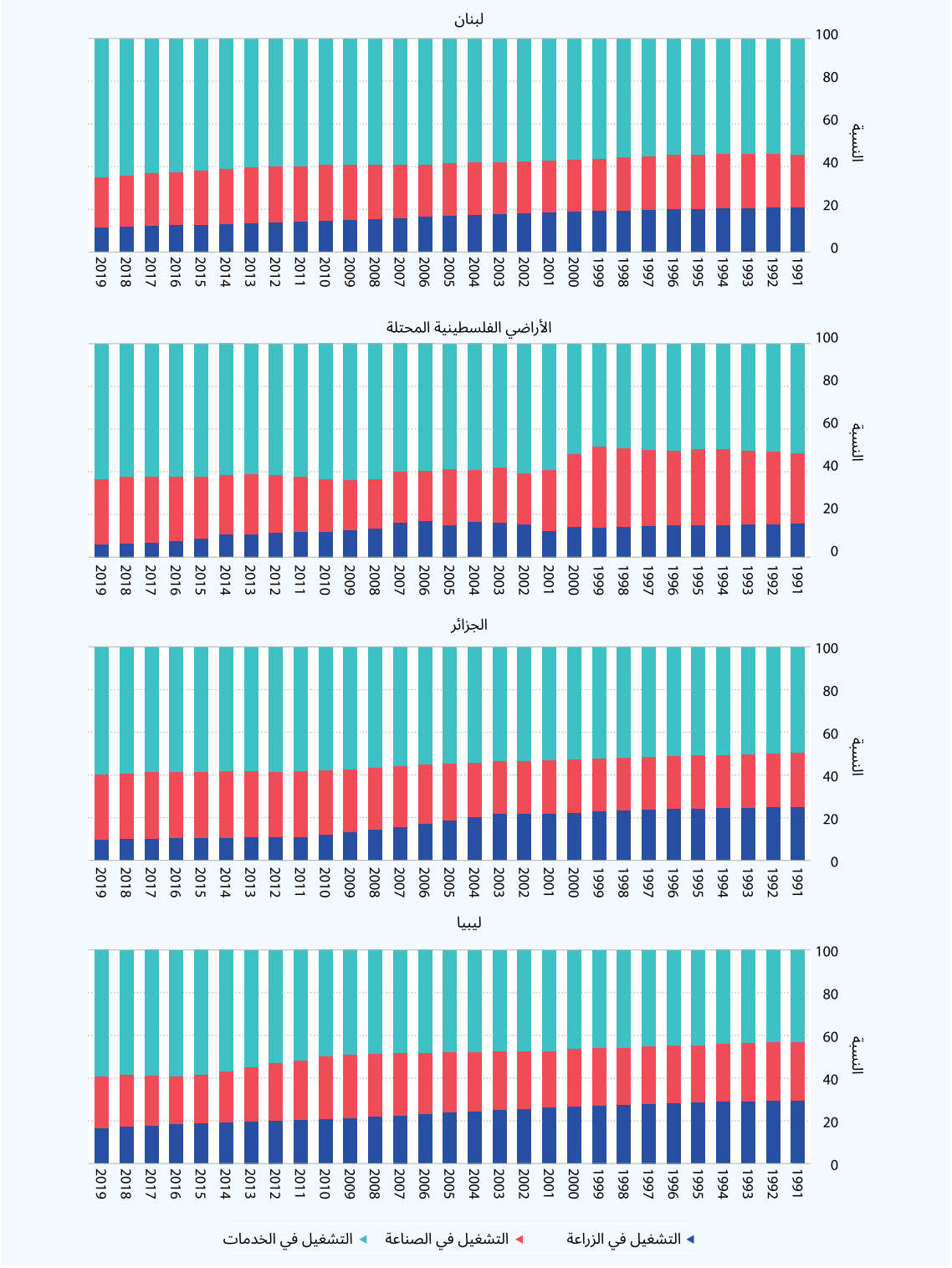

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

2.3.2 تأثير السياسات الصناعية والاستثمارية والتجارية على الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة

2.3.2.1 . تطور الصادرات

على الرغم من التغيير الهيكلي البطيء نسبيًا في المنطقة، فقد أسفرت سياسات التجارة والاستثمار عمومًا عن بعض نتائج إيجابية، مع ارتفاع مستويات الصادرات في عام 2019 قبل جائحة كوفيد-19 مقارنة بعام 2000. غير أن النتائج كانت متفاوتة عبر بلدان المنطقة. تقود مصر والمغرب نمو الصادرات في المنطقة، مما يعكس جهود البلدين في وضع سياسات للتجارة والاستثمار والصناعة في العقود الماضية. منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، زادت صادرات كلا البلدين بشكل ملحوظ (الشكل 39). ومع ذلك، كان لعدم الاستقرار في أعقاب الحركات الاجتماعية لعام 2011 آثار سلبية على مسار نمو الصادرات؛ بالنسبة لكلا البلدين، وتم استئناف المسار التصاعدي في عام 2015. وقد حققت كلا البلدين مستويات متشابهة جدًا من الصادرات السلعية في عام 2019، وهو أمر رائع للغاية بالنسبة للمغرب، بالنظر إلى الاختلافات في حجم الاقتصادين (الناتج المحلي الإجمالي لمصر 2.5 مرة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب). وفي مصر، أدى إصلاح التعريفة الجمركية لعام 2004 إلى زيادات كبيرة في التجارة للبلد، حيث زادت الصادرات بنسبة 5 في المائة قبل عام 2004 و 24 في المائة بعد هذا التاريخ في المتوسط سنويًا، بينما زادت الواردات بنسبة 2 في المائة و 24 في المائة على التوالي (سلوانس وزكي، Selwaness and Zaki, 2013). ومع ذلك، يبدو أن سياسات التجارة والاستثمار لم تسفر عن نفس النتائج للأردن ولبنان وتونس (الشكل 39). ويمكن اعتبار هذه البلدان الثلاثة راكدة من حيث صادرات البضائع. حيث شهدت هذه البلدان، بعد الحركات الاجتماعية لعام 2011، انخفاضًا نسبيًا في صادرات البضائع ولكن ظلت هذه الصادرات عند مستوى ثابت تقريبًا منذ عام 2012. يمكن تفسير ذلك في الأردن ولبنان من خلال التأثير الكبير للحرب الأهلية السورية وصراعات المنطقة بشكل عام. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات السلع في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد شهدت أكبر نمو في المنطقة بين عامي 2012 و 2019 ، بزيادة قدرها 60 في المائة. ومع ذلك، كان المستوى الأساسي للصادرات هو الأدنى إلى حد بعيد في المنطقة، حيث بلغ 775 مليون دولار أمريكي في عام 2012.

وكانت الصادرات، بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، متذبذبة وفقًا لنمط مماثل للجزائر وليبيا بين عامي 2000 و 2019 (الشكل 40). ويعكس هذا الوضع الاعتماد الكبير على النفط في كلا البلدين، مما يعرضهما لتقلبات الأسعار، والتي كانت كبيرة بشكل خاص منذ عام 2020 مع أزمة جائحة كوفيد-19. وهذا يؤكد على أهمية الاستثمار في التنويع الاقتصادي في كلا البلدين والحاجة الماسة إلى اعتماد سياسات صناعية لتنويع سلال صادراتهما وبناء القدرة التنافسية لاقتصاداتهما، مع خلق فرص عمل جيدة لشبابهما.

الشكل 39: تطور الصادرات في البلدان غير المصدرة للنفط في جنوب البحر الأبيض المتوسط (بآلاف الدولارات)

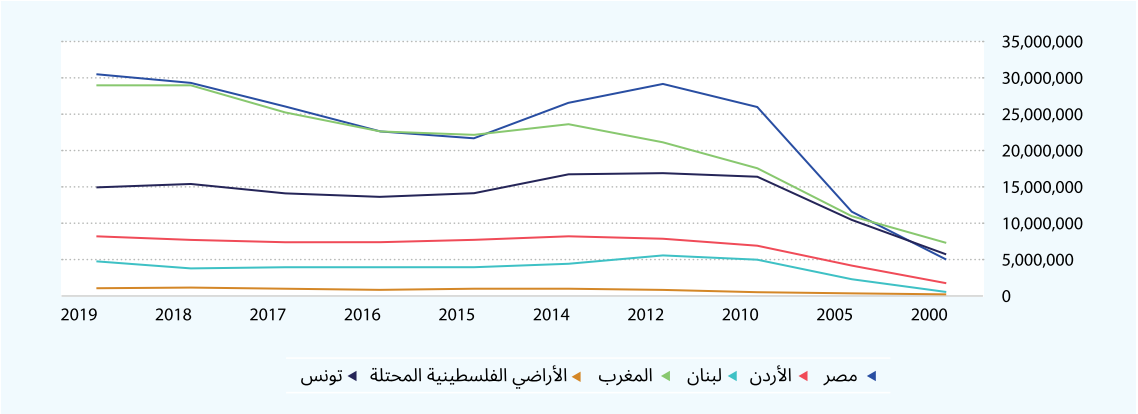

الشكل 40: تطور الصادرات في البلدان المصدرة للنفط لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط (بآلاف الدولارات)

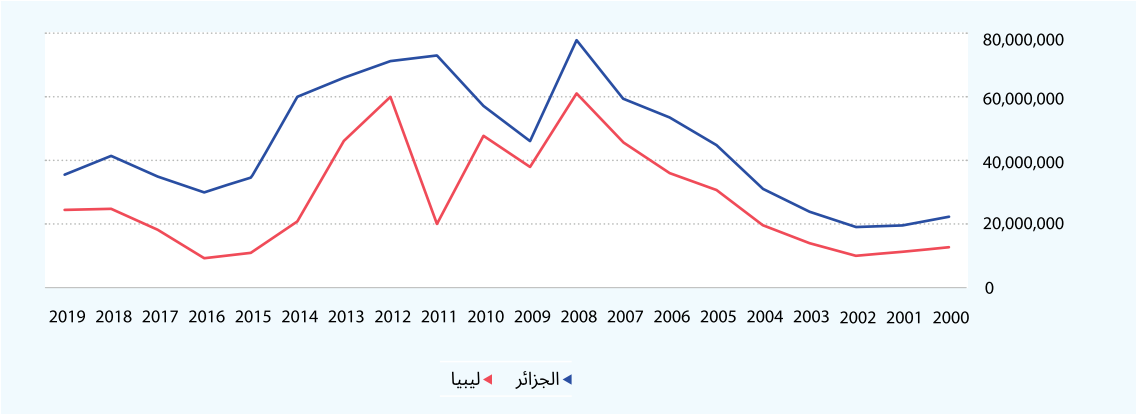

المصدر: الأونكتاد

هنـاك بعـض الأدلـة عـلى أن اتفاقيـات الشـراكة الأورو-متوسـطية قـد أسـفرت عـن نتائـج إيجابيـة للجزائر ومصـر والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس. عـلى سـبيل المثـال اتفاقيـات التجـارة الحـرة الأورو-متوسـطية كانت إيجابية فـي التجارة والناتج المحلـي الإجمالـي والرفاهيـة، حيـث اسـتفادت هـذه البلـدان نسـبيًا أكثر مما اسـتفاد منهـا الاتحاد الأوروبـي. وتشـير التقديـرات إلى أن الصادرات من هـذه البلـدان السـتة إلى الاتحاد الأوروبـي قد زادت بنسـبة 15 في المائـة وارتفعت وارداتها بنسـبة 32 فـي المائـة فـي المتوسـط (المفوضيـة الأوروبيـة، 2021). عـلاوة عـلى ذلـك، تشـير التقديـرات إلى أن هـذه البلـدان شـهدت آثـارًا إيجابيـة عـلى الدخل والرفاهيـة، تراوحـت بيـن 0.4 في المائـة من الناتج المحلـي الإجمالـي (0.4 فـي المائـة مـن الرفاهيـة) فـي مصـر إلى 0.4 فـي المائـة و 0.6 فـي المائـة و 1.5 فـي المائـة عـلى التوالـي مـن الناتـج المحلي الإجمالـي (0.1 فـي المائـة و 0.4 فـي المائـة و 1.5 فـي المائـة مـن الرفاهية) فـي الأردن والمغرب وتونس.

تاريخيـا، لطالمـا كانـت تونـس والمغـرب متنافسـتين في المنطقة. حيـث يتمتع كلا البلدين إلى حـد كبير بالمزايا النسـبية نفسـها، بما في ذلك نفـس المـوارد الطبيعية (مثل الفوسـفات) ويصدر كلاهما إلى نفس الأسواق (البلدان الأوروبية بشكل أساسـي). ركـز كلا البلديـن في الماضـي على نفس القطاعات، بدءً من المنسـوجات في السـبعينيات والثمانينيـات، ومؤخـراً عـلى قطاعات أكثـر تعقيدًا وتتطلـب مهـرات مرتفعة مثل الصناعـات الدوائية وصناعة السيارات والطيران. غير أن كل من تونس والمغـرب قـد اتجهـا عـلى مـدى العقـد الماضـي، فـي مسـارين متباينيـن، عـلى الرغـم مـن تسـجيل مستويات تصدير متشـابهة للغاية قبل عام 2010. فمنـذ عـام 2009، تغيـرت هـذه الديناميكيـة، مـع زيـادة الصـادرات المغربيـة بوتيـرة أعـلى بكثيـر من الصادرات التونسـية. وهناك ثلاثة أسـباب رئيسـية يمكن أن تفسـر ذلك:

• أولاً، وقـع المغـرب اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، سـارية المفعول منذ عام 2006، مما أدى إلى زيـادة كبيرة في صـادرات المغرب إلى الولايات المتحـدة الأمريكيـة (الجـدول 13) ووفـر للصادرات المغربية سوقًا إضافيًا ضخمًا مقارنة بتونس.

• ثانيـاً، انخفـض تصديـر منتجـات الفوسـفات[31] فـي تونـس بشـكل ملحـوظ بعـد عـام 2011 بسـبب الأزمـة الاجتماعيـة المسـتمرة فـي منطقة قفصـة المنجميـة. ومـن ناحيـة أخـرى، أجـرى المغـرب، المنتِـج والمُصـدِر الرئيسـي الآخـر للفوسـفات في المنطقـة ، إصلاحات مهمـة ابتداء مـن عـام 2008 لتحسـين حوكمة وعمـل «المكتب الشـريف للفوسـفاط»، وهـي المؤسسـة المملوكة للدولـة المسـؤولة عن اسـتغلال موارد الفوسـفات في البلاد. ونتيجـة لذلك، تضاعفت قيمة صادرات المنتجات الفوسـفاتية المغربية مقارنة بالصادرات التونسـية فـي عـام 2019، بعـد أن كانـت عنـد نفـس المسـتوى فـي عـام 2009 (الجـدول 14). وقـد تفسـر هـذه الفجـوة الآخـذة فـي الاتسـاع فـي صـادرات الفوسـفات سـبب زيـادة صـادرات المغـرب إلى أوروبـا بشـكل كبير أكثر مـن صادرات تونـس بيـن عامـي 2009 و 2019 (الجـدول 13).

• ثالثًـا، قـام المغـرب بتنويـع وجهـات صادراتـه نسـبيًا مقارنـة بتونـس، بمـا فـي ذلـك زيـادة الصـادرات إلى آسـيا وأفريقيـا بيـن عامـي 2009 و 2019. عـلى سـبيل المثـال، تضاعفـت صـادرات المغرب إلى آسـيا بينما ظلت صـادرات تونس إلى القارة على نفس المستوى بين عامي 2009 و2019. كذلـك، اسـتثمر المغرب بشـكل مكثف فـي بلدان إفريقيـا جنـوب الصحـراء خلال العقـد الماضي، مع زيادة مسـتوى تدفقات الاسـتثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقـة، ممـا أدى إلى زيـادة صادراتـه إلى القـارة الأفريقيـة بشـكل كبيـر. عـلى عكـس هـذه الديناميكيـة، انخفضـت الصـادرات التونسـية إلى إفريقيـا بين عامـي 2009 و2019.

[31] يعرف بحمض الفوسـفوريك، الفسـفينات والفوسـفونات، الفوسـفيدات، أملاح وإسـترات حمض الفوسفوريك، الأسـمدة الفوسفاتية وفوسـفات الكالسيوم.

◄ الجدول 13: مقارنة تطور الصادرات بين تونس والمغرب، 19-2009 (مليون دولار أمريكي)

صادرات إلى قارة	البلد	2009	2019
أوروبا	تونس	12,117.48	13,023.45
	المغرب	10,730.94	22,146.31
أمريكا الشمالية	تونس	399.19	584.91
	المغرب	742.93	2,077.27
آسيا	تونس	1,185.76	1,174.79
	المغرب	2,906.90	4,953.36
أفريقيا	تونس	2,052.87	1,714.76
	المغرب	1,575.61	2,412.74

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي

◄ الجدول 14: تطور صادرات منتجات الفوسفات في المغرب وتونس 19-2009 (مليون دولار أمريكي) الجدول 14 - تطور صادرات منتجات الفوسفات في المغرب وتونس 19-2009 (مليون دولار أمريكي)

البلد	2009	2010	2011	2012	2013	2016	2018	2019
المغرب	16,103.26	20,380.84	24,488.97	24,965.84	26,152.15	26,579.72	34,219.01	32,935.94
تونس	15,907.37	17,965.64	19,196.74	18,563.13	19,248.61	15,094.54	17,646.78	16,630.81

المصدر: مرصد التعقيد الاقتصادي

ومن المثير للاهتمام أن تطور إنتاجية العمل في الصناعات التحويلية يعكس أيضًا المسارات المتباينة التي سلكتها تونس والمغرب منذ عام 2010-2011 (الشكل 41). فكانت إنتاجية العمل في الصناعات التحويلية (معبرًا عنها بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2010) بين عامي 2000 و2011، عند مستويات مماثلة بين تونس والمغرب. ومع ذلك، تظهر نقطة تحول واضحة في عام 2011، مع زيادة إنتاجية العمل في الصناعات التحويلية في المغرب بوتيرة أسرع من ركود الإنتاجية، بل وانخفاضها في تونس. ويشير ذلك إلى أن السياسات الصناعية والتجارية المطبقة في المغرب قد أسفرت عن نتائج مهمة، على الأقل من منظور إنتاجية التصدير والعمالة.

◄ الشكل 41: تطور إنتاجية العمل في الصناعات التحويلية في تونس والمغرب (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2010)

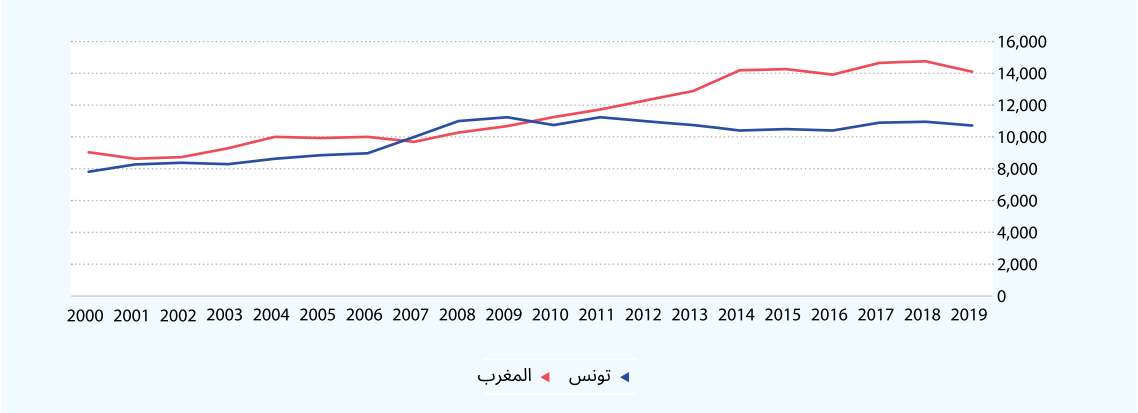

يتم تعريف إنتاجية العمل هنا على أنها القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية (ثابت بالدولار الأمريكي لعام 2010) / إجمالي التشغيل، مع الأخذ في الاعتبار عدم توفر بيانات عن عدد ساعات العمل.
المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على بيانات مؤشرات التنمية العالمية للقيمة المضافة وبيانات التشغيل الواردة في قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية.

يُظهر تطور المهارات وكثافة التكنولوجيا في الصادرات في المنطقة زيادة في حصة المصنوعات التي تتطلب المهارات المتوسطة والكثيفة التكنولوجيا وتلك التي تتطلب المهارات العالية والتكنولوجيا الكثيفة في الصادرات في المغرب ومصر وتونس (الشكل 42). ويشير هذا إلى مستوى معين من التحسين المتطور والارتقاء بالقدرات التكنولوجية في هذه الاقتصادات. ومع ذلك، عمومًا لم تنوع بلدان المنطقة بشكل كبير سلة منتجاتها المصدرة، باستثناء بعض العلامات المشجعة في مصر والمغرب وتونس.

في مصر، زادت حصة المصنوعات التي تتطلب مهارات عالية وتعتمد على التكنولوجيا الكثيفة بشكل كبير من 7 في المائة في عام 2000 إلى 21 في المائة في عام 2019، مما يشير إلى ترقي الإنتاج التكنولوجي. ومع ذلك، وعلى الرغم من الزيادة النسبية منذ عام 2000، من 38 في المائة إلى 45 في المائة في عام 2019، لا تزال حصة السلع المصنعة في الصادرات أقل بكثير مما هي عليه في تونس (82 في المائة)، والأردن (76 في المائة) والمغرب 71 في المائة). وهناك بشكل عام بعض المؤشرات على تنوع الصادرات في مصر، مع انخفاض حصة المنتجات البترولية من 42 في المائة في عام 2000 إلى 21 في المائة في عام 2019. كما أن هناك زيادة كبيرة في الصادرات من السلع المصنعة مثل الأسمدة، والمنتجات البلاستيكية والمصنوعات المعدنية اللافلزية والآلات الكهربائية. حيث كانت هذه المنتجات في عام 2019 من بين أكبر عشرة منتجات مُصدرة في مصر. وبالمقارنة، كانت أهم المنتجات المصدرة في عام 2000 إلى جانب المنتجات البترولية هي المعادن والخضروات والفواكه، والحبوب، والمنسوجات، والملابس. وزادت صادرات منتجات الصناعات الدوائية أيضًا بين عامي 2000 و2019؛ ومع ذلك، لم تمثل حصتها سوى 1 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 2019، على الرغم من وضع القطاع كأولوية من قبل السياسات الصناعية في مصر. وتعكس الزيادة في صادرات الآلات الكهربائية بعض التأثير الإيجابي للسياسات الصناعية المتبعة في مص، حيث كانت الصناعات الكهربائية والكيميائية من بين القطاعات ذات الأولوية في السياسات الصناعية.

تتمتع الأردن إلى حد بعيد بأكبر حصة من المصنوعات عالية المهارات وذات التكنولوجيا الكثيفة في المنطقة، حيث يمثل هذا القطاع حوالي 39 في المائة من إجمالي صادراته من البضائع. على سبيل المثال، يمتلك الأردن قطاعًا دوائيًا متطورًا يمثل حوالي 7 في المائة من صادراته السلعية في عام 2019، مع نمو بنسبة 367 في المائة في قيمة صادرات

القطـاع بيـن عامـي 2000 و 2019. ومـع ذلـك، فـإن حصـة المصنوعـات التـي تتطلـب مهـارات عاليـة وتكنولوجيـا كثيفـة، ظلـت مسـتقرة نسـبيًا فـي الأردن على مدار الـتسعة عشـر عامًـا الماضية (37 فـي المائـة في عـام 2000 و 39 فـي المائة في عـام 2019)، فـي حيـن زادت حصـة المصنوعـات كثيفـة العمالـة والمـوارد بشـكل كبيـر، مـن 16 في المائـة فـي عـام 2000 إلى 27 فـي المائـة فـي عـام 2019. ولـم يتغيـر هيـكل المنتجـات المُصـدَرة من الأردن بشـكل جوهري. ففي عـام 2000، كانت أهم عشـر منتجـات صُدرت مـن الأردن هـي المنتجات الكيميائيـة (الأسـمدة الخـام والمعادن، والأسـمدة، والمـواد الكيميائيـة غيـر العضويـة)، ومنتجـات الصناعـات الدوائيـة، والخضـروات والفواكـه، والملابـس، والمَركبـات، والمنتجـات المعدنيـة اللافلزيـة، والمـواد المصنعـة المتنوعـة والمنتجات الورقيـة. ومثّلـت المنتجـات العشـرة الأولى 67.6 فـي المائـة مـن إجمالي الصـادرات في عـام 2000. وفـي عـام 2019، كانـت نفـس المنتجـات تقريبًـا فـي أعـلى 10 منتجـات مُصـدَّرة، مع وصـول ثلاث منتجـات جديـدة فقـط إلى المراكز العشـرة الأولى، منهـا منتـج واحـد فقـط مـن صناعة أخـرى تختلف عـن الصناعـات التـي كانت معروفة فـي عام 2000 (الذهـب مـن صناعـة التعديـن). فـي عـام 2019، مثلـت المنتجـات العشـرة الأولى 69 فـي المائـة مـن إجمالـي الصـادرات، بمسـتويات مماثلـة لعام 2000.

عـلى مـدى السـنوات العشـرين الماضيـة، شـهد المغـرب وتونـس أكبـر تغييـر مـن حيـث زيـادة المهـارات وكثافـة التكنولوجيـا فـي صادراتهما من السـلع المصنعـة. وسـجل كلا البلديـن زيـادة كبيـرة فـي حصـة السـلع التي تتطلـب مهارات متوسـطة وكثيفـة التكنولوجيـا (بالنسـبة للمغـرب، حوالـي 5 فـي المائـة فـي عـام 2000 مقابـل 30 فـي المائـة فـي عـام 2019، وبالنسـبة لتونـس، 14 فـي المائـة فـي عـام 2000 مقابـل حوالـي 32 فـي المائـة فـي 2019). كمـا شـهد كلا البلديـن زيـادة كبيـرة فـي حصـة المصنوعـات التـي تتطلـب مهـارات عاليـة وكثيفـة التكنولوجيـا. عـلى سـبيل المثـال، شـهد المغـرب زيـادة من 20 في المائة في عام 2000 إلى 22 فـي المائـة فـي عـام 2019. وفي تونـس، زادت حصـة المصنوعـات التـي تتطلـب مهـارات عاليـة وكثيفـة التكنولوجيـا بنحـو 7 فـي المائـة خـلال نفـس الفتـرة. وبالتوازي مع ذلـك، انخفضت حصة المصنوعـات كثيفـة العمالة والمـوارد بأكثر من 19 فـي المائـة فـي المغـرب وحوالـي 24 فـي المائـة فـي تونـس.

وقـد أسـفرت السياسـات الصناعيـة المطبقـة فـي المغـرب والتركيز عـلى قطاعات المنسـوجات والإلكترونيـات والسـيارات عـن نتائـج إيجابيـة كبيـرة مـن حيـث الصـادرات. كما شـهدت صناعة السـيارات أعـلى مسـتوى مـن نمـو الصـادرات، مدفوعًا بالاسـتثمارات من الشـركات الراسخة مثل رينـو وبيجـو سـيتروين وبـي واي دي الصينيـة. وقد أدى ذلـك إلى ارتفـاع مذهل في صـادرات منتجات السـيارات (مركبـات الطـرق SITC 78) مـن 22.3 مليـون دولار أمريكـي فـي عـام 2000 إلى ما يقرب مـن 3.6 مليـار دولار أمريكـي فـي عـام 2019. وقـد أدى التركيـز عـلى الإلكترونيـات أيضًـا إلى زيـادة كبيـرة فـي الصـادرات مـن الآلات الكهربائيـة مـن 817.5 مليـون دولار أمريكـي فـي عـام 2000 إلى أكثـر مـن 5 مليـارات دولار أمريكي في عـام 2019، مـع إنتـاج وتصدير الأسـلاك المعزولة المسـتخدمة كمدخـلات لصناعات السـيارات والطيـران. وكانت الآلات الكهربائيـة هـي أول منتـج يصـدره المغـرب فـي عـام 2019 ومثلـت 17 فـي المائة مـن إجمالي الصـادرات، ارتفاعـا مـن 11 فـي المائـة فـي عـام 2000. وانخفضـت حصـة المنسـوجات ومنتجات الملابـس بشـكل كبيـر فـي صـادرات المغـرب من 31 فـي المائـة فـي عـام 2000 إلى 13 فـي المائـة فـي عـام 2019 ؛ ومـع ذلـك ، فقـد زادت قيمتهـا بنسـبة 39 فـي المائـة خـلال نفـس الفتـرة. بشـكل عـام، قام المغـرب بتنويع سـلع صادراته (بمجموعة مختلفـة مـن المنتجـات العشـرة الأولى فـي عـام 2019 مقابـل 2000) ونجـح فـي ترجمـة سياسـاته الصناعيـة والتجاريـة إلى نتائـج تصديـر.

شـهدت تونـس أيضًـا تنوعًـا نسـبيًا فـي صادراتهـا بيـن عامـي 2000 و 2019، ولكـن اتسـم هـذا التنـوع بوتيـرة أقـل بكثيـر مـن المغـرب. وعـلى الرغـم مـن عـدم تنفيـذ الاسـتراتيجية الصناعيـة لعـام 2016 تنفيـذًا صحيحًـا، فقـد توسـعت بعض القطاعـات المحـددة فـي الاسـتراتيجية، مثـل الإلكترونيات والسيارات والطيران، مدفوعة بشكل أساسـي بزيـادة الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي هـذه القطاعـات. عـلى سـبيل المثـال، تطـور قطاع الإلكترونيات بشـكل كبيـر، حيث تضاعفت حصته فـي الصادرات التونسـية بين عامـي 2000 و 2019

وزادت قيمتـه خمسـة أضعـاف. وبالمثـل، زادت صـادرات مركبـات الطـرق بشـكل كبيـر مـن 54 مليـون دولار أمريكـي فـي عـام 2000 إلى 521.6 مليـون دولار أمريكـي في عام 2019 وزادت حصتها مـن 0.9 فـي المائـة إلى 3.5 فـي المائـة بيـن عامي 2000 و 2019. كمـا زادت صناعـة الطيـران مـن صادراتهـا بشـكل كبيـر مـن قطـع غيـار الطائـرات (فـي معـدات النقـل الأخـرى) التـي تمثـل أكثر من 330 مليـون دولار أمريكـي فـي عـام 2019، ارتفاعًـا مـن 28.8 مليـون دولار أمريكـي فـي عـام 2000 [32]. وشـهدت المنتجـات العشـرة الأولى التـي صدرتهـا تونس ظهور منتجات جديدة مثل أجهزة الاتصالات والتسـجيل الصوتـي، وزاد تصديـر هـذه المنتجات ممـا يقـرب مـن 30 مليـون دولار أمريكـي فـي عام 2000 إلى 458.5 مليـون دولار أمريكـي فـي عـام 2019. ومـع ذلـك، كانـت القطاعـات التاريخية في تونـس، مثـل المنسـوجات والملابـس ومنتجـات الفوسـفات، إمـا راكـدة أو منخفضـة بشـكل كبيـر مـن حيـث الصـادرات. على سـبيل المثـال، ظلت مسـتويات الصـادرات من المنسـوجات والملابس ثابتـة تقريبًـا بيـن عامـي 2000 و 2019، وانخفـض تصديـر منتجات الفوسـفات بشـكل كبيـر منذ عام 2011.

شـهد هيـكل الصـادرات السـلعية المُصنعـة فـي لبنـان تغييـرات طفيفـة، مـع انخفـاض إجمالـي حصتهـا مـن الصـادرات السـلعية وانخفـاض فـي حصـة المنتجـات كثيفـة العمالـة والمـوارد. لـم يتغيـر هيـكل المنتجـات المُصـدَرة فـي لبنـان بشـكل ملحوظ بيـن عامـي 2000 و 2019. وتعتمد البـلاد بشـكل أكبـر عـلى الذهـب والسـلع المتنوعة (المجوهـرات والألماس والأسـلحة والذخيـرة، وفقًا لمرصـد التعقيـد الاقتصـادي)، والتـي مثلـت 34٪ مـن صادراتهـا السـلعية فـي عـام 2019. هنـاك بعـض الصـادرات فـي قطاعـات التصنيـع التـي تشـهد نمـوًا بطيئًـا، مثـل صناعـة الـورق والآلات الكهربائيـة والملبوسـات والملابـس.

تتركـز صـادرات السـلع المصنعـة فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، فـي السـلع كثيفـة العمالـة والمـوارد، مع تغييرات طفيفة فـي هيكلها منذ عام 2000. وتتمثـل المنتجـات الرئيسـية المُصدَرة في الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة فـي المصنوعـات المعدنية اللافلزية، وتتألف بشكل أساسي من مواد البنـاء. وعليه تتركز صادرات السـلع بشـكل عام في المـواد الخـام والمنتجـات التي لا تتطلـب عمليات تحويليـة كبيرة. وبالرغم مـن وجود بعض المنتجات المتطـورة التـي يتـم تصديرهـا، مثـل منتجـات الصناعـات الدوائيـة؛ فهـي لا تمثـل سـوى 3 فـي المائة من الصادرات في عام 2019 ولم تزد حصتها منذ عـام 2000.

بالنسـبة للبلديـن المصدرتيـن للنفـط، ليـس مـن المسـتغرب أن تمثـل السـلع المصنعـة حصـة منخفضـة للغايـة مـن الصـادرات، حيـث لا تمثـل هـذه السـلع أكثـر من 10 فـي المائة مـن الصادرات لـكلا البلديـن. غيـر أن البترول والمنتجـات البترولية والمـواد ذات الصلـة قـد شـكلت جميعهـا 84 فـي المائـة من الصادرات الليبيـة، ومثل الغاز الطبيعي والمصنـع 8 فـي المائـة مـن إجمالـي الصـادرات فـي عـام 2019. وبالنسـبة للجزائـر، مثـل النفـط 53 فـي المائـة ومثـل الغـاز حوالـي 40 فـي المائـة مـن إجمالـي الصـادرات فـي عـام 2019. ويتـم تصنيـف معظـم السـلع المصنعـة عـلى أنهـا مصنوعـات تتطلـب مهـارات عاليـة وتكنولوجيـا كثيفة. وبالنسـبة للجزائر، شـكلت السـلع المصنعة حوالـي 6 فـي المائـة مـن إجمالـي صـادرات البضائـع، مـع المنتجـات الكيميائيـة (العضويـة وغيـر العضويـة) والأسـمدة باعتبارهـا البضائـع المُصنعـة الرئيسـية التـي يتـم تصديرهـا. وزادت صـادرات المـواد الكيميائيـة غيـر العضوية بشـكل كبيـر بيـن عامـي 2000 و 2019، ممـا أدى إلى زيـادة فـي حصـة المصنوعـات التي تتطلـب مهارة عاليـة والاسـتخدام التكنولوجي الكثيـف من حوالي 1 فـي المائـة فـي عـام 2000 إلى 6 فـي المائـة فـي عـام 2019. وفي ليبيا، مثلت السـلع المصنعة أقل مـن 5 فـي المائـة مـن صـادرات البضائـع فـي عـام 2019، حيـث كانـت المـواد الكيميائيـة العضويـة والأسـمدة هي المنتجات المصنعـة الوحيدة ضمن أكبـر عشـرة منتجـات صدرتهـا ليبيـا. وانخفضـت حصـة السـلع التصنيعيـة المصـدرة مـن 6 فـي المائـة فـي عـام 2000 إلى 4 فـي المائـة فـي عـام 2019، وكان الانخفـاض الرئيسـي في المصنوعات التـي تتطلـب مهـارات عاليـة وتكنولوجيـا كثيفـة.

[32] مصدر قطع غيار الطائرات: مرصد التعقيد الاقتصادي. قطع غيار الطائرات هي جزء من «معدات النقل الأخرى».

الشكل 42: تطور حصة السلع المصنعة في الصادرات السلعية في المنطقة ومستوى المهارات وكثافة التكنولوجيا التي تتطلبها، 2000-19

المصدر: إعداد المؤلف استناداً إلى بيانات الأونكتاد.

يوفر مركز التجارة الدولية رؤى مثيرة للاهتمام حول إمكانات الصادرات التي تتوفر لدى مختلف البلدان. حيث يقوم المركز بتقدير إمكانات التصدير غير المستغلة فيما يتعلق بمنتجات مختلفة يتم تصديرها بالفعل ويحلل إمكانات التنويع لكل دولة من خلال تحديد قائمة بالمنتجات التي يُحتمل تصديرها. ويشير تحليل مركز التجارة الدولية لدول المنطقة إلى انحفاض مستوى الصادرات السلعية عن إمكاناتها. بالنسبة لمصر، لا تزال المنتجات البلاستيكية ومنتجات المطاط والفواكه والملابس والمواد الكيميائية والأسمدة والمنتجات الغذائية غير مستغلة إلى حد كبير ضمن إمكانات نمو الصادرات الكبيرة في هذه المنتجات. وفقًا لمركز التجارة الدولية ، تقدر إمكانات التصدير غير المستغلة لهذه المنتجات بنحو 8.9 مليار دولار أمريكي ، وهو ما يمثل حوالي 30 في المائة من الصادرات المصرية في عام 2019. وفي الأردن ، على سبيل المثال ، تعتبر الأسمدة والمنتجات الكيميائية من أكثر المنتجات غير المستغلة، مع إمكانات إضافية تبلغ 708.9 مليون دولار أمريكي للأسمدة و 666.5 مليون دولار أمريكي للمواد الكيميائية ، وهو ما يمثل على التوالي 89 في المائة و 76 في المائة من مستويات صادرات هذه المنتجات في عام 2019. بالنسبة لتونس، تمثل إمكانات التصدير غير المستغلة في المنتجات العشرة الأولى حوالي 6 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 2019. بالنسبة للمغرب، تتمتع منتجات الملابس والآلات والسيارات وقطع غيار السيارات والأسمدة والأسماك بأعلى إمكانات تصدير غير مستغلة، وتمثل إمكاناتها حوالي 26.8 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 2019.

الإطار 2: تدخلات مركز التجارة الدولية في برنامج التجارة والاستثمار الإقليمي الجديد لـ NEAR

يقوم مركز التجارة الدولية حاليًا بتنفيذ برنامج يموله الاتحاد الأوروبي ويركز على المنطقة، بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويمثل المشروع جزءً من آلية تيسير التجارة والاستثمار. وكان من النتائج الرئيسية للمشروع السابق تأسيس مكتب دعم التجارة يوروميد، والذي يهدف، بالتعاون مع مكتب دعم الصادرات التابع للاتحاد الأوروبي، إلى تسهيل التجارة والاستثمار في المنطقة الأورو-متوسطية. ويحتوي حاليًا على معلومات عن السوق في الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة وتركيا.

ويتمثل الهدف العام للبرنامج في المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومُستدام من شأنه التركيز على خلق فرص عمل لائقة وتكامل إقليمي أكبر من خلال عمليات صنع سياسات تجارية واستثمارية معززة ومستنيرة بشكل أفضل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. وتركز البرامج بشكل خاص على أ) تسهيل العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي و ب) تحسين الشفافية في التجارة والاستثمار من خلال توفير فرص الوصول المجاني إلى المعلومات للمشغلين الاقتصاديين وصانعي السياسات.

المخرجات المتوقعة:

- تعزيز مكتب دعم التجارة يوروميد (الاستثمار، قواعد المنشأ، إخطارات منظمة التجارة العالمية، أداة تقييم إمكانات التصدير، أدلة الإجراءات التجارية والتجارة في الخدمات).
- تعزيز فهم العوائق التجارية التنظيمية والإجرائية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة وتحديد الخيارات لتقليل تكاليف التجارة في السلع والخدمات؛
- تعزيز تحليل السوق ومهارات البحث ورفع مستوى الوعي حول استخدام مكتب دعم التجارة يوروميد.

فيما يتعلق بأسواق المقصد، هناك بعض علامات التنويع، مع زيادة ملحوظة في التجارة مع البلدان الآسيوية[33]. غير أنه، لا يزال هناك تركيز عالٍ على الأسواق الأوروبية، خاصة بالنسبة لدول شمال إفريقيا. على سبيل المثال، ظلت أسواق المقصد الأولى في الجزائر على حالها نسبيًا في ظل التركيز على الدول الأوروبية مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، على الرغم من الزيادة الطفيفة في الصادرات إلى دول آسيا مثل الهند وكوريا الجنوبية. وبالنسبة لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، تصدر الجزائر بشكل رئيسي إلى تونس (4 في المائة). كما تركز ليبيا أيضا على إيطاليا كوجهة أولى للسوق بنسبة 18 في المائة في عام 2019، لكنها زادت مؤخرا من صادراتها إلى الصين، التي تعد الآن الوجهة الثانية للصادرات الليبية (16 في المائة في عام 2019). ومن حيث الواردات، تعد الصين المصدر الأساسي للسلع لكلا البلدين. كما تصدر تونس والمغرب بشكل رئيسي إلى أوروبا. ومع ذلك، وكما ذكرنا من قبل، فقد قام المغرب بنشاط أكبر في تنويع صادراته إلى آسيا والولايات المتحدة خلال العقد الماضي. الاعتماد على الأسواق الأوروبية أقل وضوحًا في البلدان الأخرى في المنطقة. على سبيل المثال، لا يقوم الأردن بالتصدير بشكل أساسي إلى الدول الأوروبية، حيث كانت أهم وجهات تصديره في عام 2019 هي الولايات المتحدة (21 في المائة) والمملكة العربية السعودية (13 في المائة) والهند (8 في المائة) والعراق (7 في المائة) والإمارات العربية المتحدة (5 في المائة) والصين (5 في المائة). كما تمتلك مصر أيضًا أسواق تصدير متنوعة نسبيًا، مع اعتماد أقل على السوق الأوروبية وتركيز أقل على عدد قليل من الدول. على سبيل المثال، في عام 2019، صدرت مصر بشكل رئيسي إلى الولايات المتحدة (9 في المائة)، والإمارات العربية المتحدة (6 في المائة)،

[33] البيانات المتعلقة بأسواق المقصد مأخوذة من مرصد التعقيد الاقتصادي.

وإيطاليا (6 في المائة)، وتركيا (6 في المائة)، والمملكة العربية السعودية (6 في المائة) والهند (5٪). وصدّر لبنان بشكل أساسي في عام 2019 إلى سويسرا (27٪) والإمارات العربية المتحدة (15٪) وكوريا الجنوبية (11٪) والمملكة العربية السعودية (7٪) والكويت (6٪)، بينما تركز الأراضي الفلسطينية المحتلة على الدول المجاورة، حيث كانت الأردن الوجهة الأولى للتصدير بنسبة 32 في المائة ، تليها الإمارات (15 في المائة) والمملكة العربية السعودية (9 في المائة).

2.3.2.2. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من الإصلاحات الاستثمارية والتجارية الكبيرة، لم تحسن معظم بلدان المنطقة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها بشكل ملحوظ. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في معظم بلدان المنطقة بشكل ملحوظ بين عامي 2000 و 2008، لكنها اتجهت في مسار هبوطي منذ ذلك الحين، باستثناء مصر والمغرب. حيث قام كلا البلدين بتحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينهما بين عامي 2008 و2019، وكانت مصر أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا. غير أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لبلدان أخرى في فترة ما قبل الجائحة ظلت راكدة في أحسن الأحوال.

شهدت مصر أعلى مستوى من نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد منذ عام 2000 في المنطقة، على الرغم من الانخفاض الكبير الذي حدث في أعقاب الحركات الاجتماعية في عام 2011، وقد عززت مكانتها كأكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة منذ عام 2012. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر 56 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، مقارنة بنسبة 35 في المائة في عام 2008. وفي عام 2019، كانت مصر أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا. ويبدو أن الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك إصلاحات نظام الصرف في عام 2016، قد حسنت ثقة المستثمرين الأجانب في البلاد، حيث زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بشكل كبير بين عامي 2016 و 2019. فقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في عام 2019 مدفوعًا بشكل أساسي بصناعة النفط والغاز؛ ومع ذلك ، تم استثمار حصة مهمة في الاقتصاد غير النفطي، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والسلع الاستهلاكية والعقارات (الأونكتاد ، 2020).

وفي الأردن، انخفضت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير منذ عام 2007، مع انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019 بثلاث مرات تقريبًا من قيمتها في عام 2007. وفي عام 2019، كان الاستثمار الأجنبي المباشر موجهًا في الغالب إلى الصناعات التحويلية، تليها العقارات والخدمات (الأونكتاد ، 2020). وفي عام 2019، أطلقت الحكومة مبادرة جديدة لتشجيع الاستثمار، بما في ذلك استحداث مرفق الشباك الواحد للمستثمرين من خلال هيئة الاستثمار الأردنية، مما قد يساعد في زيادة ثقة المستثمرين الأجانب.

تلقى المغرب وتونس نفس مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر من عام 2006 إلى عام 2009. غير أن هذه الديناميكية قد تغيرت بشكل كبير بعد بدء الحركات الاجتماعية لعام 2011 في تونس. وقد استفاد المغرب من بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة نسبيًا، وسارت الأمور في مصلحة البلاد من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر. واستمرت الفجوة بين تونس والمغرب في الاتساع حتى عام 2019، عندما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب بنسبة 55 في المائة لتصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي. وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى تونس انخفاضًا مستمرًا منذ عام 2011، وقد تأثرت على الأرجح بعدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى تشكيل ثماني حكومات في غضون عشر سنوات فقط. وفي عام 2019، اتجهت معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في تونس إلى الصناعة، تليها الطاقة والخدمات (95 مليون دولار أمريكي)، مع انخفاض حاد في الاستثمار في قطاع الخدمات (الأونكتاد ، 2020).

شهد لبنان انخفاضًا في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20 في المائة في عام 2019، ويرجع ذلك أساسًا إلى الأزمة السياسية الضخمة المستمرة في البلاد منذ أكتوبر 2019. وفي نهاية عام 2019، شهد لبنان توقفًا في التدفقات الرأسمالية الوافدة، مما أدى إلى أزمة حادة في العملة الأجنبية، وهبوط قيمة العملة المحلية. ويتم توجيه الاستثمارات الأجنبية بشكل رئيسي إلى قطاع الخدمات (الأونكتاد ، 2020). أما الجزائر

فقد شهدت انخفاضًا كبيرًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة منذ عام 2009: حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة 2.7 مليار دولار أمريكي في عام 2009 ووصلت إلى 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

الشكل 43: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في بلدان مختارة في المنطقة - 1 (مليون دولار أمريكي)

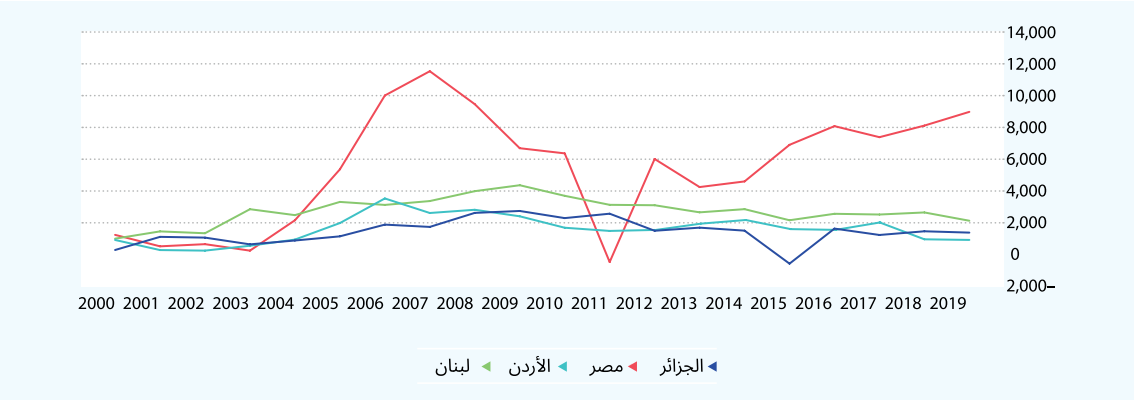

الشكل 44: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في بلدان مختارة في المنطقة - 2 (مليون دولار أمريكي)

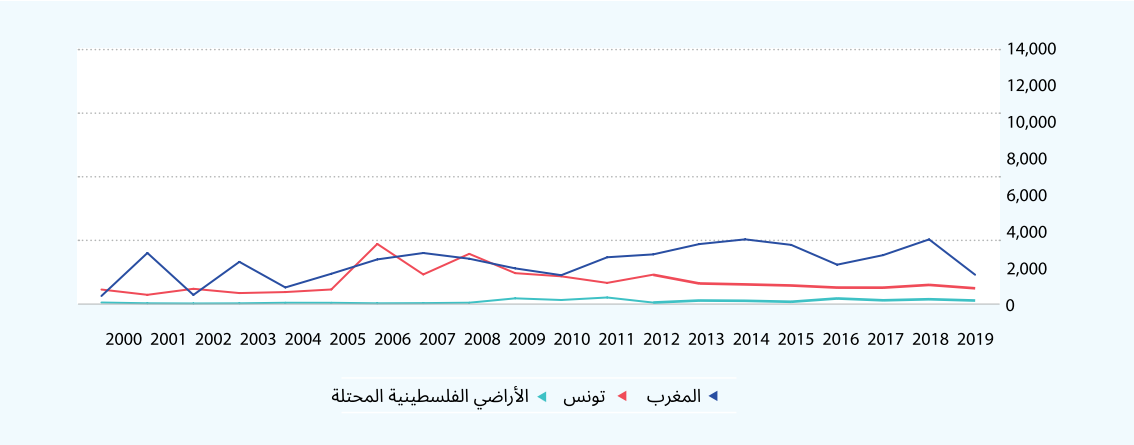

المصدر: الاونكتاد

لا يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة النتائج المتوقعة، حيث تتركز معظم الاستثمارات في القطاعات كثيفة رأس المال. فوفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اتجهت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في البلدان الثمانية في المنطقة في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٩، إلى العقارات والبناء (٣٥ في المائة) وقطاع التعدين والصناعات الاستخراجية (٢٦ في المائة) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠ أ). ووفقًا للمصدر نفسه، لم تشكل الصناعات التحويلية سوى حوالي ٢٥ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة وخلقت أكثر من ٥٥ في المائة من فرص التشغيل التي ولدها الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ثم، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص العمل وإنتاجية العمل والتغيير الهيكلي قد لا يكون بالمستوى الذي يتوقعه صناع السياسات في المنطقة. لذا ينبغي تعزيز التركيز على الروابط الداخلية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية لتعظيم تأثير هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في النتائج الاقتصادية المحلية.

◀ إطـار 3: برنامـج الاتحـاد الأوروبـي ومنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة حـول الاسـتثمار فـي بلـدان جنـوب البحـر الأبيـض المتوسـط

برنامـج ممـول مـن الاتحـاد الأوروبـي يركـز عـلى دعـم منـاخ الاسـتثمار فـي بلـدان جنـوب البحـر الأبيـض المتوسـط. ويهـدف هـذا البرنامـج إلى دعـم البلـدان فـي المنطقـة لتحسـين منـاخ الأعمـال والاسـتثمار مـن خـلال جـذب اسـتثمارات عاليـة الجـودة وأكثـر شـمولاً، وتعزيـز قـدرة البلـدان عـلى التقييـم الذاتـي، وتنفيـذ و إصلاحـات منـاخ الاسـتثمار تحسـينها ودعـم النمـو المسـتدام وخلـق فـرص العمـل اللائقـة.

يحتوي البرنامج على ثلاث مخرجات رئيسية:

- تقديـم المشـورة فـي مجـال السياسـات لدعـم تنفيـذ إصلاحـات منـاخ الاسـتثمار، بمـا فـي ذلـك أبحـاث السياسـات والأفـكار المتعلقـة بقيـاس جـودة الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر وتأثيـره عـلى سـوق العمـل وعـلى المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة المحليـة؛
- الحوار الإقليمي والوطني بين القطاعين العام والخاص حول إصلاحات مناخ الاستثمار؛
- تقديم الدعم لرصد عمليات تنفيذ الإصلاحات المختارة.

المصـدر: منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة. لمزيـد مـن المعلومـات، يُرجـى زيـارة موقـع منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة: https://www.oecd.org/mena/eu-oecd-mediterranean-investment/.

يختلـف مسـتوى القيـود المفروضـة عـلى الاسـتثمار الأجنبي المباشـر في المنطقـة باختلاف البلـدان وعبـر القطاعـات (الشـكل 45). المغـرب ومصر هما البلدان الأقل تقييدًا للاسـتثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، حيث سجلتا نفس المستوى في مؤشر القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل الولايـات المتحدة الأمريكية. ومن ناحية أخرى، تعد ليبيـا الدولـة الأكثـر تقييـدًا فـي المنطقـة، حيـث سـجلت 0.7 فـي المؤشـر (1 يعنـي مغلـق أمـام الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر). وبالرغـم مـن القيود النسـبية المفروضـة في الأردن وتونـس ولبنان من حيـث السـماح للاسـتثمار الأجنبي المباشـر، إلا أن هـذا التقييـد أقـل بكثير مقارنـة بالقيـود المفروضة فـي ليبيـا. وتختلـف قيـود الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر عبـر القطاعات كما هو مبين في الشـكل 45. ولا توجـد قيـود تقريبًـا على الاسـتثمار الأجنبي المباشـر في المنطقة في قطاع التصنيع، باسـتثناء ليبيـا وبعض القيود المنخفضة للغاية في الأردن. و بشـكل خاص، هناك قيود على الاسـتثمار الأجنبي المباشـر فـي قطـاع النقـل فـي المنطقـة، وكذلـك فـي البلـدان ذات الدخـل المرتفـع مثـل فرنسـا والولايـات المتحـدة. ومـع ذلـك، فـإن الاسـتثمار الأجنبي المباشـر فـي قطاع الاتصـالات، وهو قطاع اسـتراتيجي آخر، مفتوح نسـبيًا فـي الأردن ومفتوح تمامًـا فـي مصـر والمغـرب.

الشكل 45: مستوى تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلد والقطاع، 2020 (0 = مفتوح ، 1 = مغلق)

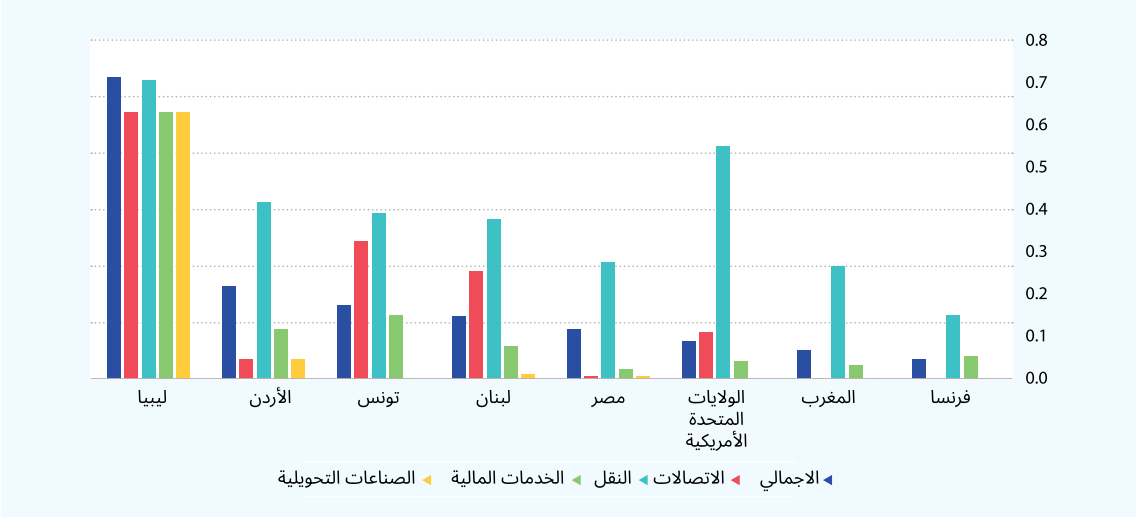

ملاحظة: لا تتوفر بيانات بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة.
المصدر: الاستثمار الأجنبي المباشر – القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر - بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يمثل مستوى اندماج المنطقة في سلاسل القيمة العالمية مقياسًا مهمًا لفرص التصدير المتاحة للشركات المحلية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية رفع مستوى تطور الإنتاج والصادرات. عادة ما يكون الاندماج في سلاسل القيمة العالمية مدفوعًا من قبل الشركات متعددة الجنسيات، الذين يدفعهم مبرر خفض التكلفة، أو تحسين سلاسل التوريد. ويمكن اعتبار بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط مندمجة بشكل جيد نسبيًا في سلاسل القيمة العالمية مقارنة بالبلدان التي لها نفس مستوى الدخل (الشكل ٤٦). وكانت كل من لبنان وتونس والأردن، على وجه الخصوص، تتمتع بمستويات أعلى من القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات مقارنة بالبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في عام ٢٠١٨. ومع ذلك، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في القيمة المضافة الأجنبية والمحلية في الصادرات (الشكل ٤٧)، ظلت حصة القيمة المضافة الأجنبية ثابتة تقريبًا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٨ (الشكل ٤٨)، مما يشير إلى أن المنطقة لا تزيد بشكل كبير من اندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

يوفر الاندماج الأفضل في سلاسل القيمة العالمية فرصًا تصديرية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المحلية الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى الارتقاء التكنولوجي. تشير الأدلة إلى أن المؤسسات لصغيرة والمتوسطة المصدرة والشركات المحلية يمكن أن تزيد من أرباحها وتحقق مكاسب في الإنتاجية والربح، ولا سيما من خلال «التعلم عن طريق التصدير». على سبيل المثال، درس أتكين وآخرون (Atkin ٢٠١٧ et al.,) منتجي السجاد في مصر ووجدوا أن فرص التصدير قد زادت بشكل كبير من الأرباح (زيادة تراوحت بين ١٦ في المائة و ٢٦ في المائة)، مع تحسين جودة المنتجات. قدم الباحثون دليلاً على أن الزيادة في الإنتاجية كانت بسبب ما يسمى بـ «التعلم عن طريق التصدير»، وليس بسبب التغيير في مزيج المنتجات الذي كان بإمكان رواد الأعمال إنتاجه حتى قبل التدخل. ووجد المؤلفون أن مكاسب الإنتاجية تضمنت زيادة في الجودة وارتفاعًا في الإنتاجية بعد إجراء التعديل في مواصفات المنتج (وهو ما لن يكون كذلك إذا استمر رواد الأعمال في استخدام نفس الأساليب). ثانيًا، وجدوا أنه عندما طُلب من رواد الأعمال الخاضعين للمراقبة، في البيئة الخاضعة للرقابة، صنع بساط، قدمت مجموعة المعالجة منتجًا عالي الجودة دون أن يستغرق وقتًا أطول في إنتاجه. أخيرًا، من خلال النظر

في تطور الجودة والإنتاجية، وجد الباحثون دليلًا على حدوث تحسن تدريجي يتوافق مع منحنى التعلم بدلاً من التحول إلى مزيج مختلف من المنتجات. كما لاحظ المؤلفون أن هناك أدلة على تدفق المعرفة في المراسلات بين المشترين والمنتجين الأجانب وأنه لم يكن هناك استثمارا إضافيا في الشركات. حاليًا ، تزيد حصة الشركات في المنطقة التي تصدر بشكل مباشر ما لا يقل عن ١٠ في المائة من إجمالي مبيعاتها السنوية عن المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمثل ١٦ في المائة. وتمثل هذه الحصة في المغرب ٢٠ في المائة والأردن ٢٣ في المائة وتونس ٢٤ في المائة. أما في مصر، فلا تزال الحصة منخفضة نسبيًا، عند ٦ في المائة [٣٤].

◄ الشكل 46: حصة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات ومقارنتها مع البلدان ذات الدخل المتوسط

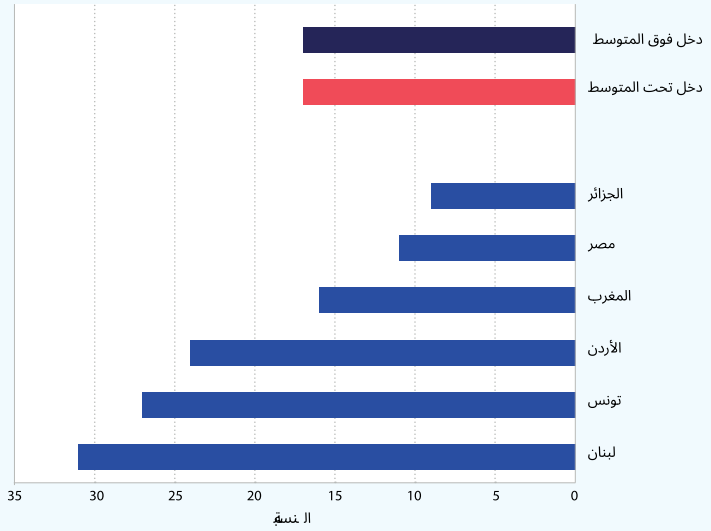

◄ الشكل 47: حصة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من القيمة المضافة في الصادرات (بالدولار الأمريكي)

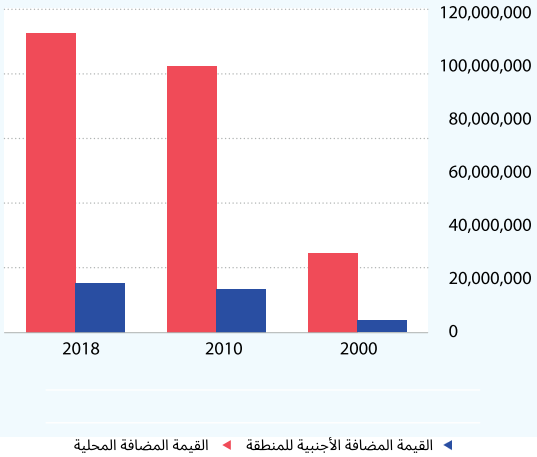

[٣٤] المصدر: مسح المؤسسات الخاص بالبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الدولي

الشكل 48: حصة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من القيمة المضافة في الصادرات وحصة القيمة المضافة الأجنبية والمحلية

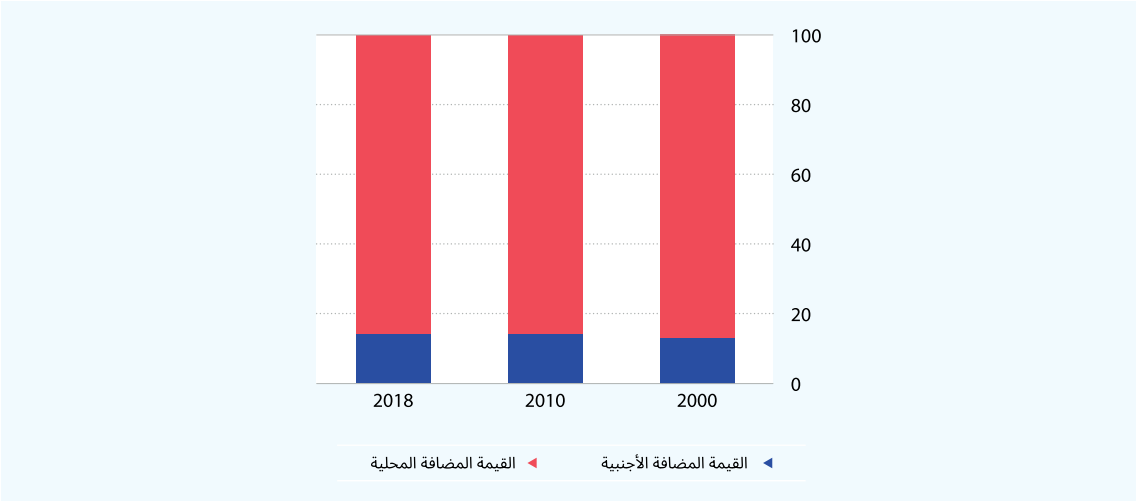

2.3.3 . تطور خلق فرص العمل وفقدانها عبر القطاعات

كما نوقش في الفصل السابق، يمكن أن تدعم سياسات التجارة والاستثمار تعزيز الإنتاجية عبر الاقتصاد وخلق فرص للعمل في القطاعات الموجهة للتصدير. ومع ذلك، يجب رصد تأثيرها على القطاعات الأخرى غير القابلة للتداول ومعالجة هذا التأثير، لأنها قد تؤدي إلى فقدان لفرص العمل وإلى مزيد من عدم المساواة مما هو متوقع وقد تزيد من الانتقال إلى القطاع غير المنظم وعدم المساواة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وهناك زيادة في الأدبيات التي تركز على آثار سياسات التجارة والاستثمار على سوق العمل في بلدان المنطقة.

وتستنتج الأدلة الموجودة في المنطقة عامةً أن إصلاحات تحرير التجارة لم تحسن بصورة كبيرة من نمو التشغيل. فعلى سبيل المثال، درس داسغوبتا وآخرون (Dasgupta et al 2002.,) تأثير تحرير التجارة على التشغيل في 59 بلد من الستينيات إلى أواخر التسعينيات وقاموا بمقارنة البلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبلدان النامية الأخرى. ووجد المؤلفون أن الانفتاح التجاري لم يساهم إلا بالقليل في خلق فرص العمل بشكل عام في قطاع الصناعات التحويلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالاتجاهات السائدة التي شوهدت في أماكن أخرى في البلدان النامية. ويشرح المؤلفون ذلك من خلال التركيز على المنتجات منخفضة القيمة المضافة والمنتجات التي تنمو ببطء، وكذلك من خلال جمود سوق العمل، المرتبط إلى حد كبير بالدور المهم الذي يلعبه التشغيل في القطاع العام. ويدرس مويلحي (Mouelhi 2007,) تأثير تحرير التجارة على سوق العمل في تونس من خلال مقارنة مرحلة ما قبل التحرير (1987-1995) بالمرحلة الأولى للتحرير (1995-2003). ويرى المؤلف أن المرحلة الأولى من تحرير التجارة لم تؤثر بقدر ملحوظ على نمو التصنيع ونمو التشغيل. غير أن، الفترة المشمولة في الدراسة لم تغط إلا عامين فقط بعد الإصلاح المعني بالتحرير، وبالتالي قد لا تعكس التأثير طويل المدى لسياسات التجارة.

ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن تحرير التجارة أدى إلى زيادة الطلب على العمال ذوي المهارات العالية في المنطقة. وينطبق ذلك بشكل خاص على المغرب وتونس والأردن، حيث ركزت هذه البلدان بشكل متزايد على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والصناعات كثيفة التكنولوجيا مثل الصناعات الدوائية وصناعات الطيران والسيارات. على سبيل المثال، يدرس شرف الدين ومرابط (Charfeddine and Mrabet 2015,) تأثير تحرير التجارة على التشغيل والطلب على المهارات في تونس من خلال تحليل قاعدة بيانات تغطي 12 قطاعًا تونسيًا في الفترة بين عامي 1983 و2010. ووجد المؤلفان أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيًا على الطلب النسبي على العمالة الماهرة.

وعلاوة على ذلك، في دراسة ذات صلة خاصةً بالمنطقة، تقوم منظمة العمل الدولية (2017) بتحليل الاتجاهات السائدة في الصادرات من عام 2000 إلى عام 2015، بما في ذلك في الأردن والمغرب وتونس، وتجد أن الزيادة في الصادرات ولدت طلبًا كبيرًا على العمالة ذات المهارات المتوسطة والعالية في هذه البلدان.

تشير الأدلة على تأثير التجارة على القطاع غير المنظم في المنطقة إلى زيادة الانتقال إلى القطاع المنظم. على سبيل المثال، درس كل من سلوانس وزكي (Selwaness and Zaki 2013,) تأثير إصلاحات تحرير التجارة على هيكل الشركات في مصر ووجدا أنها أدت إلى انخفاض الطابع غير النظامي للشركات. ويفسر المؤلفان هذه النتيجة من خلال خفض تكاليف التجارة التي زادت من جاذبية القطاع المنظم وربحيته لبعض الشركات غير المنتمية إلى القطاع المنظم، وكذلك من خلال زيادة مرونة سوق العمل المرتبطة بإصلاح العمل الذي أستحدث في عام 2003. وفي دراسة أحدث، قام بن سالم وزكي (Salem and Zaki ,2019) بدراسة تأثير الانفتاح التجاري على جودة الوظائف من خلال تطور حصص التشغيل غير المنظم وغير المنتظم من إجمالي التشغيل في مصر. وتوصلت الدراسة إلى أن خفض التعريفة أدى إلى انخفاض التشغيل غير المنظم وغير المنتظم في مصر، مع وجود تأثير ملحوظ على القطاع غير المنظم. ويمكن تفسير ذلك من حلال ارتفاع الطلب على العمال المهرة الأكثر ملاءمة عامة للوظائف في القطاع المنظم.

في القسم التالي، نستكشف تطور خلق الوظائف وفقدها في سوق العمل، مع تسليط الضوء على تطور التشغيل في القطاعات القابلة للتداول والإشارة إلى الاتجاهات السائدة في التجارة وسوق العمل والطلب على المهارات عند توفر البيانات. ويتطلب التحليل الأكثر دقة للتأثير الواقع على الشركات والعاملين ومستوى الأجور مزيدًا من التقييم المتعمق باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي ومصفوفات المحاسبة الاجتماعية ويعتبر ذلك خارج نطاق هذا التقرير.

تتمثل الخطوة الأولى لدراسة تطور التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول، في تصنيف جميع القطاعات إلى قطاعات قابلة للتداول وغير قابلة للتداول. وتُعرف القطاعات القابلة للتداول عمومًا على أنها قطاعات تنتج سلعًا أو خدمات يمكن تداولها عبر الحدود. ومع ذلك، لا يسمح هذا التعريف البسيط بتصنيف مباشر حيث إن قابلية التداول لقطاع ما هو أمر خاص بالبلد وقد يتطور بمرور الوقت. فعلى سبيل المثال، قد لا يتاجر البلد «أ» في الخدمات المالية في العام «س» وبالتالي يتم تصنيف هذا القطاع على أنه غير قابل للتداول في البلد «أ» في العام «س». وفي نفس العام، قد يكون القطاع قابلًا للتداول في بلد آخر. وأيضًا، قد تبدأ الدولة «أ» في تداول الخدمات في القطاعات المالية بعد ذلك ببضعة أعوام.

نستخدم نتائج مانو وكاستيلو (Mano 201 and Castillo,) كأساس لتصنيف القطاعات إلى قطاعات قابلة للتداول وغير قابلة للتداول في غياب بيانات التصدير الخاصة بكل قطاع فرعي لجميع البلدان. حيث يدرس مانو وكاستيلو تطور الإنتاجية داخل القطاعات القابلة للتبادل وغير القابلة للتبادل في 56 بلدًا في الفترة من عام 1989 إلى 2012 ويطوران منهجيات لتصنيف القطاعات إلى قطاعات قابلة للتداول وأخرى غير قابلة للتداول. ويستخدم المؤلفان ثلاث طرق لتصنيف القطاعات. تستخدم الطريقة الأولى بيانات التصدير على مستوى الصناعة من جداول المدخلات والمخرجات لقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية للفترة 1995-2011؛ وتستخلص الصادرات من نسبة القيمة المضافة الإجمالية لكل صناعة في جميع البلدان عبر جميع السنوات؛ وتحسب النسبة لكل صناعة عبر جميع الفترات الزمنية. وبعد ذلك، يصنف المؤلفان الصناعة على إنها قابلة للتداول أو غير قابلة للتداول إذا كان نسبة متوسط الصادرات إلى القيمة المضافة أكبر من 10%. وباستخدام هذا النهج، توصل المؤلفان إلى التصنيف الوارد في الجدول 15 (بناءً على التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد). أما الطريقة الثانية فلا تعتبر إلا الصناعات المنتجة للسلع بوصفها الصناعات القابلة للتداول، والتي تشمل الزراعة وصيد الحيوانات والحراجة وصيد الأسماك والصناعات التحويلية والتعدين واستغلال المحاجر. ويتم تعيين الخدمات الأخرى بطريقة افتراضية إلى الخدمات غير القابلة للتداول. ويعتبر النهج الثالث التصنيع فقط كقطاع قابل للتداول.

الجدول 15: تصنيف القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول وفقًا لدراسة مانو وكاستيلو (MANO AND CASTILLO 2015,)

التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد			التصنيف وفقًا لدراسة مانو وكاستيلو (2015)
الباب	القسم	الوصف	
أ، ب	5؛2؛1	الزراعة وصيد السمك	قابل للتداول
ج	14-10	التعدين والمحاجر	قابل للتداول
د	37-15	الصناعات التحويلية	قابل للتداول
هـ	41؛40	الكهرباء، والغاز و إمدادات المياه	غير قابل للتداول
و	45	البناء	غير قابل للتداول
ز	52-50	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية	الأقسام 50 و52 غير قابلة للتداول؛ القسم 51 قابل للتداول.
ح	55	الفنادق والمطاعم	غير قابل للتداول
ط	64-60	النقل، والتخزين والاتصالات	الأقسام من 60 حتى 63 قابلة للتداول؛ القسم 64 غير قابل للتداول.
ي	67-65	الوساطة المالية	قابل للتداول
ك	67-65	العقارات، والإيجارات والأنشطة التجارية	القسم 70 غير قابل للتداول؛ الأقسام من 70 حتى 74 قابلة للتداول (الإيجار والأنشطة التجارية).
ل	75	الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإلزامي	غير قابلة للتداول
م	80	التعليم	غير قابل للتداول
ن	85	الصحة والعمل الاجتماعي	غير قابل للتداول
س	93-90	أنشطة للخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	غير قابل للتداول
ع	97-95	أنشطة الأسر المعيشية الخاصة	غير قابل للتداول
ف	99	المنظمات والهيئات غير الإقليمية	غير قابل للتداول

المصدر: مانو وكاستيلو (٢٠١٥).

يبدو أن التصنيف المستند إلى النهج الأول هو الأكثر منطقية للاستخدام، إذا أخذنا في الاعتبار تزايد أهمية التجارة في الخدمات على مستوى العالم والمنطقة. ونظرًا لأن نتائج هذا التصنيف شملت 58 بلدًا، فيبدو أنها قوية بما يكفي لاستخدامها في هذا التقرير. ومع ذلك، يجب تسليط الضوء على ثلاث نقاط في هذا التصنيف كما أشار مانو وكاستيلو (Mano and Castillo 2015). أولًا، التصنيف ليس خاصًا ببلدٍ معين، حيث تُصنَف الصناعة على أنها قابلة للتداول بناءً على أن تزيد نسبة متوسط الصادرات إلى القيمة المضافة عن 10% لجميع البلدان المدرجة في الدراسة. ثانيًا: يقوم هذا التصنيف على أساس مستويات الصادرات وليس الواردات والصادرات. وتعد هذه نقطة مهمة حيث إن العديد من الصناعات المصنفة على أنها غير قابلة للتداول تقوم باستيراد البضائع لأنشطتها. ثالثًا، يأخذ التصنيف نهجًا زمنيًا ثابتًا لمقارنة تطور الصناعات عبر الزمن.

من أجل التمكن من استخدام هذا التصنيف، أدخلنا تعديلين على التصنيف باستخدام التماثل بين التنقيحين الثالث والرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. أولًا، يعتمد التصنيف على التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد المُصنفة في المستوى الثاني. وبالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة، تُستخدم البيانات القطاعية المتاحة التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وتتوفر في فئات واسعة. ثانيًا، بعض القطاعات التي حددها مانو وكاستيلو (Mano and Castillo 2015) على أنها غير قابلة للتداول، مثل الفنادق وأنشطة خدمات المطاعم، ترتبط بالسياحة والتي تعتبر صناعة قابلة للتداول في معظم بلدان المنطقة. يوضح الجدول 16 تفاصيل التعديل المقدم عند الضرورة والتصنيف النهائي المستخدم للقطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول على أساس التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد.

◄ الجدول 16: تصنيف القطاعات القابلة للتداول والقطاعات غير القابلة للتداول وفقًا لدراسة مانو وكاستيلو (Mano Castillo 2015)

التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد			التصنيف	التعليق
الباب	القسم	الوصف		
أ	1؛2؛5	الزراعة وصيد السمك	قابل للتداول	لا ينطبق
ب	05-09	التعدين والمحاجر	قابل للتداول	لا ينطبق
ج	10-33	التصنيع	قابل للتداول	لا ينطبق
د	35	إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار والمكيفات الهوائية	قابل للتداول	لا ينطبق
هـ	36-39	إمدادات المياه؛ وشبكات الصرف الصحي؛ وأنشطة إدارة النفايات ومعالجتها	غير قابل للتداول	لا ينطبق
و	41-43	البناء	غير قابل للتداول	لا ينطبق
ز	54-47	الجملة والتجزئة	غير قابل للتداول	حدد مانو وكاستيلو (2015) قسمين من ثلاثة أقسام على أنهما غير قابلين للتداول، نظرًا لعدم وجود تصنيف لجميع البلدان، فإننا نصنف البيع بالجملة والتجزئة على أنهما غير قابلين للتداول.
ح	49-53	النقل والتخزين	قابل للتداول	حدد مانو وكاستيلو (2015) الأقسام من 60 إلى 63 في التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد على أنها قابلة للتداول وحددا القسم 64 على أنه غير قابل للتداول، أما في التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، فإن القسم 64 يقع تحت المعلومات والاتصالات. ولذلك يُصنَف النقل والتخزين على أنهما قابلين للتداول.

ط	56-55	الفنادق وأنشطة خدمات المطاعم	قابل للتداول	وفقًا لمانو وكاستيلو (2015) هذه الأنشطة غير قابلة للتداول؛ ومع ذلك، ترتبط هذه الأنشطة بالسياحة، وهي قطاع مهم مدر للاحتياطات الأجنبية في العديد من البلدان في المنطقة. ولذلك، تُصنَف على أنها قابلة للتداول.
ي	63-58	المعلومات والاتصالات	قابل للتداول	لا تدرج المعلومات والاتصالات (الباب ي) في التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد وبالتالي لم تصنفها دراسة مانو وكاستيلو (2015). أما في التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، فيشمل الباب "ي": القسم 58- أنشطة النشر، القسم 59- إنتاج الصور المتحركة، والفيديو والبرامج التليفزيونية، وأنشطة التسجيل الصوتي ونشر الموسيقى؛ والقسم 60- أنشطة البرمجة والبث؛ والقسم 61- الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ القسم 62- برمجة الحاسوب والاستشارات والأنشطة ذات الصلة، والقسم 63- أنشطة خدمات المعلومات. خارج القسم 62 -الاتصالات (وفقًا للقسم 64 تحت التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد)، ويمكن أن تكون جميع الأنشطة الأخرى قابلة للتداول وترتبط بالنشاط التجاري المتنامي في المنطقة، المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجة. ولذلك نصنف هذا القسم على أنه قابل للتداول.
ك	66-64	الأنشطة المالية والتأمينية	قابل للتداول	تتوافق مع الباب ي في التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، وتصنفها دراسة مانو وكاستيلو (2015) على أنها قابلة للتداول.
ل	68	الأنشطة العقارية	غير قابل للتداول	تتوافق مع الأنشطة العقارية قسم 70 في التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد وبالتالي تصنف على أنها قابلة للتداول.
م	75-69	الأنشطة المهنية والعلمية والفنية	قابل للتداول	تتوافق الأنشطة المهنية والعلمية والفنية مع الأقسام 71-74 التي صنفتها دراسة مانو وكاستيلو (2015) على أنها قابلة للتداول.
ن	82-77	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	غير قابل للتداول	غير موجودة في التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد؛ صنفها المؤلف.
س	84	الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإلزامي	غير قابل للتداول	لا ينطبق
ع	85	التعليم	غير قابل للتداول	لا ينطبق
ف	88-86	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	غير قابل للتداول	لا ينطبق
ص	93-90	الفنون، والترفيه والاستجمام	قابل للتداول	غير موجودة في التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. ومع ذلك، ترتبط الفنون والترفيه والاستجمام بالأنشطة السياحية، وبالتالي تُصنَف على أنها قابلة للتداول
ق	96-94	الأنشطة الخدمية الأخرى	غير قابل للتداول	لا ينطبق
ر	98-97	الأنشطة الأسرية كأصحاب عمل	غير قابل للتداول	لا ينطبق
ش	99	أنشطة المنظمات والهيئات خارج الحدود الإقليمية	غير قابل للتداول	لا ينطبق

2.3.3.1 تأثير السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية على خلق فرص العمل في المنطقة

كان للمنطقة عامةً توقعات سلبية بشأن الوظائف، كما هو مبين في الجدول 17. ونما عدد السكان في سن العمل والقوى العاملة بوتيرة أسرع من نمو التشغيل في معظم بلدان المنطقة. وبالنسبة للبلدان مثل مصر والمغرب، فقد نما عدد السكان في سن العمل بوتيرة أسرع من نمو القوى العاملة.

◄ الجدول 17: تطور المؤشرات الرئيسية في سوق العمل

البلد	أ نمو التشغيل		ب نمو الفئة السكانية التي في سن العمل (15-64)		الفرق بين (أ-ب) بالنقاط المئوية		ج نمو القوى العاملة		الفرق بين (أ-ج) بالنقاط المئوية	
	2009-2000	2019-2009	2009-2000	2019-2009	2009-2000	2019-2009	2009-2000	2019-2009	2009-2000	2019-2009
الجزائر	%56	%16	%25	%14	31	2	%22	%18	%34	2-
مصر	-	%14	-	%27	-	14-	-	%12	-	2
الأردن	-	%8	-	%9	-	1-	-	%7	-	2
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	%33	%16	%23	%11	10	5	%33	%15	%0	1
المغرب	%24	%7	%18	%15	6	9-	%17	%7	%6	0.1-
الأراضي الفلسطينية المحتلة	%24	%42	%42	%35	18-	7	%39	%51	%15-	9-
تونس	%9	%6	%7	%10	1.8	3.3-	%10	%11	-	4-

ملاحظة: بالنسبة للأردن، لم يتم حساب النمو للفترة 2009-2019 إلا بين 2017-2019 بسبب توافر البيانات. وبالنسبة لتونس: لا يُحسَب النمو بالنسبة للفترة 2000-2009 إلا بين 2005-2009 بسبب توافر البيانات.
المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من قبل قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية لمصر والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس، وتقديرات منظمة العمل الدولية للجزائر والمغرب وليبيا. أما البيانات الخاصة بلبنان فمتوفرة فقط لعام 2019.

بشكل عام، وعلى الرغم من تنفيذ السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية، لم يزد نمو التشغيل زيادة ملحوظة في المنطقة في القطاعات القابلة للتداول، مثل الصناعات التحويلية والخدمات القابلة للتداول. وينتقل العمال في جميع البلدان تقريبًا من قطاع الزراعة، بشكل أساسي نحو القطاعات غير القابلة للتداول والقطاعات منخفضة الإنتاجية. ومع ذلك، أدت الصادرات والتجارة إلى زيادة الطلب على المهارات العالية في المنطقة، ولا سيما في مصر والمغرب وتونس، بما يتماشى مع زيادة حصة الصادرات التي تتطلب مهارات مرتفعة وكثيفة التكنولوجيا. ولم تكن القطاعات القابلة للتداول، ولا سيما قطاع الصناعات التحويلية، قادرة على خلق طلب كافٍ على القوى العاملة في المنطقة. وانخفضت حصة الصناعات التحويلية في التشغيل في جميع البلدان تقريبًا، باستثناء مصر. وفي الوقت نفسه، زادت حصة تجارة الجملة والتجزئة بشكل منهجي تقريبًا. وساهمت القطاعات الأخرى غير القابلة للتداول مثل الإدارة العامة والتعليم بمساهمات كبيرة في خلق فرص العمل. غير أن هناك عموما بعض العلامات المشجعة في قطاع الخدمات القابلة للتداول التي تتطلب المهارات العالية، ولا سيما في المغرب، وهو ما يتماشى مع الدور المتزايد الذي تلعبه التجارة في الخدمات في المنطقة. حيث تتمتع الخدمات القابلة للتداول بإمكانيات كبيرة للنمو في المنطقة؛ ومع ذلك، فإنها غالبًا ستزيد من الطلب على العمال ذوي المهارات العالية. ويبدو أن التركيز على القطاعات التي تتطلب مهارات عالية والقطاعات الأخرى في قطاع الصناعات التحويلية التي من شأنها أن تستوعب الحصة المهمة من العمال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة هو النهج الصحيح لبلدان البحر الأبيض المتوسط.

في مصر، نما التشغيل بنسبة 14% بين عامي 2009 و2019، أسرع من نمو قوة العمل (12%). وأدى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة الإجمالي من 9% إلى 8% خلال نفس الفترة. ومع ذلك، نما التشغيل في القطاعات غير القابلة للتداول بصورة أسرع من نموها في القطاعات القابلة للتداول بين عامي 2009 و2019، مدفوعًا بانخفاض التشغيل في القطاع الزراعي من 30% إلى 21% (الشكل 50). وزادت حصة الصناعات التحويلية من إجمالي التشغيل زيادة

طفيفة من 12% في عام 2009 إلى 13% في عام 2019، حيث انخفضت عما يقرب من 20% في التسعينيات (الشكل 49). وبالمثل، زادت حصة الخدمات القابلة للتداول من 12% إلى 15% خلال نفس الفترة. ومع ذلك، لم يعوض نمو التشغيل في هذه القطاعات عن انخفاض التشغيل في القطاع الزراعي. بشكل عام، تحولت العمالة إلى الصناعات غير القابلة للتداول، وبصورة رئيسية إلى القطاعات منخفضة الإنتاجية مثل البناء وتجارة الجملة والتجزئة. فقد شكل هذان القطاعان الجزء الأكبر من الوظائف، خاصةً للعمال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة.

الشكل 49: تطور حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في مصر، 2009 - 2019

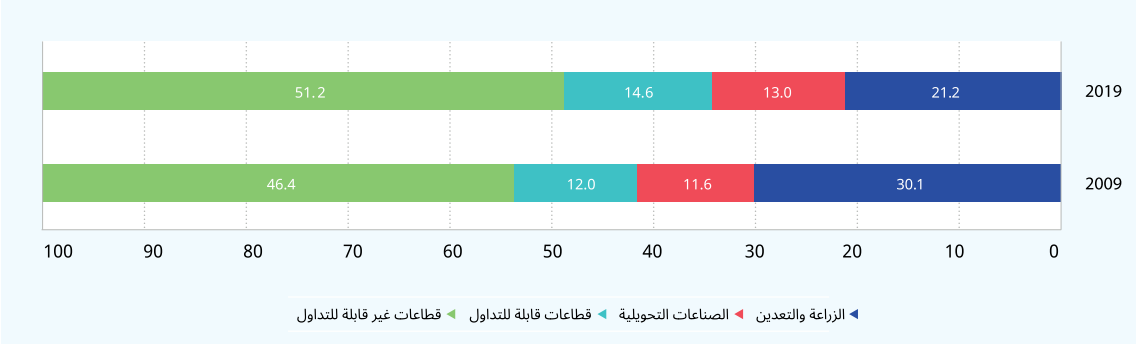

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية

ومع ذلك، فقد شهد قطاع الصناعات التحويلية نموًا في التشغيل في مصر، مما يعكس النمو الملحوظ في الصادرات السلعية وبعض الآثار الإيجابية للسياسات الصناعية والتجارية المطبقة في البلاد. وخلق القطاع حوالي 726.500 فرصة عمل بين عامي 2009 و2019 وسجل أعلى نسبة نمو للتشغيل في قطاع الصناعات التحويلية في المنطقة خلال نفس الفترة (بزيادة قدرها 23%). وتعد قطاعات المواد الغذائية والملابس والمنتجات المعدنية والمنتجات المعدنية اللافلزية هي القطاعات التي أوجدت معظم الوظائف في الصناعات التحويلية (الشكل 51). كما زادت حصة معظم هذه القطاعات في التشغيل في مجال الصناعات التحويلية بقدر كبير، حيث مثل قطاع الصناعات الغذائية نسبة 19% من التشغيل في مجال الصناعات التحويلية في عام 2019، مقارنة بنسبة 16% في عام 2009. وارتفعت حصة الملابس من 11% إلى 13% بين عامي 2009 و2019. وقد أولت استراتيجية التنمية الصناعية المنفذة في البلاد الأولوية لمعظم هذه القطاعات بين عامي 2004 و2016. وزادت مستويات الصادرات لهذه القطاعات عامةً بين عامي 2009 و2019، باستثناء المنتجات المعدنية، التي انخفضت صادراتها بمقدار 45% بين عامي 2009 و2019 (الشكل 52). وزادت الصادرات من المنتجات المعدنية اللافلزية والصناعات الدوائية والملابس بنسبة لا تقل عن 20% بين عامي 2009 و2019. وشهد قطاع الصناعات الغذائية، وهو القطاع الرائد في خلق فرص العمل بين عامي 2009 و2019، زيادة طفيفة في الصادرات بنسبة 9% في نفس الفترة (الشكل 52).

◄ الشـكل 50: خلـق فـرص عمـل فـي قطـاع الصناعـات التحويليـة فـي مصـر، 2009-2019 (بـالآلاف)

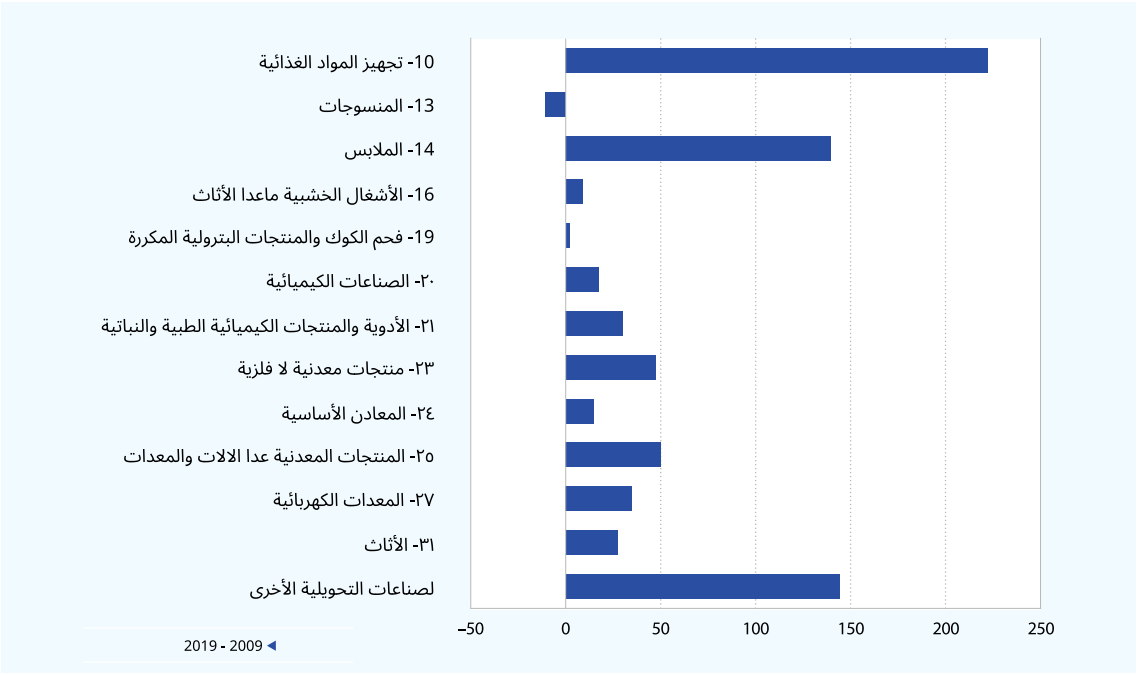

المصدر: إعداد المؤلف، استنادًا إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

◄ الشكل 51: التوزيع القطاعي لخلق فرص العمل في مصر، 2009-2019 (بالآلاف)

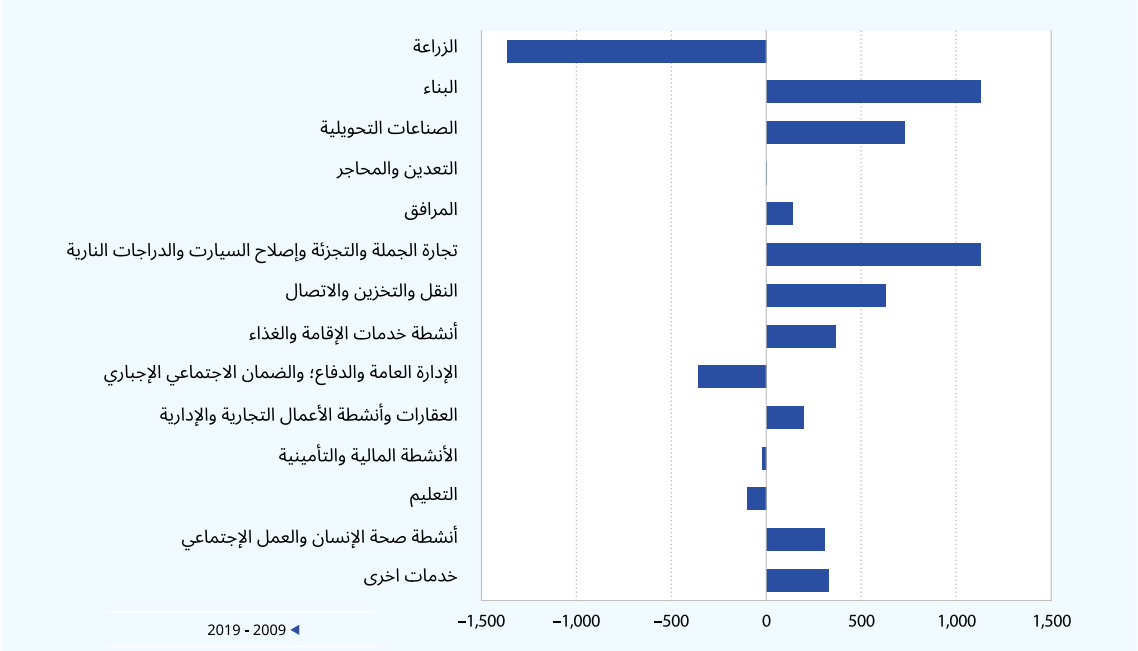

المصدر: إعداد المؤلف، استنادًا إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

الشكل 52: تطور الصادرات من منتجات مختارة في مصر

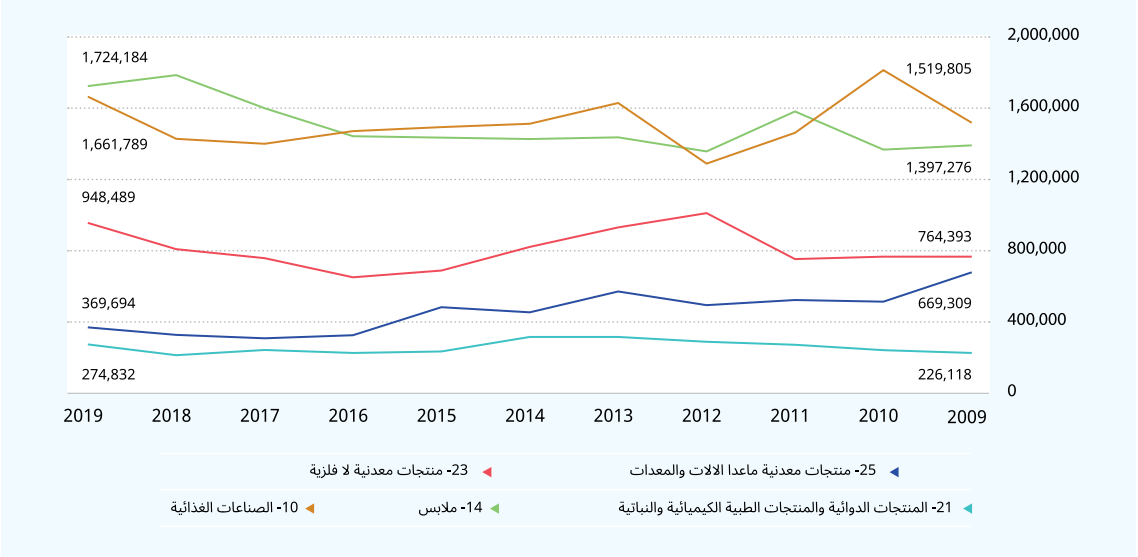

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على بيانات من الأونكتاد- قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية. وتشمل الملابس أصناف من الملبوسات والأزياء (رقم 84 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية). وتشمل الصناعات الدوائية المنتجات الطبية والمستحضرات الصيدلانية (رقم 54 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية). وتشمل المنتجات المعدنية، باستثناء الآلات والمعدات، المصنوعات المعدنية غير المذكورة في موضع آخر (رقم 69 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية). وتشمل الصناعات الغذائية من رقم 01 إلى رقم 09 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية باستثناء رقم 50- الفواكه والخضروات.

وبشكل عام، تحسنت مستويات التشغيل بأجر في مصر، من 60.6في المائة في عام 2009 إلى 71 في المائة في عام 2019، مدفوعة بالزراعة (الجدول 18). وزاد التشغيل بأجر في في القطاع الزراعي بأكثر من الضعف بين عامي 2009 و2019 (من 19في المائة إلى 44%). كما زادت حصة التشغيل بأجر في قطاع الصناعات التحويلية والبناء وتجارة الجملة والتجزئة، وهي القطاعات الأولية التي خلقت فرص العمل بين عامي 2009 و2019. ومع ذلك، ظلت حصة التشغيل بأجر مستقرة في مجال الخدمات القابلة للتداول، من نسبة 79 في المائة في عام 2009 إلى 76% في عام 2019.

◄ الجدول 18: تطور نسبة التشغيل بأجر حسب القطاع بين عامي 2009 و2019 في مصر (نسبة مئوية)

حصة التشغيل بأجر	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعة	19.0	21.3	21.7	22.3	20.9	23.7	43.9	39.1	39.1	**43.5**
الصناعات التحويلية	79.9	82.4	78.3	80.9	80.0	81.1	83.6	85.1	85.3	**86.2**
الخدمات القابلة للتداول	74.3	73.2	71.1	70.5	69.3	68.8	72.9	71.5	72.4	**74.2**
القطاعات غير القابلة للتداول	78.8	77.7	78.3	77.9	77.1	75.2	77.4	75.3	74.3	**76.4**
البناء	76.8	77.6	77.2	76.7	77.1	79.3	81.2	81.2	79.1	**78.8**
البيع بالجملة والتجزئة	42.4	42.3	41.6	40.9	39.8	39.8	45.1	46.1	46.0	**51.6**
إجمالي حصة التشغيل بأجر من إجمالي التشغيل	**60.6**	**62.2**	**61.2**	**62.5**	**61.1**	**62.5**	**69.7**	**67.9**	**68.6**	**71.1**

ملاحظة: لا تتوفر بيانات عام 2014.
المصدر: إعداد المؤلف، استنادًا إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية

بالنظر إلى توزيع الوظائف التي تولدت حسب مستوى المهارات، فيوجد اتجاه واضح نحو خلق المزيد من الوظائف التي تتطلب المهارات بين عامي 2009 و2018 في الاقتصاد المصري، بما في ذلك مجال الصناعات التحويلية.[35] وزادت نسبة العمال ذوي المهارات العالية والمتوسطة في جميع القطاعات بين عامي 2009 و2018 (الشكل 53). وأدى نمو التشغيل في الصناعات التحويلية إلى زيادة الطلب على العمال ذوي المهارات المتوسطة، حيث زادت حصتهم من 14% في عام 2009 إلى 21% في عام 2018. وتعتبر معظم الوظائف التي تم توليدها خلال هذه الفترة إما للعمال الحاصلين على تعليم متوسط أو عالي أو لأولئك العاملين في وظائف تتطلب مهارات متوسطة وعالية. وفي مجال الصناعات التحويلية، بين عامي 2010 و2018، فُقد أكثر من 144000 وظيفة من الوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية (عمال لم يتجاوزوا مستوى التعليم الأساسي)، خاصة في قطاع الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس والمشغولات الخشبية والأثاث والمنتجات الكيميائية. وفي موازاة ذلك، زادت صادرات هذه القطاعات بمقدار كبير خلال نفس الفترة كما هو مبين في الشكل 52. ويشير ذلك إلى أنه مع زيادة التجارة والصادرات في مصر، يزداد الطلب على العمال ذوي المهارات المتوسطة والعالية في قطاع الصناعات التحويلية ويقل الطلب على العمال ذوي المهارات المنخفضة.

[35] البيانات غير متاحة بالنسبة للتشغيل حسب مستوى المهارات في عام 2019.

الشكل 53: توزيع مستوى المهارات في الاقتصاد المصري والصناعات التحويلية في عامي 2019 و2018

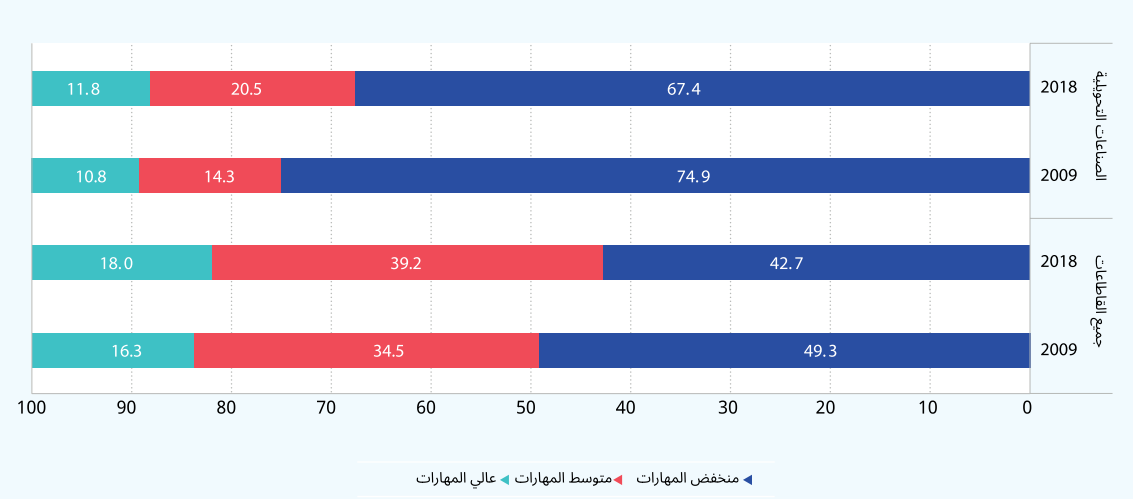

المصدر: إعداد المؤلف، استنادًا إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

في الأردن، نما التشغيل بنسبة 8 في المائة بين عامي 2017 و2019، وهي نسبة أعلى قليلًا من نمو القوى العاملة (حوالي 7في المائة)[36] , ولا سيما في القطاعات غير القابلة للتداول (الشكل 54). وانخفضت حصة القطاعات القابلة للتداول خلال نفس الفترة من 33في المائة إلى 28.2في المائة. وخلافًا لمصر، فإن هذا الانخفاض ليس مدفوعًا بالزراعة، حيث ظلت حصة التشغيل مستقرة نسبيًا، ولكن بالأحرى بسبب انخفاض ملحوظ في التصنيع والخدمات القابلة للتداول. وانخفض التشغيل في التصنيع، وبين عامي 2017 و2019، انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 11.7في المائة، مما أدى إلى فقد حوالي 27000 وظيفة. وكانت معظم الوظائف المفقودة في قطاعات الصناعات الكيميائية والمنتجات المعدنية المصنعة والمنسوجات والجلود والطباعة وإعادة انتاج وسائط الإعلام المسجلة. ولم تخلق القطاعات القابلة للتداول بين عامي 2017 و2019 فرصًا للعمل وتقلصت حصتها في التشغيل بنحو 5 نقاط مئوية، مما يعكس ركود الصادرات خلال نفس الفترة في الأردن.

[36] لا تتاح بيانات إلا للفترة بين عامي 2017 و2019.

◄ الشكل 54: تطور حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في الأردن، 2017-2019

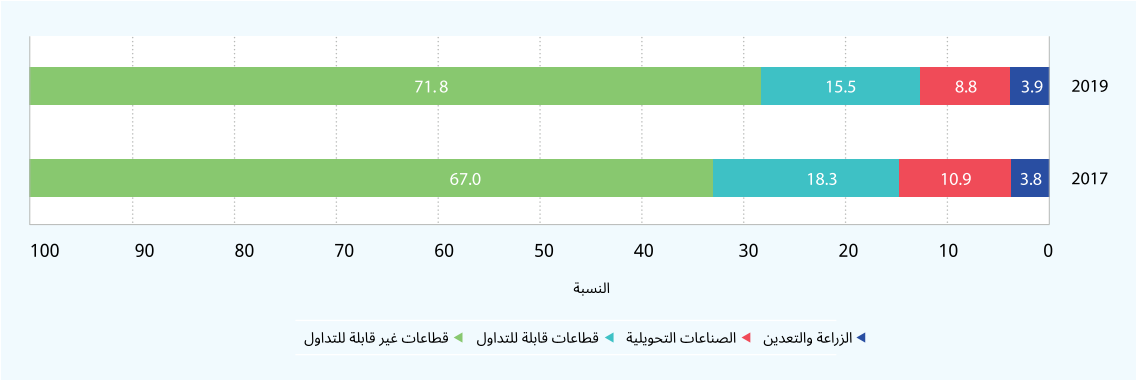

المصدر: إعداد المؤلف، استنادًا إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية

في إطار الصناعات التحويلية، رصدت القطاعات، التي شهدت أعلى مستوى من فقد للوظائف، زيادة في مستوى صادراتها. وفي الواقع، فقد قطاع الكيماويات والمنتجات الكيميائية أكثر من 6750 وظيفة (27% من انخفاض التشغيل) من عام 2017 إلى عام 2019 (الشكل 56). وفي موازاة ذلك، زادت صادرات المنتجات الكيميائية على مدى السنوات العشر الماضية، بما في ذلك من 2017 إلى 2019، على الرغم من التباطؤ في الفترة 2014-2016 (الشكل 57). وعلى سبيل المثال، انخفض التشغيل في قطاع الملابس بنسبة 3% من عام 2017 إلى عام 2019، على الرغم من الزيادة الكبيرة في مستويات الصادرات خلال نفس الفترة. ورصدت قطاعات الصناعات التحويلية الأخرى، التي شهدت انخفاضًا في مستويات التشغيل لديها، انخفاضًا أو ركودًا في الصادرات (الشكلان 56 و57).

حدث معظم النمو في التشغيل في قطاع الخدمات في مجالات العقارات والأعمال التجارية والأنشطة الإدارية، وتحديدًا في أنشطة الأمن والتحقيقات (الشكل 55). وخلق القطاع في الغالب وظائف للعمال ذوي المهارات المتوسطة. في المقابل، فقدت تقريبًا جميع قطاعات الخدمات الأخرى وظائف بين عامي 2017و2019.

الشكل 55: خلق فرص عمل في قطاع التصنيع في الأردن، 2017-2019(بالآلاف)

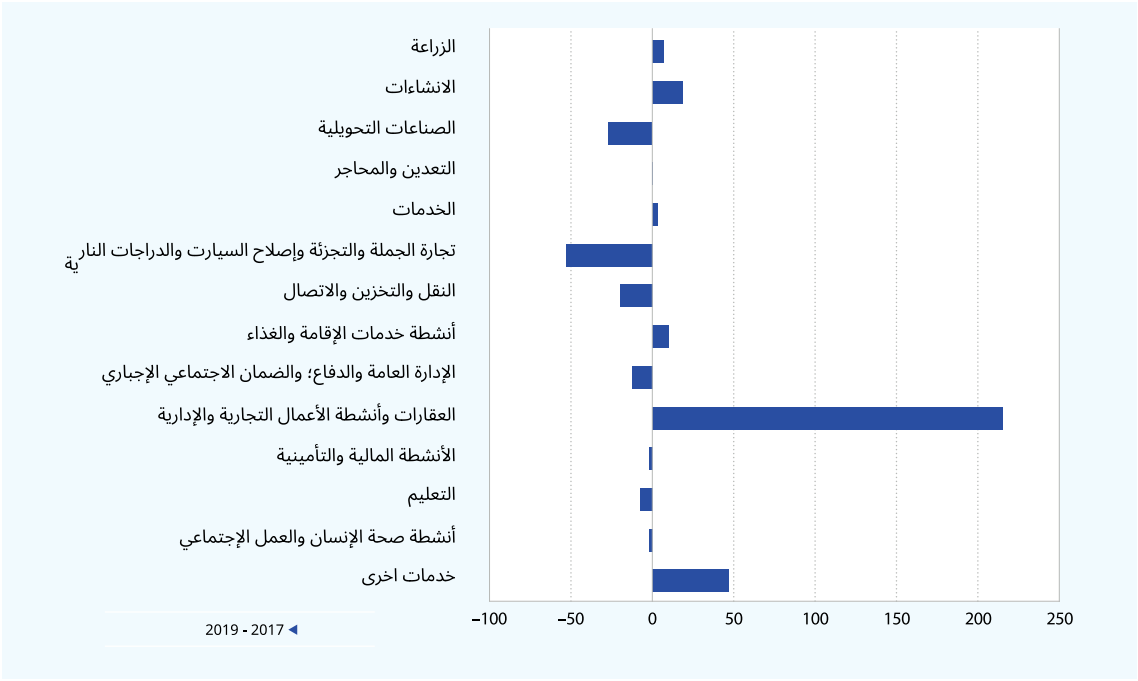

الشكل 56: التوزيع القطاعي لخلق فرص العمل في الأردن، 2017-2019 (بالآلاف)

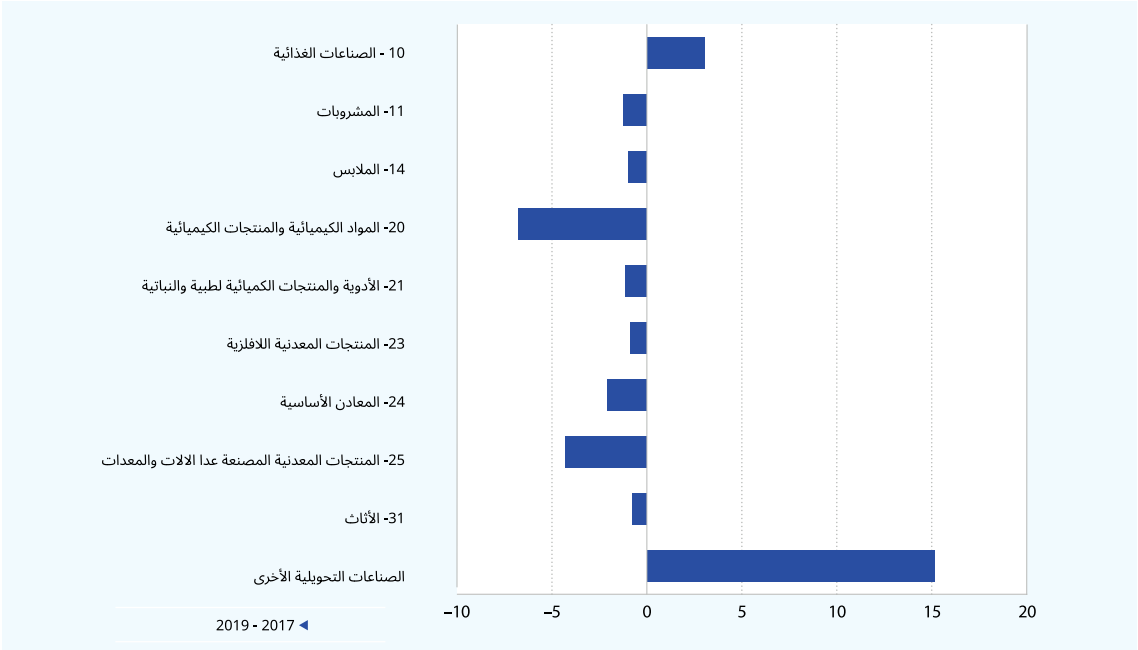

المصدر: إعداد المؤلف، استنادًا إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية

◄ الشكل 57: تطور الصادرات السلعية المختارة في الأردن، 2009-2019

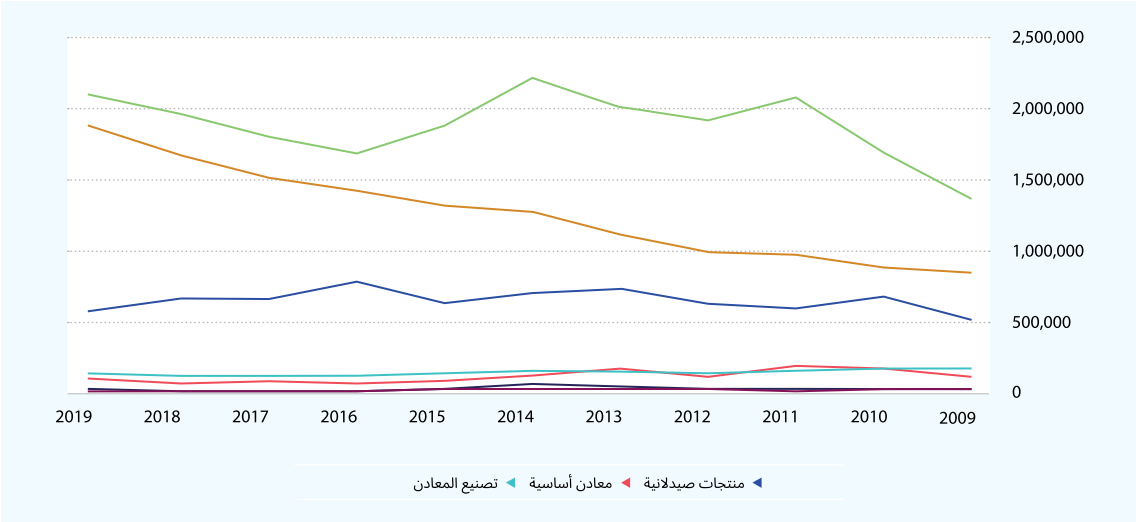

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على بيانات من الأونكتاد- قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية. وتشمل الكيماويات والمنتجات الكيميائية: المواد الكيميائية العضوية (رقم 51 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية)، والمواد الكيميائية غير العضوية (رقم 52 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية)، ومواد الصباغة والدباغة والتلوين (رقم 53 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية)، والزيوت الأساسية لمواد العطور ومستحضرات التنظيف (رقم 55 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية)، والأسمدة بخلاف المجموعة 272 (رقم 56 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية)، والبلاستيك في أشكاله الأولية (رقم 57 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية)، والمواد الكيميائية والمنتجات الكيمائية (رقم 59 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية)؛ وتشمل الملابس: أصناف من الملبوسات والأزياء (رقم 84 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية) والأحذية (رقم 85 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية)؛ وتشمل المنتجات الدوائية: المنتجات الطبية والصيدلانية (رقم 54 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية)؛ ويشمل تصنيع المعادن: صناعات المعادن غير المذكورة في مكان آخر (رقم 69 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية)؛ وتشمل المعادن الأساسية؛ الحديد والصلب (رقم 67 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية) والمعادن غير الحديدية (رقم 68 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية)؛ وتشمل المشروبات: المشروبات (رقم 11 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية)؛ ويشمل الأثاث: أثاث (رقم 82 في التصنيف الموحد للتجارة الدولية).

وبشكل عام، ارتفع مستوى المهارات بين السكان العاملين، مع زيادة نسبة العمال ذوي المهارات العالية من 23في المائة إلى 30في المائة من عام 2017 إلى عام 2019. ومع ذلك، في التصنيع، زادت نسبة العمال ذوي المهارات المنخفضة بمقدار قليل في نفس الفترة، بينما ظلت نسبة العمال ذوي المهارات العالية مستقرة. ويشير ذلك إلى انخفاض طفيف في مستوى المهارات المطلوبة من قبل الصناعات التحويلية في الأردن. أما في القطاعات الأخرى القابلة للتداول، بما في ذلك الزراعة، زاد الطلب بمقدار قليل على كلٍ من العمال ذوي المهارات المنخفضة والعالية (الشكل 58).

الشكل 58 - توزيع مستوى المهارات في جميع القطاعات والصناعات التحويلية في الأردن، 2017-2019

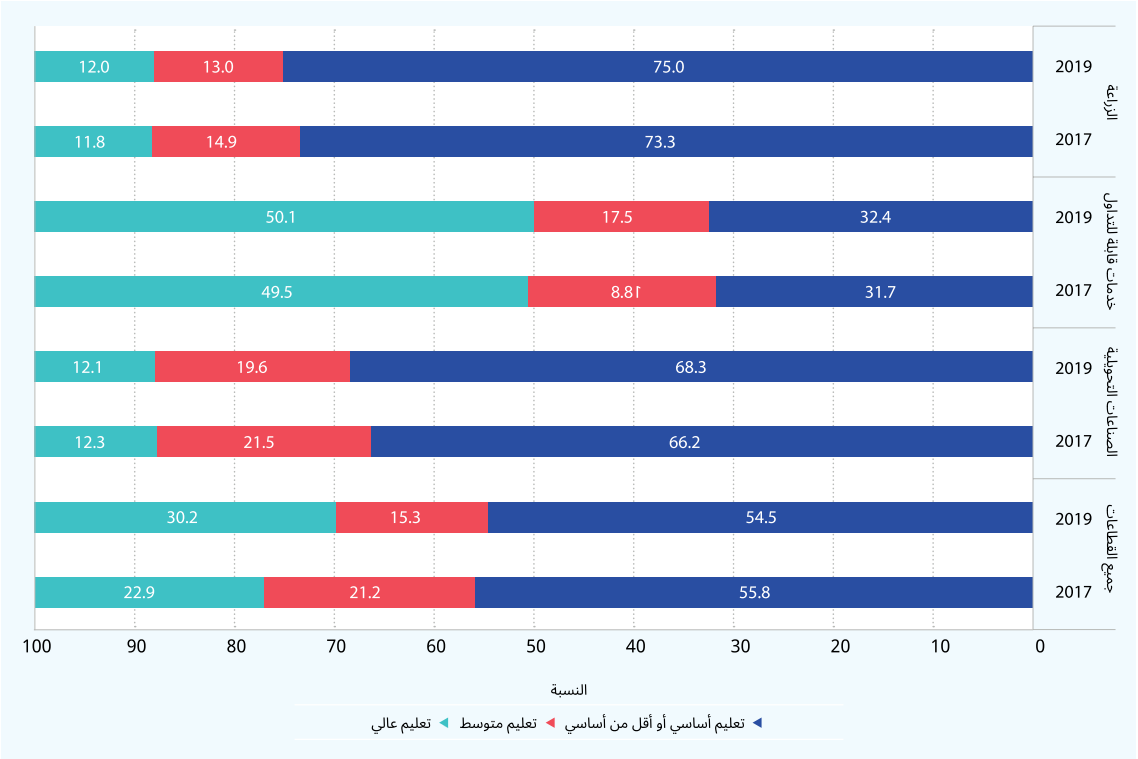

المصدر: إعداد المؤلف، استنادًا إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية

وجه الأردن تركيزه الاستراتيجي نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والتي تعتمد على التكنولوجيا بصورة مكثفة لاستيعاب العدد المتزايد من العمال المتعلمين تعليمًا عاليًا. وقد يؤدي نمو هذه الصناعات وزيادة تطور الصادرات الأردنية حتمًا إلى انخفاض الطلب على العمال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة. وتعد تكاليف التعديلات وقدرة العمال على إعادة التخصيص في القطاعات الأخرى القابلة للتداول أو النظامية نقطتين رئيسيتين يحتاج صانعوا السياسات في الأردن إلى إدراكها لضمان وجود سياسات التجارة والاستثمار الشاملة في المنطقة.

كما شهد المغرب، وهو رائد السياسات الصناعية في المنطقة منذ عام 2005، انخفاضًا في حصة القطاعات القابلة للتداول في التشغيل (الشكل 59). وليس من المستغرب أن يكون الانخفاض الأكبر في الزراعة، حيث انخفضت حصة الزراعة في التشغيل من 46 في المائة في عام 2000 إلى 34 في المائة في عام 2019. وخلال نفس الفترة، انخفضت أيضًا حصة الصناعات التحويلية من 13في المائة إلى 11في المائة، في حين زادت حصة الخدمات القابلة للتداول من 6.7 في المائة إلى 9.0 في المائة. وبين عامي 2000 و2009، لم تزد نسبة الوظائف التي ولدت في الصناعات التحويلية عن 5% فقط ، مقابل نسبة 49في المائة في قطاع الخدمات. وكما هو الحال في مصر، لم يتم تعويض انتقال العمالة من الزراعة عن طريق خلق فرص عمل كافية في القطاعات القابلة للتداول. بدلًا من ذلك، انتقلت العمالة إلى القطاعات غي القابلة للتداول مثل البناء وتجارة الجملة والتجزئة (الشكل 60). فعلى سبيل المثال، زادت نسبة نمو التشغيل في قطاع البناء بنسبة 84يف المائة في الفترة 2000-2009 وبنسبة 33 في المائة في الفترة 2009-2019.

◄ الشكل 59: تطور حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في المغرب، 2000-2019

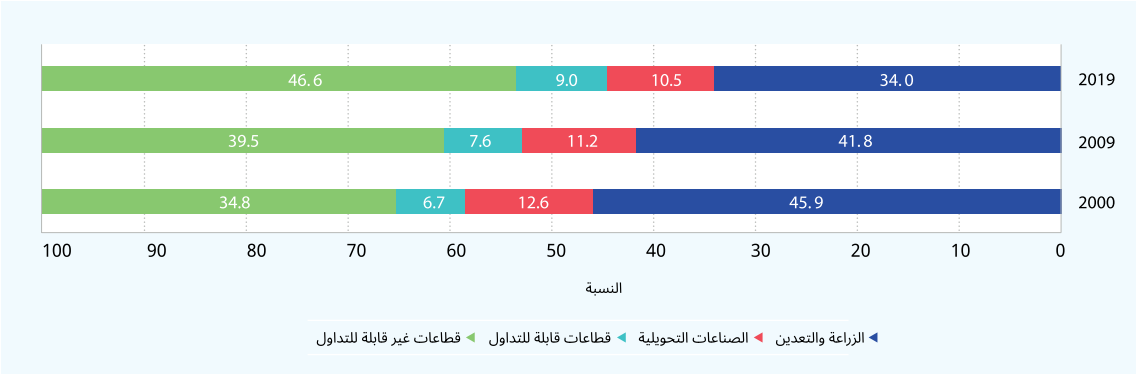

ملحوظة: وتصنف التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية التشغيل للفئات «ل" و «م» و «ن» من التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد مجمعين تحت انشطة العقارات الأعمال التجارية والإدارية؛ وللفئات «ص» و «ق» و «ر» و «ش» من التنقيح الرابع مجمعة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد تحت خدمات أخرى. ولذلك، يتم تضمين الفئتين «م» و «ر» المصنفتين على أنهما قابلتين للتداول، في القطاعات غير القابلة للتداول. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى تغيير نتائج توزيع التشغيل، حيث إن حصة هذه الفئات في التشغيل منخفضة للغاية بشكل عام.
المصدر: إعداد المؤلف بناءً على بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات قائمة على نماذج معينة)

ومع ذلك، في الغرب، يعد خلق فرص العمل في الخدمات مهمًا في جميع القطاعات، ليس فقط تلك منخفضة الإنتاجية، ولكن أيضًا في بعض القطاعات عالية الإنتاجية وبعض القطاعات القابلة للتداول. فعلى سبيل المثال، من عام 2009 إلى عام 2019، نما التشغيل في قطاع التعليم والخدمات الصحية بنسبة 20 في المائة و24 في المائة على التوالي. وخلال نفس الفترة، شهدت الأنشطة المالية والتأمينية نموًا في التشغيل بنسبة 28 في المائة، بالتوازي مع زيادة ملحوظة بنسبة 55 في المائة في التجارة في الخدمات الأخرى (خارج قطاع السفر والنقل). ولا تتوفر بيانات عن مستوى المهارات حسب القطاع بالنسبة للمغرب؛ ومع ذلك تميل الخدمات المالية عامة إلى خلق وظائف تتطلب مهارات عالية. وبالمثل، شهدت القطاعات الأخرى القابلة للتداول مثل النقل نموًا كبيرًا في التشغيل منذ عام 2000، بما في ذلك من عام 2009 على عام 2019، حيث زادت الصادرات في النقل بنسبة 74في المائة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه، مثل معظم البلدان الأخرى في المنطقة، لعبت الإدارة العامة دورًا مهمًا في خلق فرص عمل منذ عام 2000 في المغرب. ونما التشغيل في الإدارة العامة بنسبة 28% من عام 2000 إلى عام 2009 وبنسبة 12% من عام 2009 إلى عام 2019.

الشكل 60: التوزيع القطاعي لخلق فرص العمل في المغرب، 2000-2019 (بالآلاف)

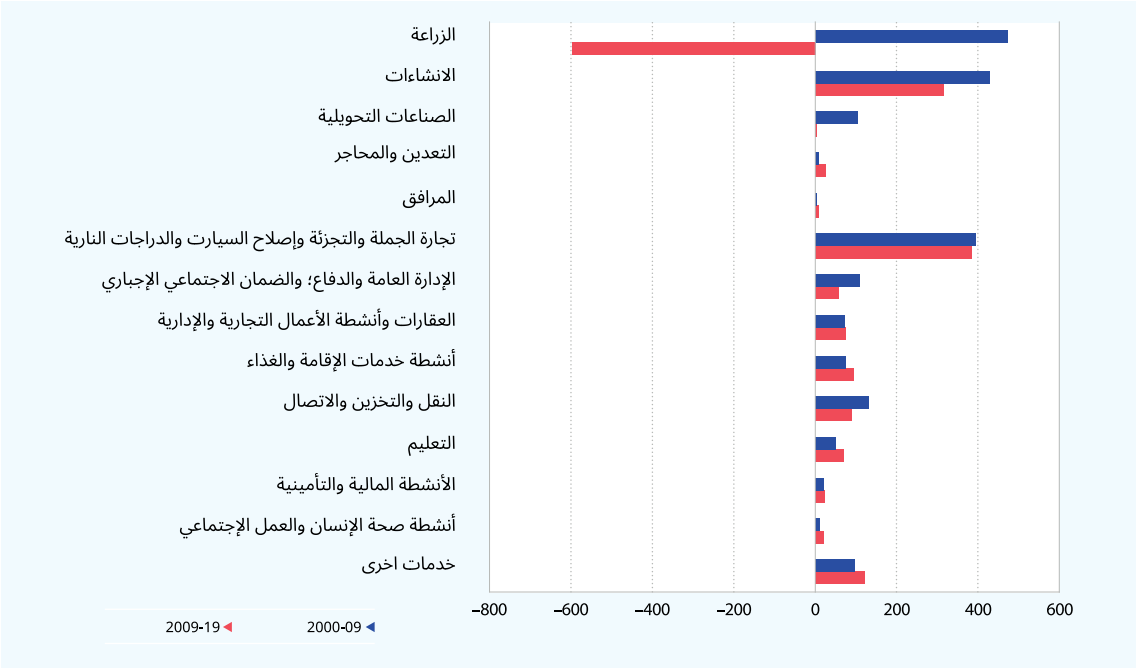

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات نموذجية)

بوجه عام، توجد زيادة ملحوظة في مستوى المهارات بين السكان العاملين في المغرب (الشكل 61). وزادت نسبة العمال ذوي المهارات المتوسطة والعالية من عام 2011 إلى عام 2019، في حين انخفضت حصة العمال ذوي المهارات المنخفضة بنسبة كبيرة خلال نفس الفترة. ولا تتوفر بيانات عن مستوى المهارات حسب القطاع؛ ومع ذلك، توجد بعض المؤشرات على أن زيادة الصادرات دفعت الطلب على العمال ذوي المهارات العالية، ولا سيما بالنظر إلى نمو التشغيل في قطاع الخدمات القابلة للتداول التي تتطلب مهارات عالية. كما ورد في القسم السابق، شهدت الصادرات في القطاعات التي حددتها السياسات الصناعية في المغرب زيادة كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، توسعت حصة المصنوعات التي تتطلب مهارات متوسطة وتكنولوجيا كثيفة والتي تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا كثيفة منذ عام 2000. ومع ذلك، لم ينم التشغيل في الصناعات التحويلية بنفس المستوى. ويشير هذا إلى أن نمو الصادرات والتجارة في التصنيع لم يكن كثيف العمالة، بل تتطلب مهارات كثيفة مما أدى إلى ارتفاع الطلب على المهارات العالية في الاقتصاد المغربي.

◄ الشكل 61: توزيع مستويات المهارات للسكان العاملين في المغرب، 2011-2019 (نسبة مئوية)

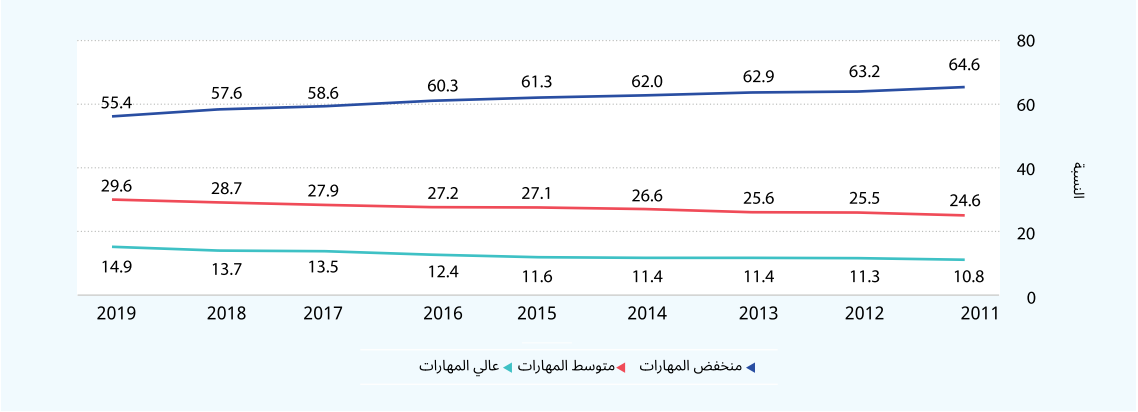

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط المغرب

في تونس، انخفض التشغيل في القطاعات القابلة للتداول من عام 2000 إلى عام 2019، مدفوع في الغالب بتحول التشغيل عن الزراعة. كما انخفضت حصة التشغيل في الصناعات التحويلية من 20 في المائة في عام 2000 إلى 18في المائة في عام 2009 وظلت مستقرة نسبيًا في العقد الماضي. وزاد التشغيل في الخدمات القابلة للتداول زيادة طفيفة من 11في المائة في عام 2000 إلى 12في المائة في عام 2019، مدفوعًا في الغالب بخلق فرص عمل كثيرة في قطاعي النقل والتخزين. وبالتوازي مع ذلك، ارتفع مستوى مهارات السكان العاملين ارتفاعًا ملحوظًا من عام 2005 إلى عام 2016، [37] حيث ارتفعت نسبة العمال ذوي المهارات العالية من 13في المائة إلى 18في المائة في جميع القطاعات (الشكل 62). وبوجه عام، كان عدد الوظائف التي أُنشئت من عام 2000 إلى عام 2019 خارج الزراعة أكثر من عدد الوظائف التي قُضي عليها في الزراعة؛ ومع ذلك، توجد معظم الوظائف التي أُنشئت في القطاعات غير القابلة للتداول.

◄ الشكل 62: تطور مستوى التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير تجارية في تونس، 2000-2019

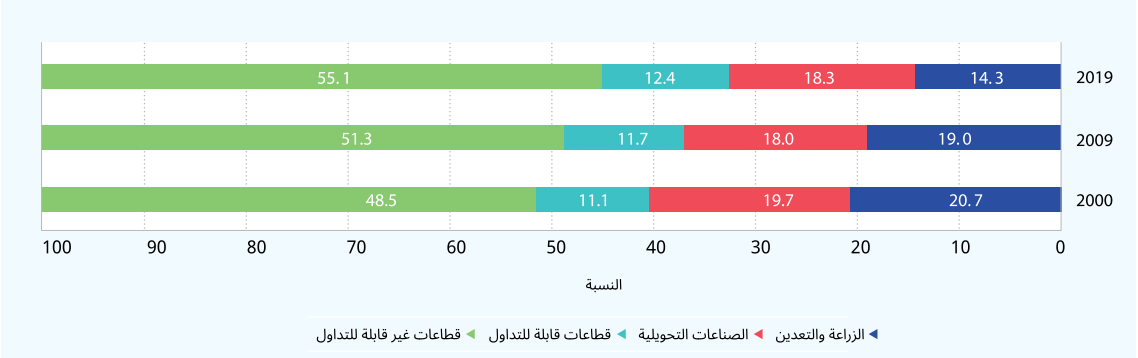

ملاحظة: تغطي التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية الفئات «ل" و «م» و «ن» من التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد مجمعين تحت العقارات؛ وأنشطة الأعمال التجارية والإدارية؛ والفئات «ص» و «ق» و «ر» و «ش» مجمعين تحت خدمات أخرى. ولذلك يتم تضمين الفترتين «ص» و «م»، المصنفتين على أنهما قابلتين للتداول، في القطاعات غير القابلة للتداول. ومع ذلك، من غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى تغيير نتائج توزيع التشغيل، حيث إن حصة هذه الفئات في التشغيل عامةً منخفضة للغاية.
المصدر: إعداد المؤلف استنادًا إلى قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات نموذجية).

[37] لا تتاح بيانات إلا لهذه الفترة.

وعلى الرغم من الانخفاض العام في حصة التشغيل، فقد نما التشغيل في التصنيع نموًا مطردًا بعد عام 2000 (من 8في المائة من النمو في الفترة 2000-2019 إلى 10في المائة في الفترة 2009-2019)، ويوجد في تونس أعلى مستوى للتشغيل في الصناعات التحويلية في المنطقة. وفي الصناعات التحويلية، خلقت الصناعات الميكانيكية والكهربائية معظم الوظائف من عام 2000 إلى عام 2019.[38] ونمت حصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية في التشغيل الصناعية من 11في المائة في عام 2000 على 16في المائة في عام 2019، بينما انخفضت حصة صناعة المنسوجات والملابس من 50في المائة إلى 36في المائة. وفي الوقت نفسه، زادت حصة العمال ذوي المهارات العالية في الصناعات التحويلية (الشكل 65)، مما فسر تحول العمالة في الصناعات التحويلية من الصناعات التحويلية الذي يتطلب مهارات كثيفة إلى الصناعات التحويلية الذي يتطلب مهارات متوسطة ومهارات عالية، على سبيل المثال، كما في الصناعات الميكانيكية والكهربائية. وتشير حقيقة تضاعف حصة الصناعات الكهربائية في إجمالي الصادرات من عام 2000 إلى عام 2019 إلى أن توسع الصادرات في الصناعات التحويلية أدى إلى خلق فرص عمل وزيادة الطلب على المهارات العالية في الاقتصاد التونسي.

بوجه عام، خلق الاقتصاد التونسي وظائف في القطاعات منخفضة الإنتاجية مثل الإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة أكثر من القطاعات القابلة للتداول، على الرغم من نمو التشغيل في الصناعات التحويلية والخدمات القابلة للتداول (الشكلان 63 و64). وقد خلقت الخدمات غير القابلة للتداول معظم الوظائف منذ عام 2000 وزادت حصتها في التشغيل من 49في المائة في عام 2000 إلى 55في المائة في عام 2019. كما لعب قطاع الإنشاءات البناء دورًا مهمًا في خلق فرص العمل، مع نمو التشغيل بنسبة 41% من عام 2000 إلى عام 2009 وبنسبة 15% من عام 2009 على عام 2019. وسجلت خدمات الإقامة والطعام المرتبطة بقطاع السياحة، وهو قطاع مستهدف تاريخيًا من قبل السلطات التونسية، نسبةً طفيفة للغاية في خلق فرص العمل من 2009 إلى 2019، متأثرًا بالثورة في تونس وعدم استقرارها. ويعتبر القطاع العام أحد القطاعات الرائدة في خلق فرص العمل، حيث بلغ نمو التشغيل 28% للفترة 2000-2009 و11% في الفترة 2009-2019. فمنذ عام 2011، استخدمت السلطات التونسية القطاع العام كملاذ أخير للبطالة طويلة الأمد وكأداة للعدالة الاجتماعية، حيث وفرت فرصًا لبعض أولئك الذين عانوا خلال ديكتاتورية بن مع الفرص الاقتصادية. وفي عام 2020، اعتمدت السلطات قانون 38 لعام 2020، الذي يتضمن التشغيل التفضيلي لخريجي التعليم العالي العاطلين عن العمل لفترات طويلة. ويعتبر هذا القانون في حد ذاته مؤشرًا قويًا على انخفاض ديناميكية سوق العمل في تونس ونقص الفرص الاقتصادية، حيث تم تعريف البطالة طويلة الأجل بأنها البطالة لأكثر من عشر سنوات.

[38] المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، تونس.

◄ الشكل 63: حصة الصناعات المختلفة في التشغيل الصناعات التحويلية في تونس، 2000-19

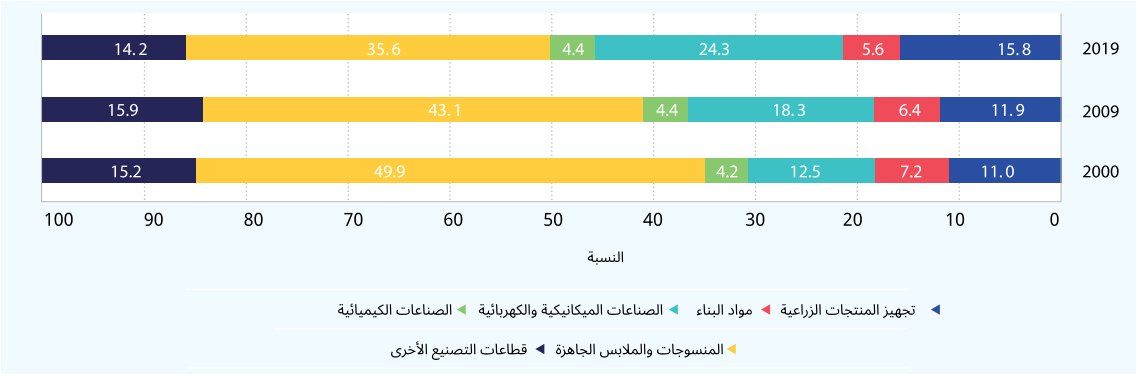

المصدر: هو المعهد الوطني للإحصاء، تونس

◄ الشكل 64: التوزيع القطاعي لخلق فرص العمل في تونس 2000-19

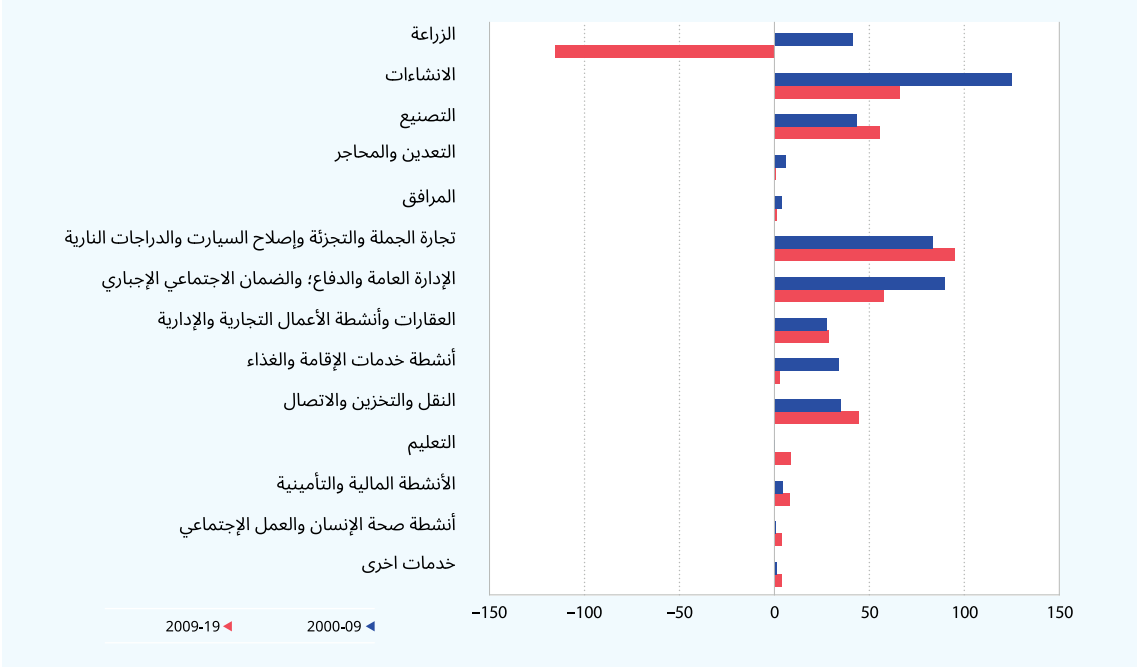

المصدر: إعداد المؤلف استنادًا إلى قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات مُنمذجة).

◄ الشكل 65: توزيع مستوى المهارات في جميع القطاعات والصناعات التحويلية في تونس، 16-2005

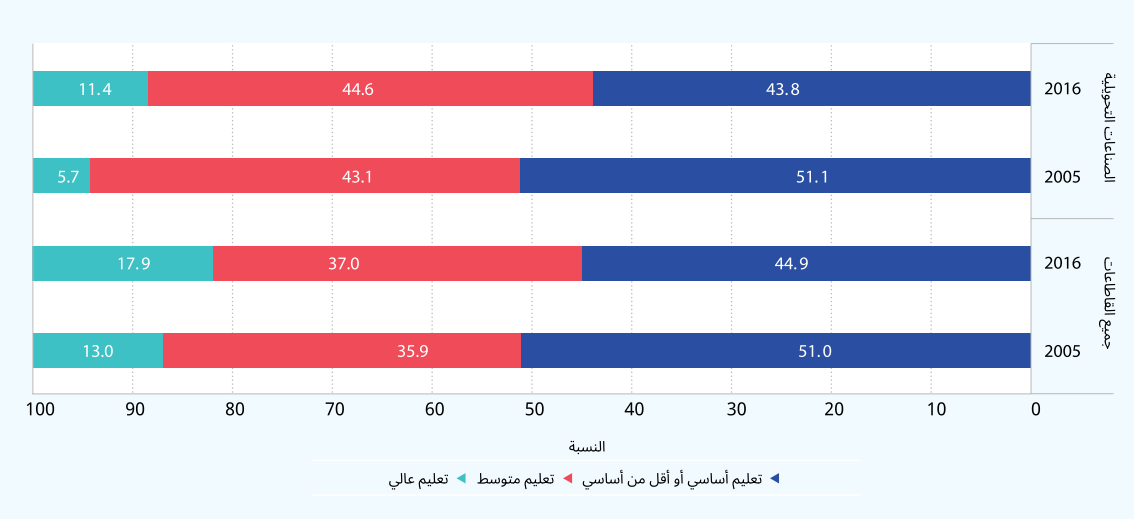

المصدر: إعداد المؤلف، استنادًا إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لم يتم تعويض انتقال العمالة من الزراعة حيث لم تخلق فرص عمل كافية في القطاعات القابلة للتداول مثل الصناعات التحويلية. وانخفضت حصة الزراعة في التشغيل بشكل كبير، وبالتوازي مع ذلك، زادت حصة التشغيل في القطاعات غير القابلة للتداول (الشكل 66). وكان التوسع في القطاعات غير القابلة للتداول مدفوعًا بصورة رئيسية بقطاع بيع الجملة والتجزئة (الشكل 67)، حيث ارتفعت حصة القطاع في التشغيل من 15 في المائة في عام 2000 إلى 19 في المائة في عام 2019؛ ومع ذلك، انخفضت حصتها في التشغيل من 20 في المائة إلى 17 في المائة من عام 2000 إلى عام 2019. وانخفضت حصة الصناعات التحويلية في التشغيل بنحو 2 في المائة من عام 2000 إلى عام 2019، على الرغم من الزيادة النسبية للصادرات الفلسطينية خلال نفس الفترة. ومع ذلك ارتفعت حصة الخدمات القابلة للتداول ارتفاعًا طفيفًا، يدفعه بصورة أساسية التوسع في النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات (الشكلان 66 و67). وقد لعبت الإدارة العامة أيضًا دورًا مهمًا في خلق فرص العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين عامي 2000 و2019، حيث ارتفعت حصتها في التشغيل من 12 في المائة في عام 2000 إلى 13 في المائة في عام 2019

الشكل 66: تطور حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000

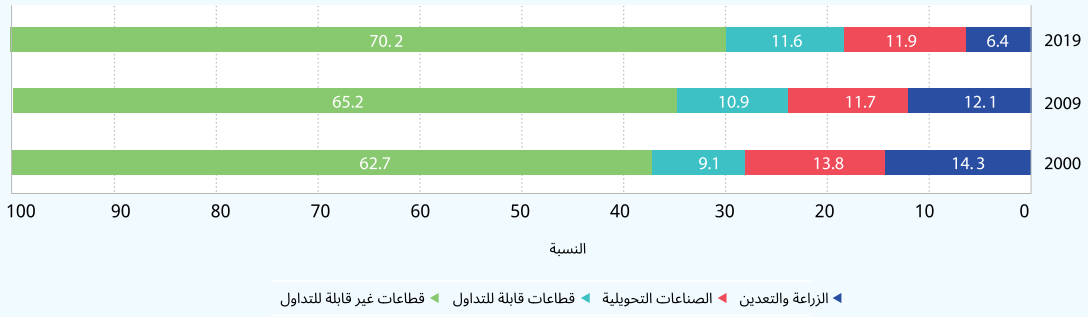

المصدر: إعداد المؤلف، استنادًا إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

الشكل 67: خلق فرص عمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000

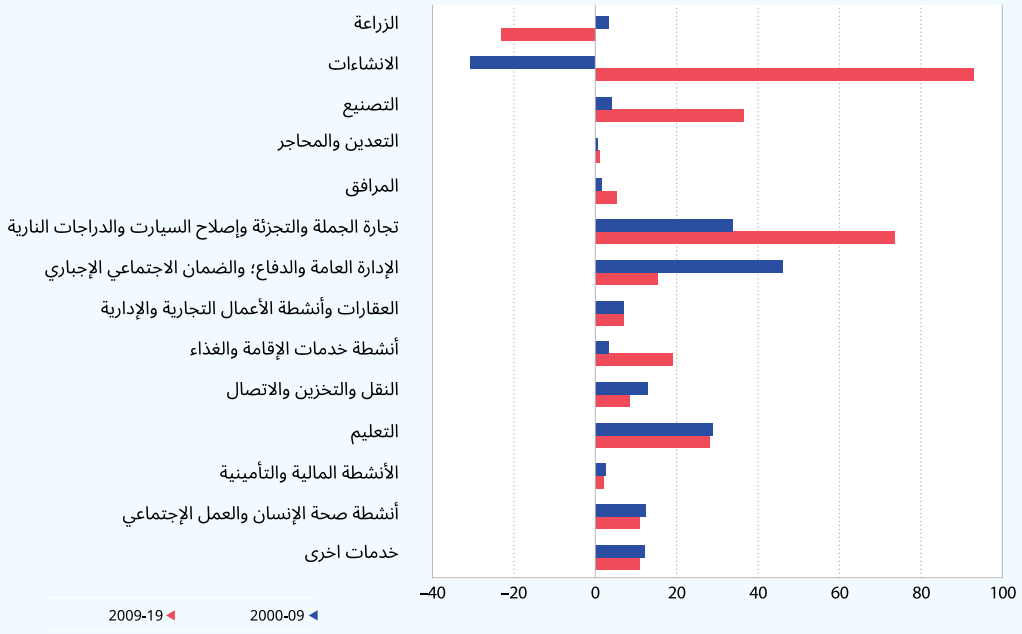

المصدر: حسابات المؤلف، استنادًا إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

في الجزائر، مثل البلدان الأخرى في المنطقة، انخفضت حصة القطاعات القابلة للتداول في التشغيل من عام 2000 إلى عام 2009. ومن عام 2000 إلى عام 2009، استحوذ قطاع الخدمات على 66في المائة من الوظائف التي تم توفيرها؛ وارتفعت هذه النسبة حتى وصلت إلى 77 في المائة من عام 2009 إلى عام 2019. وقد فقدت الزراعة عددًا كبيرًا من الوظائف في الجزائر من عام 2000 إلى عام 2019، مع انخفاض التشغيل في القطاع بنسبة 23في المائة، في حين أن معظم الوظائف التي تم إنشاؤها على مدى السنوات التسعة عشر الماضية كانت في القطاعات منخفضة الإنتاج، وكثيفة العمالة وغير القابلة للتداول مثل الإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة (الشكلان 68 و69). ولعبت الإدارة العامة دورًا مهمًا في خلق فرص العمل على مدار العقود الماضية، حيث تضاعف تقريبًا عدد الوظائف في القطاع العام بين عامي 2000 و2019 (نما التشغيل من 972.800 إلى 1791.500 عامل). وساهم التصنيع مساهمةً كبيرة في خلق فرص العمل حيث شهد نموًا في التشغيل بنسبة 70ف ي المائة من عام 2000 إلى عام 2009، مع نمو التشغيل بنسبة 4% فقط في الفترة من عام 2009 إلى عام 2019. وبصفة عامة، ظلت حصة الصناعات التحويلية مستقرة في إجمالي التشغيل. وتتمثل القطاعات القابلة للتداول في الجزائر في القطاعات الاستخراجية في الغالب، والتي لا تساهم في خلق فرص العمل. ويجب أن يكون التنوع الاقتصادي وتطوير الصناعات التحويلية محط تركيز السياسات الصناعية المستقبلية في الجزائر.

الشكل 68: تطور حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في الجزائر، 19-2000

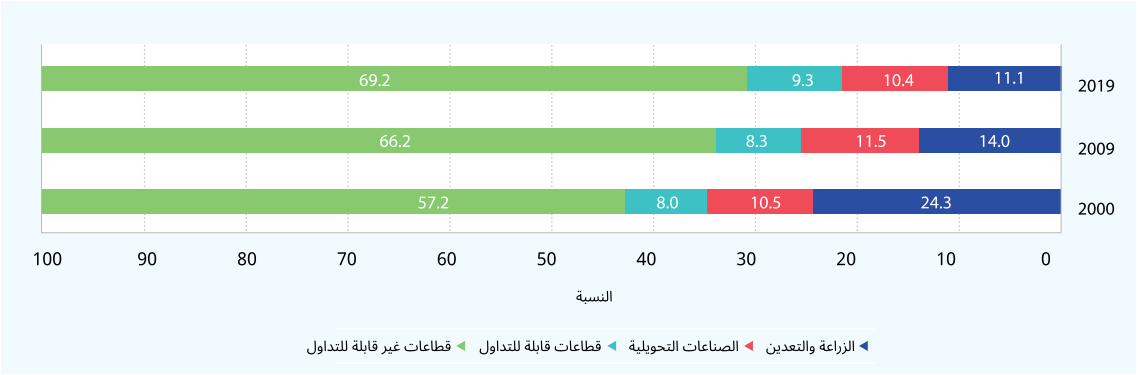

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات مُنمذجة).

◄ الشكل 69: التوزيع القطاعي لخلق فرص العمل في الجزائر، 2000-2009 و2009-2019 (بالآلاف)

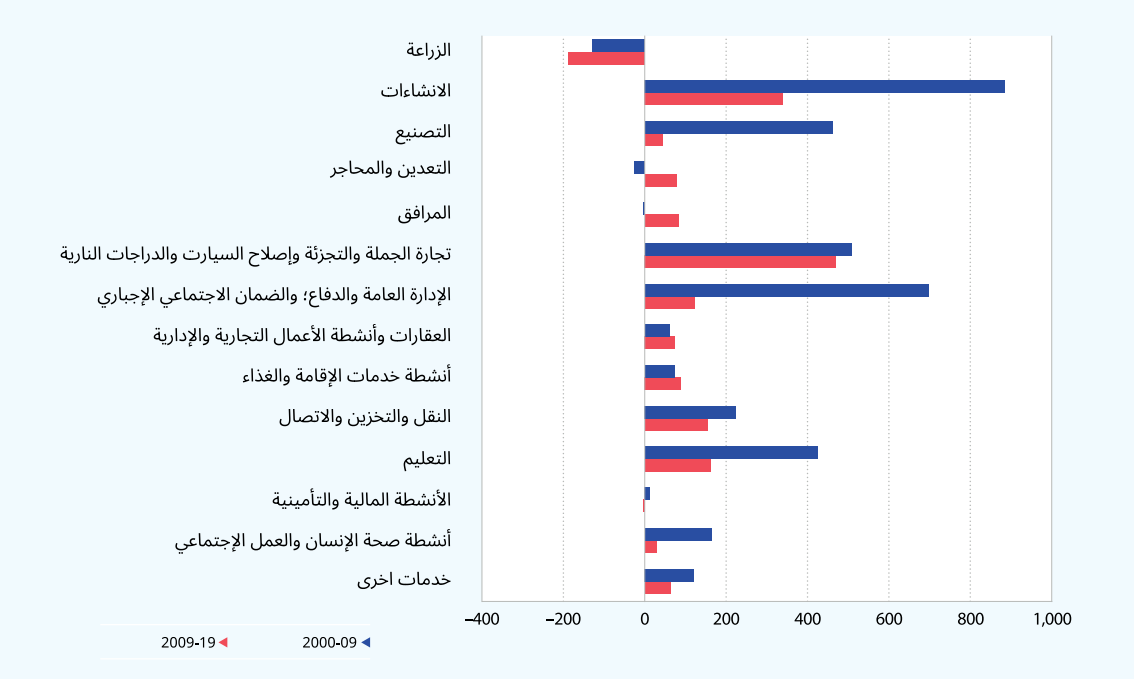

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات مُنمذجة).

في ليبيا، انخفضت حصة التشغيل في الزراعة انخفاضًا ملحوظًا بين عامي 2000 و2019، مما أدى إلى انخفاض حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول (الشكل 70). كما انخفضت حصة القطاعات القابلة للتداول من 52 في المائة في عام 2000 إلى 43 في المائة في عام 2009، على الرغم من زيادة حصة الخدمات القابلة للتداول في التشغيل. وفي المقابل، زادت حصة القطاعات غير القابلة للتداول من 48 في المائة في عام 2000 إلى 57 في المائة في عام 2019، حيث كانت تجارة الجملة والتجزئة هي القطاع الرائد في خلق فرص العمل منذ عام 2000. وقد خلق قطاع الصناعات التحويلية 8 في المائة فقط من الوظائف من عام 2000 إلى عام 20009 و3 في المائة من عام 2009 إلى عام 2019. ولا تُتاح بيانات التشغيل لليبيا إلا بالنسبة لفئات واسعة؛ ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الصادرات في الصناعات التحويلية تتركز في المنتجات الكيميائية، وخاصة المواد الكيميائية العضوية والمنتجات المعدنية اللافلزية، المرتبطة بصفة عامة بصناعة النفط. ومن عام 2009 إلى عام 2019، كانا قطاعي الزراعة والإنشاءات هما القطاعان الوحيدان اللذان فقدا حصة كبيرة من الوظائف، حيث كانت فرص العمل في الخدمات في جميع القطاعات، بما في ذلك الأنشطة المالية والتأمينية والعقارات والأنشطة التجارية (الشكل 71). مثل البلدان الأخرى في المنطقة، تلعب الإدارة العامة دورًا مهمًا في خلق فرص العمل في ليبيا، وتمثل نسبة 8 في المائة من الوظائف التي توفرت من عام 2000 إلى عام 2009 ونسبة 12 في المائة من الوظائف التي توفرت من عام 2009 إلى عام 2019 عامة، وتكون مستوياتها أعلى من التصنيع.

الشكل 70: تطور حصة التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في ليبيا، 19-2000

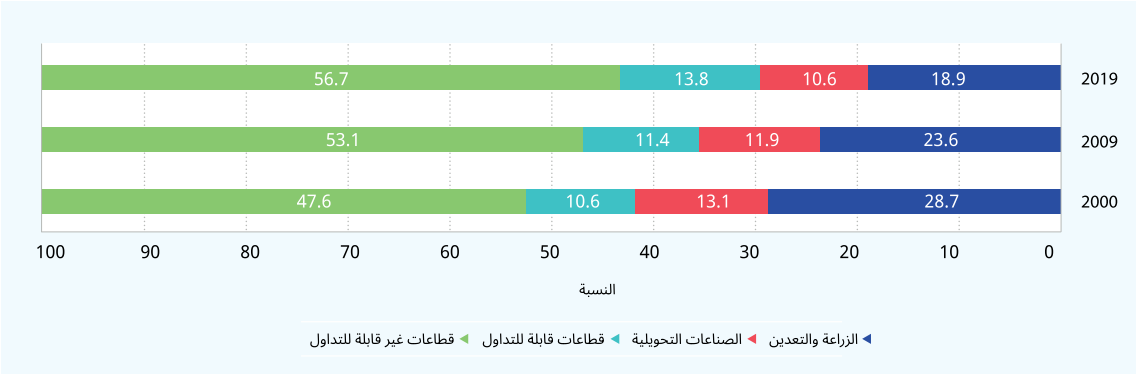

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات مُنمذجة).

الشكل 71: تطور خلق فرص العمل في ليبيا، 19-2000

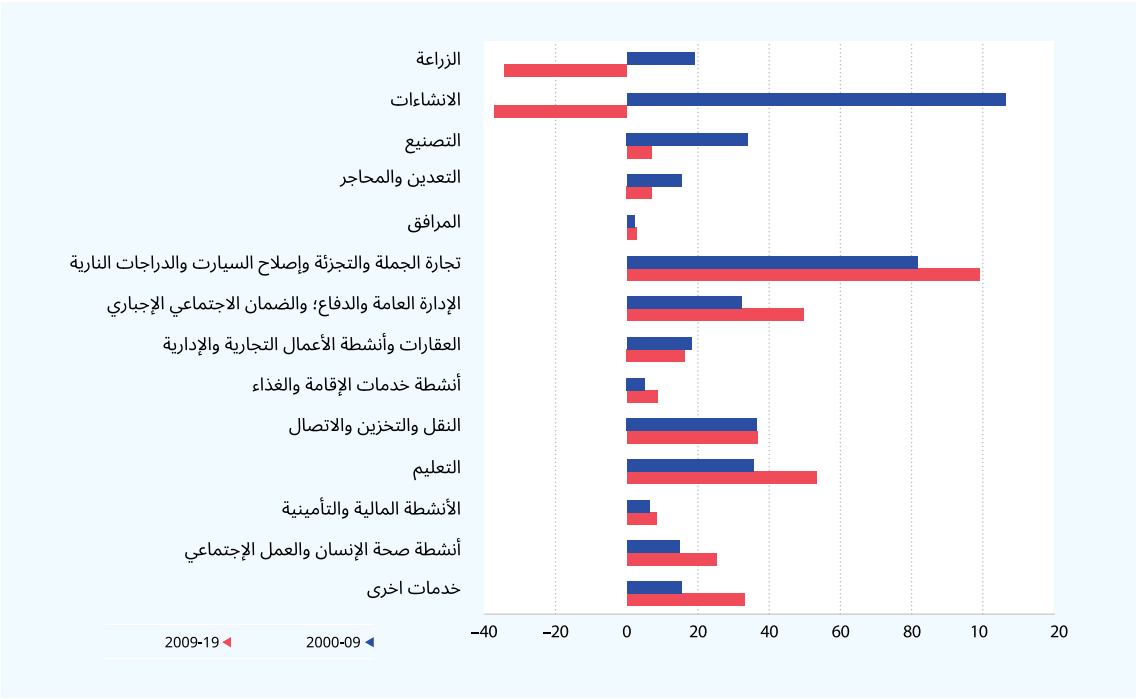

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات نموذجية).

2.3.4 لماذا الخمول الشديد؟ دور البنية التحتية المادية وغير المادية

لا يتحدد تأثير السياسات التجارية على سوق العمل فقط بمستوى تحرير التجارة والسياسات التجارية، بل يعتمد أيضًا بقدرٍ كبير على اعتماد مجموعات أخرى من السياسات المتسقة مع السياسات التجارية والتي تبني البيئة اللازمة لنجاحها. وكما تم نقاشه سابقًا في هذا الفصل، يمكن تحسين تصميم السياسات الصناعية في المنطقة، مع وجود بعض العلامات المشجعة في مصر والمغرب. وتحتاج السياسات التجارية إلى سياسات صناعية فعالة لتحقيق النتائج الإيجابية المتوقعة وتوفير وظائف جيدة للعمال في المنطقة. ويعتمد تأثير كل من السياسات الصناعية والتجارية في المنطقة بقدرٍ كبير على جودة البنية التحتية. ويمكن تعريف البنية التحتية من خلال البنية التحتية المادية وغير المادية وتكون بذلك من المدخلات الهامة للتنمية الاقتصادية والتوسع التجاري. وتشمل البنية التحتية المادية الطرق والاتصال والاتصالات والموانئ، أما البنية التحتية غير المادية فتشمل التمويل ورأس المال البشري وجودة المؤسسات.

2.3.4.1 البنية التحتية المادية

تعد البنية التحتية المادية عاليةَ الجودة أساسية للنمو الاقتصادي عامةً ولدعم تأثير السياسات التجارية على سوق العمل. ويمكن أن يعزز الاستثمار في البنية التحتية المادية خلق فرص عمل والتوسع التجاري من خلال خلق فرص عمل مؤقتة كبيرة في مشاريع البنية التحتية ومن خلال تسهيل تنقل العمالة وتقليل تكاليف تكييف العمال والشركات لتحرير التجارة، والتي تشمل تكاليف الاتصالات وتكاليف النقل المحلي والوقت والمال المستهلكين في الموانئ على الإجراءات الحدودية وتكاليف النقل الدولي. ولذلك، سوف يسهل الاستثمار في البنية التحتية العامة واللوجستيات التجارية إعادة خلط عوامل الإنتاج في هذه الاقتصادات ويسهل ظهور شركات منتجة وذات قيمة مضافة عالية، مما يعزز تأثير سياسات التجارة والاستثمار على سوق العمل والاقتصاد ككل. ويمكن تقييم البنية التحتية المادية من خلال جودة النقل، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدة والمطارات والموانئ والنقل العام وتطوير قطاع الطاقة والوصول إلى الكهرباء والتوصيل والبنية التحتية الرقمية وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جودة النقل

يعد تحسين جودة النقل، بما في ذلك شبكات الطرق، والبيئة اللوجستية أمرًا أساسيًا لتحسين مستوى التجارة في المنطقة ولإدماج الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة بصورة أفضل في سلاسل القيمة العالمية. وعلى وجه الخصوص، يلعب النقل البحري والإطار اللوجستي دورًا استراتيجيًا في التجارة وفي توسيع الصناعات الموجهة للتصدير. ووفقًا لمسح البنك الدولي الخاص بالمؤسسات، تحتاج دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى وقت أطول بكثير لتخليص الجمارك للتصدير. في حين أن البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى تتطلب في المتوسط أربعة أيام للتخليص الجمركي للتصدير، وتحتاج مصر والمغرب وتونس حوالي 6.7 أيام، في حين تحتاج الأردن إلى 4.7 أيام.

يمثل النقل البحري وجودة الموانئ جزءًا أساسيًا من التجارة في المنطقة،[39] حيث تعتمد البلدان أساسًا على النقل البحري لنقل البضائع، فعلى سبيل المثال، في تونس، يدخل 98 في المائة من البضائع إلى البلاد عبر شبكة الموانئ البحرية. وبالمثل، في المغرب، تمر 95 في المائة من الشحنات عبر البحر (وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، 2016). ومع ذلك، على الرغم من الأهمية الاستراتيجية للنقل البحري في التجارة، فلا تزال جودة البنية التحتية للموانئ منخفضة في معظم دول المنطقة، باستثناء الأردن والمغرب ومصر. وتتمتع البلدان الثلاثة بأفضل جودة للبنية التحتية للموانئ، وهي أعلى من المتوسط العالمي. وقام المغرب، على وجه الخصوص، باستثمارات كبيرة لتحسين جودة ميناء طنجة، الذي أصبح في عام 2019 أكبر ميناء في البحر الأبيض المتوسط من حيث السعة بعد افتتاح محطات جديدة.[40] وشهدت جودة البنية التحتية للموانئ في توسن ولبنان تدنيًا على مدى السنوات الماضية. ففي تونس، يعاني ميناء رادس، الميناء البحري العميق الرئيسي، من تحديات كبيرة، بما في ذلك التأخيرات الكبيرة وانخفاض إنتاجية العمال. فعلى سبيل

[39] مجموعة أكسفورد للأعمال، تقرير «الاستثمار في البنية التحتية للموانئ التونسية يعزز التنافسية»، تونس 2018.
[40] أحمد الجشتيمي وأولف ليسينج، «طنجة المغربي يتحول إلى أكبر ميناء في البحر المتوسط»، رويترز، 26 يونيو 2019.

المثال، يزيد متوسط فترة الانتظار في رادس عن 15 يومًا، مما يرفع تكاليف المخزون.[41] وتدار عمليات الحاويات في الميناء حاليًا بواسطة الشركة التونسية للشحن والترصيف (ستام)، وهي شركة عامة.

◄ الشكل 72: جودة البنية التحتية للموانئ في دول المنطقة (من1 الى 7 حيث 7 تمثل أعلى جودة)

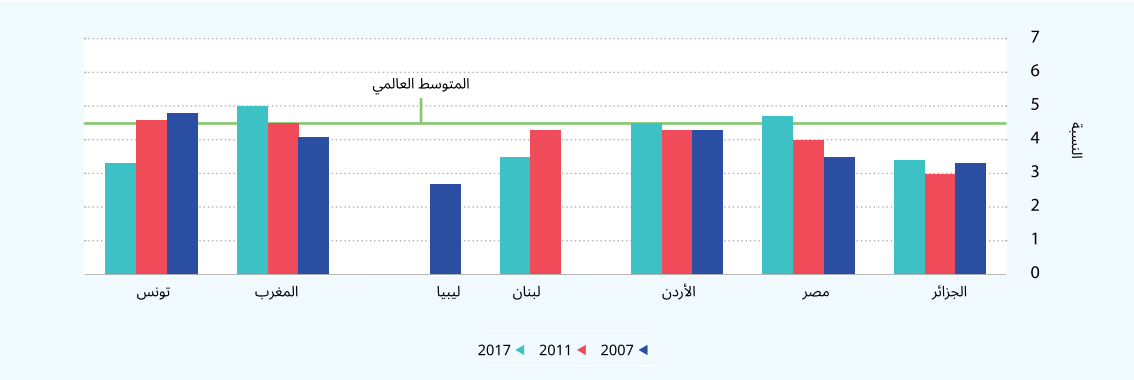

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، (1= قصور في التطور إلى 7= درجة عالية من التطور والفعالية وفقًا للمعايير الدولية).

تعد جودة الشبكة اللوجستية أمرًا بالغ الأهمية لتطوير التجارة ونقل البضائع. وتسجل المنطقة نقاطًا منخفضة خاصةً في جودة الخدمات اللوجستية، وفقًا لمؤشرات الأداء اللوجستي. وتظهر المؤشرات الواردة في الجدول 19 ضعف البيئة اللوجستية في المنطقة على جميع المؤشرات: الجمارك، والبنية التحتية، والشحنات الدولية، والجودة اللوجستية وكفاءتها، والتتبع والتعقب وحسن التوقيت. حيث تحتل دول شمال إفريقيا (باستثناء مصر) مرتبة أقل من دول أخرى في المنطقة على هذا المؤشر، مع أدنى أداء للجمارك والبنية التحتية والشحنات الدولية. وقد ساء أداء تونس والمغرب وليبيا في الفترة من عام 2007 إلى عام 2018 خاصةً بالنسبة لتونس من عام 2012 إلى عام 2018.

وبذل المغرب جهودًا كبيرة لتحسين النقل البحري من خلال ضخ استثمارات هائلة في ميناء طنجة؛ ومع ذلك، ظلت جودة الخدمات اللوجستية منخفضة نسبيًا. وكان هناك بين عامي 2012 و2018 انخفاضًا خاصةً في جودة الخدمات اللوجستية والتتبع والتعقب والتقيد بالمواعيد. وقد استثمرت بلدان المنطقة بكثافة في البنية التحتية المادية على مدى العقود الماضية (من 3 في المائة إلى 5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي سنويًا)؛ ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات عديدة خاصةً في النقل البري والطاقة عبر الحدود (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2021).

[41] مجموعة أكسفورد للأعمال، تقرير «تونس تستكشف تطورًا جديدًا للبنية التحتية البحرية»، تونس 2018.

◄ الجدول 19: نقاط مؤشر الأداء اللوجستي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (من 1 إلى 5، 5= الأفضل)

البلد	ترتيب المؤشر العام للأداء اللوجستي-على 160 بلد	نقاط المؤشر العام للأداء اللوجستي	الجمارك	البنية التحتية	دوليًا	الجودة اللوجستية وكفاءتها	التعقب	التقيد بالمواعيد
الجزائر	117	2.45	2.13	2.42	2.39	2.39	2.60	2.76
مصر	67	2.82	2.60	2.82	2.79	2.82	2.72	3.19
الأردن	84	2.69	2.49	2.72	2.44	2.55	2.77	3.18
لبنان	79	2.72	2.38	2.64	2.80	2.47	2.80	3.18
ليبيا	154	2.11	1.95	2.25	1.99	2.05	1.64	2.77
المغرب	109	2.54	2.33	2.43	2.58	2.49	2.51	2.88
تونس	105	2.57	2.38	2.10	2.50	2.30	2.86	2.24

المصدر: مؤشر الأداء اللوجستي ٢٠١٨.

◄ الشكل 73: درجات مؤشر تطور مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لبلدان المنطقة، 18-2007

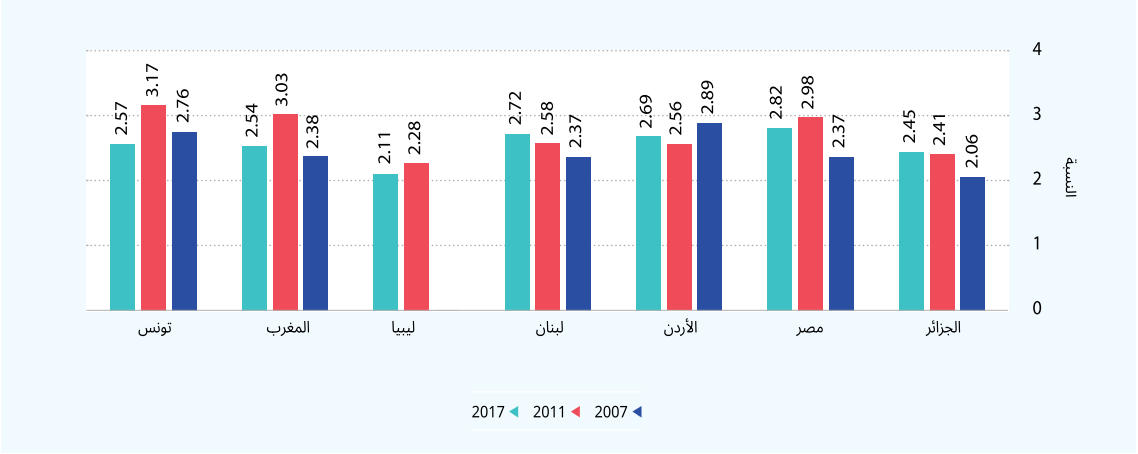

المصدر: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية ٢٠١٨.

جودة الطاقة والكهرباء

لا تـزال إمـدادات الكهربـاء غيـر الموثـوق بهـا تمثل تحديًا في بعض بلدان المنطقة، على الرغم من توفير الكهرباء عالميًـا. وقد حققت معظم بلدان المنطقة إمكانيـة الوصـول الشـامل إلى الطاقـة، باسـتثناء ليبيـا، حيـث لا يحصـل سـوى 67 فـي المائـة مـن السـكان على الكهرباء، وفقًا لبيانات مؤشـر التنميةٍ العالميـة لعـام 2019. لذلـك تشـير نسـبة ملحوظة مـن الشـركات في مصـر والأردن ولبنـان والأراضي الفلسـطينية المحتلة إلى أن إمـدادات الكهرباء غير الموثـوق بهـا تمثـل تحديًا كبيـرًا لممارسـة الأعمال التجارية (الشكل 74).

وقـد بـدأت بعـض البلـدان فـي المنطقـة فـي التنويـع فـي اسـتخدام الطاقـة المتجـددة فـي محاولة لاستغلال ميزتها النسبية. فقد زاد المغرب مـن تركيزه عـلى الطاقة المتجددة، لا سـيما الطاقة الشمسـية، لتقليـل اعتمـاده عـلى واردات الطاقـة، التـي مثلـت نسـبة 93 فـي المائـة مـن اسـتهلاكه للطاقـة فـي عـام 2019. حيث اعتمدت السـلطات المغربيـة، فـي عـام 2009، اسـتراتيجية وطنيـة للطاقـة «أفـق عـام 2030» والتـي تركـز عـلى تنمية إنتـاج الطاقـة المتجـددة. وقـد أدى ذلـك إلى زيـادة حصـة الطاقـة المتجـددة فـي مجـال إنتـاج الطاقـة مـن أقـل مـن 1 فـي المائـة فـي عـام 2000 إلى 8 في المائة في عام 2015. وعلى نطاق أضيق، زادت تونـس إنتاجهـا مـن الطاقـة المتجـددة بوتيـرة أبطأ كثيـرًا مـن وتيـرة المغـرب (الشـكل 75). وتمثـل الطاقـة المتجـددة فرصـة مهمـة فـي المنطقـة. حيـث يمكـن لبلـدان المنطقـة الاسـتفادة مـن ثرواتهـا الطبيعيـة والتركيـز عـلى تطويـر الطاقـة المتجـددة لتقليل اعتمادها عـلى الطاقة التقليدية، وخفض تكاليف الطاقة للمستهلكين، بما في ذلك الشـركات وتحسـين موثوقيـة الكهربـاء، لا سـيما فـي مصـر والأردن ولبنـان والأراضـي الفلسـطينية المحتلة.

◄ الشـكل 74: إنتـاج الكهربـاء مـن المصـادر المتجـددة باسـتثناء الطاقـة الكهرومائيـة (النسـبة المئويـة مـن الإجمالـي)

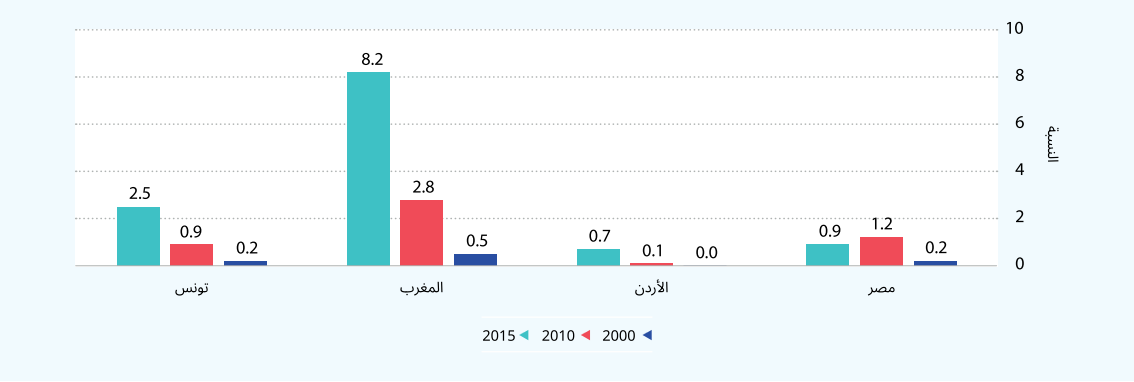

المصدر: مسح البنك الدولي للمؤسسات.

◄ **الشكل 75: نسبة الشركات التي تعتبر أن الحصول على الكهرباء هو التحدي الأكبر بالنسبة لها (نسبة مئوية)**

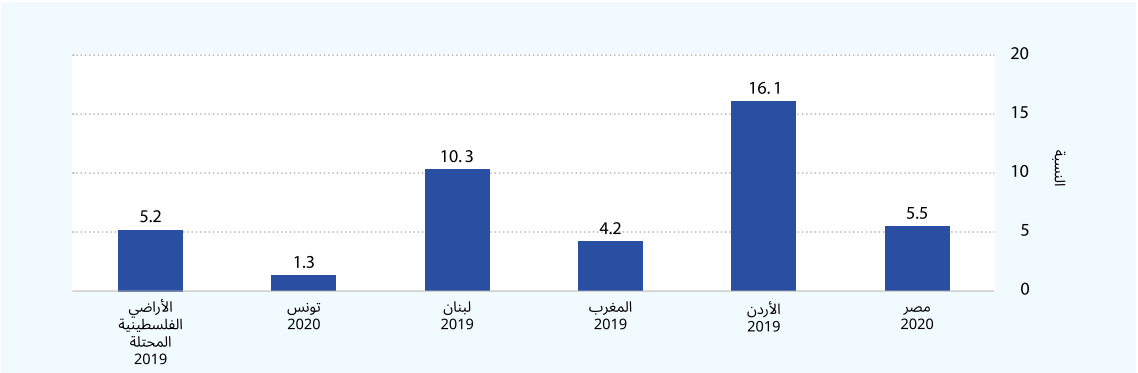

المصدر: مسح البنك الدولي للمؤسسات.

البنية التحتية الرقمية

تستفيد المنطقة من بنية تحتية رقمية متطورة نسبيًا. على سبيل المثال، حصلت معظم دول المنطقة على نقاط عالية نسبيًا في مؤشر اتصال الهاتف المحمول، الذي يقيس أداء 170 بلد مقابل عوامل الممكنة الرئيسية لاعتماد الإنترنت عبر الهاتف المحمول. وسجلت البلدان غير المصدرة للنفط في المنطقة أعلى من متوسط ال 170 بلد التي تم تقييمها في هذا المؤشر، في حين يبدو أن الجزائر وليبيا تمتلكان أضعف بنية تحتية رقمية في المنطقة. وتسجل البلدان في المنطقة نقاط عالية خاصةً في تغطية الشبكة. فعلى سبيل المثال، حصلت الأردن ولبنان والمغرب وتونس على نقاط عالية بين الدول الرائدة في تغطية الشبكة، حيث سجلت 85 من 100 درجة.

◄ **الشكل 76: مؤشر الاتصال بالهاتف المحمول، 2019 (النقاط من 100)**

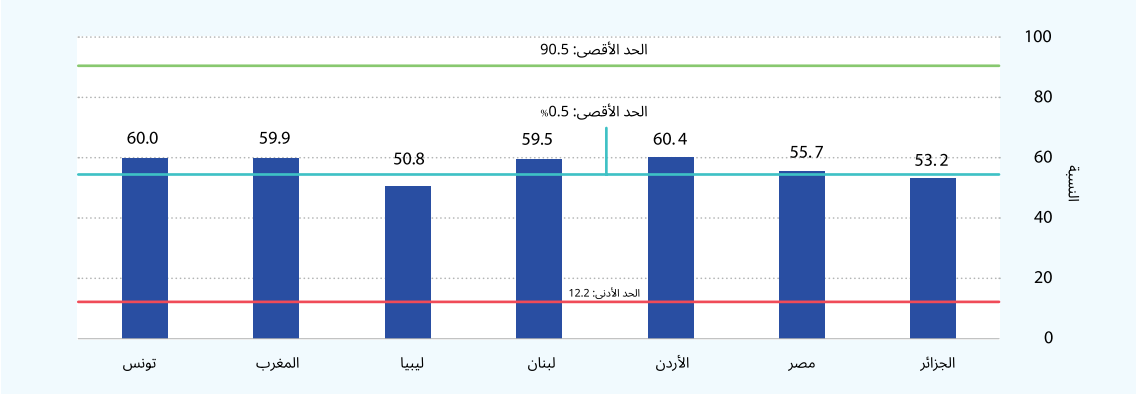

المصدر: الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، البيانات عن الأراضي الفلسطينية المحتلة غير متوفرة.

ومع ذلك، ظلت إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الرقمية للأفراد والمؤسسات تمثل تحديًا كبيرًا في المنطقة. وعلى الرغم من وجود بنية تحتية رقمية جيدة بوجهٍ عام، فإن بلدان المنطقة تحتل مرتبة منخفضة نسبيًا في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات (الجدول 20). ويشمل مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مؤشرات إمكانية الوصول بما في ذلك شبكات الهاتف الثابت واشتراكات الهاتف المحمول واشتراكات النطاق العريض المتنقل واشتراكات النطاق العريض الثابت (الإجمالي وحسب مستويات السرعة) والنطاق الترددي الدولي وأسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحصاءات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من قبل الأسر والأفراد. باستثناء لبنان، تحتل بلدان المنطقة المراتب من المراتب الخمسين الأدنى من المائة بلد فيما يتعلق بإمكانية الوصول. ولا يزال استخدام الإنترنت للأغراض التجارية محدودًا أيضًا في المنطقة: حيث لا تتمتع سوى 8 في المائة فقط من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما في ذلك بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط) بتواجد رقمي و1.5 في المائة فقط من مبيعات التجزئة في المنطقة تتم عبر الإنترنت (ماكينا، 2017).

◄ الجدول 20: ترتيب الدول في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من 175 بلد)

اسم البلد	2015
الجزائر	112
مصر	97
الأردن	89
لبنان	61
المغرب	98
تونس	95

المصدر: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات

2.3.4.2 البنية التحتية غير المادية

التمويل

يعد مستوى تنمية القطاع المالي وعمله من المحددات الأساسية لتأثير السياسات التجارية على سوق العمل. ويسهل القطاع المالي المتطور والفعال إعادة خلط عوامل الإنتاج في الاقتصاد ويسهل دخول شركات جديدة عالية الإنتاجية. وبصورة أعم، هناك علاقة إيجابية مهمة بين مستويات التنمية المالية والاقتصادية. وعلى سبيل المثال، جادل جوزييف شومبيتر في كتابه الشهير نظرية التنمية الاقتصادية، الذي نُشر عام 1911، بأن الخدمات، التي يقدمها الوسطاء الماليون الذين يحشدون المدخرات ويقيمون المخاطر ويسهلون المعاملات المالية، ضرورية للابتكار التكنولوجي والتنمية الاقتصادية. ودرس كينج وليفين في ورقتهم، « التمويل والنمو: شومبيتر قد يكون على حق»، التي نُشرت عام 1993، العلاقة بين مستويات التنمية المالية والتنمية الاقتصادية عبر أكثر من 80 بلد من عام 1960 إلى عام 1989. واستخدموا حجم قطاع الوسيط المالي النظامي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنسبة المئوية للائتمان المخصص للشركات الخاصة والائتمان الممنوح للشركات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات على مستوى التنمية المالية في المقابل. وأثبت المؤلفون أن التطور العالي للخدمات المالية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمعدلات النمو الاقتصادي الأسرع وتراكم رأس المال المادي وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، يوجد في لبنان والأردن وتونس والمغرب قطاعات مالية ومصرفية كبيرة ومتطورة نسبيًا. وفي هذه المجموعة من البلدان، تكون نسبة الائتمان المحلي إلى

القطاع الخاص أعلى منها في البلدان النظيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية؛ ومع ذلك، فإنه لا يزال أقل من المتوسط العالمي، المقدر بنحو 132 في المائة في عام 2019. أما المجموعة الثانية من البلدان، التي تشمل الجزائر ومصر وليبيا والأراضي الفلسطينية المحتلة، فيوجد لديها قطاع مالي ومصرفي أقل تطورًا مع ائتمان محلي لنسبة القطاع الخاص أقل بكثير من البلدان الأخرى في المنطقة (الشكل 77) والبلدان النظيرة الأخرى. وفي كلا المجموعتين، يتركز القطاع المالي بصورة رئيسية على العرض المصرفي. حيث تتمتع المنطقة بتمويل أسهم منخفض التطور نسبيًا، ويلعب دورًا ثانويًا، باستثناء الأردن والمغرب، حيث يمثل تمويل الأسهم المصدر الثاني لتمويل الشركات (الشكل 78).

ومع ذلك، حتى في البلدان التي يبدو فيها القطاع المالي متطورًا، تظل تحديات الوصول إلى التمويل مهمة. وتقع معظم بلدان المنطقة في أسفل ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال من حيث الحصول على التمويل، باستثناء الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة (الجدول 21). وأيضًا، يعد الحصول على التمويل، في تونس ولبنان، التحدي الرئيسي الذي تواجهه الشركات للعمل والتطور، كما يتضح من نتائج مسح البنك الدولي للشركات (الشكل 79). وذكر 2 في المائة فقط من الشركات في الأردن أن الوصول إلى التمويل هو التحدي الأكبر بالنسبة لها. ومع ذلك، تشير بيانات مؤسسة التمويل الدولية إلى أنه في دول مثل لبنان والأردن وتونس والمغرب، ويتركز الإقراض المصرفي على عدد محدود من الشركات الكبيرة.

◄ الشكل 77: الائتمان المحلي للقطاع الخاص، الإجمالي والمُقدم من البنوك، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2017

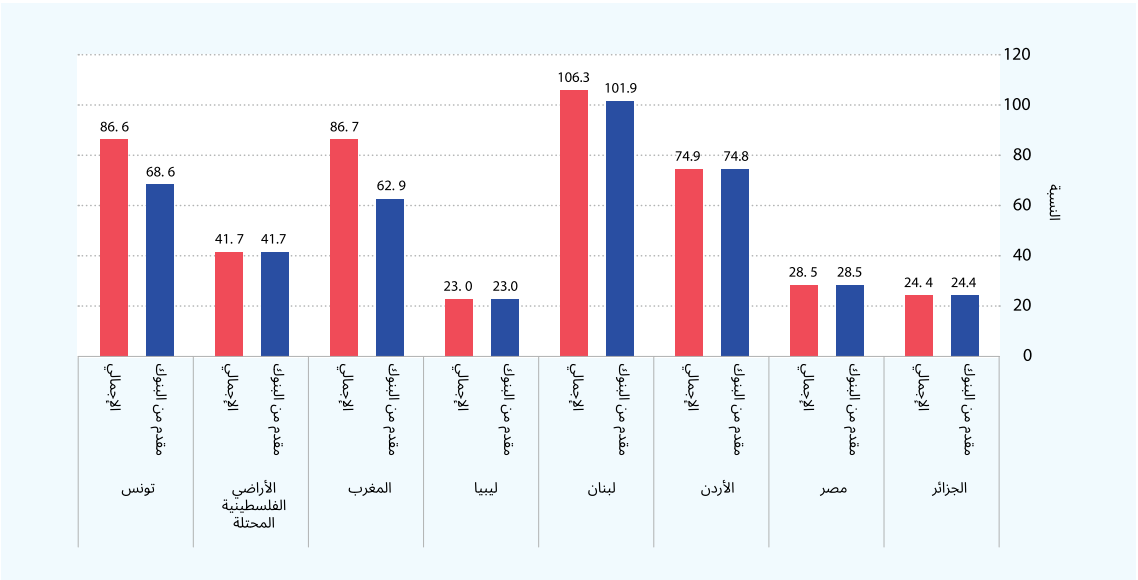

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل 78: مصادر تمويل المؤسسات في المنطقة، 2019)

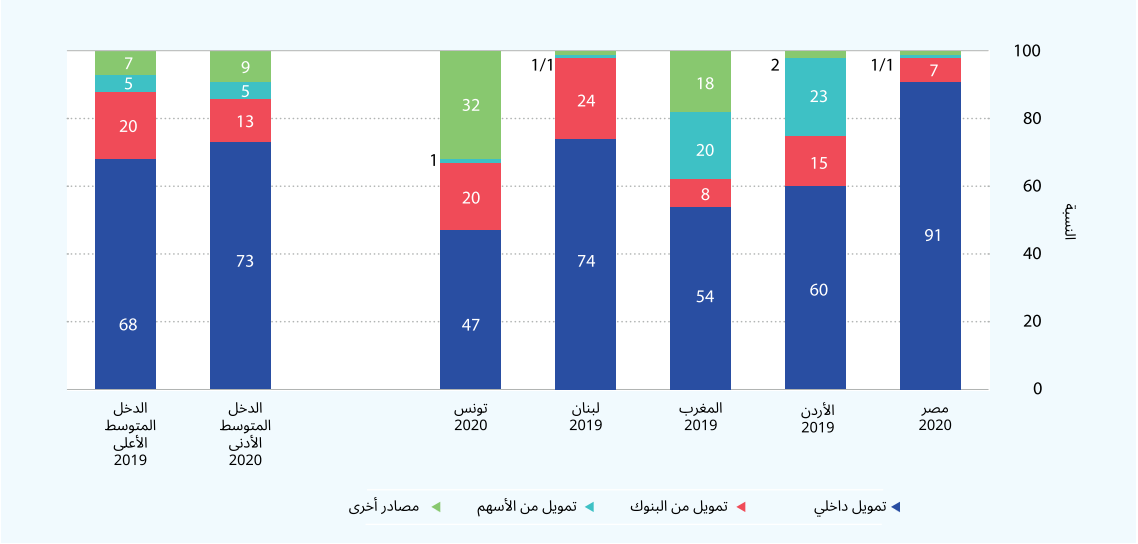

المصدر: بيانات مسح البنك الدول ي للمؤسسات، ٢٠١٩.

الشكل 79: حصة الشركات التي تعلن أن الحصول على التمويل هو التحدي الأكبر بالنسبة لها

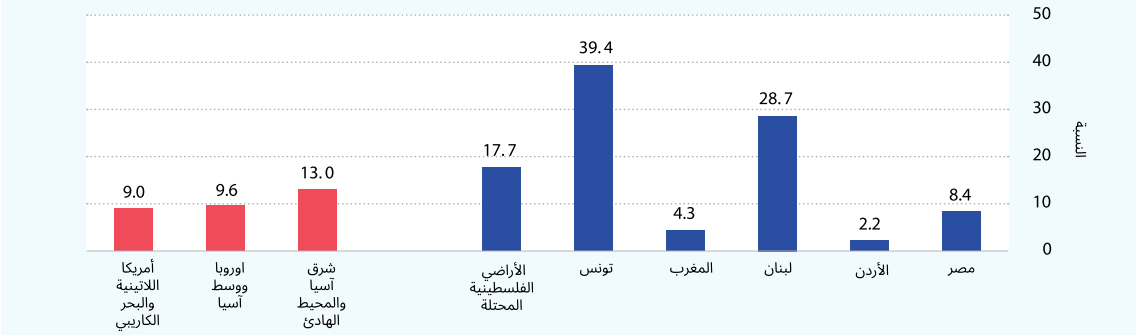

المصدر: بيانات مسح البنك الدولي لممارسته الأعمال التجارية والمشاريع، 2019.

◄ الجدول 21: مؤشرات مختارة بشأن الحصول على التمويل

البلد	الحصول على التصنيف الائتماني	الحصول على درجة الائتمان	تغطية السجل الائتماني (النسبة المئوية للبالغين)	تغطية مكتب الائتمان (النسبة المئوية للسكان البالغين)
الجزائر	181	10.0	3.5	0.0
مصر	67	65.0	9.5	31.3
الأردن	4	95.0	5.0	22.9
لبنان	132	40.0	21.3	0.0
ليبيا	186	0.0	0.6	0.0
المغرب	119	45.0	0.0	31.6
الأراضي الفلسطينية المحتلة	25	80.0	22.9	0.0
تونس	104	50.0	36.4	0.0

المصدر: بيانات مسح البنك الدولي لممارسته الأعمال التجارية والمشاريع، ٢٠١٩.

ويعد السبب الجذري لانخفاض مستوى تنمية القطاع المالي هو البنية التحتية المالية غير المتطورة، مما يتضح في ندرة البيانات والمعلومات الموثوقة حول الأعمال التجارية. فبلدان المنطقة إما ليس لديها سجلات ومكاتب ائتمان أو لديها تغطية منخفضة نسبيًا لكليهما (الجدول 21). ويؤدي ضعف المعلومات الائتمانية وجمع البيانات عن الشركات والأفراد إلى زيادة عدم تناسق المعلومات وارتفاع تكاليف المعاملات. ويشجع ذلك الإقراض القائم على العلاقات بدلًا من الإقراض القائم على المعاملات، والذي يميل إلى تفضيل الإقراض للشركات القائمة، والشركات الكبيرة عمومًا، ويحظر توفير التمويل للشركات المنشأة حديثًا، مما يعيق المنافسة والابتكار. وتهدف سجلات الائتمان، المملوكة للقطاع العام، والمكاتب إلى جمع بيانات الائتمان عن الشركات وتحسين أداء الخدمات المالية عن طريق الحد من عدم تناسق المعلومات وخطر الاختيار العكسي.

وتشير الأدلة إلى أن أنظمة المعلومات الائتمانية المتقدمة مرتبطة بانخفاض تكاليف المعاملات وقيود الائتمان، خاصةً بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويعتبر ستيغليتز رائد نظرية عدم تناسق المعلومات وتأثيرها على الأسواق. وأشار في بحثه المنشور عام 1981 الذي أجراه مع وايس، إلى أن عدم تناسق المعلومات في أسواق الائتمان ينشأ عندما يكون لدى المقترضين معلومات أكثر بكثير من المقرضين فيما يتعلق بملف المخاطر واحتمالية السداد (ستيغليتز ووايس، Stiglitz and Weiss, 1981). ويعني عدم تناسق المعلومات أن المقرضين لا يستطيعون تقييم قدرة المقترضين على السداد. ويعني هذا أنه يتعين على المُقرض تقديم سعر فائدة يجعل الإقراض في المتوسط مربحًا – وقد يكون سعر القائمة مرتفعًا للغاية بالنسبة للمقترضين منخفضي المخاطر. ونتيجة لذلك، لا يقترض سوى المقترضين ذوي المخاطر العالية – وبعبارة أخرى، يحدث الاختيار المعاكس. وكلما زاد عدم تناسق المعلومات، زاد تقييد الوصول إلى التمويل بالنسبة للشركات. وبالتالي، يمكن أن يساعد إنشاء نظام معلومات ائتماني في تقليل عدم تناسق المعلومات وخطر الاختيار العكسي. ويدرس شافيز (Chavez, 2017) خصائص الشركات المقيدة بالائتمان باستخدام مقاييس على مستوى الشركات لقيود الائتمان في 111 بلد ويحلل دور نظام المعلومات الائتمانية. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة وشفافيتها هما أهم العوامل التي تؤثر على وصول الشركات إلى التمويل وأن نظام المعلومات الائتمانية الأكثر

تطورًا يرتبط بمستويات أقل من قيود الائتمان، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة. ووجدت الدراسة أن هذا هو الحال بشكل خاص في وجود مكاتب ائتمان خاصة متقدمة.

ويجب أن تركز بلدان المنطقة على تنويع مصادر التمويل للشركات خارج القطاع المصرفي التقليدي، ولا سيما من خلال تطوير قطاعات تمويل الأسهم العامة والخاصة، بما في ذلك أسواق الأسهم وسندات الشركات. ويستجيب هذا النوع من التمويل بشكل عام لاحتياجات الشركات المبتكرة، وليس العرض المصرفي التقليدي. وأيضًا، يجب على بلدان المنطقة التركيز على البنية التحتية المالية وتحسينها، الأمر الذي من شأنه تحسين تقنيات التصنيف الائتماني والوصول في نهاية المطاف إلى التمويل للشركات. ويجب على بلدان المنطقة أن تطور أدوات تمويل مبتكرة ناشئة متنامية بسرعة، وأن تطور أيضًا قطاع التكنولوجيا المالية الذي يمكن أن يغير من إمكانية الوصول إلى التمويل في المنطقة. وتوضح العديد من الأمثلة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل دور التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية في تحسين الخدمات المالية للعملاء والشركات. على سبيل المثال، نظام خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول (إم-بيسا)، وهو حل للدفع عبر الهاتف المحمول في كينيا، وقد أحدث تحولًا كليًا في القطاع المالي في كينيا وحسن الشمول المالي بمقدارٍ كبير. ومع ظهور التكنولوجيا المالية، يمكن استخدام الابتكارات في تصنيف الائتمان وتقييم المخاطر والشمول المالي في المنطقة لتعزيز أداء القطاع المالي وتحسين إمكانية الوصول إلى التمويل للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رأس المال البشري

تتمتع المنطقة عامةً بسكان متعلمين جيدًا، ولديهم مستوى تعليمي مرتفع نسبيًا، وخاصةً بين النساء. ويعد الالتحاق بالمدارس في التعليم ما بعد الثانوي مرتفعًا نسبيًا بين جميع بلدان المنطقة تقريبًا، حيث سجلت الجزائر والأراضي الفلسطينية المحتلة معدلات أعلى من المتوسط العالمي (38 في المائة) في عام 2018، وتكون المعدلات في مصر والأردن والمغرب وتونس على غرار المتوسط في البلدان ذات الدخل المتوسط (35 في المائة في عام 2017). ومع ذلك، فقد شهدت الأردن وتونس، وهما بلدان يتمتعان بأعلى مستويات تعليم في المنطقة، انخفاضًا طفيفًا في الالتحاق بالتعليم العالي خلال العقد الماضي (الجدول 22).

الجدول 22: إجمالي القيد بالمدارس في التعليم ما بعد الثانوي في المنطقة (نسبة مئوية)

البلد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	29.9	31.2	32.2	33.9	34.5	36.8	42.6	47.6	51.4
مصر	31.4	26.8	27.7	30.1	31.1	35.0	33.9	35.2	-
الأردن	37.1	36.3	41.8	-	-	36.6	31.1	31.1	34.4
المغرب	14.6	16.4	19.5	22.6	25.3	28.4	32.0	32.0	35.9
الأراضي الفلسطينية المحتلة	47.8	49.7	48.5	45.9	44.8	45.3	43.9	43.7	44.3
تونس	35.4	35.2	35.9	35.0	35.3	35.2	32.8	32.1	31.7

ملاحظة: لا توجد بيانات حديثة متاحة عن ليبيا ولبنان.

ومع ذلك، يُظهر مؤشر رأس المال البشري فجوات مهمة في المنطقة (الجدول 23). ويقيس مؤشر رأس المال البشري مقدار رأس المال البشري الذي يمكن أن يتوقع الطفل المولود اليوم تحقيقه عند بلوغه سن 18، ويمكن استخدامه كبديل لإنتاجية الجيل التالي من العمال مقارنة بالمقياس المرجعي للتمتع بقدر كامل من التعليم والرعاية الصحية[42]. وستكون إنتاجية الأطفال الذين يولدون اليوم في المنطقة بين 49 في المائة و58 في المائة عندما يكبرون إذا كانوا يتمتعون بقدر كامل من التعليم والرعاية الصحية. ويُظهر المؤشر أن مؤشر رأس المال البشري للذكور أقل منه للإناث في معظم بلدان المنطقة، مدفوعًا بنتائج تعليمية أعلى للإناث. ويوجد عامةً مستويات عالية من رأس المال البشري لا تزال غير مستغلة في المنطقة، ومن المتوقع أن يظل الحال هكذا بالنسبة للأجيال القادمة إذا لم يتم الاستثمار بمقدار كبير في التعليم والصحة.

◄ الجدول 23: ترتيب الدول في مؤشر رأس المال البشري، 2020

	ترتيب المؤشر (يتراوح بين 0 و1)
الجزائر	0.53
مصر	0.49
الأردن	0.55
لبنان	0.52
المغرب	0.50
الأراضي الفلسطينية المحتلة	0.58
تونس	0.52
أعلى قيمة	0.88
أقل قيمة	0.29

ملاحظة: لا توجد بيانات متوفرة عن ليبيا
المصدر: مؤشر رأس المال البشري الخاص بالبنك الدولي، 2020.

تستثمر بلدان المنطقة في البحث والتطوير في المتوسط أقل من البلدان متوسطة الدخل الأخرى. حيث أنفقت البلدان متوسطة الدخل في المتوسط 1 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في عام 2018. أما بلدان المنطقة فتنفق أقل من 0.7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير. ووفقًا لبيانات اليونسكو، أنفقت مصر والأردن ما يقرب من 0.7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على والتطوير في عام 2016؛ وأنفقت الجزائر 0.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017؛ وأنفقت الأراضي الفلسطينية المحتلة 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013؛ وأنفقت تونس 0.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016. وبالمقارنة، تستثمر بلدان شرق وجنوب آسيا حوالي 2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في البحث والتطوير. وتوضح البيانات المتاحة عن تفاصيل الاستثمار في البحث والتطوير، وهي متاحة فقط في الجزائر ومصر والمغرب وتونس، أن معظم استثمارات البحث والتطوير تذهب إلى البحث والتطوير الذي تقوم به الحكومة والتعليم العالي، مع حصة صغيرة من الاستثمار في الأعمال التجارية، فعلى سبيل المثال، يذهب 7 في المائة فقط من الاستثمار في البحث والتطوير في الجزائر إلى الشركات والابتكار في القطاع الخاص. وتصل النسبة إلى 5 في المائة في مصر و15 في المائة في المغرب و18.5 في المائة في تونس. وبالمقارن، تنفق بلدان مثل سنغافورة وتركيا ما لا يقل عن 50% على

[42] البنك الدولي، مؤشر رأس المال البشري، تحديث 2020

البحث والتطوير في الأعمال التجارية، مما يوفر دعمًا مباشرًا لتعزيز الابتكار في القطاع الخاص.

يمكن أن يكون الاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك للقطاع الخاص، محركًا رئيسيًا للإنتاجية والتنمية وأن يساعد البلدان في المنطقة على تعزيز عملية التقارب والتحول الهيكلي. وتشير الأدلة إلى أن الابتكار وتبني التقنيات الجديدة يوفران للشركات ميزة تنافسية في السوق، ويحسنان من فعالية استخدام عوامل الإنتاج والموارد ويزيدان من إنتاجية المؤسسة وإمكانية نموها، بما في ذلك البلدان متوسطة الدخل. وعلى سبيل المثال، يُقيم كرسبي وزينغا (Crespi and Zuñiga 2010,) تأثير الابتكار التكنولوجي على إنتاجية عمل الشركات عبر ستة بلدان في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وبنما وأوروغواي). وتشير الورقة البحثية إلى أنه في جميع هذه البلدان، من المرجح أن تقدم الشركات التي تستثمر في المعرفة تطورات تكنولوجيا جديدة، وأن الشركات التي تبتكر يكون لديها إنتاجية عمالية أعلى من الشركات الأخرى. وتتوافق هذه النتائج مع الأدبيات الوفيرة التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار في البحث والتطوير، والتي يمكن أن تكون وكيلًا للوصول إلى التكنولوجيا، والابتكار وإنتاجية الشركة (غريفيث وآخرون، Griffith et al., 2004؛ غريفيث وآخرون Griffith et al., 2006؛ هال وآخرون، Hall et al., 2010).

يمكن لواضعي السياسات في المنطقة استخدام مجموعة من التدخلات لتعزيز الوصول إلى التكنولوجيا والابتكار للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتهدف التدخلات عمومًا إلى تقليل تكلفة البحث والتطوير والابتكار أو زيادة الطلب على البحث والتطوير والمنتجات المبتكرة. ويمكن أن تشمل التدخلات لخفض تكلفة البحث والتطوير منح البحث والتطوير أو الإعانات أو الحوافز الضريبية. وتهدف التدخلات الأخرى إلى تحفيز الطلب على المنتجات المبتكرة والقائمة على التكنولوجيا التي تصنعها الشركات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال المشتريات العامة للمنتجات المبتكرة المستخدمة بعد ذلك في حل القضايا الاجتماعية وإضافة قيمة إلى المجتمع. وتكون التدخلات الأخرى مستعرضة، خاصة من خلال خلق بيئة داعمة للابتكار، وتعزيز التعاون بين الصناعات والشركات، وتحفيز تبادل المعرفة، وقوانين الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وتسويق البحوث.

جودة المؤسسات

قدم دوجلاس سي. نورث (Douglass C. North, 1991) تعريفًا للمؤسسات على أنها «القيود التي ابتكرها الإنسان وتنظم التفاعل البشري. وتتألف من قيود نظامية (قواعد وقوانين ودساتير)، قيود غير نظامية (قواعد السلوك والاتفاقيات ومدونات السلوك المفروضة ذاتيًا) وخصائص إنفاذها». وباستخدام هذا التعريف، يمكن وصف المؤسسات الاقتصادية بأنها قيود نظامية أو قواعد تحدد وتشكل التفاعل الاقتصادي بين مختلف العوامل في الاقتصاد. وعمومًا، تشمل المؤسسات الاقتصادية حقوق الملكية وقوانين المنافسة والأسواق ودعم الدولة للأسواق ومؤسسات سوق العمل وإنفاذ العقود والوصول إلى التعليم.

وتوجد أدلة كثيرة ومتنامية حول الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية في مستوى التنمية في البلدان المختلفة. وعلى وجه الخصوص، حدد ميجيلو وروبنسون (Acemoglu and Robinson) في كتابهما، لماذا تفشل الأمم: أصول القوة والازدهار والفقر (2012)، مجموعتين من المؤسسات الاقتصادية: المؤسسات الشاملة والاستخراجية. وتوفر المؤسسات الاقتصادية الشاملة المجموعة الصحيحة من القواعد والحوافز للاستثمار والابتكار وتخلق مجالًا متكافئًا للشركات ورواد الأعمال. وتؤدي في النهاية إلى النمو الاقتصادي والازدهار. ومن جانب أخر، صممت نخب اقتصادية وسياسية قوية ومترابطة جيدًا المؤسسات الاقتصادية الاستخراجية مع منطق السعي وراء الريع. ويستخرجون في نهاية المطاف الموارد من بقية المجتمع، مما يؤدي إلى التخلف والتوزيع غير الفعال للموارد والتخصيص غير الفعال للعوامل الإنتاجية. ويستخدم ميجيلو وروبنسون هذا التمييز بين مجموعتي المؤسسات لشرح مسارات التنمية المتباينة بين مختلف البلدان في العالم.

في حالة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، كانت الحركات الاجتماعية لعام 2011 بمثابة محاولة لإصلاح المؤسسات الاقتصادية الاستخراجية التي أدت إلى تفشي الفساد، والسعي

وراء تحقيق الريع والعلاقات بين الأعمال والدولة والمستويات المتدنية المصاحبة لجودة فرص العمل والنمو. وتسلط العديد من الدراسات الضوء على الدور الذي لعبته العلاقات بين الأعمال والدولة في البلدان محور التركيز وتوثيق المؤسسات الاقتصادية الاستخراجية في المنطقة. وعلى سبيل المثال، قدم رجكيرز وآخرون (Rijkers, 2017 et al) دراسة عن تطور الشركات المتصلة في بن علي في تونس. وأنشأ المؤلفون قاعدة بيانات حول الروابط السياسية وأداء الشركات وتنظيم الدخول بين عامي 1993 و2010 لتقييم الحجم الاقتصادي للشركات ذات العلاقات الجيدة ودراسة الآليات التي طوروها بها ومقارنتها مع الشركات غير المرتبطة. وفي تونس، تنتمي العديد من الشركات ذات العلاقات الجيدة إلى عائلة بن علي، واستفادت هذه الشركات من إصلاحات الخصخصة لتأمين الطريق إلى العديد من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والسيارات. ويثبت المؤلفون أن الشركات التي تتمتع بعلاقات جيدة تمثل 21 في المائة من صافي أرباح القطاع الخاص و3 في المائة من إنتاج القطاع الخاص. ووجد المؤلفون أيضًا أن هذه الشركات كانت أكثر عرضة للعمل في قطاعات تخضع لترخيص مسبق من الدولة، مما يشير إلى إساءة استخدام التنظيم. كما وجدوا أن أداء هذه الشركات أفضل من منافسيها، مع حصة سوقية في المتوسط أعلى بنسبة 6.3 في المائة من الشركات غير المراتبطة، ويرجع ذلك إلى وجودها في قطاعات شديدة التنظيم. وفي مصر، يدرس شقير وديوان (Chekir and Diwan 2015,) آثار علاقة الأعمال بالدولة على الشركات المترابطة جيدًا خلال عهد مبارك بين عامي (1996 و2006) وتأثيرها على القطاعات التي دخلت فيها. وقاموا باستخدام سنة دخول هذه الشركات لإنشاء بيئة شبه تجريبية وتقدير تأثير الفرق في الاختلافات، ومقارنة نمو التشغيل في القطاعات التي دخلتها هذه الشركات مع الصناعات التي لم تدخلها. ووجدوا نتيجتين مهمتين. أولًا، استفادت الشركات ذات العلاقات السياسية الجيدة ليس فقط من زيادة فرص الحصول على الائتمان، بل من المرجح أن تستفيد أيضًا من دعم الطاقة وحماية التجارة والوصول إلى الأراضي، من بين مزايا أخرى. ثانيًا، والأهم، أنهما أثبتا أن دخول هذه الشركات إلى قطاعات غير مترابطة سابقًا أدى إلى بطء نمو التشغيل والتخصيص غير الفعال للموارد في هذه القطاعات، مع تركز أعلى معدلات التشغيل في الشركات الأقل إنتاجية ذات مخرجات ابتكار منخفضة. وكانت النتيجة الثانية أكثر أهمية، لأنها توضح الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها الشركات، التي تسعى إلى الريع وتتمتع بصلات جيدة، على النمو الاقتصادي والابتكار من خلال المؤسسات الاستخراجية ويتضح ذلك في هذه الحالة من العلاقات القوية الساعية للريع بين الأعمال التجارية والدولة.

تشير الأدلة إلى أن المؤسسات الاستخراجية ظلت في أفضل الأحوال في مكانها منذ عام 2011، وفي أسوأ الأحوال، توطدت أكثر، مع تغييرات في الأفراد، ولكن لم يتأثر هيكل العلاقات بين الأعمال والدولة، فعلى سبيل المثال، في تونس، يدرك كشك (Kchouk 2017,) تطور الجهات الفاعلة الاقتصادية التي كانت على صلة جيدة بعائلة بن علي ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنظامه واستفادت منه. ووجد أن تلك الجهات الفاعلة الاقتصادية، ومعظمهم جزء من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، وهو الاتحاد الرئيسي لأصحاب العمل في تونس، كانت الجهات الفاعلة المحلية الوحيدة القادرة على شراء الشركات المصادرة من بن علي وعائلته واستئناف أنشطتها. ويشير المؤلف إلى أن هؤلاء الصناعيين الأقوياء كانوا قادرين أيضًا على الاستيلاء على «قنوات الاحتكار» والمزايا المرتبطة بتلك الشركات، بما في ذلك العلاقات القوية مع أجزاء من الدولة. وأيضًا، في تونس، تثبت دراسة أروري وآخرون (Arouri et 2019 al,) (، المعتمدة على دراسة رجيكيرز وآخرون (Rijkers et al 2017,)، أن الشركات التي تتمتع بعلاقات جيدة تمثل 10في المائة من جميع الوظائف، و39 في المائة من النواتج، و53 في المائة من صافي الأرباح، على الرغم من أنها لا تمثل سوى 0.1 في المائة من جميع الشركات في الدولة. بالرغم من ذلك، لم يحصل هؤلاء على نصيبهم الكبير في الاقتصاد بطريقة قانونية، ولكن من خلال الاستحواذ التنظيمي والتهرب الضريبي، ولا سيما من خلال عدم الإبلاغ عن أسعار الواردات. ووجد المؤلفون أن التهرب الضريبي قد زاد بعد الثورة؛ فقد انخفض التهرب الضريبي في خطوط الإنتاج حيث كانت تعمل شركات بن علي، وزاد في خطوط الإنتاج الأخرى، مما يشير إلى أن الثورة قد عملت على إضفاء الطابع الديمقراطي

على التهرب الضريبي. وتشير الدراسة أيضًا إلى أن التنظيم المعقد والإطار المؤسسي الذي يُمكن من الاستيلاء على الدولة ظل كما هو بعد الثورة. ويشير ذلك إلى أنه لم يكن هناك سوى تغيير في الأسماء والجهات الفاعلة، لكن هيكل المؤسسات الاستخراجية ظل يعمل في تونس. ويتم الحفاظ على هذا من خلال العديد من التراخيص والمتطلبات غير المنشورة وغير الشفافة المصممة لخدمة مصالح كبرى الشركات القائمة ذات الميول الاحتكارية والسعي وراء الريع. وتمكن العلاقات القوية بين الأعمال والدولة هذه الشركات الكبرى من التنقل والاستفادة من البيروقراطية واللوائح المصممة لتكون معقدة، مما يحد من قدرة الاقتصاد على الابتكار وخلق الوظائف التي يحتاج السكان إليها بشدة. وتأكدت تلك النتائج بقدر أكبر من خلال مسح الشركات الذي أجراه البنك الدولي في البلاد، والذي يشير إلى انه لم يتغير شيء يذكر من منظور الفساد وسيادة القانون، حيث أوضحت نسبة كبيرة من الشركات أن الفساد هو التحدي الأكبر الذي يواجههم لممارسة الأعمال التجارية وتطوير أنشطتها (الشكل 80).

◄ الشكل 80: حصة الشركة التي تعتبر الفساد التحدي الكبير لها

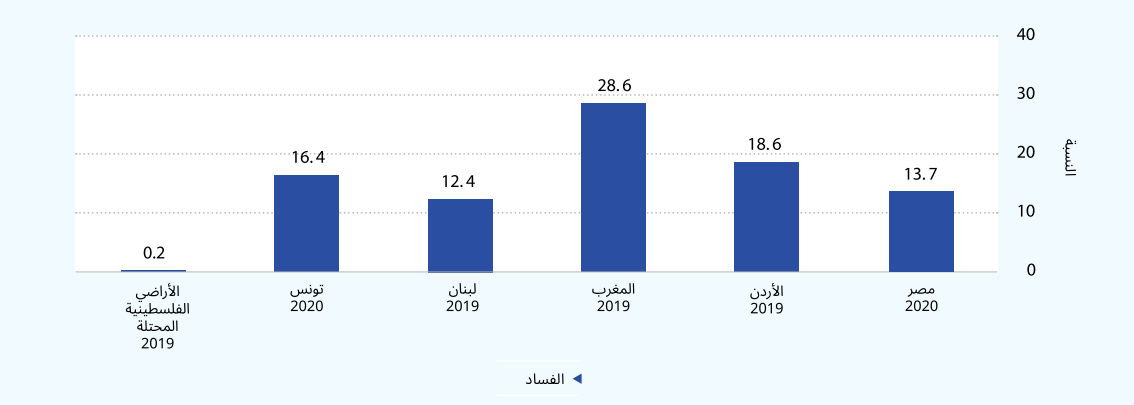

المصدر: مسوحات البنك الدولي الخاصة بالمؤسسات ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

يعد الانتقال من المؤسسات الاستخراجية إلى المؤسسات الشاملة أمرًا حاسمًا للسياسات التجارية والصناعية لتوليد المخرجات الاقتصادية المتوقعة بطريقة فعالة لخلق فرص العمل والارتقاء التكنولوجي وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تشير الأقسام السابقة، يعتمد نجاح السياسات الصناعية على قدرة الدولة على إقامة علاقة شفافة وتعاونية مع القطاع الخاص، في إطار مجموعة واضحة من القواعد والحوافز وخاصية «الجزرة والعصا» التي من شأنها أن تقلل من نهج السعي وراء الريع. ويجب أن تركز بلدان المنطقة على إصلاح المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك قوانين المنافسة ووكالاتها وتعزيز سيادة القانون، إذا أرادت تلك البلدان تطوير اقتصاداتها والاستفادة من الأثر الإيجابي للتجارة والاستثمار على اقتصاداتها.

الفصل الثالث

التجارة والاستثمار والشباب والمرأة في سوق العمل

الفصل الثالث: التجارة والاستثمار والشباب والمرأة في سوق العمل

3.1 الشباب وسوق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط

غالبية سكان بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط هي من الشباب نسبيًا، حيث يُقدر عدد سكانها من الشباب (15-29) بنحو 59.3 مليون في عام 2019 مُمثلين حوالي 27 في المائة من مجموع السكان البالغين. وبالمقارنة، كانت نسبة الشباب في الفئة العمرية (15-29)[43] من السكان 27 في المائة في جنوب آسيا، و28 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و23 في المائة على الصعيد العالمي. وتتمتع الأراضي الفلسطينية المحتلة بأعلى نسبة من الشباب في المنطقة، حيث بلغت 31 في المائة في عام 2019، بينما تحتل الجزائر المرتبة الأدنى في المنطقة بنسبة 22 في المائة (الجدول 24).

الجدول 24: السكان الشباب في المنطقة، 2019

السكان الشباب 2019	السكان الشباب (15-29) (بالآلاف)	السكان (نسبة مئوية)
الجزائر	9,606.1	22.3
مصر	30,907.9	30.8
الأردن	2,756.0	27.3
لبنان	1,222.5	17.8
ليبيا	1,657.0	24.4
المغرب	8,877.0	24.3
الأراضي الفلسطينية المحتلة	1,440.8	30.8
تونس	2,814.0	24.6
الإجمالي في المنطقة	**59,281.3**	**26.9**

المصدر: استنادا إلى بيانات قسم الإحصاءات التابع لمنظمة العمل الدولية لمصر والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس. تقديرات منظمة العمل الدولية المُنمذجة للجزائر والمغرب وليبيا.

بشكل عام، يكافح الشباب في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لتأمين وظائف جيدة وتطوير إمكاناتهم الاقتصادية. غير أن معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة في المنطقة أقل من 40 في المائة، مع تمركز أدنى المستويات في الأردن وليبيا (حوالي 33 في المائة) (الجدول 25). وتعاني المنطقة أيضًا من نسب عالية نسبيًا من الشباب غير المُدرجين بالتعليم أو العمل أو التدريب. وترتفع نسبة هؤلاء الشباب للغاية في جميع بلدان المنطقة غير أنها انخفضت في الجزائر ومصر ولبنان والمغرب، وزادت في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وظلت مستقرة في تونس (الشكل 81). وعلى الرغم من التحصيل العلمي المرتفع، يرتكز أعلى مستوى للشباب غير المُدرجين بالتعليم أو العمل أو التدريب في الأردن، والذي استمر في التزايد منذ 2005، حيث زاد من 38 في المائة من الشباب في عام 2019 مقابل 33 في المائة في عام 2005. وتمثل نسبة الشباب غير المُدرجين بالتعليم أو العمل أو التدريب إشكالية بشكل خاص وذلك لما لها من عواقب اقتصادية واجتماعية كبيرة. فلا يستثمر الشباب غير المُدرجين بالتعليم أو العمل أو التدريب في تطوير رأس مالهم البشري أو الاقتصادي، مما يؤدي إلى خمول هيكلي طويل الأمد (إلدر، Elder 2015). وقد تؤدي حصة الشباب غير المُدرجين بالتعليم أو العمل أو التدريب

[43] تعرّف معظم دول المنطقة الشباب بأنهم الفئة التي تبلغ أعمارها ما بين 15-29 أو حتى أكثر من ذلك ، لذلك استخدمنا التعريف 15-29 في هذا التقرير.

المرتفعة أيضًا إلى زيادة معدل الإعالة وفرض تكاليف إضافية كبيرة على دخل الأسرة، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. بدون توفير الدعم لهؤلاء الشباب، سيعانون من استبعاد طويل الأمد من سوق العمل والاقتصاد والمجتمع.

◄ الجدول 25: معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة في المنطقة

البلد	السكان الشباب (15-29) (بالآلاف)	القوى العاملة من الشباب (بالآلاف)	معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة (نسبة مئوية)
الجزائر	9,606.1	3,800.6	39.6
مصر	30,907.9	9,952.0	32.2
الأردن	2,756.0	999.1	36.3
لبنان	1,222.5	599.1	49.0
ليبيا	1,657.0	544.4	32.9
المغرب	8,877.0	3,356.1	37.8
الأراضي الفلسطينية المحتلة	1,440.8	571.6	39.7
تونس	2,814.0	1,187.8	42.2
الإجمالي في المنطقة	**59,281.4**	**21,010.7**	**35.4**

المصدر: استنادا إلى مصادر البيانات الوطنية المتاحة في إدارة إحصاءات منظمة العمل الدولية عن مصر والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس. تقديرات منظمة العمل الدولية المنمذجة للجزائر والمغرب وليبيا.

◄ الشكل 81: مستوى الشباب في بلدان المنطقة بين عامي 2005 و 2019 (نسبة مئوية)

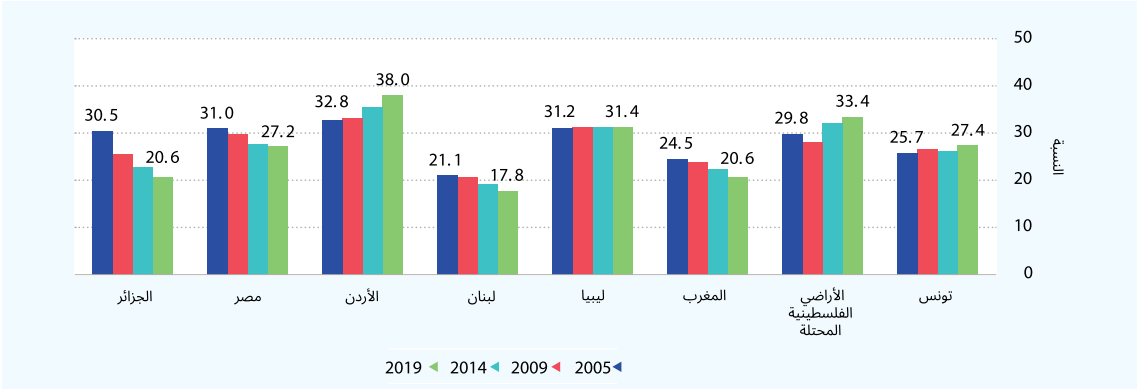

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية

تعد معدلات بطالة الشباب في المنطقة من أعلى المعدلات على مستوى العالم، حيث تتراوح بين 49 في المائة كحد أقصى في ليبيا و17 في المائة كحد أدنى في مصر عام 2019 (الشكل 82). ومن غير المرجح أن يستطيع الشباب تأمين وظيفة ودخلًا ماليًا أكثر من أقرانهم الأكبر سنًا، بمتوسط فجوة تبلغ 18 نقطة مئوية بين معدلات بطالة الشباب والعاملين الأكبر سنًا. على سبيل المثال، يبلغ معدل البطالة بين الشباب في الجزائر ضعف معدله بين العمال الأكبر سنًا.

وفي لبنان، بلغ معدل البطالة بين الشباب حوالي 20 في المائة في عام 2019 مقابل 8 في المائة للعمال الأكبر سنا. وقد زادت بطالة الشباب منذ عام 2010، في جميع دول المنطقة تقريبًا، باستثناء مصر، التي سجلت انخفاضًا كبيرًا في بطالة الشباب في عام 2019، حيث وصلت لأول مرة منذ عقد من الزمن إلى مستويات أقل مما كانت عليه قبل الحركات الاجتماعية لعام 2011.

◄ الشكل 82: تطور معدل بطالة الشباب (نسبة مئوية)

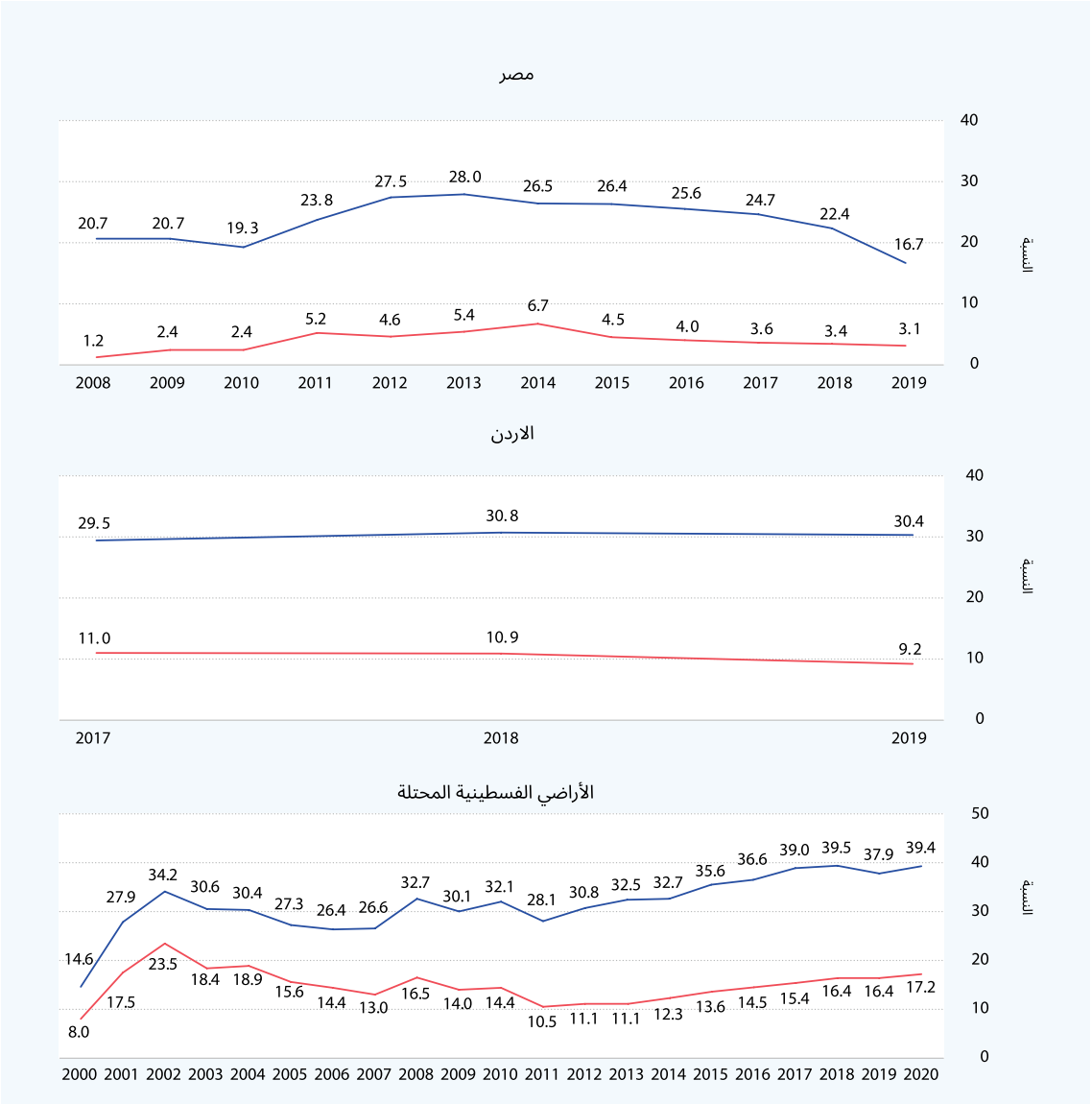

تونس
50
40
30
20
10
0
النسبة
25.2
24.6
24.9
25.6
28.2
26.7
38.2
35.2
33.5
33.1
33.5
33.2
6.2
6.2
5.6
5.3
5.9
6.1
8.0
8.0
7.3
8.28
.1
8.2
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2015
2016
2017
المغرب
30
25
20
15
10
5
0
النسبة
17.6
17.9
18.6
19.1
19.9
20.8
22.2
6.9
6.8
6.8
7.2
7.6
7.3
7.0
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
الجزائر
40
30
20
10
0
النسبة
21.5
22.4
27.5
24.8
25.0
29.8
25.7
7.1
7.2
7.6
6.8
7.4
8.0
7.7
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
ليبيا
60
50
40
30
20
10
0
النسبة
48.82
49.07
49.56
49.92
49.76
49.8
49.8 94
9.94
49.9 2
9.54
15.66
15.77
15.88
16.00
16.02
16.0
16.0 21
5.92
15.8 2
5.79
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019

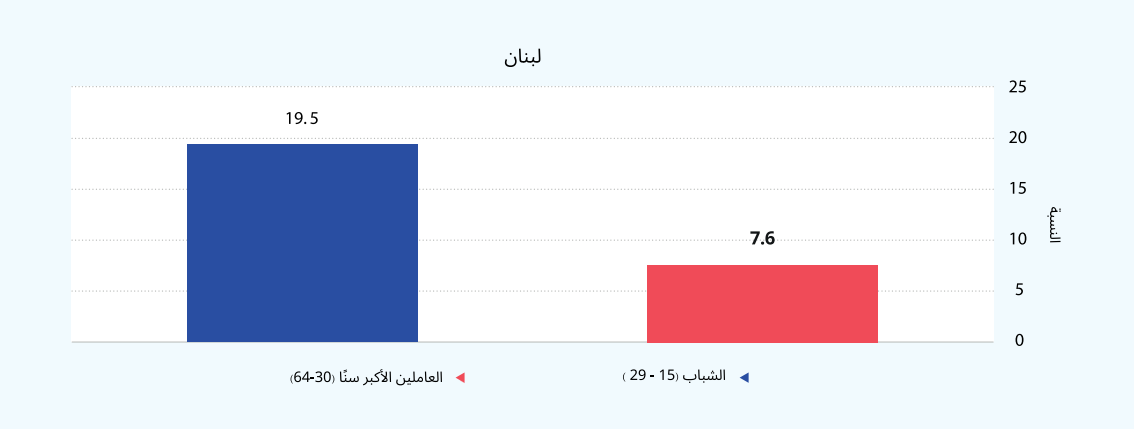

ملحوظة: يُعرف الشباب في المنطقة بشكل عام بعلى إنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة. ومع ذلك، لا تتوفر البيانات الخاصة بالمغرب والجزائر وليبيا إلا لمن هم تتراوح أعمارهم ما بين 15-24.

المصدر: استنادا إلى البيانات المتاحة في إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية عن مصر والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، والجزائر والمغرب وتونس. تقديرات منظمة العمل الدولية الخاصة بقاعدة إحصاءات منظمة العمل الدولية لليبيا. ولا تتوفر بيانات للبنان إلا لعام 2019.

ارتفع معدل البطالة مع زيادة مستويات التحصيل العلمي، مما يشير إلى وجود اختلافات كبيرة في المهارات في بلدان المنطقة. فقد زادت البطالة بشكل خاص بين الخريجين والشباب المتعلم في المنطقة. على سبيل المثال، حققت تونس والأردن، وهما دولتان ترتفع فيهما معدلات بطالة الشباب، نجاحًا نسبيًا في زيادة المشاركة في التعليم العالي. وشهدت تونس زيادة حادة في معدل إجمالي الالتحاق بالتعليم العالي، من 13 في المائة في عام 1996 إلى 35 في المائة في عام 2015. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل بطالة الشباب بشكل مطرد في تونس، وخاصة بالنسبة لخريجي التعليم العالي. وبلغ عدد الخريجين العاطلين عن العمل 250000 وفقًا لتقديرات عام 2019، مما يمثل ما يقرب من 29 في المائة من الخريجين في تونس[44]. كما يعاني الأردن أيضا من نفس الظاهرة. حيث ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي من 18 في المائة في عام 1995 إلى 34 في المائة في عام 2018، في حين مثل خريجو التعليم العالي ما لا يقل عن 40 في المائة من العاطلين عن العمل بين عامي 2017 و 2019 (الشكل 83). وشهد المغرب أيضًا تحسينات كبيرة في التحصيل التعليمي، حيث ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم العالي من 10 في المائة فقط في عام 2000 إلى 38.5 في المائة في عام 2019. غير أن مستوى البطالة بالنسبة للعمال المتعلمين قد ارتفع مقارنة بالعمال غير الحاصلين على شهادات (الشكل 84). وفي عام 2014، شهد خريجو التعليم العالي في المغرب أعلى مستويات البطالة منذ عام 2000، يليهم خريجو التعليم ما بعد الثانوي، مع أدنى مستويات البطالة بين العمال الذين ليس لديهم شهادات. ويشير هذا الوضع إلى تحديات كبيرة تتعلق بعدم تطابق المهارات في بلدان مختلفة في المنطقة. غير أن هذا أيضًا نتيجة للتحول الهيكلي البطيء والافتقار إلى الديناميكية في المنطقة، مما أدى إلى قيام الاقتصادات الرائدة في المنطقة بخلق وظائف منخفضة الإنتاجية ومناسبة للعمال ذوي المهارات المتدنية. وتشير استطلاعات منظمة العمل الدولية حول الانتقال من المدرسة إلى العمل المتوفرة في بلدان المنطقة إلى أن المستويات المنخفضة لخلق فرص العمل هي العقبة الرئيسية أمام الشباب، بمن فيهم الشباب الحاصل على تعليم عالٍ، في العثور على وظيفة. ويشير ديموفا وآخرون (Dimova et al ,2016) إلى أن 53 في المائة في المتوسط من الشباب العاطلين عن العمل في مصر والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس أشاروا إلى أن نقص الوظائف المتاحة كان السبب الرئيسي للبطالة.

تمثل بطالة خريجي التعليم ما بعد الثانوي مشكلة خاصة في المنطقة. حيث تشير إلى انخفاض عائدات الاستثمار في التعليم وقد تؤثر على خيارات الأجيال القادمة وتؤدي إلى انخفاض

[44] المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

إجمالي في تراكم رأس المال البشري في هذه الاقتصادات. علاوة على ذلك، تعد بطالة الخريجين خسارة اقتصادية وفقد في رأس المال البشري للبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة، إذا أخذنا في الاعتبار التكلفة المرتفعة لفرص إكمال التعليم حتى المستويات الأعلى. ويشير هذا الاتجاه أيضًا إلى الميل نحو تضخم تعليمي مدفوع بالكم وليس بالجودة. فقد ساهمت بطالة الخريجين في الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في المنطقة التي صاحبت الحركات الاجتماعية التي انطلقت في عام 2011 وقد تستمر في كونها مشكلة هيكلية إذا لم يتم التعامل معها.

الشكل 83: البطالة حسب مستوى التعليم في مصر والأردن وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة

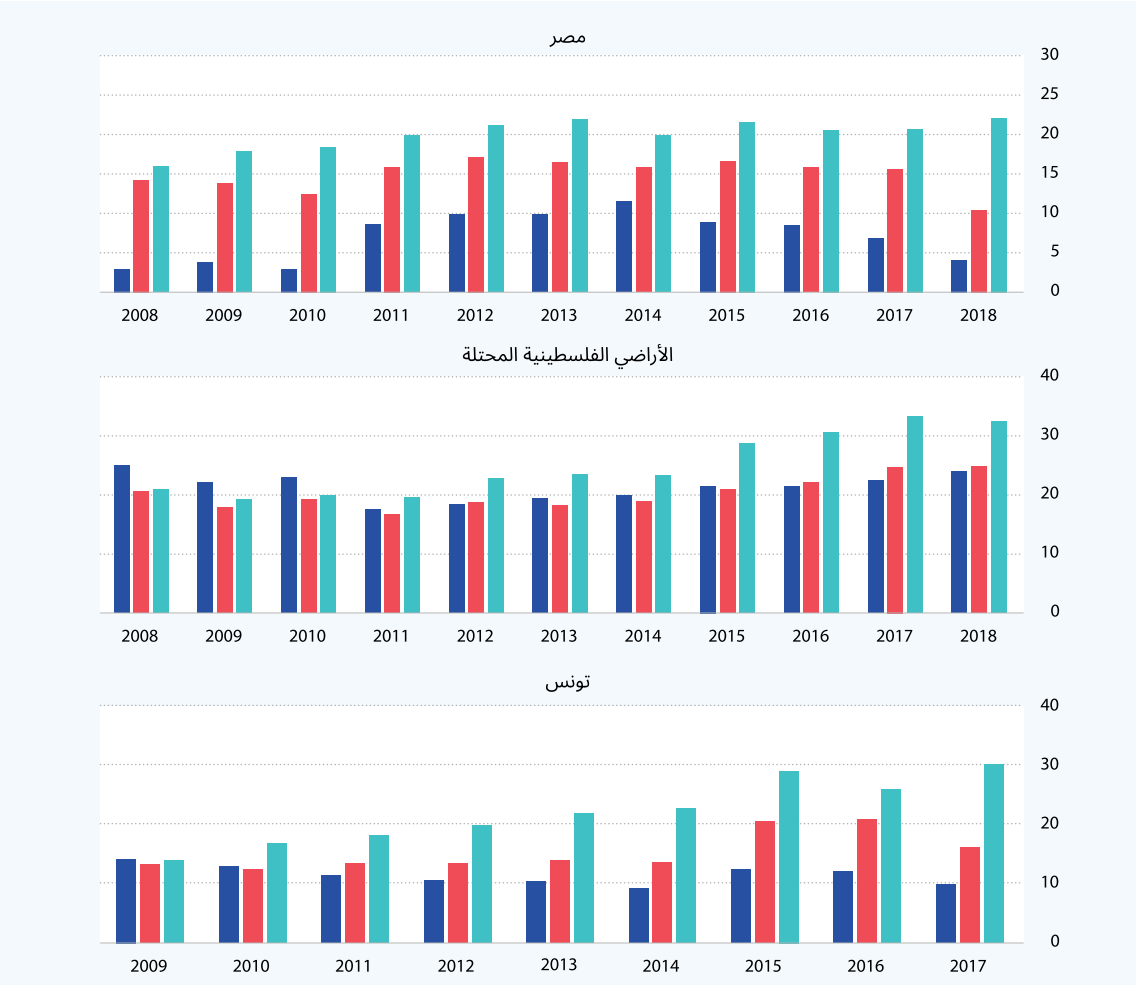

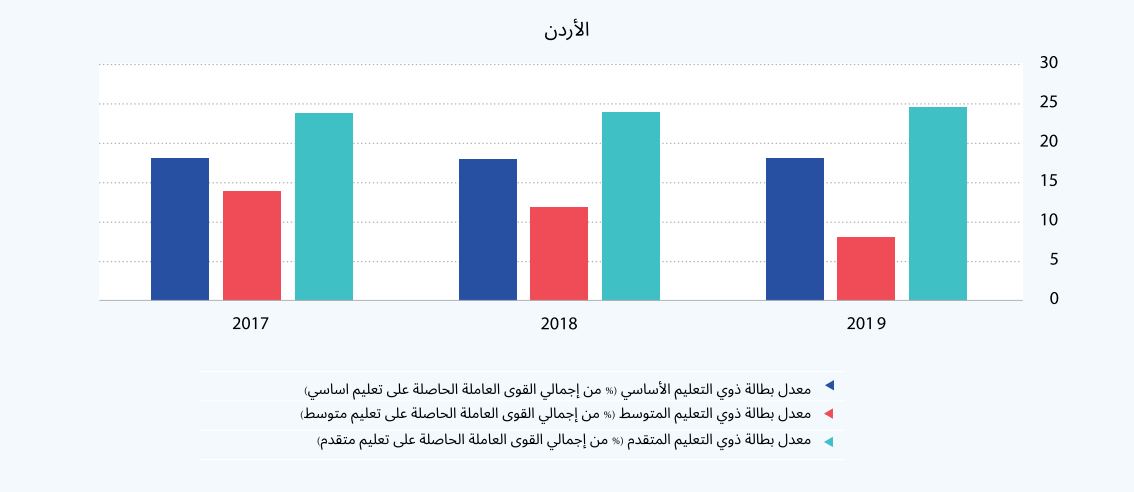

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

◄ الشكل 84: معدل البطالة حسب المستوى التعليمي في المغرب في الفترة بين 2000 و 2014

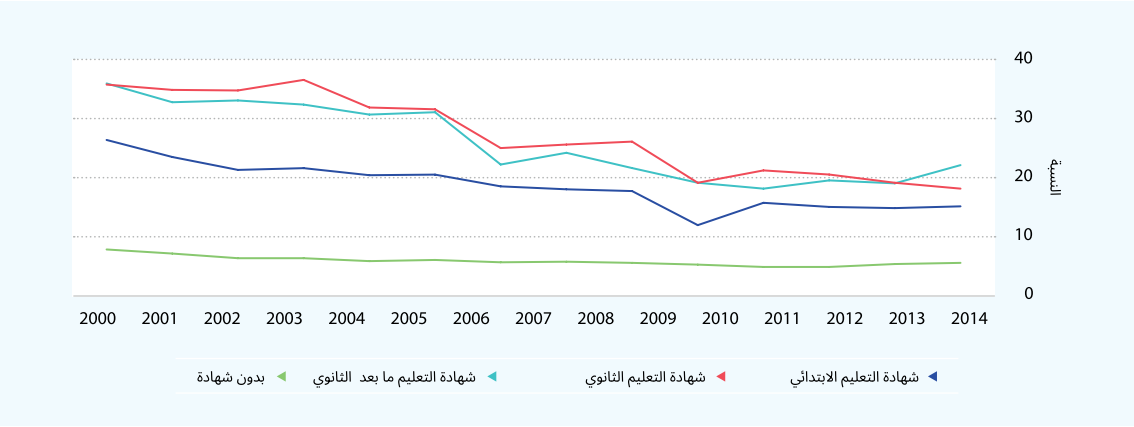

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب

يميل الشباب العاطل عن العمل في المنطقة إلى الاعتماد على شبكتهم غير المنظمة في عملية البحث عن عمل، على الرغم من وجود خدمات عامة للتشغيل متطورة نسبيًا، كما هو الحال في الأردن وتونس. ويشير ديموفا وآخرون (Dimova et al, 2016) إلى اعتماد 76 في المائة من الشباب في مصر وحتى 88 في المائة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على شبكاتهم الاجتماعية وغير المنظمة للعثور على وظيفة. وترتفع هذه الحصة نسبيًا في لبنان (68 في المائة) والأردن (33 في المائة) وتونس (26.8 في المائة).

أدت المستويات المرتفعة لبطالة الشباب والافتقار إلى الديناميكية الاقتصادية إلى هجرة كبيرة، بما في ذلك الهجرة غير الموثقة، وإلى مستويات مرتفعة من هجرة العقول في معظم بلدان المنطقة، بما في ذلك مصر وتونس والمغرب والأردن ولبنان. حيث زادت نسبة الأفراد ذوي المهارات العالية بين السكان المهاجرين في هذه البلدان، لتصل إلى 20 في المائة بين الشباب المهاجرين في عام 2017 ، مما يشير إلى نزيف العقول (أكيدج وآخرون، 2020 Akgüç et al.,). ويحلل موسيتي (Musette, 2016) ظاهرة هجرة العقول في الجزائر والمغرب وتونس ويشير إلى أن نسبة المهاجرين ذوي المهارات العالية من الجزائر والمغرب وتونس إلى دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد تضاعفت

بين عامي 1990 و 2010 لتصل إلى 800000 في عام 2010. وقد القى المؤلف نظرة على نتائج الوظائف في الوجهات التي توجه إليها هؤلاء المهاجرين ووجد «هدرا للأدمغة» في الوجهة، لأنهم غالبًا ما يكونون بدون أجر أو في فئة نقص التشغيل ذا الصلة بالمهارات. وفي تونس، زاد عدد التونسيين ذوي المهارات العالية الذين انتقلوا إلى الخارج بنسبة 64 في المائة بين عامي 2000 و2010، (ساميت، Samet 2014,). علاوة على ذلك، وفقًا لدراسة أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن 40 في المائة من التونسيين على استعداد لمغادرة البلاد بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل، حتى من خلال الهجرة غير الموثقة. ويتزايد هذا الاتجاه في تونس بشكل ملحوظ، لا سيما بين الأطباء وطلاب الطب والمهندسين. على سبيل المثال، غادر 80 في المائة من الأطباء المتخرجين حديثًا البلاد في عام 2020، بشكل أساسي مُتجهين إلى أوروبا (فرنسا أو ألمانيا)[45]. كما زادت الهجرة غير المنظمة بشكل كبير في المنطقة، لا سيما في تونس، في أعقاب الحركات الاجتماعية عام 2011. وتتعلق الهجرة غير المنظمة بالأفراد ذوي المهارات المتدنية؛ ومع ذلك، فهي مدفوعة عمومًا بنفس الأسباب الاقتصادية للمهاجرين ذوي التعليم (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2020).

هناك جدلٍ حول آثار هجرة العقول على البلدان النامية وغالباً ما تتم مناقشة مسألة هجرة العقول أو اكتساب العقول. ومن ناحية أخرى، تؤدي هجرة العقول إلى فقدان رأس المال البشري والإنتاجية في البلدان الأصلية، مما قد يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو. ومن ناحية أخرى، في حالة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ، قد يؤدي ذلك إلى تقليل الضغط على سوق العمل المحلي الفاشل وقد يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال البشري لأولئك الذين هاجروا وربما يعودون إلى بلدانهم الأصلية. ويساهمون في النمو الاقتصادي ككل. الظاهرة الأخيرة هي ما يمكن وصفه بأنه مكسب للدماغ على المدى الطويل. علاوة على ذلك، قد تؤدي الهجرة إلى آثار إيجابية غير مباشرة، مثل زيادة مستوى التحويلات ، كما أوضح بولارد وآخرون. (Bollard et al 2009,.) . ولا تزال الآثار الحقيقية لهذه الظاهرة على المنطقة غير محددة وسوف يكون هناك فائدة من استكشافها.

3.2 المرأة وسوق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط

يعد معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة من بين أدنى المعدلات في العالم، حيث بلغ 22 في المائة فقط في عام 2019، مقارنة بنسبة 53 في المائة على مستوى العالم، و 62.8 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و25 في المائة في جنوب آسيا [46]. ولا تتمتع البلدان ذات أعلى المستويات في التحصيل العلمي في المنطقة، مثل الأردن وتونس، بأعلى معدلات مشاركة للإناث في القوى العاملة. فأعلى معدل لمشاركة الإناث في القوى العاملة يظهر في ليبيا (32 في المائة)، حيث تقل احتمالية حصول الإناث على التعليم مقارنة بأي بلد آخر في المنطقة. وأدنى معدل لمشاركة الإناث في القوى العاملة هو في الأردن، على الرغم من ارتفاع مستويات التحصيل العلمي، وعلى الرغم من ميل النساء للأداء بشكل أفضل في المدرسة مقارنة بالرجال. على سبيل المثال، يزيد معدل التحاق الإناث بالمدارس في التعليم ما بعد الثانوي في الأردن عنه للذكور (37 في المائة للإناث مقابل 32 في المائة للرجال في عام 2018)[47]. ويشكل انخفاض معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة والمستويات العالية للتعليم في المنطقة مفارقة. بشكل عام، يزداد ميل المرأة للمشاركة في القوى العاملة مع ارتفاع مستويات التعليم. غير أنه لا توجد علاقة واضحة بين مستويات التعليم ومستويات مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة، مما يشير إلى وجود تحديات هيكلية لمشاركة المرأة في القوى العاملة لا تتعلق بالتحديات المرتبطة بالمهارات.

[45] ويبدو.تونس «»80٪ من الأطباء حديثي التخرج يغادرون تونس!»، 2 فبراير 2021 (بالفرنسية).
[46] المصدر: مؤشرات التنمية العالمية
[47] المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

◄ الجدول 26: معدلات المشاركة في القوى العاملة في المنطقة حسب الجنس، 2019

البلد	معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة	معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة	الفجوة بين الجنسين في معدل المشاركة في القوى العاملة (نقاط مئوية)	إجمالي معدل المشاركة في القوى العاملة
الجزائر	17%	66%	49 PP	43%
مصر	16%	67%	49 PP	42%
الأردن	13%	61%	48 PP	39%
لبنان	29%	70%	41 PP	49%
ليبيا	34%	65%	39 PP	50%
المغرب	22%	70%	48 PP	50%
الأراضي الفلسطينية المحتلة	18%	70%	52 PP	44%
تونس	26%	68%	42 PP	47%

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية

◄ الشكل 85: الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي حسب الجنس، 2017 (نسبة مئوية من الإجمالي)

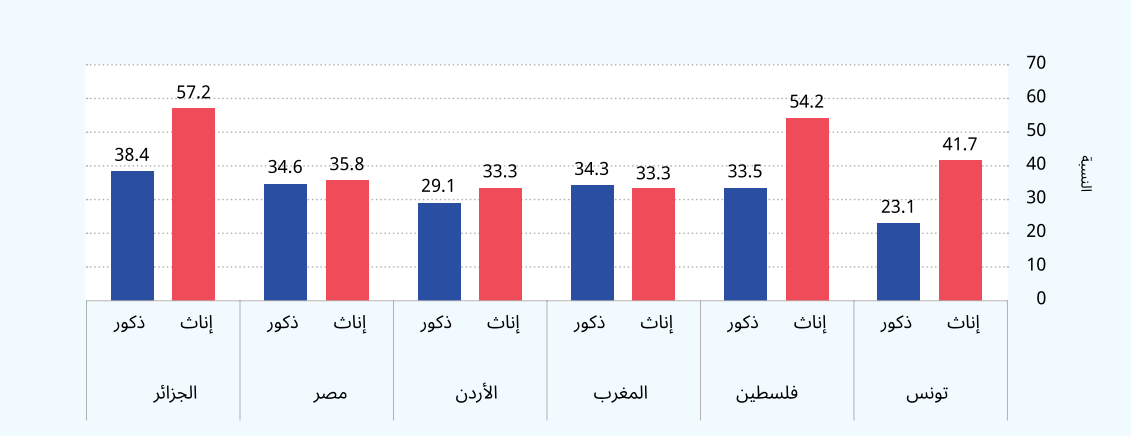

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

ترجع المستويات المنخفضة لمشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة إلى الافتقار إلى الديناميكية الاقتصادية في المنطقة وكذلك إلى الأعراف الاجتماعية والصور النمطية. حيث تفضل النساء في المنطقة بشكل عام العمل في القطاع العام لطبيعته الرسمية والأمن الذي يوفره. ومع ذلك، فقد تراجعت الفرص المتاحة في القطاع العام منذ تنفيذ إصلاحات التكييف الهيكلي في التسعينيات، على الرغم من الدور المهم الذي لا تزال تلعبه. وبالتوازي مع ذلك، لم يتمكن القطاع الخاص من توفير نفس نوعية الوظائف التي يوفرها القطاع العام، بما في ذلك للنساء

المتعلمات والمتزوجات (بولارد، Bollard 2019 et al.). وعادة ما يتم استخدام الثقافة المحافظة والنظرة التقليدية لأدوار الجنسين في المجتمع في تفسير سبب مشاركة الإناث المنخفضة في القوى العاملة والمستويات المرتفعة للبطالة بين الإناث في بلدان المنطقة. ومع ذلك، فإن هذا التفسير وحده مفرط في التبسيط ولا يعكس تعقيد النتائج الاقتصادية الخاصة بالنساء. فقد تساهم الأعراف الاجتماعية في هذه النتائج السيئة حيث يُتوقع من النساء في المنطقة تقديم الرعاية الأساسية للأسرة. علاوة على ذلك هناك أسباب جذرية أخرى تعزز وتديم هذه الأعراف الاجتماعية والصور النمطية. وتشمل الأسباب الجذرية عدم كفاية خدمات رعاية الأطفال، وانخفاض فرص الوصول إلى وسائل النقل العام بأسعار معقولة، وقوانين الأسرة والعمل التمييزية وانخفاض الأجور والتعويضات الاقتصادية (مقدم، Moghadam, 2008؛ روس، Ross, 2008).

يزداد معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة بالنسبة للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 25 عامًا، قبل أن ينخفض بشكل ملحوظ بالنسبة لمن تتراوح أعمارهن بين 25 و 29 عامًا في معظم البلدان (الشكل 86). ففي الجزائر وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان، هناك انخفاض واضح في معدلات المشاركة في القوى العاملة للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 29 عامًا، والذي يقترن عمومًا بسن إنجاب الطفل الأول. ويتواجد نفس الاتجاه بطريقة أقل وضوحًا في المغرب وليبيا ومصر. ففي مصر والمغرب، تُظهر المعدلات نمطًا يحاكي شكل حرف M بشكل طفيف، مما يشير إلى أن المرأة تترك سوق العمل مدفوعة بواجباتها الأسرية، كما أظهر لاساسي وتانسل (Lassassi and Tansel, 2020) بالنسبة لمصر. ويتمثل أحد تفسيرات هذه الظاهرة في عدم كفاية خدمات رعاية الأطفال في السن المبكر، وهو ما يمثل عائقاً كبيراً أمام النساء لتحقيق التوازن بين أسرتهن وحياتهن العملية. على سبيل المثال، في تونس، تستضيف مرافق رعاية الأطفال المبكرة 32 في المائة [48] فقط من الأطفال وغالبًا ما يُنظر إليها على أنها باهظة الثمن وغير آمنة، مع حدوث العديد من فضائح إساءة معاملة الأطفال في السنوات القليلة الماضية [49].

الشكل 86: معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة حسب العمر، 2019 (نسبة مئوية)

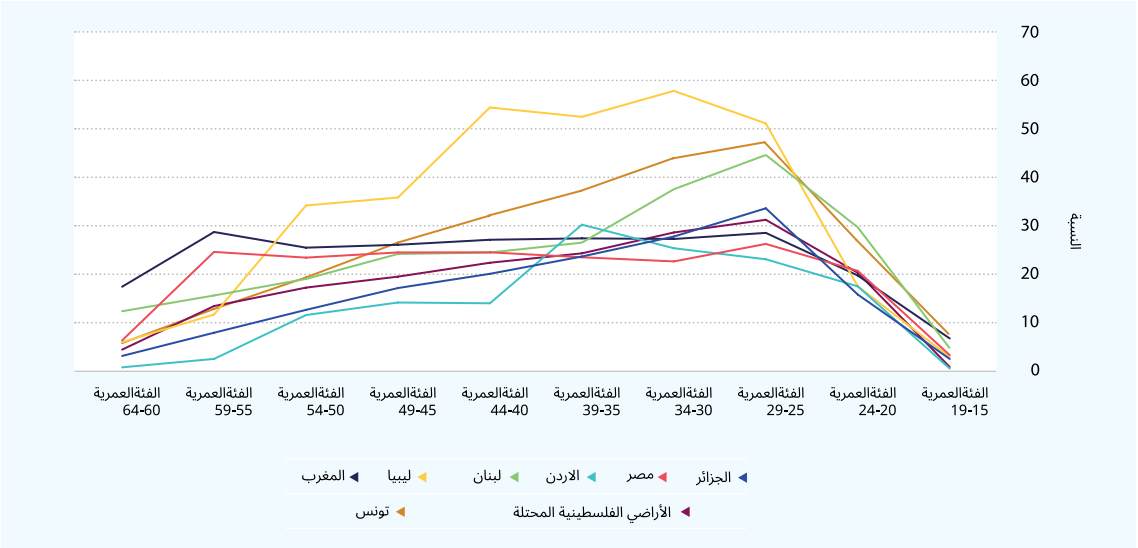

ملاحظة: تُستخدم هنا تقديرات منظمة العمل الدولية المنمذجة في جميع البلدان لتوافر البيانات حسب العمر وإمكانية المقارنة بين البلدان.
المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية - تقديرات منمذجة.

[48] المصدر: وزارة الأسرة والمرأة في تونس ، متاح على: http://www.femmes.gov.tn/wp-content/uploads/2017/11/Fiches-finales_Sandouk_toufoulati-version-AR.pdf

[49] على سبيل المثال، القصص الإخبارية التالية، بالفرنسية: Tunisie Numerique ، «توقيف صاحب حضانة أطفال بعد وفاة طفل» ، 12 يناير 2021، وحقائق عبر الإنترنت، «اشتباه في وفاة لطفل في حضانة غير قانونية في المنزه 9: إلقاء القبض على صاحب الحضانة »، 17 حزيران 2021.

تتمثل إحدى العوائق الأساسية الأخرى في إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العامة الآمنة، وبأسعار معقولة، ولاسيما بالنسبة للنساء من الطبقات الاجتماعية المحرومة. فجودة النقل العام في المنطقة ضعيفة وغير فعالة. حيث أعطت استراتيجيات التخطيط الحضري والنقل الأولوية لتطوير البنية التحتية للطرق مع التركيز على السيارات الخاصة ووسائل النقل غير الرسمية بدلاً من تطوير أنظمة النقل العام (أتاري وآخرون ، Attari et al 2018.,). علاوة على ذلك، تميل النساء إلى الشعور بعدم الأمان في وسائل النقل العام بسبب التحرش، مما قد يؤثر على خياراتهن الوظيفية وسوق العمل. على سبيل المثال، أفادت دراسة أجراها «مختبر التنقل البري والبيئة» في جامعة نابولي فيدريكو الثاني، أنه في مصر والمغرب وتونس ولبنان والأردن، ذكرت 65 في المائة على الأقل من النساء الخوف من العنف أو التحرش من ضمن الأسباب لعدم استخدام وسائل النقل العام [50]. علاوة على ذلك، وفقًا للبنك الدولي رفض 40 في المائة من النساء في الأردن، فرصًا للعمل بسبب عدم إمكانية الوصول إلى وسائل نقل صالحة للاستخدام [51]. وتعتبر وسائل النقل غير الرسمية في دول مثل مصر ولبنان وتونس غير آمنة للنساء وتحد من قدرتها على الحركة. وقد فرض التحضر السريع والافتقار إلى الموارد العامة هذه الخيارات وأدى بشكل غير مباشر إلى الاستبعاد المكاني للنساء المحرومات من الوصول إلى سوق العمل.

يضر الإطار القانوني في المنطقة، من الأحوال الشخصية إلى قوانين العمل، بالمرأة ويؤثر على قدرتها على المشاركة في سوق العمل، على الرغم من التحسينات الأخيرة. فتعتبر قوانين الأحوال الشخصية في المنطقة غير مواتية للمرأة بشكل خاص. حيث تميل النساء إلى التمتع بحقوق أقل من الرجال في اتخاذ القرارات الأسرية، والزواج، والطلاق، والميراث. ولا تعتبر قوانين الميراث في المنطقة مواتية بشكل خاص للنساء ومن غير المتوقع أن يحدث تقدم فيه إلا ضئيل، بالنظر إلى ارتباطه بالمعتقدات الدينية. وتؤثر هذه القوانين وتطبيقاتها على الإدراك الجماعي لدور المرأة في المجتمعات وبالتالي في الاقتصادات. ومع ذلك، هناك بعض التقدم في قوانين العمل في بلدان مثل مصر والأردن وتونس والمغرب لتعزيز المساواة في الأجور وتعزيز ريادة الأعمال النسائية والمساواة في التشغيل، وذلك وفقًا لما أشارت له منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2020 ب).

ضمن القوى العاملة، تعاني النساء في المنطقة من مستويات أعلى من البطالة، على الرغم من كونهن أكثر تعليماً من الرجال. حيث يرتفع مستوى التعليم بالنسبة للإناث في القوى العاملة عنه بالنسبة للرجال، وذلك بالنظر إلى ارتفاع نسبة النساء الحاصلات على تعليم أعلى من الرجال في جميع بلدان المنطقة تقريبًا (الشكل 87). وتعتبر النساء الفلسطينيات والأردنيات على وجه الخصوص الأكثر تعليما في القوى العاملة في المنطقة، حيث بلغت نسبة الحاصلات على تعليم عال في البلدين 63 في المائة و 58 في المائة على التوالي في عام 2019. غير أنه، ترتفع البطالة بين النساء في المنطقة بشكل كبير مقارنة بالرجال، باستثناء المغرب، حيث كان معدل البطالة عند مستويات مماثلة للإناث والذكور (الشكل 88). وتم تسجيل أعلى مستوى لبطالة الإناث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث بلغ المعدل 40 في المائة، أي ضعف معدل الذكور تقريبًا (23 في المائة) في عام 2020. وازداد معدل بطالة الإناث في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل كبير خلال العقد الماضي، حيث بلغ في عام 2019 مستوى يقارب ضعف المعدل المُسجل في عام 2010. وفي الأردن وتونس، حيث تتمتع النساء عمومًا بمستويات تعليمية أفضل من الرجال، تبلغ فجوة معدل البطالة بين الإناث والذكور 9 و 10 نقاط مئوية. ويمكن أن يرجع تفسير المستويات المرتفعة لمعدلات بطالة النساء إلى نفس القيود التي تؤدي إلى استبعادهن من القوى العاملة. كما يمكن تفسير ذلك أيضًا من خلال زيادة أعداد النساء في المنطقة، لا سيما في الأردن وتونس، اللواتي يصطفن في طوابير للحصول على الوظائف المعروفة بأنها «صديقة للمرأة»، بما في ذلك في القطاع العام، وهو ما ينعكس في البطالة طويلة الأجل للإناث. على سبيل المثال، تؤثر البطالة طويلة الأجل (أكثر من عام) في الأردن، على 72 في المائة من الإناث العاطلات ، مقارنة بنسبة 58 في المائة من الرجال (هاوزمان وآخرون.، Hausmann et al 2019.,).

[50] تيما، «التنقل الحضري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مجلة استخدام الأراضي والتنقل والبيئة ، يناير 2018.
[51] بول نومبا وديكسون إيفاه ، «إذا كان النقل الحضري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا آمنًا للنساء، سوف تزدهر الاقتصادات» ، مدونة البنك الدولي ، 29 أكتوبر / تشرين الأول 2020.

الشكل 87: القوى العاملة حسب مستويات التعليم والجنس

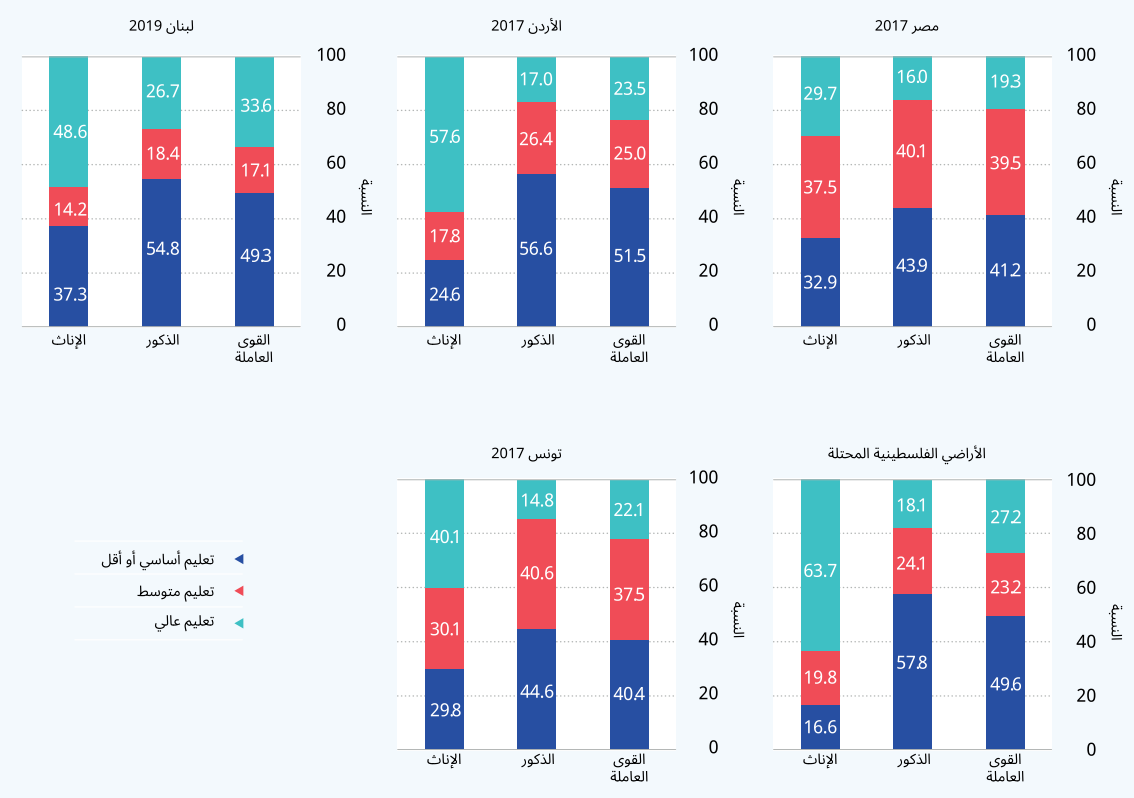

المصدر: إعداد المؤلف استنادًا إلى قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية

◄ الشكل 88: معدل البطالة حسب الجنس في المنطقة

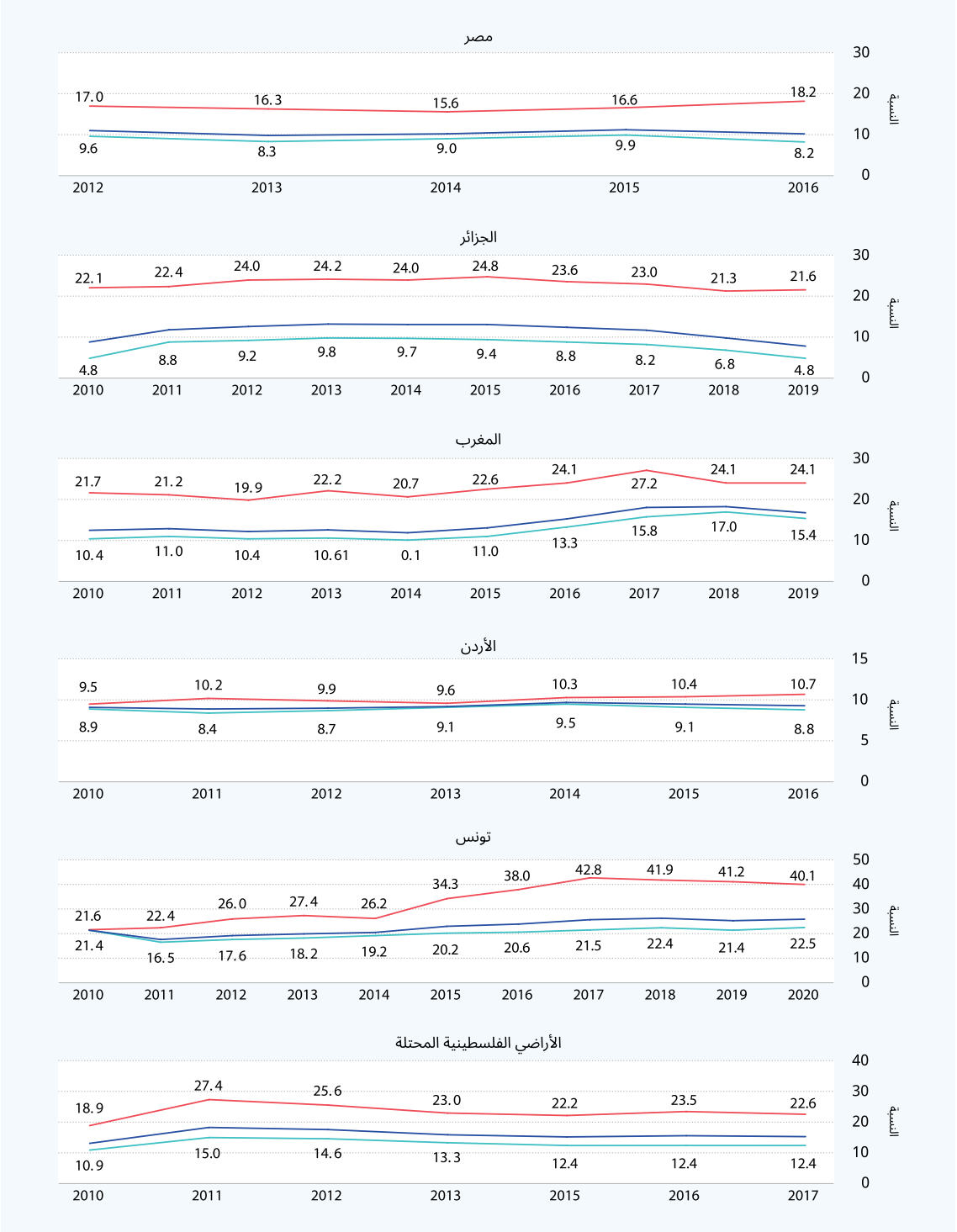

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية

نتيجة لمعدلات المشاركة الضئيلة في القوى العاملة وارتفاع مستويات البطالة، تنخفض نسبة النساء في التشغيل انخفاضًا كبيرًا في جميع بلدان المنطقة، حيث تتراوح من 14 في المائة في الأردن إلى 32 في المائة في ليبيا. وتميل النساء بشكل عام إلى العمل في عدد محدود من القطاعات، يتركز معظمها في قطاع الخدمات. فعلى سبيل المثال، توجد في مصر والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة أعلى مستويات تشغيل للإناث في قطاع الخدمات، حيث تمثل النساء في هذه البلدان على التوالي 21 في المائة و 17 في المائة و 37 في المائة و 21 في المائة من التشغيل في القطاعات. وتميل اقتصادات شمال إفريقيا إلى أن تكون أكثر شمولاً للنساء، حيث تميل النساء في الجزائر والمغرب وتونس وليبيا إلى العمل في قطاعات أكثر تنوعًا، بما في ذلك الزراعة والصناعات التحويلية. على سبيل المثال، تمثل النساء في ليبيا 45 في المائة من التشغيل في قطاع الصناعات التحويلية و 31 في المائة من التشغيل في الزراعة. وفي المغرب، تمثل النساء نسبة كبيرة من التشغيل في قطاع الزراعة (37 في المائة) والصناعات التحويلية (29 في المائة). ويزداد تمثيل المرأة التونسية والجزائرية في قطاع الصناعات التحويلية (43 في المائة و 36 في المائة) عنه في الخدمات (28 في المائة و 22 في المائة). وعلى الرغم من كون الصناعات التحويلية في مصر أحد القطاعات الرئيسية لخلق فرص العمل، فقد مثلت النساء أقل من 9 في المائة من إجمالي التشغيل في هذا القطاع في عام 2019. كما تعاني النساء في التشغيل في مصر وتونس من فجوة كبيرة في الأجور مقارنة بنظرائهن من الرجال؛ متجذرة في ممارسة التمييز من جانب أصحاب العمل حيث بلغ متوسط فجوة الأجور بين الجنسين باستخدام الدخل الشهري 14 و 9 في المائة على التوالي [52]. ومع ذلك، تقدر متوسط فجوة الأجور بين الجنسين في الأردن بنسبة 2 في المائة فقط باستخدام الدخل الشهري.

الشكل 89: توزيع التشغيل في القطاعات حسب الجنس في بعض الدول المنطقة، 2019.

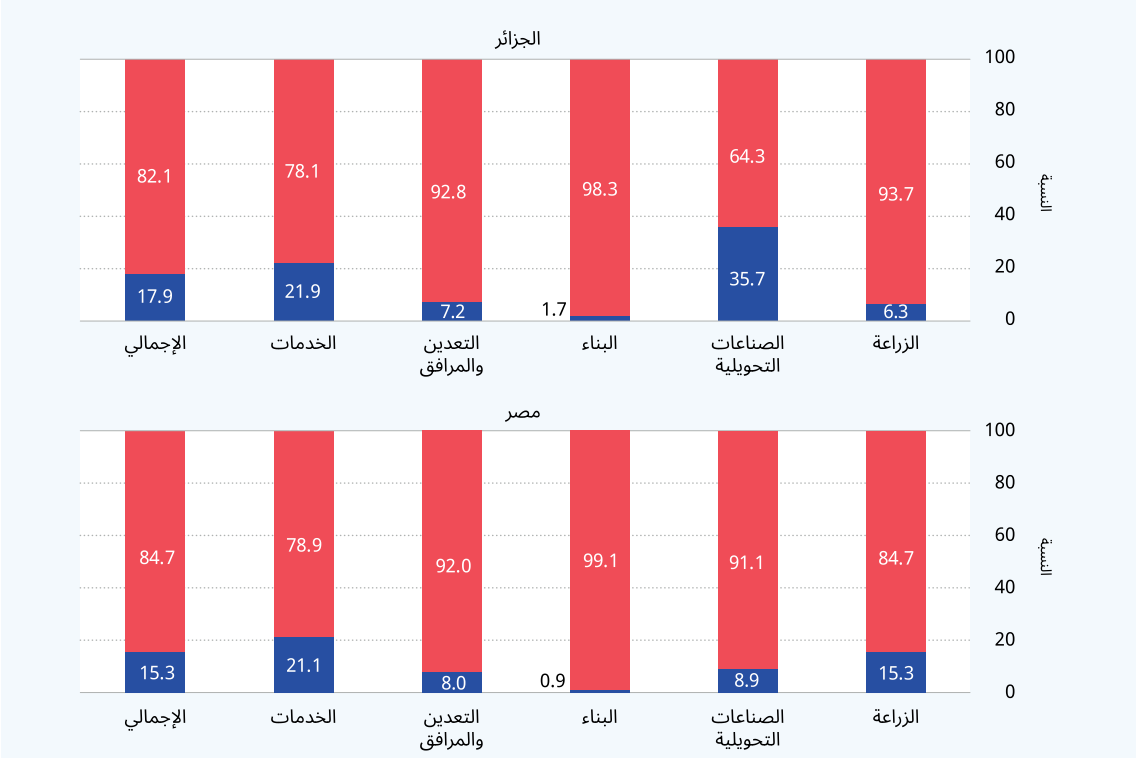

[52] المصدر: التقرير العالمي للأجور لمنظمة العمل الدولية/18 19 ؛ لا تتوفر البيانات الخاصة بالجزائر وليبيا والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس.

الأردن
100
80
60
40
20
0
النسبة
85.7
14.3
83.2
16.8
95.5
4.5
98.9
1.1
90.8
9.2
95.7
4.3
الإجمالي
الخدمات
التعدين والمرافق
البناء
الصناعات التحويلية
الزراعة
لبنان
69.5
30.5
63.1
36.9
95.2
4.8
97.4
2.6
83.7
16.3
86.7
13.3
ليبيا
68.3
31.7
64.0
36.0
87.7
12.3
97.8
2.2
54.8
45.2
69.3
30.7
6.3
المغرب
76.1
23.9
81.1
18.9
94.3
5.7
99.3
0.7
71.1
28.9
62.6
37.4

3.3 التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول للنساء والشباب في المنطقة

بشكل عام، تنتقل النساء من القطاعات القابلة للتداول نحو القطاعات غير القابلة للتداول في المنطقة. وكما هو مبين في الفصل السابق، يتمثل الدافع الرئيسي وراء ذلك في تحول العمالة من الزراعة التي لم يتم استبدالها عند مستويات مماثلة في قطاعات أخرى أكثر إنتاجية قابلة للتداول. ومع ذلك، يتضح هذا الاتجاه بشكل أكبر بالنسبة للنساء منه للرجال. حيث انخفضت نسبة تشغيل الإناث في الصناعات التحويلية في جميع البلدان تقريبًا، باستثناء مصر، بينما ظلت مستقرة نسبيًا بالنسبة للرجال. وزاد تشغيل الذكور في الخدمات القابلة للتداول بشكل عام، بينما ظلت مستقرة أو انخفضت بالنسبة للنساء. ولا تحظى الخدمات القابلة للتداول بشكل عام إلا بحصة صغيرة جدًا من تشغيل الإناث في المنطقة، وبمستويات أدنى من الرجال، غير أن حصة الخدمات القابلة للتداول في التشغيل تزداد بشكل رئيسي بالنسبة للرجال. حيث تميل النساء في المنطقة إلى التركز في عدد قليل من القطاعات، ولا سيما الخدمات التي تتطلب مهارات عالية مثل التعليم والرعاية الصحية والإدارة العامة. وقد زادت حصة هذه القطاعات في تشغيل الإناث بشكل كبير في جميع البلدان تقريبًا، مما أدى إلى زيادة العاملات ذوات المهارات العالية في القوى العاملة في المنطقة. كما زادت حصة تجارة الجملة والتجزئة في تشغيل النساء زيادة كبيرة بالنسبة للعاملات في معظم بلدان المنطقة.

يبدو أن أداء الشباب العاملين في مصر والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس أفضل بالمقارنة مع أقرانهم من حيث المشاركة في القطاعات القابلة للتداول. ولا تتوفر البيانات الخاصة بتشغيل الشباب على فترات زمنية إلا لمصر والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس. حيث ترتفع في هذه البلدان حصة الشباب العاملين في الصناعات التحويلية وفي

القطاعات القابلة للتداول، بشكل عام، مقارنة بالعمال الأكبر سنًا. أدت الصناعات التحويلية، بشكل عام، إلى زيادة الطلب على العمال الشباب ذوي المهارات العالية، وفي معظم البلدان، زاد الطلب على الشباب ذوي المهارات العالية بشكل أسرع من العمال الأكبر سنًا ذوي المهارات العالية. ومع ذلك، يميل الشباب إلى أن يكونوا أكثر تركيزًا في القطاعات غير القابلة للتداول والتي تتطلب مهارات منخفضة أكثر من أقرانهم الأكبر سنًا، ولا سيما في الإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة. وأخيرًا، لا يوجد اتجاه واضح لمستوى المهارات: حيث يميل الشباب العاملون في مصر وتونس إلى أن يكونوا أفضل تعليمًا قليلاً ولديهم مهارات أعلى من أقرانهم البالغين بينما تقل مستويات التعليم في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة.

على الرغم من زيادة عدد السكان الإناث في سن العمل بنسبة 26 في المائة في مصر، فقد انخفضت القوى العاملة للمرأة بنسبة 14 في المائة في الفترة بين عامي 2009 و 2019، في حين انخفض تشغيل الإناث بنسبة 13 في المائة خلال نفس الفترة. ويشير هذا إلى أن الوظائف التي تم خلقها بين عامي 2009 و 2019 قد استوعبت بعض العاطلات عن العمل، وهو ما ينعكس في انخفاض طفيف في معدل بطالة الإناث (من 22.4 في المائة في عام 2009 إلى 21.6 في المائة في عام 2019). أما بالنسبة للرجال، فقد نمت القوى العاملة وزاد التشغيل عند مستويات مماثلة، مع زيادة نمو التشغيل بقليل عن نمو القوى العاملة (الجدول 27). ولم يستوعب نمو التشغيل الوافدين الجدد إلى القوى العاملة من الذكور فحسب، بل خلق أيضًا وظائف بخلاف ذلك، مما أدى إلى انخفاض طفيف في معدل البطالة خلال نفس الفترة (من 5.0 في المائة إلى 4.8 في المائة).

◄ الجدول 27: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الجنس في مصر، 19-2009 (بالآلاف)

قوى العمل والتشغيل	2009	2019	2009-2019	النمو 2009 - 2019 (٪)
قوى العمل، إناث	5,898	5,101	-797.7	-13.5 %
قوة العمل، ذكور	19,373	23,258	3884.2	20.0 %
قوى العمل، إجمالي	25,272	28,358	3086.5	12.2 %
التشغيل، إناث	4578.3	3998.2	-580.1	-12.7 %
التشغيل، ذكور	18,397	22,135	3738.3	20.3 %
التشغيل، إجمالي	22,975	26,134	3158.2	13.7 %

المصدر: إعداد المؤلف، استناداً إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

بين عامي 2009 و2019، تحولت العمالة النسائية من الزراعة، وهو قطاع قابل للتداول، إلى القطاعات غير القابلة للتداول في الغالب، مثل الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية، وتجارة الجملة والتجزئة، والتعليم، ونتيجة لذلك؛ انخفضت حصة الإناث في القطاعات القابلة للتداول من 54.6 % في عام 2009 إلى 34.8 % في عام 2019، بينما ظلت حصة الذكور في القطاعات القابلة للتداول مستقرة (الشكل 90). وعلى الرغم من ذلك، لعبت الصناعات التحويلية دورًا مهماً في خلق فرص العمل للنساء بين عامي 2009 و2019؛ حيث ارتفعت حصتها في تشغيل الإناث من 4.2 % إلى 7.5 %. وكان نمو التشغيل في قطاع الصناعات التحويلية، أعلى بالنسبة للإناث منه للذكور بين عامي 2009 و2019؛ حيث ظلت حصة العاملين الذكور مستقرة، وقد خلقت الخدمات القابلة للتداول، فرص عمل للرجال أكثر من النساء في مصر. فقدارتفعت نسبة الرجال في التشغيل بين عامي 2009 و2019، من 13.8 %إلى 16.2 %، بينما لم ترتفع بالنسبة للنساء إلا من 4.4 %إلى 5.7%.

◄ الشكل 90: العمالة في القطاعات القابلة للتداول وغير التجارية حسب الجنس في مصر، 19-2009

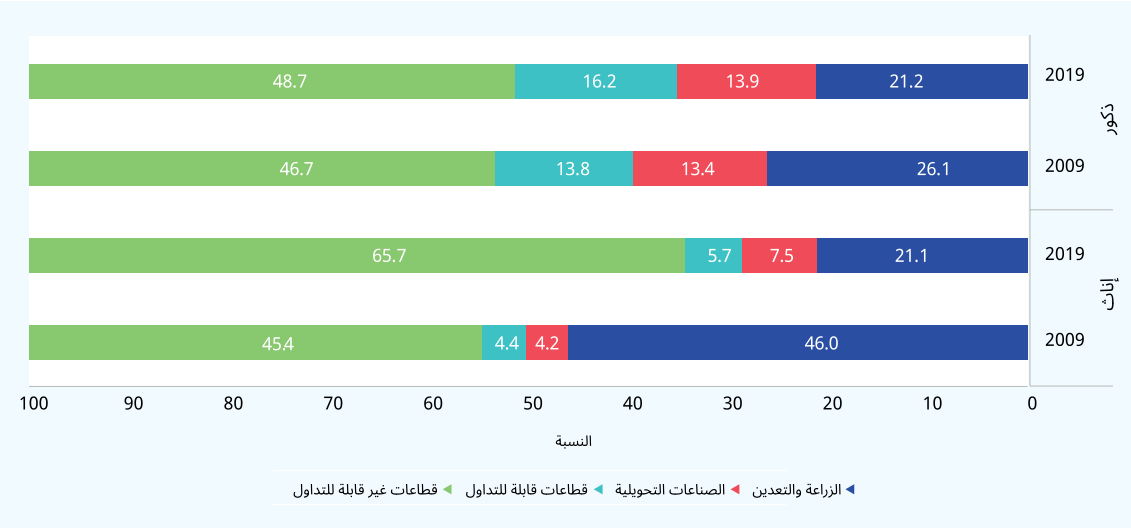

المصدر: إعداد المؤلف، استناداً إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

هناك بعض التحسينات الملحوظة في تشغيل الإناث في قطاع الصناعات التحويلية، مما يعكس نجاحًا محددًا للسياسات الصناعية والتجارية المُطبقَة في مصر، وكما ذكرنا في الفصل السابق، شهدت الصناعات التحويلية نموًا ملحوظًا في التشغيل في مصر، وكان الأعلى في المنطقة. وقد توجهت نسبة 85في المائة من الوظائف التي تم خلقها في الفترة بين عامي 2009 و2019، للعاملين من الذكور. ومع ذلك، فقد خلقت الصناعات التحويلية عددًا كبيرًا نسبيًا من الوظائف للنساء، مع الأخذ في الاعتبار، الانخفاض في القوى العاملة النسائية بين عامي 2009 و2019. وكانت الصناعات التحويلية هي المصدر الثالث لخلق فرص عمل للنساء بعد تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الصحة البشرية والاجتماعية؛ حيث خلقت 108000 فرصة عمل للإناث بين عامي 2009 و2019؛ مما أدى إلى زيادة نصيب النساء العاملات في هذا القطاع (من إجمالي تشغيل الإناث) من 4 في المائة إلى 8 في المائة في عام 2019. وكانت معظم الوظائف التي تم خلقها في القطاعات التي أعطتها السياسات الصناعية الأولوية، مثل الملابس (+69000 وظيفة)، والمنسوجات (+11000 وظيفة)، والمعدات الكهربائية (7400 وظيفة)، والمستحضرات الصيدلانية (4200 وظيفة). وعلى الرغم من ذلك، من حيث المهارات، أوجدت الصناعات التحويلية في الفترة ين عامي 2009 و 2018 [53]، في الغالب، وظائف تتطلب

[٥٣] البيانات المُتعلقة بالمهارات لعام ٢٠١٩ غير مُتاحة.

مهـارات منخفضـة للنسـاء ؛ حيـث زادت نسـبة النسـاء ذوات المهـارات المنخفضـة اللاتـي يعملن فـي الصناعـات التحويليـة، بنسـبة 6 فـي المائـة (الشـكل 92). وتشـير هـذه النتائـج، مقترنـة بتطور الصـادرات فـي قطـاع الصناعـات التحويليـة، إلى أن النسـاء ذوات المهـارات المنخفضـة، لـم يتـم استبدالهن بسبب السياسات التجارية وأن التوسع التجـاري يبـدو أنـه زاد نسـبيًا مـن الطلـب عـلى العامـلات ذوات المهارات المنخفضـة. ومن ناحية أخـرى، يبـدو أن الصناعـات التحويلية قـد أدت إلى زيـادة الطلب عـلى العاملين الذكـور ذوي المهارات المتوسـطة والعالية.

ولا يُعَـد أمـرًا مفاجئًـا، أن معظـم الوظائـف التي تم خلقها للنسـاء كانت في قطاع الخدمات، سـواء في القطاعـات منخفضـة الإنتاجية، مثل تجـارة الجملة والتجزئـة، والقطاعـات التـي تتطلـب مهـارات عاليـة، مثـل الرعايـة الصحيـة (الشـكل 91). وقـد زادت حصـة تشـغيل الإنـاث فـي تجـارة الجملـة والتجزئـة بأكثـر مـن الضعـف بيـن عامـي 2009 و2019، حيـث ارتفعـت مـن 6 فـي المائـة إلى 13فـي المائـة. كما خلقت أنشـطة الصحة البشـرية والاجتماعيـة، وهـي قطـاع وهـي قطـاع يتطلـب مهـارات عاليـة، عـددًا كبيـرًا نسـبيًا مـن الوظائـف للنسـاء بيـن عامـي 2009 و2019 (210 آلاف)؛ ممـا ضاعـف حصتهـا فـي تشـغيل الإنـاث (7فـي المائـة فـي عـام 2009، مقابـل 13فـي المائـة فـي عـام 2019). وقـد ظلـت حصـة هذيـن القطاعيـن فـي تشـغيل الذكـور مسـتقرة نسـبياً، مـع زيـادة طفيفـة مـن 12فـي المائـة إلى 14فـي المائـة فـي تجـارة الجملـة والتجزئـة. وتقلـص معدل التشـغيل فـي القطـاع العـام بيـن عامـي 2009 و2019، لـكل مـن العاملات والعاملين، مـع القضاء على أكثر من 361 ألف وظيفة في هذا القطاع، ولاسيما بالنسبة للرجـال (259 ألفـاً). وعـلى عكـس الوضـع فـي البلـدان الأخرى في المنطقة، مثـل الأردن وتونس، يتألف التشـغيل في الإدارة العامة بشـكل أساسـي مـن الرجـال؛ حيـث تمثـل النسـاء 21 فـي المائـة فقـط مـن إجمالـي التشـغيل فـي هـذا القطـاع عـام 2019.

وبوجـه عـام؛ كان هنـاك تحسـنًا طفيفًـا فـي مسـتوى مهـارات النسـاء العامـلات بيـن عامـي 2009 و2018 (الشكل 92)، وزادت حصة التشغيل الـذي يتطلـب مهـارات عاليـة ومتوسـطة، خـلال نفـس الفتـرة، وانخفضـت حصـة التشـغيل الـذي يتطلـب مهارات منخفضة بأكثر مـن 11في المائة، ويُعـزَى ذلك بشـكل رئيسـي إلى الانخفـاض الكبير فـي التشـغيل فـي القطـاع الزراعـي والزيـادة فـي القطاعـات التـي تتطلـب مهـارات عاليـة، مثـل التعليـم والصحـة البشـرية والعمـل الاجتماعـي.

◄ الشكل 91: خلق فرص العمل في مصر حسب القطاع والجنس، 2009-19 (بالآلاف)

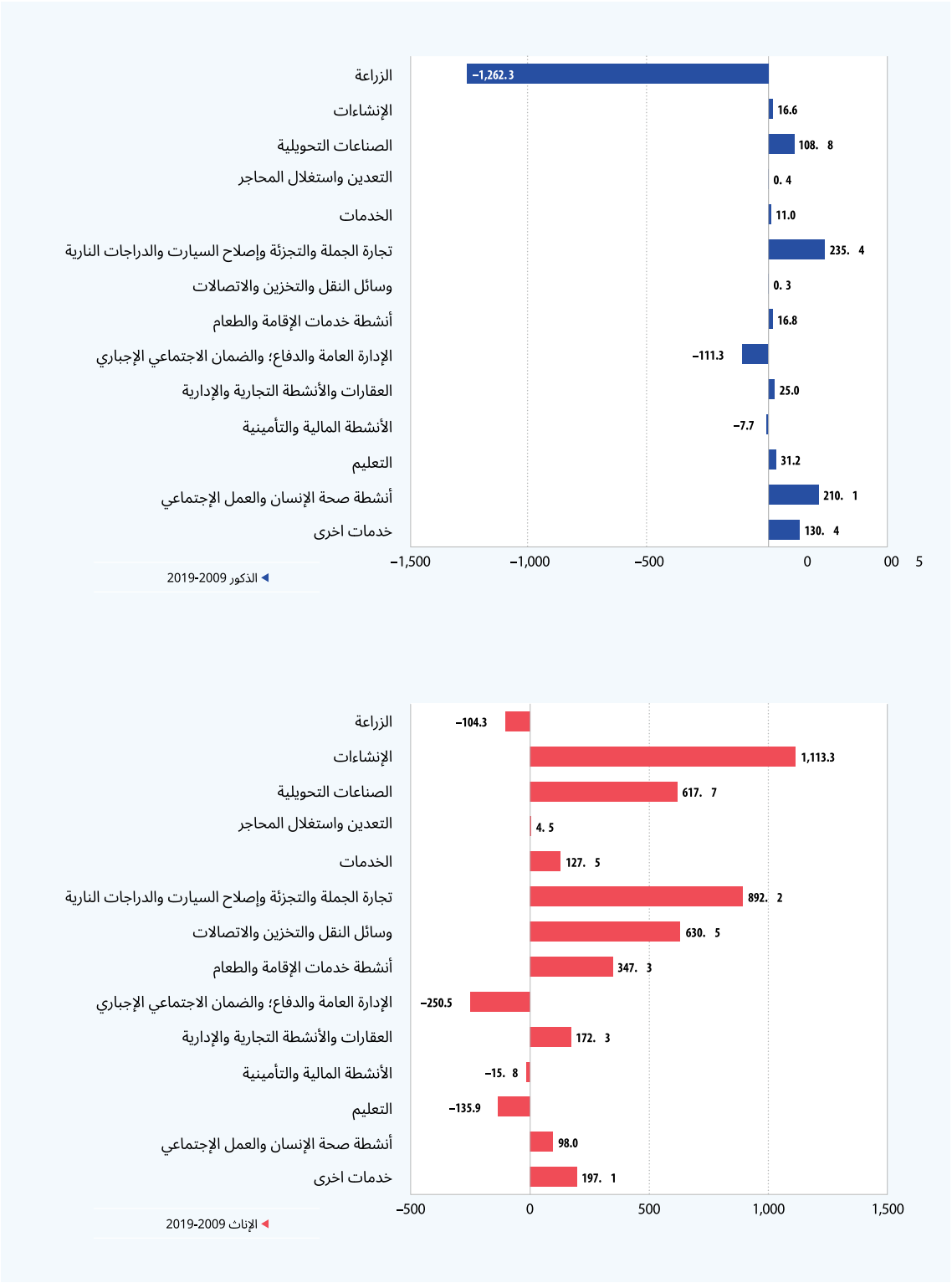

المصدر: إعداد المؤلف، استناداً إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

◄ الشكل 92: توزيع مستويات المهارات حسب الجنس في الصناعات التحويلية وجميع القطاعات في مصر، 18-2009

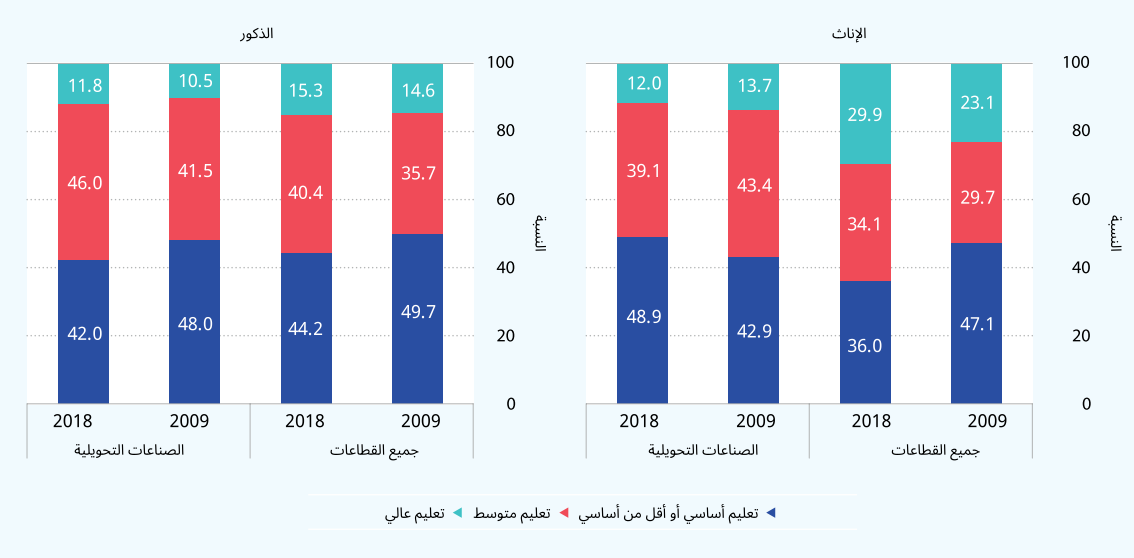

المصدر: إعداد المؤلف، استناداً إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

زادت القوى العاملة من الشباب بنسبة 7 في المائة فقط بين عامي 2009 و 2019، على الرغم من ارتفاع عدد الشباب في سن العمل بنسبة 41 في المائة خلال نفس الفترة (الجدول 28). وانخفض معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة بمقدار عشر نقاط مئوية، من 42 في المائة في عام 2009 إلى 32 في المائة في عام 2019. ومع ذلك، حظي الشباب في سوق العمل المصري بديناميكية إيجابية مقارنة بأقرانهم البالغين خلال هذه الفترة. حيث نمى معدل تشغيل الشباب بشكل أسرع من القوى العاملة للشباب، مما أدى إلى انخفاض معدل بطالة الشباب من 20.7 في المائة في عام 2009 إلى 17 في المائة في عام 2019. ومن ناحية أخرى، كان المعروض من العمالة أعلى من الطلب بالنسبة للعمال الأكبر سنًا (30-64)، (16 في المائة مقابل 15 في المائة). مما أدى إلى زيادة طفيفة في معدل البطالة بينهم من 2 في المائة في عام 2009 إلى 3 في المائة في عام 2019.

◄ الجدول 28: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب العمر في مصر، 19-2009 (بالآلاف)

مصر	2009	2009	2009-2019	النمو 2009 - 2019 (٪)
القوى العاملة، الشباب (15-29)	9,270	9,952	682.2	7.4 %
القوى العاملة، العمال الأكبر سنًا (30-64)	15,590	18,001	2411.2	15.5 %
التشغيل، الشباب (15-29)	7,347	8,293	946.4	12.9 %
التشغيل، العمال الأكبر سنًا (30-64)	15,217	17,435	2218.7	14.6 %

المصدر: إعداد المؤلف، استناداً إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

انخفضت معدلات تشغيل الشباب في القطاعات القابلة للتداول بين عامي 2009 و2019، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ من العاملين الأكبر سنًا. وكما كان الحال بالنسبة للنساء، كان الانخفاض مدفوعًا بتحول العمالة من قطاع الزراعة. ففي الواقع، زادت حصة الصناعات التحويلية والخدمات القابلة للتداول في تشغيل الشباب، بوتيرة أعلى من نسبة العاملين الأكبر سنًا (الشكل 93). كما زادت حصة الصناعات التحويلية والخدمات القابلة للتداول في تشغيل الشباب، بنسبة 2 في المائة و4 في المائة على التوالي. وبالمقارنة، بالنسبة للعمال الأكبر سنًا، نمت حصة قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات القابلة للتداول، بمقدار نقطة مئوية واحدة ونقطتين مئويتين. وأدى نمو التشغيل في قطاع الصناعات التحويلية إلى زيادة الطلب على العاملين الأكبر سنًا ذوي المهارات المتوسطة والعالية والعاملين الشباب ذوي المهارات العالية (الشكل 95)، وبشكل عام، كان للتوسع التجاري في مصر، تأثير إيجابي على تشغيل الشباب أكثر من التأثير تشغيل العمال الأكبر سنًا.

الشكل 93: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير التجارية حسب العمر في مصر، 19-2009

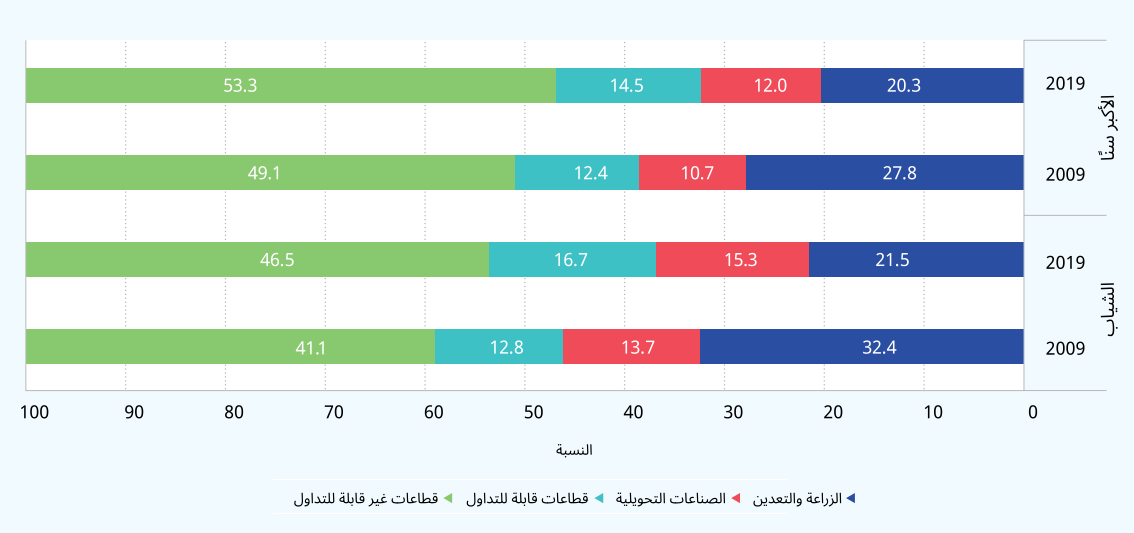

المصدر: إعداد المؤلف، استناداً إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

وعلى عكس النساء؛ فقد استفاد الشباب من الوظائف التي تم خلقها في جميع القطاعات باستثناء الزراعة والإدارة العامة (الشكل 94)، وتُدفع هذه الديناميكية بشكل رئيسي من قِبَل الشباب الذكور؛ حيث تواجه الشابات نفس المُعوقات والقيود مثل أقرانهن البالغين. وقد تم خلق معظم فرص العمل للشباب في قطاع الإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة والصناعات التحويلية والنقل والتخزين والإقامة والطعام. وقد خلقت هذه القطاعات، في الغالب، وظائف تتطلب مهارات منخفضة ومتوسطة، كما زادت حصة الإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة في تشغيل الشباب أكثر من العاملين الأكبر سنًا؛ مما يشير إلى تركز خلق فرص العمل للشباب في القطاعات غير القابلة للتداول، والتي تتطلب مهارات منخفضة، ومع ذلك، خلقت أنشطة الصحة البشرية والأنشطة الاجتماعية أيضاً عددًا كبيرًا من الوظائف، ولا سيما الوظائف التي تتطلب مهارات عالية ومتوسطة؛ حيث أن 95 في المائة من الوظائف قد كانت للعاملين من الشباب الحاصلين على تعليم عالٍ ومتوسط. وقد أدت الديناميكية في خلق الوظائف بين عامي 2009 و2018، إلى زيادة طفيفة في الطلب على الشباب ذوي المستويات التعليمية العالية (من 15في المائة في عام 2009، إلى 18في المائة في عام 2018)، وعلى العاملين الأكبر سنًا الحاصلين على تعليم متوسط. ومعظم الشباب في سوق العمل المصري، هم حاصلون على تعليم متوسط (43في

المائة في 2018)، أو تعليم أساسي أو أقل من التعليم الأساسي (39في المائة في 2018). ويشير توزيع المهارات في عام 2018، إلى أن الشباب، بشكل عام، أفضل تعليمًا ولديهم مهارات أعلى من أقرانهم البالغين. وفي عام 2018، كان لدى الشباب والعاملين الأكبر سناً مستويات مماثلة من فرص التشغيل التي تتطلب مهارات عالية، ولكن كان للشباب نصيب أعلى من فرص التشغيل التي تتطلب مهارات متوسطة، وكان العاملون الأكبر سناً يتمتعون بنصيب أعلى من فرص التشغيل التي تتطلب مهارات منخفضة.

◄ الشكل 94: خلق فرص العمل في مصر حسب القطاع والعمر، 2017-2019 (بالآلاف)

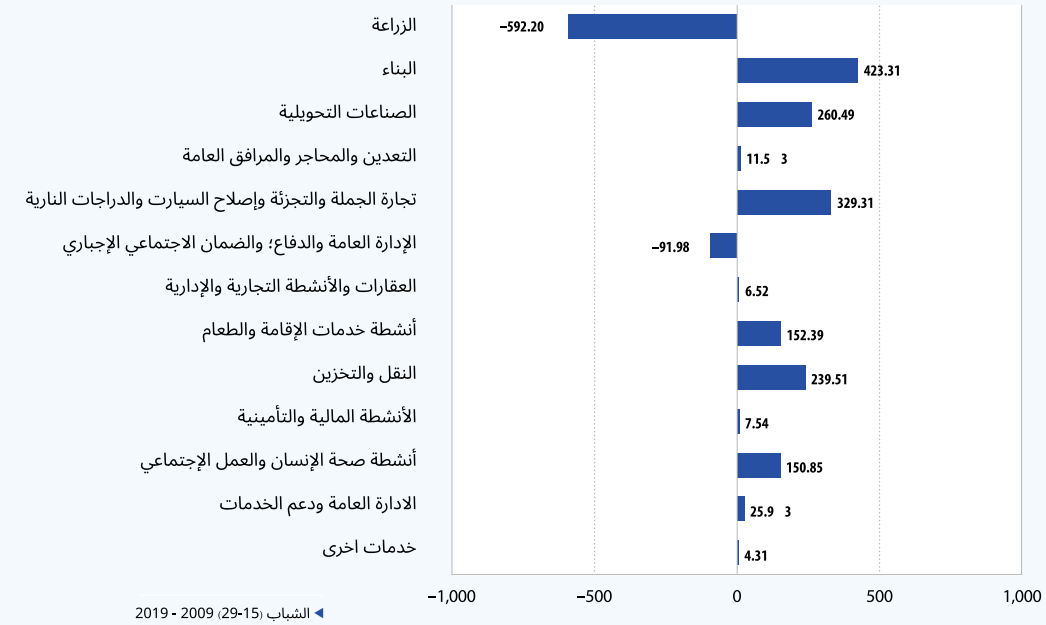

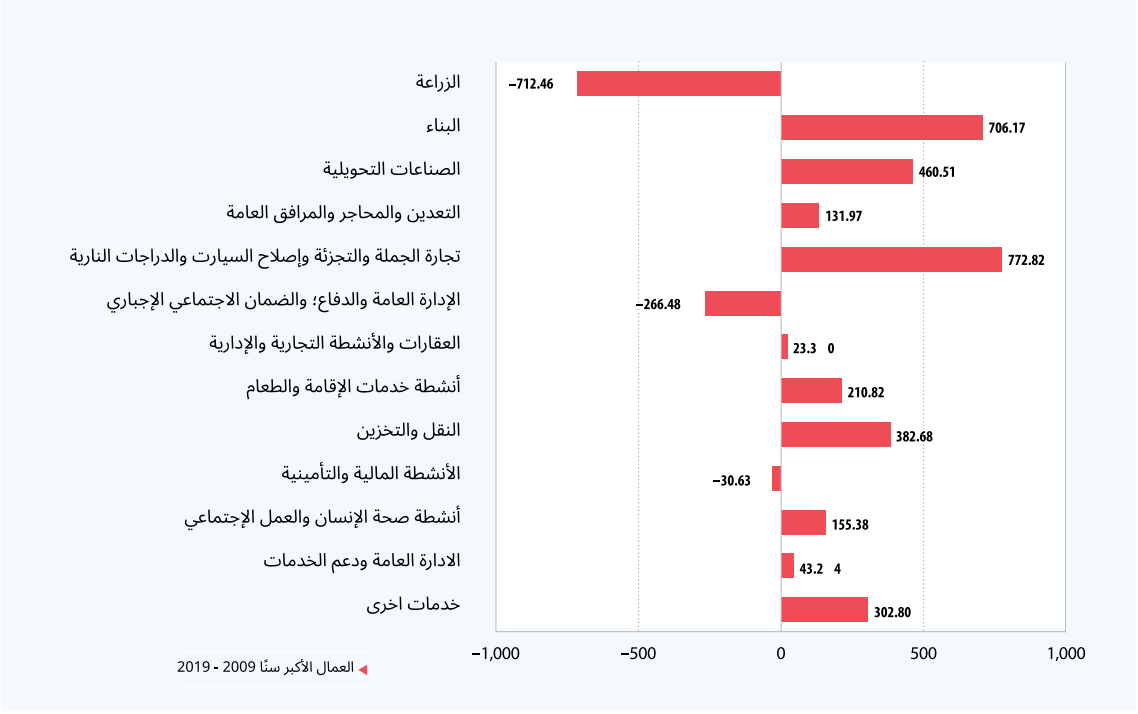

المصدر: إعداد المؤلف، استناداً إلى البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

الشكل 95: توزيع مستويات المهارات حسب الفئة العمرية للصناعات التحويلية وجميع القطاعات في مصر، 18-2009

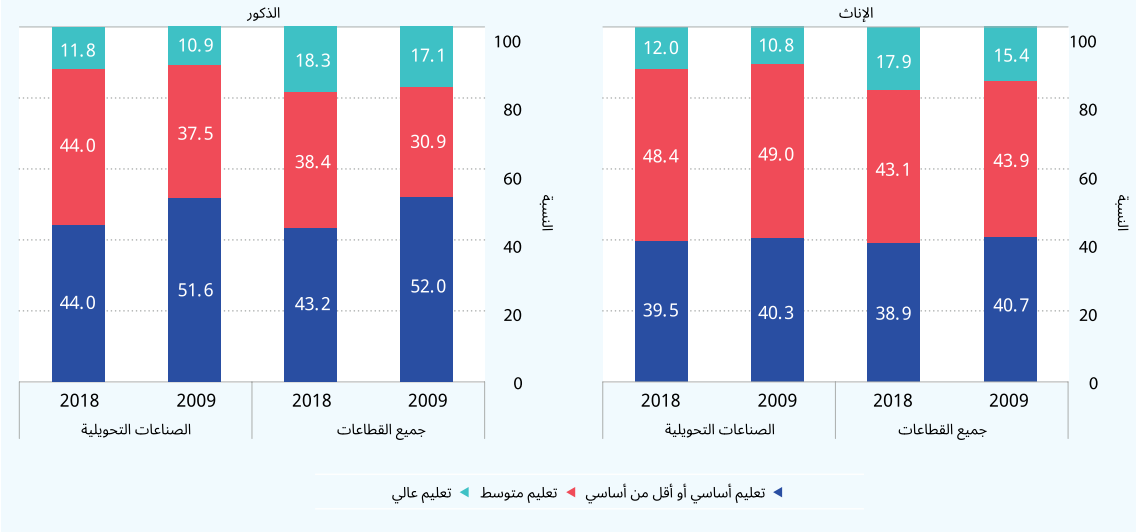

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

في الأردن، انخفض توافر العمالة من الإناث انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 19% في عامين فقط من عام 2017 إلى عام 2019، على الرغم نمو السكان الإناث اللواتي في سن العمل بنسبة 2% خلال نفس الفترة. حيث انخفض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة من 17 في المائة في عام 2017 إلى 13 في المائة في عام 2019. ومع ذلك تجاوز الطلب على القوى العاملة النسائية العرض، حيث انخفضت قوى العمل النسائية بنسبة 19.1 في المائة بينما انخفض تشغيل النساء بنسبة 16 في المائة بين عامي 2017 و2019. أما بالنسبة للذكور، فقج نما التشغيل والقوى العاملة بمستويات متطابقة تقريبًا بين عامي 2017 و2019، بنسبة 14 في المائة و13 في المائة على التوالي (الجدول 29).

◄ الجدول 29: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب النوع الاجتماعي في الأردن، 19-2017 (بالآلاف)

الأردن	2017	2018	2019	2019-2017	النمو 2019-2017 (نسبة مئوية)
قوى العمل، إناث	534	464	432	-101.6	-19.1%
قوة العمل، ذكور	2053	2165	2326	273.0	13.3%
قوى العمل، إجمالي	2587	2629	2758	171.4	6.6%
التشغيل، إناث	388	352	328	-60.7	-15.6%
التشغيل، ذكور	1729	1797	1967	238.2	13.8%
التشغيل، إجمالي	2117	2148	2294	177.5	8.4%

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

يقتصر تشغيل الإناث في الأردن إلى حد كبير على عدد محدود من القطاعات غير القابلة للتداول، ومعظمها في الأنشطة التي تتطلب مهارات عالية حيث تميل النساء إلى التواجد في القطاعات غير القابلة للتداول أكثر من الرجال (الشكل 96). ولا تتوفر بيانات التشغيل إلا للفترة بين عامي 2017 و2019 ، وبالتالي، تكون الاتجاهات الموازية لتطور التجارة ممكنة فقط بين هذين العامين. ومع ذلك، يوجد فرق واضح في ديناميكية التشغيل بين الرجال والنساء. حيث لا تشتغل النساء في الأردن في قطاع الزراعة (فقط 1في المائة من النساء يعملن بالزراعة مقارنة بحوالي 5في المائة من الرجال) ويعملن في مستويات منخفضة في الصناعات التحويلية مقارنة بالرجال.

تشغل القطاعات القابلة للتداول نسبة صغيرة فقط من النساء، بمستويات أقل من الرجال. فعلى سبيل المثال، تشغل الصناعات التحويلية والخدمات القابلة للتداول (بما في ذلك الخدمات المالية، والأنشطة المهنية والعلمية والفنية والمعلومات والاتصالات) 14في المائة فقط من النساء. ولم تخلق هذه القطاعات، بين عامي 2017 و2019، وظائف للنساء (الشكل 97). بل انخفض نصيب تلك القطاعات في تشغيل الإناث انخفاضًا طفيفًا خلال نفس الفترة، مع فقدان وظائف النساء في الصناعات التحويلية (الشكل 98). حيث لا تشغل الصناعات التحويلية إلا نسبة 6 في المائة فقط من النساء الأردنيات، ومعظمهن في قطاع المنسوجات والملابس. وفيما يتعلق بالمهارات، 22 في المائة من النساء العاملات في الصناعات التحويلية حاصلات على تعليم متقدم و59% منهن يتمتعن بمهارات منخفضة. ومع ذلك، ترتفع نسبة النساء، الحاصلات على تعليم متقدم حتى في الصناعات التحويلية، مقارنة بنسبة الرجال (الشكل 98).

مثلت القطاعات غير القابلة للتداول مثل التعليم والرعاية الصحية والإدارة العامة نسبة

56 في المائة من إجمالي تشغيل الإناث في عام 2019، وحصلت 68 في المائة من النساء العاملات في هذه القطاعات الثلاثة على تعليم متقدم. ويشير ذلك والمستويات المنخفضة للغاية لمشاركة القوى العاملة إلى أن هذه القطاعات تعتبر «مناسبة للمرأة»، على عكس القطاعات الأخرى. ومع ذلك، لم تنم هذه القطاعات لتستوعب الأعداد المتزايدة من النساء اللاتي حصلن على تعليم عالي في الأردن. ومن بين هذه القطاعات، خلقت الإدارة العامة فقط أقل من 1000 وظيفة في غضون عامين. وكما هو مبين في القسم السابق، تتمتع النساء الأردنيات بتعليم أفضل من الرجال داخل سوق العمل وخارجه. ففي عام 2019، حصلت 46 في المائة من النساء العاملات على تعليم عال مقارنة بنسبة 25 في المائة فقط من الرجال (الشكل 98).

سيحتاج الأردن إلى الاستثمار في القطاعات التي تتطلب مهارات عالية القابلة للتداول، بالإضافة إلى القطاعات التي يمكن أن تستوعب معظم ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة في القوى العاملة، لتستوعب المعروض من النساء ذوات المؤهلات العالية. ويمكن للقطاعات التجارية ذات المهارات العالية أن تتوسع خارج السوق المحلية، وتخلق وظائف جيدة للعاملات المؤهلات تأهيلًا عاليًا، وتستوعب حصة كبيرة من العاطلات الحاصلات على تعليم عال. في الواقع، لا تتوسع القطاعات التي تشغل النساء المتعلمات تعليمًا عاليًا في الأردن، وتكون قدرتها على التوسع محدودة إذا كانت توفر فقط للسوق المحلي. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة بين النساء المتعلمات. وبحسب إدارة الإحصاء الوطنية، 81% من النساء العاطلات عن العمل حاصلات على درجة البكالوريوس على الأقل.

الشكل 96: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب النوع الاجتماعي ومستوى المهارات في الأردن، 2017-2019

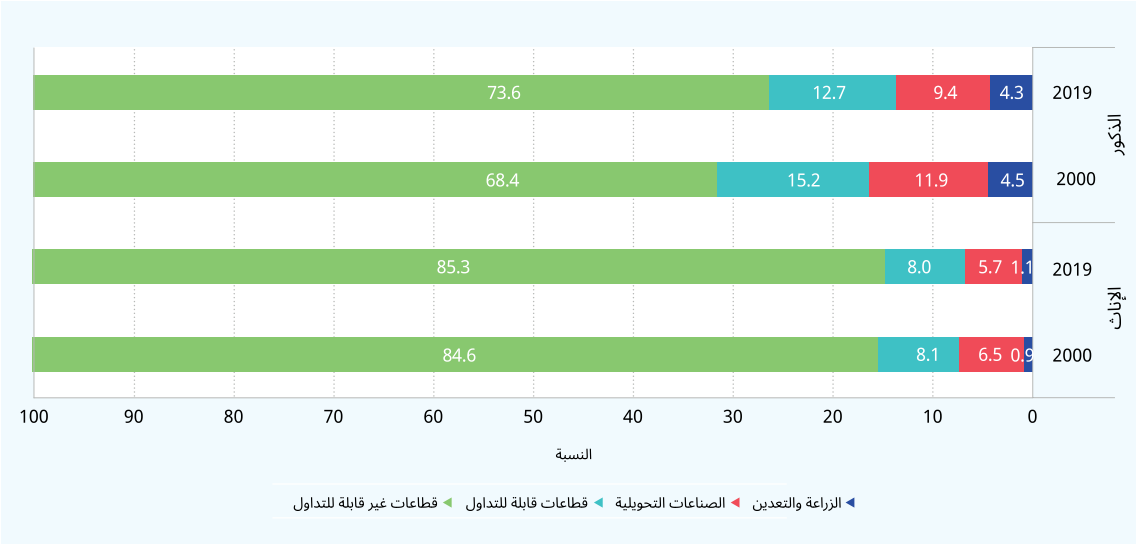

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

◄ الشكل 97: خلق فرص العمل في الأردن حسب القطاع والنوع الاجتماعي، 2017-2019 (بالآلاف)

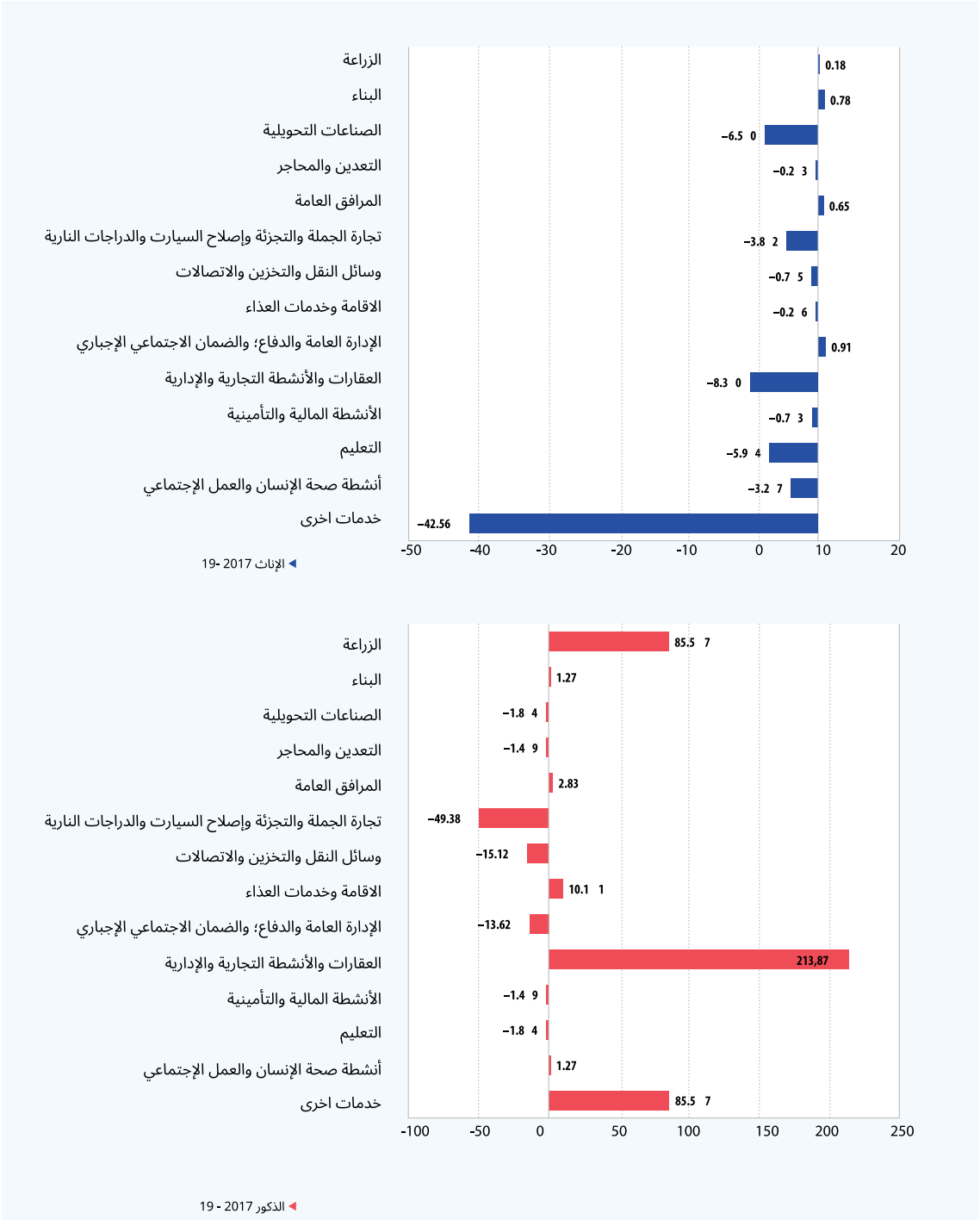

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

◄ الشكل 98: توزيع مستويات المهارات حسب الجنس في الأردن، 2017-2019

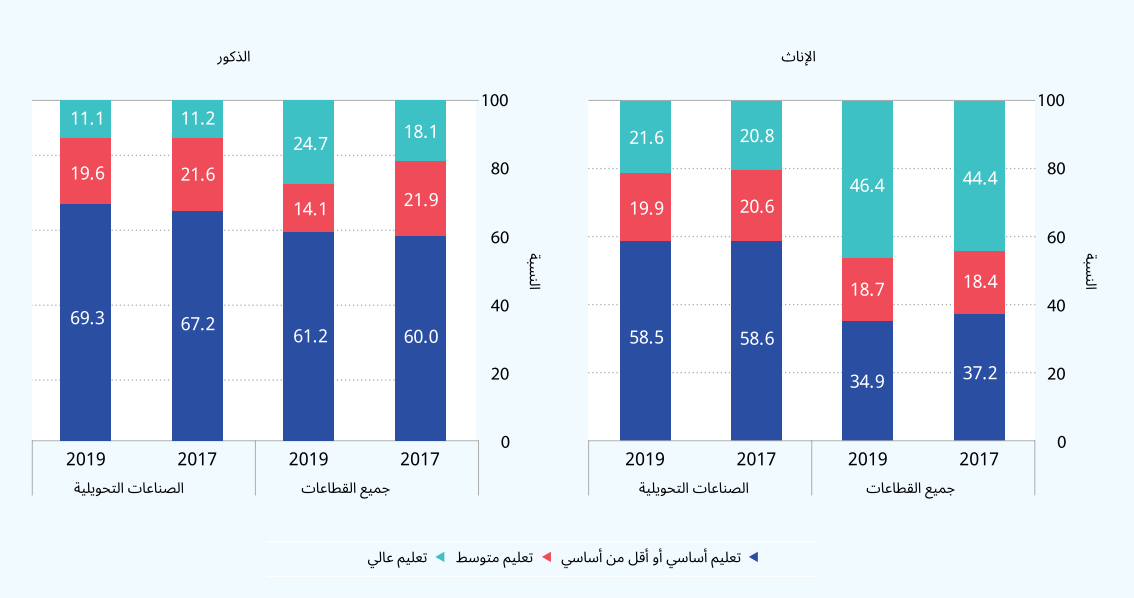

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

يحبط الشباب في الأردن، مثل النساء، عند الدخول في سوق العمل، وينعكس ذلك في انخفاض القوى العاملة بنسبة ٢ في المائة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩، على الرغم من حقيقة نمو نسبة السكان الشباب بمقدار ٢ في المائة خلال نفس الفترة (الجدول ٣٠). فقد انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة انخفاضًا طفيفًا خلال نفس الفترة (من ٣٨ في المائة إلى ٣٦ في المائة) ولكن بمستوى أعلى بكثير منه للنساء، مدفوعًا بالعمال الذكور الشباب.

◄ الجدول 30: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الفئة العمرية في الأردن، 2017-2019 (بالآلاف)

الأردن	2017	2018	2019	2017-2019	النمو 2009 - 2019 (٪)
القوى العاملة، الشباب	1009	985	999	-24.1	-2.4%
القوى العاملة، العمال الأكبر سنًا	1552	1622	1742	69.7	4.5%
التشغيل، الشباب	712	682	696	-29.8	-2.2
التشغيل، العمال الأكبر سنًا	1381	1445	1582	63.9	4.6%

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

على عكس النساء، يتنوع تشغيل الشباب في جميع قطاعات الاقتصاد، مدفوعًا بالشباب الذكور. ويتركز الشباب، مثل أقرانهم الأكبر سنًا، في القطاعات غير القابلة للتداول. ومع ذلك، يميل تمثيل الشباب أن يزيد قليلًا في القطاعات القابلة للتداول مقارنة بأقرانهم الأكبر سنًا (الشكل 99). حيث مثلت القطاعات القابلة للتداول نسبة 26 في المائة من تشغيل الشباب في عام 2019 مقابل نسبة 24 في المائة من تشغيل أقرانهم الأكبر سنًا. بالنسبة لمجموعتي العمال، فقد انخفض التشغيل في القطاعات القابلة للتداول انخفاضًا طفيفًا من عام 2017 إلى عام 2019. ويشغل قطاع الصناعات التحويلية عددًا أكبر من الشباب ذوي المهارات المنخفضة والعالية مقارنة بالعمال الأكبر سنًا. ومع ذلك، تتألف الحصة الأكبر من العمال الأكبر سنًا ذوي مستوى متوسط من المهارات (الشكل 101). وكما نوقش في الفصل السابق، ازداد الطلب على العمال ذوي المهارات المنخفضة في القطاعات القابلة للتداول والصناعات التحويلية في الأردن، مما يفسر زيادة التمثيل الطفيفة للشباب في تلك القطاعات.

تمثل الصناعات التحويلية حصة صغيرة من فرص العمل للشباب والعمال الأكبر سنًا، على الرغم من أن الصادرات السلعية تمثل حوالي 19% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. وفي عام 2019، كان 10 في المائة من الشباب يعملون في الصناعات التحويلية مقارنة بنسبة 11 في المائة في عام 2017. ولم توفر الصناعات التحويلية وظائف للشباب ولا العمال الأكبر سنًا بين عامي 2017 و2019، على الرغم من زيادة الصادرات السلعية (باستثناء المنتجات البترولية والغاز) بنسبة 10 في المائة خلال نفس الفترة (الشكل 100). وكانت قطاعات الصناعات الغذائية والملابس والجلود هي القطاعات الوحيدة التي خلقت وظائف للشباب في الصناعات التحويلية، حيث زادت الصادرات زيادة طفيفة بين عامي 2017 و2019، وكان من ضمنهم أيضًا قطاع صناعة الورق، على الرغم من انخفاض صادراته بنسبة 11 في المائة بين عامي 2017 و2019.

◄ الشكل 99: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الفئة العمرية ومستوى المهارات في الأردن، 2017-2019

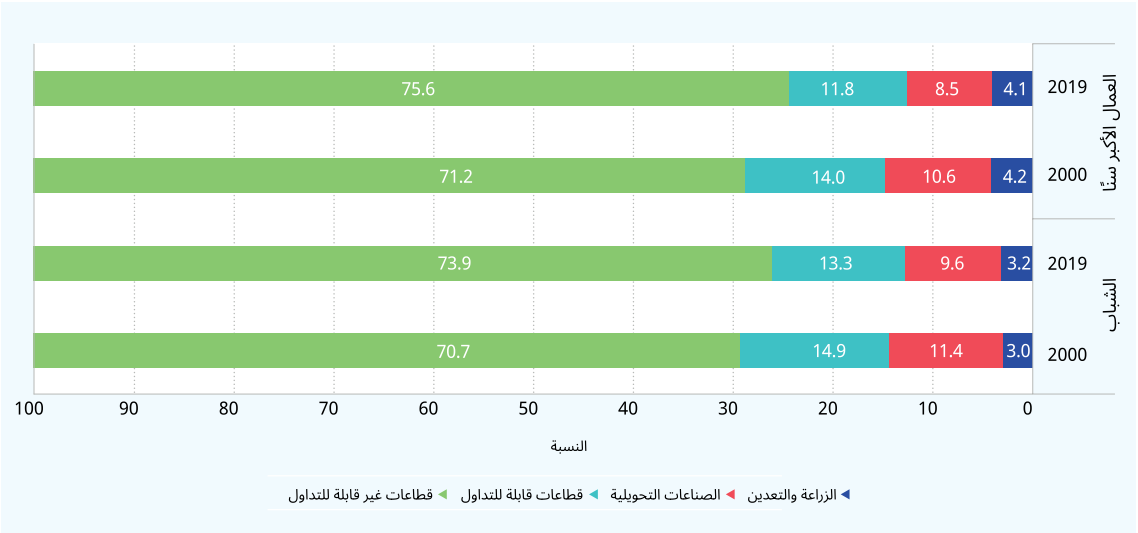

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

تـم تشـغيل أكثـر مـن نصـف الشـباب والعمـال الأكبـر سـنًا فـي قطاعـات الإنشـاءات والإدارة العامـة وتجـارة الجملة والتجزئة والخدمات الأمنية والتعليم. ومن المثير للاهتمام، أن يُمثل الشباب بنسبة أكبر في الإدارة العامة مـن أقرانهـم البالغيـن (20 فـي المائـة مقابـل 15 فـي المائـة في عـام 2019)؛ ولكنهم ممثلون بصورة رئيسـية فـي الوظائـف التـي تتطلـب مهـارات منخفضـة، حيث يكـون 64 فـي المائـة منهم مـن الحاصلين عـلى التعليم الأساسـي مقارنـة بنسـبة 38 فـي المائـة مـن أقرانهـم البالغيـن. وعمومًـا، يميـل الشـباب العاملـون، فـي كل القطاعـات القابلـة للتـداول وغيـر القابلـة للتـداول، إلى امتـلاك مهـارات أقل من أقرانهـم البالغين.

◄ الشـكل 100: خلـق فـرص العمـل فـي الأردن حسـب القطـاع والفئـة العمريـة، 2017-2019 (بالآلاف)

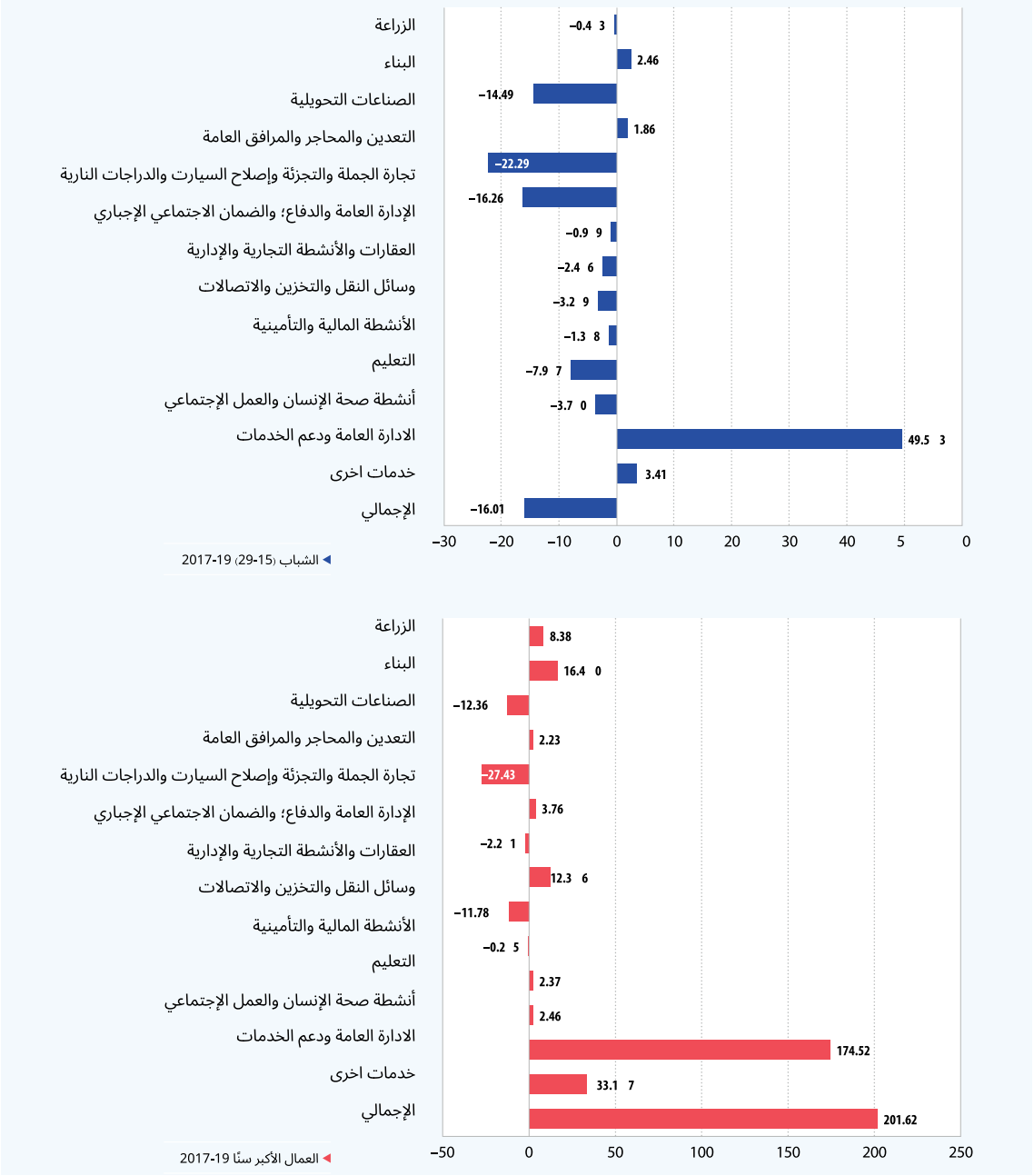

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

◄ الشكل 101: توزيع مستويات المهارات حسب الفئة العمرية في الأردن، 2019-2017

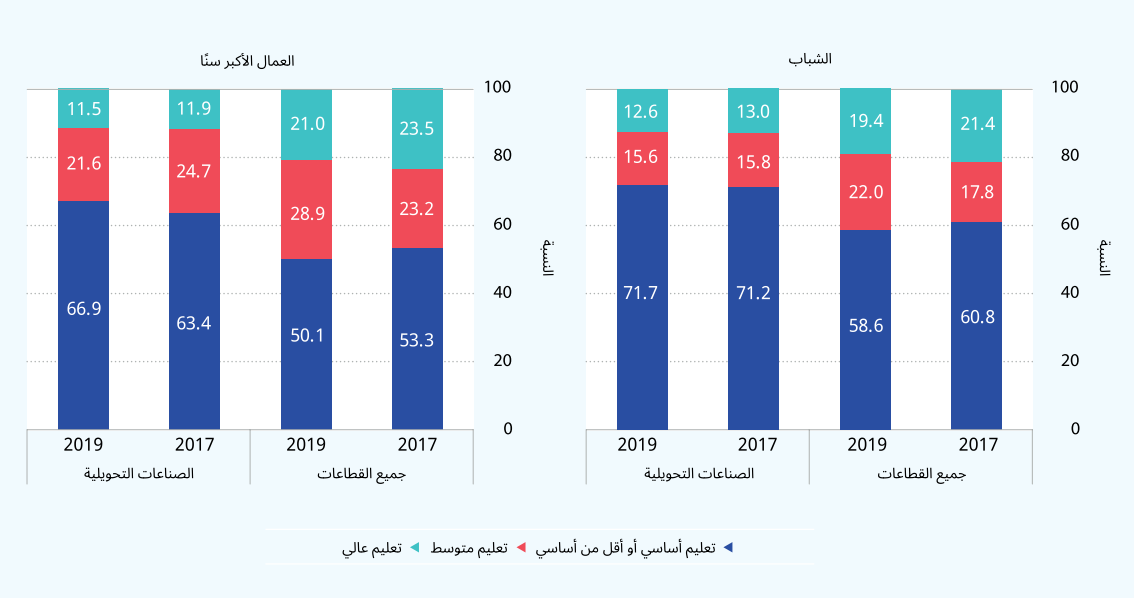

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

ولم تتحسن في المغرب مشاركة النساء في القوى العاملة تحسنًا ملحوظًا بين عامي 2000 و2019، على الرغم من تنفيذ السلطات لسياسات تجارية وصناعية مهمة خاصةً منذ عام 2005. وفيما يتعلق بالمعروض من العمالة، فقد تم استبعاد النساء تدريجيًا من سوق العمل منذ عام 2000، مع انخفاض معدل مشاركة القوى العاملة من 25في المائة في عام 2000 إلى 22 في المائة في عام 2019 (الجدول 31). كما انخفض معدل مشاركة الرجال في القوى العاملة خلال نفس الفترة (من 77 في المائة في عام 2000 إلى 71 في المائة في عام 2019). ومع ذلك، كان لكل من الإناث والذكور، فيما يتعلق بالتشغيل وخلق فرص العمل، ديناميكيات إيجابية من عام 2009. ونما تشغيل الذكور بصورة أسرع من نمو القوى العاملة من عام 2000 إلى عام 2019، وخاصةً من عام 2000 إلى عام 2009. كما نما تشغيل الإناث بصورة أسرع من القوى العاملة من عام 2000 إلى عام 2019، مدفوعًا بديناميكية إيجابية خاصةً من عام 2000 إلى عام 2009. وأدى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة بين عامي 2000 و2019 (قبل جائحة كوفيد-19) من 13 في المائة إلى 11 في المائة للنساء ومن 14 في المائة إلى 9 في المائة للرجال. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد في المغرب أصغر فجوة بطالة بين الجنسين في المنطقة.

◄ الجدول 31: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب النوع الاجتماعي في المغرب، 19-2000 (بالآلاف)

المغرب	2000	2009	2019	2000-2009	2009-2019	2017	النمو 2019-2009
قوى العمل، إناث	2434	2996	2934	561.9	-61.8	23.1%	-2.1%
قوة العمل، ذكور	7199	8320	9150	1120.7	830.7	15.6%	10.0%
قوى العمل، إجمالي	9633	11316	12085	1682.6	768.9	17.5%	6.8%
التشغيل، إناث	2117	2718	2627	600.7	-90.8	28.4%	-3.3%
التشغيل، ذكور	6208	7584	8369	1376.2	785.3	22.2%	10.4%
التشغيل، إجمالي	8325	10302	10996	1976.9	694.5	23.7%	6.7%

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات مُنمذجة).

كما هو الحال في مصر وتونس، انخفضت حصة النساء العاملات في القطاعات القابلة للتداول في المغرب بين عامي 2000 و2019، مدفوعة بتحول العمالة من الزراعة. وترتفع نسبة النساء العاملات في القطاعات التجارية ارتفاعًا كبيرًا في المغرب عنه في مصر والأردن وتونس. ومع ذلك، يُعزى ذلك أساسًا إلى النسبة الكبيرة من النساء العاملات في الزراعة: حيث يعمل أكثر من نصف النساء العاملات في قطاع الزراعة، وهو قطاع منخفض الإنتاج. فعلى سبيل المثال، تقدر إنتاجية العمالة الزراعية في المغرب، التي تُعرف على أنها القيمة المضافة مقسومة على عدد السكان العاملين، بمبلغ 3643 دولارًا أمريكيًا مقارنة بمبلغ وقدره 14167 دولارًا أمريكيًا في الصناعات التحويلية و11514 دولارًا أمريكيًا في الخدمات في عام 2019.[54]

وعلى الرغم من تطبيق سياسات صناعية ذات جودة نسبية في المغرب، لم تولد الصناعات التحويلية في المغرب وظائف جديدة للنساء، بالرغم من أنها وفرت عددًا محدودًا من الوظائف للذكور خاصةً بين عامي 2009 و2019. وذلك بالرغم من المستويات الكبيرة لنمو الصادرات السلعية. وانخفض نصيب الصناعات التحويلية، من عام 2000 على عام 2019، بمقدار 6 نقاط مئوية للنساء ونقطة مئوية واحدة للرجال (الشكل 102). وكما هو الحال في مصر وتونس، لم تخلق فرص عمل للنساء في قطاعات أكثر إنتاجية قابلة للتداول، لتعوض خروجها من الزراعة، مما حد من فوائد السياسات الصناعية والتجارية للمرأة في الاقتصاد المغربي. وتميل النساء إلى العمل في الصناعات التحويلية أكثر من الرجال في المغرب، حيث تمثل الصناعات التحويلية 13 في المائة من تشغيل النساء الإناث في عام 2019 مقارنة بنسبة 11 في المائة للرجال. ويعتبر تحول العمالة من الزراعة ظاهرة ذكورية في المغرب منذ عام 2000. كما انخفضت نسبة الرجال العاملين في الزراعة من 42 في المائة في عام 2000 إلى 28 في المائة في عام 2019، بينما انخفضت النسبة للإناث بقدر أقل من 6 نقاط مئوية. ويؤدي ذلك إلى زيادة تمثيل المرأة في القطاعات القابلة للتداول مقارنة بالرجال. ومع ذلك، يثبت التشغيل في القطاعات الأخرى القابلة للتداول (الصناعات التحويلية والخدمات القابلة للتداول) للعمال والعاملات عند مستويات مماثلة.

وعلى عكس مصر والأردن وتونس، فتتنوع فرص عمل المرأة في المغرب في جميع قطاعات الخدمات تقريبًا. وتوجد زيادة مطردة في نسبة النساء العاملات في الخدمات التي تتطلب مهارات عالية مثل التعليم والصحة والخدمات المالية. وارتفعت نسبة النساء العاملات في تلك القطاعات الثلاثة من 8 في المائة في عام

[54] المصدر: حسابات المؤلف.

2000 إلى 12 في المائة في عام 2019، في حين انخفض تشغيل الذكور في تلك القطاعات انخفاضًا طفيفًا (الشكل 104). وتعكس هذه الديناميكية التحسينات الملحوظة في التحصيل التعليمي للإناث في المغرب. وعلى سبيل المثال، زاد معدل التحاق الإناث بالتعليم اما بعد الثانوي زيادة كبيرة من 11 في المائة في عام 2005 إلى 39 في المائة في عام 2019، مسجلًا لأول مرة مستويات أعلى من الذكور (الشكل 103). وتشير هذه الديناميكية إلى حاجة الاقتصاد المغربي لخلق المزيد من الوظائف التي تتطلب مهارات عالية من النساء في المستقبل.

◄ الشكل 102: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الجنس في المغرب، 19-2000

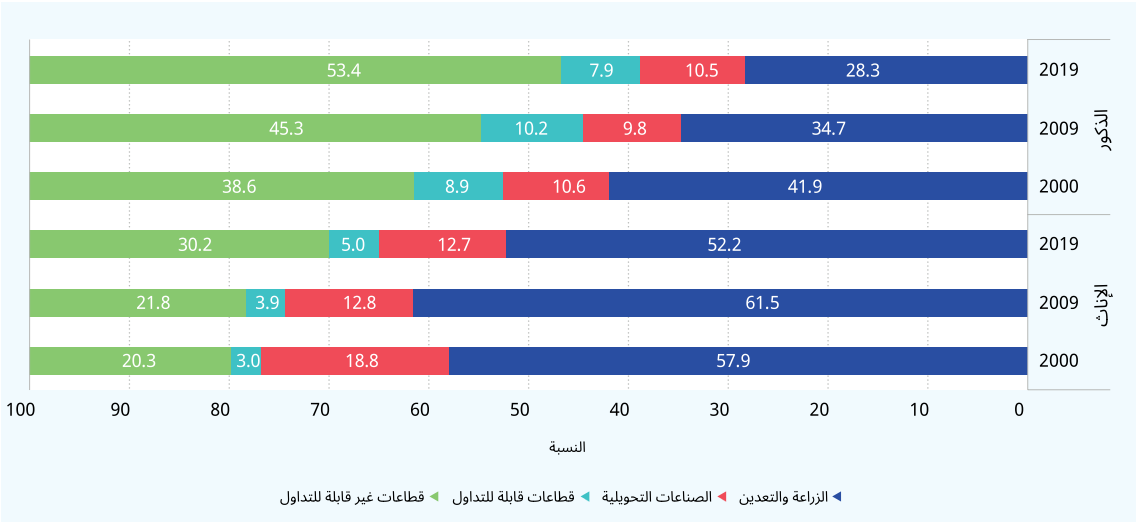

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات مُنمذجة).

◄ الشكل 103: تطور الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي (%من الإجمالي) للإناث والذكور في المغرب، 19-2005

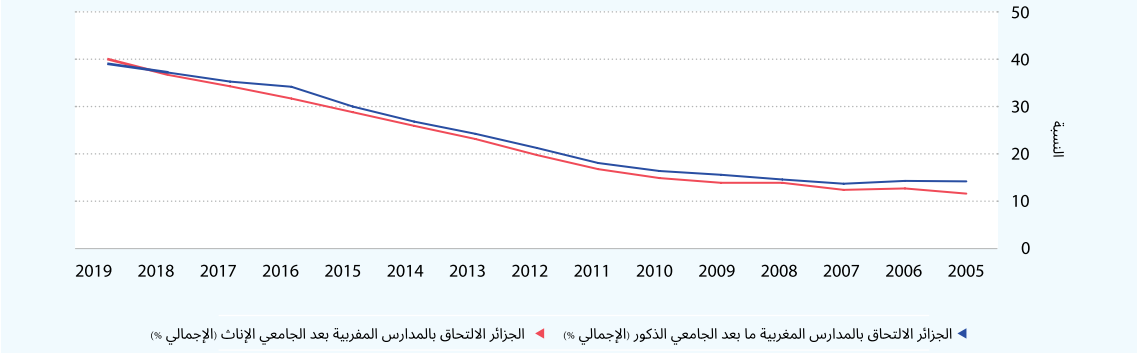

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية..

◄ الشكل 104: خلق فرص العمل في المغرب حسب القطاع والنوع الاجتماعي، 19-2000 (بالآلاف)

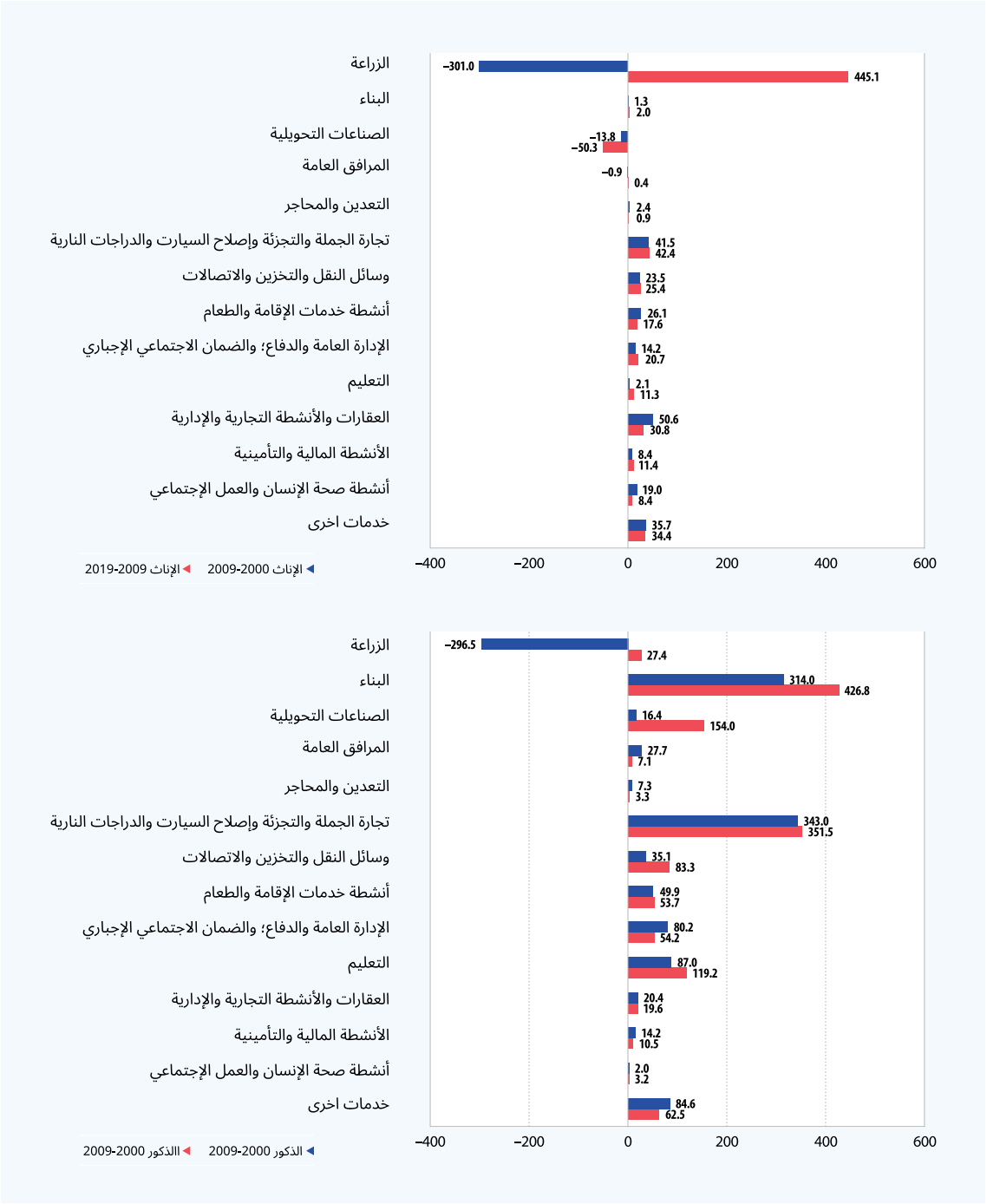

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات مُنمذجة).

تعد آفاق التشغيل في تونس أكثر ملاءمة للإناث منها في مصر والأردن، حيث تميل بلدان شمال إفريقيا إلى أن تكون أكثر شمولاً للنساء من البلدان الأخرى في المنطقة. وتتمتع تونس بمعدلات أعلى لمشاركة الإناث في القوى العاملة وشهدت قوى عاملة نسائية أكبر من مصر والأردن في الفترة من 2005 إلى 2017، حيث نمت بنسبة 33 في المائة، بوتيرة أسرع من النمو السكاني للإناث في سن العمل (19 في المائة خلال نفس الفترة) وزادت مشاركة الإناث في القوى العاملة من 24 في المائة إلى 27 في المائة (الجدول 32). ومع ذلك، فقد ارتفع معدل بطالة الإناث من 15 في المائة في عام 2005 إلى 23 في المائة في عام 2017، وسجل أعلى مستوى له في عام 2011 عند نسبة 27 في المائة. ونما التشغيل عمومًا بمعدل أبطأ من القوى العاملة، على الرغم من الاتجاه الإيجابي بين عامي 2011 و2017.

◄ الجدول 32: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب النوع الاجتماعي في تونس، 2005-17 (بالآلاف)

تونس	2005	2011	2017	11-2005	17-2011	النمو 11-2005	النمو 17-2011
قوى العمل، إناث	881	1027	1174	145.7	146.9	16.5%	14.3%
قوة العمل، ذكور	2478	2818	2911	339.8	92.7	13.7%	3.3%
قوى العمل، إجمالي	3359	3845	4084	485.6	239.6	14.5%	6.2%
التشغيل، إناث	571.1	743.0	865.6	-8.1	122.6	-1.1%	16.5%
التشغيل، ذكور	2208.9	2419.3	2570.5	210.40	151.20	9.5%	6.2%
التشغيل، إجمالي	2960.1	3162.3	3436.1	202.20	273.80	6.8%	8.7%

كما هو الحال في الأردن ومصر، يميل تشغيل النساء في تونس إلى التركز في قطاعات قليلة. في عام 2017، عملت 71 في المائة من التونسيات في الصناعات التحويلية والإدارة العامة والزراعة. ومع ذلك، على عكس الأردن ومصر، تشارك الإناث التونسيات بنسبة أكبر في القطاعات الإنتاجية القابلة للتداول، مثل الصناعات التحويلية. حيث تشتغل واحدة من كل ثلاث نساء في تونس تقريبًا في قطاع الصناعات التحويلية، وهو مستوى أعلى بكثير مما هو عليه في مصر والأردن (8 في المائة في مصر و6 في المائة في الأردن في عام 2019). ومع ذلك، انخفضت حصة تشغيل االنساء في القطاعات القابلة للتداول بأكثر من عشرة نقاط مئوية بين عامي 2005 و2017، في حين ظلت حصة الذكور في كل من القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول مستقرة نسبيًا (الشكل 105). وكما هو الحال في مصر، كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو انتقال عمالة الإناث من الزراعة، والتي لم تُستبدل بمستويات مماثلة في قطاعات أخرى أكثر إنتاجية قابلة للتداول. وتختلف أنماط التشغيل بين الرجال والنساء في القطاعات القابلة للتداول اختلافًا كبيرًا. أولًا، ظل تشغيل الذكور في الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات القابلة للتداول مستقرًا منذ عام 2005: لم ينتقل العمال الذكور من الزراعة وليس من المرجح أن يعملوا في قطاعات أخرى أكثر إنتاجية قابلة للتداول، ثانيًا، يعتبر التشغيل في الصناعات التحويلية أقل أهمية للرجال منها للنساء. ثالثًا، تمثل الخدمات القابلة للتداول نسبة أعلى للعاملين من الذكور مقارنة بالعاملات. وعامة، لم يتغير هيكل التشغيل للرجال كثيرًا بين عامي 2005 و2017، بينما شهدت النساء انتقالًا من الزراعة، في الغالب إلى القطاعات غير القابلة للتداول.

الشكل 105: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب النوع الاجتماعي في تونس، 17-2005

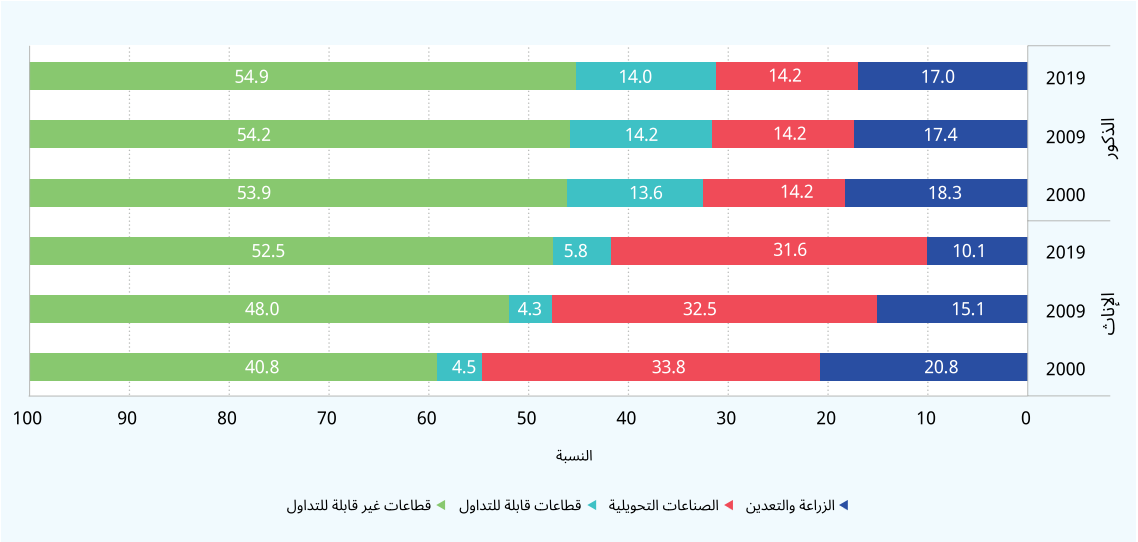

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

وعمومًا، كان معدل خلق فرص العمل للعاملات أعلى في القطاعات غير القابلة للتداول منها في القطاعات القابلة للتداول، وخاصة في الإدارة العامة وتجارة الجملة والتجزئة، مقارنة بالقطاعات القابلة للتداول (الشكل 106). ونمت حصة الإدارة العامة وتجارة الجملة والتجزئة في تشغيل الإناث على التوالي من 25 في المائة و7 في المائة إلى 30 في المائة و12 في المائة من عام 2005 إلى عام 2017. تُمثل النساء، خاصةً النساء ذوات المهارات، في تونس، كما هو الحال في الأردن، تمثيلًا زائدًا في إدارة القطاع العام: 30% من النساء تشتغل في الإدارة العامة، 66% منهن حصلن على تعليم متقدم مقابل 16% فقط من الرجال، حصل 35% منهم فقط على تعليم متقدم. وكما هو الحال في الأردن، تميل النساء في سوق العمل التونسي أن يكن أكثر تعليمًا من الرجال (الشكل 107). وأدى خلق فرص العمل بين عامي 2005 و2017 إلى زيادة الطلب على العاملات ذوات المهارات العالية، بما في ذلك القطاعات القابلة للتداول مثل الصناعات التحويلية. وعلى سبيل المثال، تضاعفت حصة النساء ذوات المهارات العالية في الصناعات التحويلية ثلاث مرات، من 3 في المائة في عام 2005 إلى 9 في المائة في عام 2017. وبالمقارنة، زاد أيضًا الطلب على العمال الذكور ذوي المهارات المرتفعة ولكن بوتيرة أبطأ من النساء.

◄ الشكل 106: خلق فرص العمل في تونس حسب القطاع والنوع الاجتماعي، 17-2005 (بالآلاف)

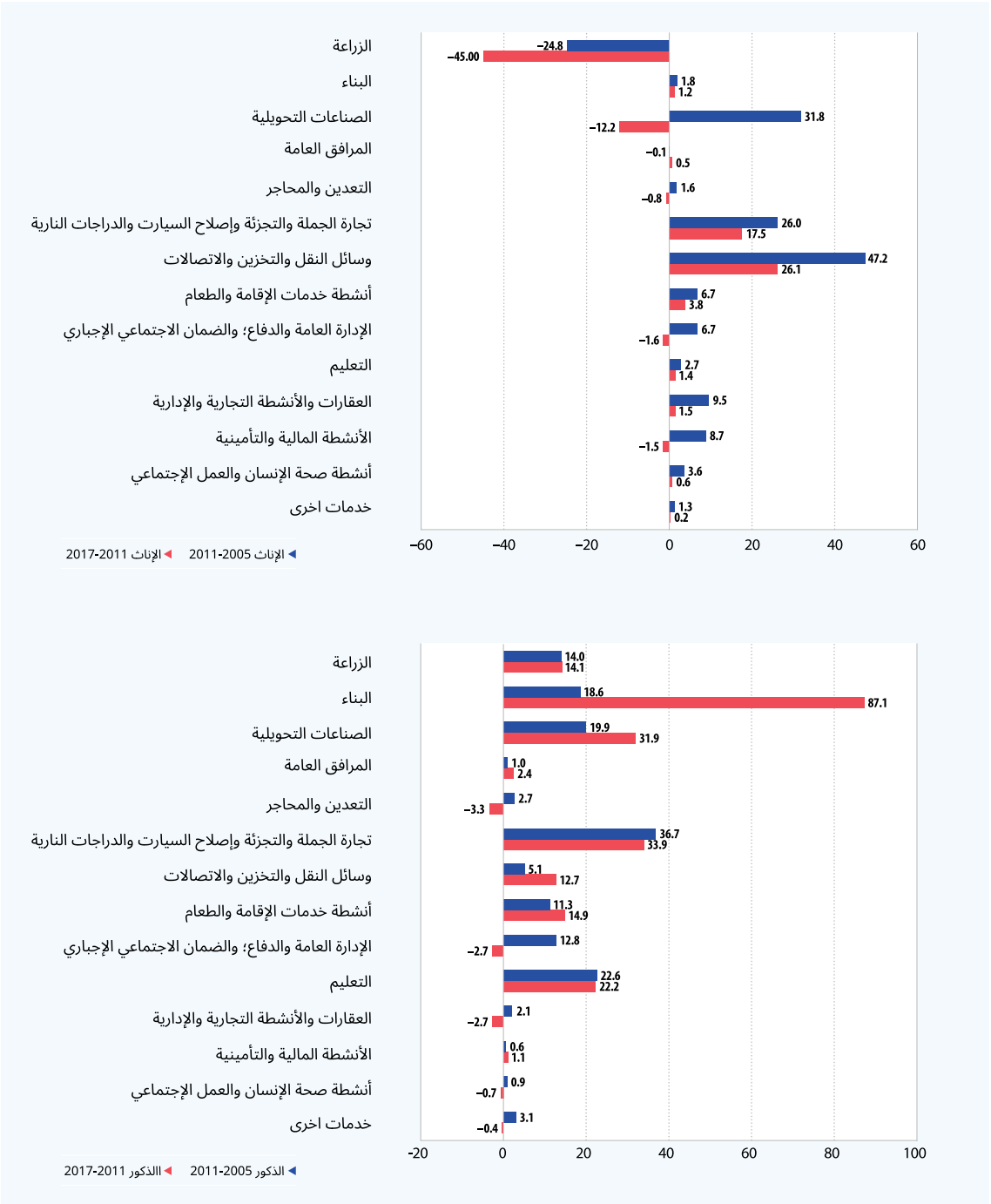

المصدر: إعداد المؤلف، بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

◄ الشكل 107: توزيع مستويات المهارة حسب النوع الاجتماعي في تونس 17-2005

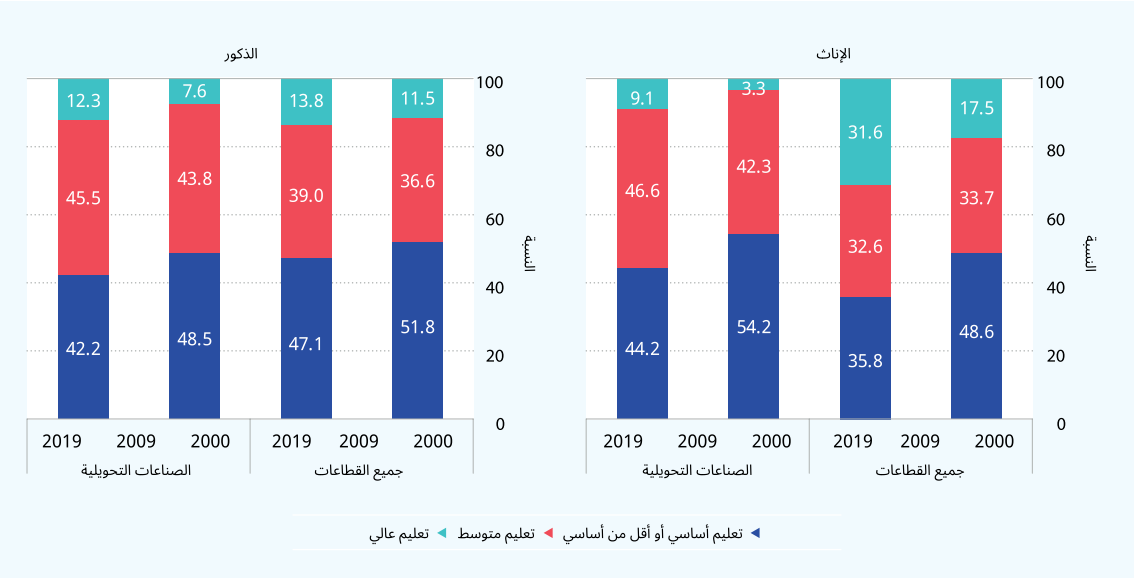

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

تحسنت في تونس نتائج سوق عمل الشباب تحسنًا طفيفًا منذ ثورة 2011. حيث انخفض نمو تشغيل الشباب في الفترة من عام 2011 إلى عام 2017، إلى مستويات أقل بكثير من القوى العاملة (-3 في المائة مقابل -17 في المائة) وانخفض معدل البطالة من 38 في المائة إلى 33 في المائة. بالمقارنة، انخفض تشغيل الشباب بنسبة 9 في المائة، بينما زاد المعروض من العمالة الشبابية بنسبة 8 في المائة منذ عام 2005 وقبل ثورة 2011، مما أدى إلى ارتفاع حاد في بطالة الشباب من 25 في المائة في عام 2005 إلى 38 في المائة في عام 2011، ومع ذلك، توجد مؤشرات على عدم تشجيع الشباب على دخول سوق العمل بعد ثورة 2011. وتقلصت القوى العاملة من الشباب بنسبة 17 في المائة بين عامي 2011 و2017، وهو مستوى أعلى بكثير من انخفاض عدد الشباب (-6 في المائة خلال نفس الفترة)، مما أدى إلى انخفاض معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة من 45 في المائة في عام 2011 إلى 42 في المائة في عام 2017 (الجدول 33).

◀ الجدول 33: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الفئة العمرية في تونس، 17-2005 (بالآلاف)

تونس	2005	2011	2017	2011-2005	2017-2011	النمو 2017-2011 (%)	النمو 2017-2011 (%)
قوى العمل، الشباب (15-29)	1210	1310	1089	99.8	-220.4	8.2%	-16.8%
قوى العمل، العمال الأكبر سنًا (30-64)	2100	2489	2909	388.9	420.6	18.5%	16.9%
التشغيل، الشباب	902	821	793	-81.4	-27.8	-9.0%	-3.4
التشغيل، العمال الأكبر سنًا	1941	2250	2603	308.8	352.5	15.9%	15.7%

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

أدت السياسات التجارية والصناعية المنفذة منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في تونس إلى زيادة الطلب على العمال الشباب ذوي المهارات العالية والمتوسطة، على الرغم من عدم خلق المزيد من فرص العمل للشباب في القطاعات القابلة للتداول مقارنة بالعمال الأكبر سنًا. فبين عامي 2005 و2017، انخفضت نسبة الشباب في القطاعات القابلة للتداول، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض معدل تشغيل الشباب في الزراعة والصناعات التحويلية (الشكلان 108 و109). وفي عام 2017، اشتغل 25 في المائة من الشباب في الصناعات التحويلية مقابل نسبة 30 في المائة في عام 2005. وتمثل الصناعات التحويلية حصة أكبر في تشغيل الشباب مقارنة بالعمال الأكبر سنًا، ومع ذلك، بينما يوجد اتجاه سلبي سائد في تشغيل الشباب في الصناعات التحويلية، فقد نمت حصة الصناعات التحويلية في تشغيل العمال الأكبر سنًا من عام 2005 إلى عام 2017. وبالرغم من انخفاض حصة تشغيل الشباب في الصناعات التحويلية، فقد تحسن هيكل المهارات بشكل ملحوظ للشباب في هذا القطاع، حيث ارتفعت نسبة العمال الشباب ذوي المهارات المتوسطة والعالية في الصناعات التحويلية في عام 2017 مقارنة بعام 2005 (الشكل 110). ويتمتع الشباب الذين يشتغلون في الصناعات التحويلية بمستوى مهارات أعلى من أقرانهم الأكبر سنًا، مع نسب أعلى خاصةً بالنسبة للعمال الشباب ذوي المهارات المتوسطة والمهارات المنخفضة. وزادت نسبة العمال الشباب ذوي المهارات المتوسطة بحصص أعلى في الصناعات التحويلية منها في الاقتصاد الكلي، مما يشير إلى أن الطلب على العمال ذوي المهارات المتوسطة قد زاد زيادة كبيرة في الصناعات التحويلية بين عامي 2005 و2017.

الشكل 108: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الفئة العمرية في تونس، 17-2005

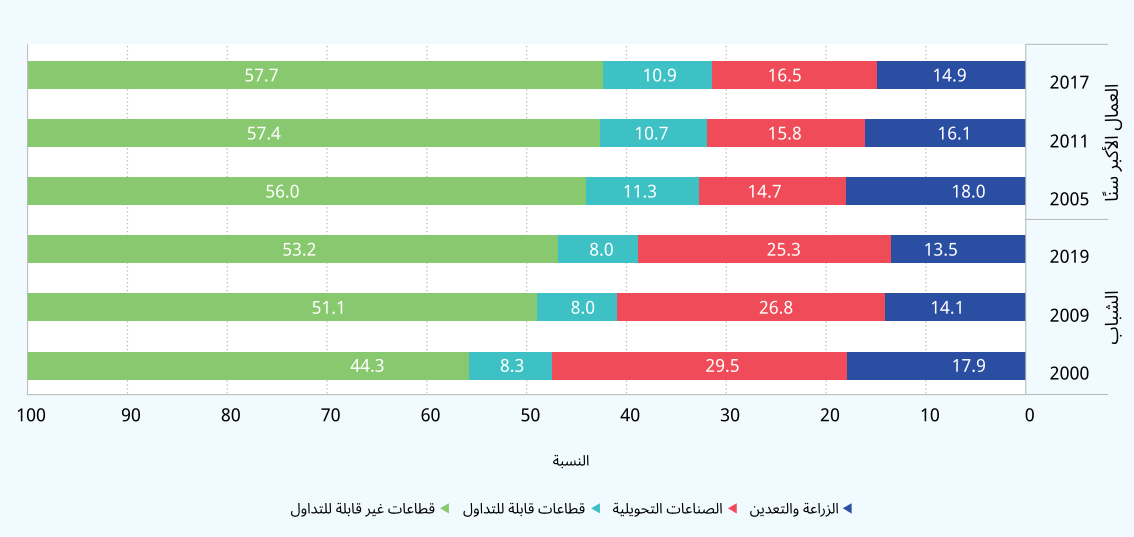

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

◄ الشكل 109: خلق فرص العمل في تونس حسب القطاع والفئة العمرية، 2005-17 (بالآلاف)

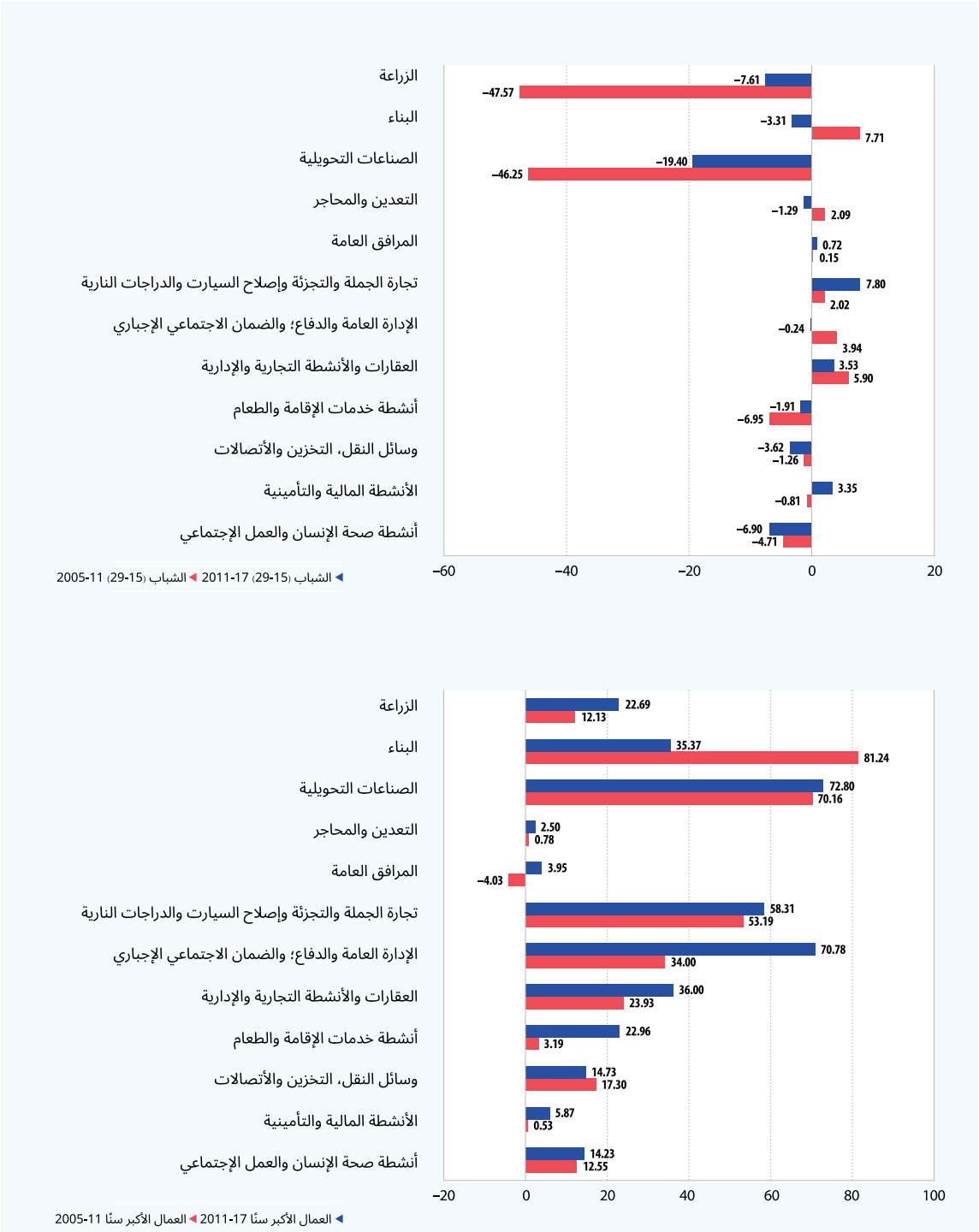

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

الشكل 110: توزيع مستويات المهارة حسب الفئة العمرية في تونس، 17-2005

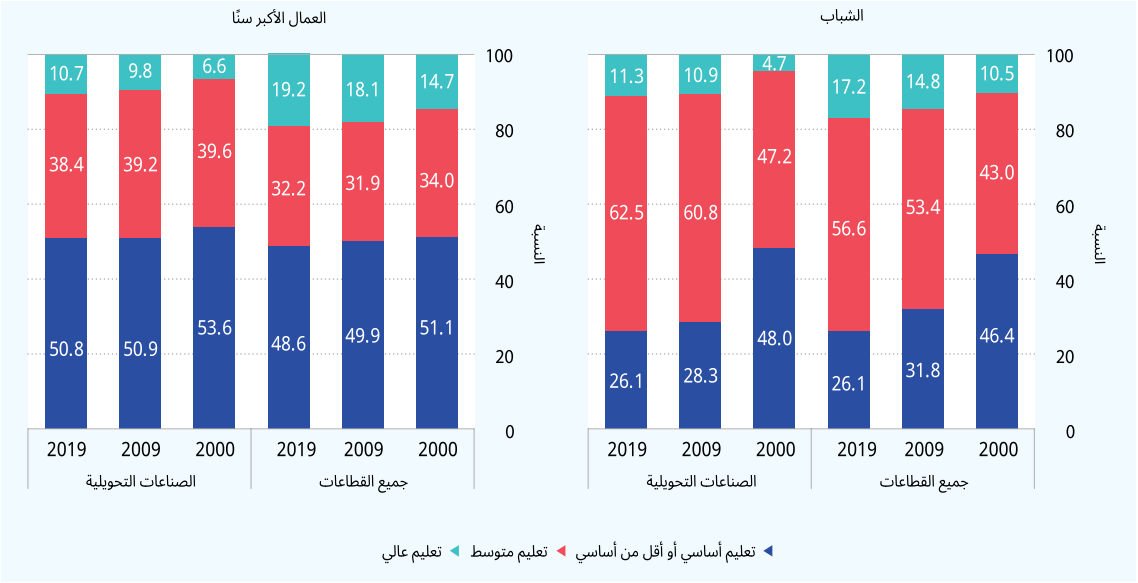

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، زادت القوى العاملة زيادة ملحوظة على مدى عقدين من الزمن، مدفوعة بالنمو الكبير في السكان الإناث في سن العمل (+92 في المائة من عام 2000 إلى عام 2019). وزادت قوى العمل من الإناث ثلاث مرات تقريبًا وتضاعفت قوى العمل من الذكور خلال 19 عامًا. ونما التشغيل نموًا ملحوظًا خلال نفس الفترة؛ ولكن، إلى مستويات أقل من قوى العمل، مما أدى إلى تدهور نتائج سوق العمل، وخاصة بالنسبة للنساء (جدول 34). وبلغ معدل البطالة قبل الجائحة 41 في المائة في عام 2019.

الجدول 34: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الجنس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000(بالآلاف)

الأراضي الفلسطينية المحتلة	2000	2009	2019	الفرق 2000-2009	الفرق 2009-2019	النمو 2000-2019 (%)	النمو 2009-2019 (%)
قوى العمل، إناث	97	162	273	95	111	66.6%	68.8%
قوة العمل، ذكور	548	737	1084	189	348	34.4%	47.2%
قوى العمل، إجمالي	645	899	1358	253	459	39.2%	51.1%
التشغيل، إناث	89	129	161	40	31	45%	24%
التشغيل، ذكور	487	585	851	98	266	20%	45%
التشغيل، إجمالي	577	715	1012	138	297	24%	42%

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية..

انخفض التشغيل في القطاعات القابلة للتداول لكلًا من العاملات والعاملين بين عامي 2000 و2019، ولكن بمستويات أكثر بكثير بالنسبة للنساء (-3 نقاط مئوية للذكور مقابل -27 نقطة مئوية للإناث) (الشكل 111). ويعزى ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في حصة الزراعة من حوالي 35 في المائة في عام 2000 إلى حوالي 7 في المائة في عام 2019 وانخفضت حصة الصناعات التحويلية إلى حد أقل حيث انخفضت حصة الصناعات التحويلية في تشغيل الإناث من 11 في المائة في عام 2000 إلى 7 في المائة في عام 2009، وبلغت 12 في المائة في عام 2019، وهو مستوى أقل بكثير من نسبة العمال الذكور.

وتحول تشغيل النساء من الزراعة والصناعات التحويلية في الغالب إلى القطاعات التي تتطلب مهارات عالية وغير القابلة للتداول. ففي عام 2000، عملت نسبة 71 في المائة من النساء العاملات في الزراعة (35 في المائة) والتعليم (26 في المائة) والصناعة (11 في المائة). وفي عام 2019، نما التشغيل في التعليم والرعاية الحصية والإدارة العامة نموًا ملحوظًا (الشكل 112)، حيث وصل التعليم إلى ما يقرب من 40 في المائة من تشغيل الإناث، وزادت الرعاية الصحية إلى 11 في المائة من 7 في المائة في عام 2000، والإدارة العامة إلى 8 في المائة من 5 في المائة في عام 2000. كما نما التشغيل في تجارة الجملة والتجزئة، وهو قطاع لا يتطلب مهارات مرتفعة وغير قابل للتداول نسبيًا، حيث وصل إلى 10 في المائة بعد أن كان 7 في المائة في عام 2000.

يوضح هذا التحول نحو المزيد من القطاعات التي تتطلب مهارات عالية التحسينات الهائلة في التحصيل التعليمي للإناث والمهارات في سوق العمل. حيث زادت نسبة الإناث اللاتي تشتغلن وحاصلات على تعليم متقدم من 19 في المائة إلى 57 في المائة بين عامي 2000 و2019 بوتيرة أسرع بكثير من أقرانهن الذكور (الشكل 113). وزادت نسبة الإناث الحاصلات على تعليم متقدم في جميع القطاعات تقريبًا، بما في ذلك الصناعات التحويلية (من 2 في المائة في عام 2000 إلى 19 في المائة في عام 2019) وحتى في تجارة الجملة والتجزئة (من 12 في المائة في عام 2000 إلى 38 في المائة في عام 2019).

تغيرت نتائج تشغيل المرأة الفلسطينية بمقدار كبير من منظور المهارات والقطاعات في السنوات الأخيرة وأصبحت نسبيًا مثل السيناريو الأردني. حيث تتمتع النساء بمستوى عالٍ من التعليم ويتركزن في القطاعات التي تتطلب مهارات عالية وغير قابلة للتداول، مثل الإدارة العامة والتعليم والصحة وأنشطة العمل الاجتماعي. ويشير هذا إلى أن الأراضي الفلسطينية المحتلة ستحتاج إلى التركيز على تطوير قطاعات قابلة للتداول ذات مهارات عالية التي يمكنها أن تتوسع لخلق فرص عمل للعدد المتزايد من النساء اللاتي يدخلن سوق العمل وخلق وظائف تتطلب مهارات عالية لتستفيد من الميزة النسبية الجديدة للاقتصاد الفلسطيني: قوة عمل نسائية ذات مهارات عالية.

الشكل 111: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الجنس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000

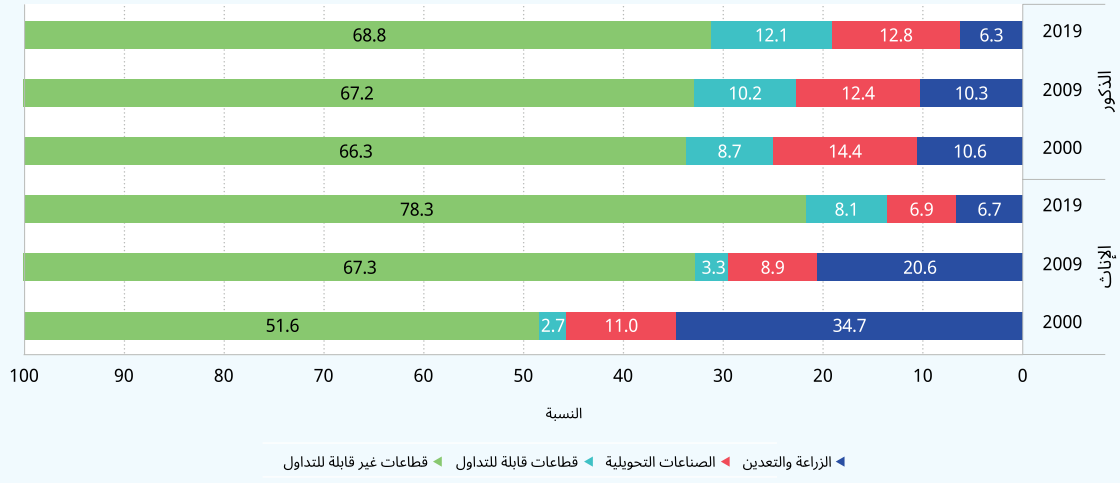

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

الشكل 112: خلق فرص العمل حسب القطاع والجنس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000 (بالآلاف)

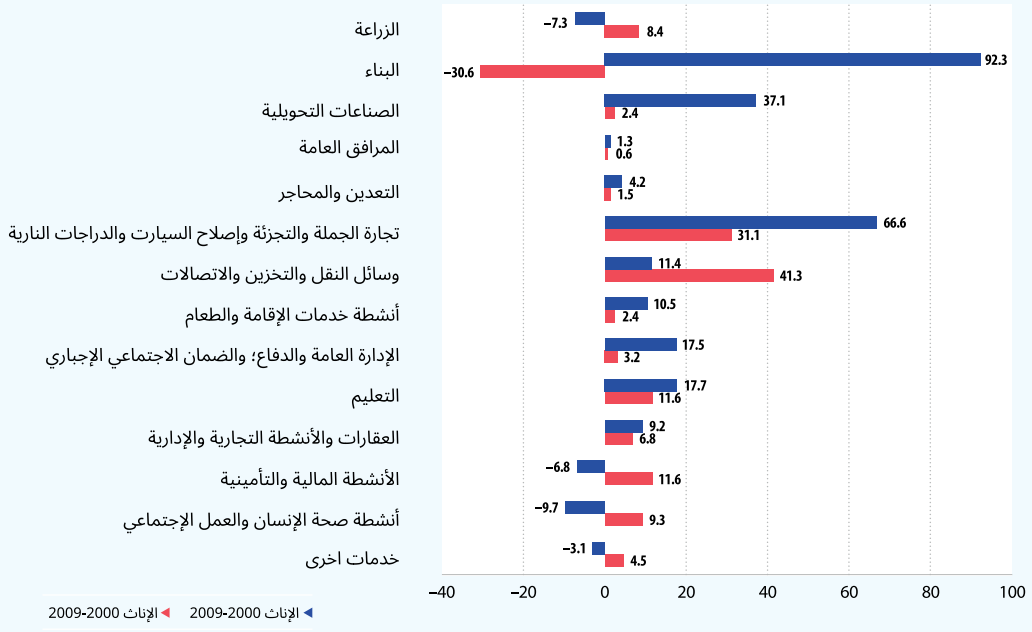

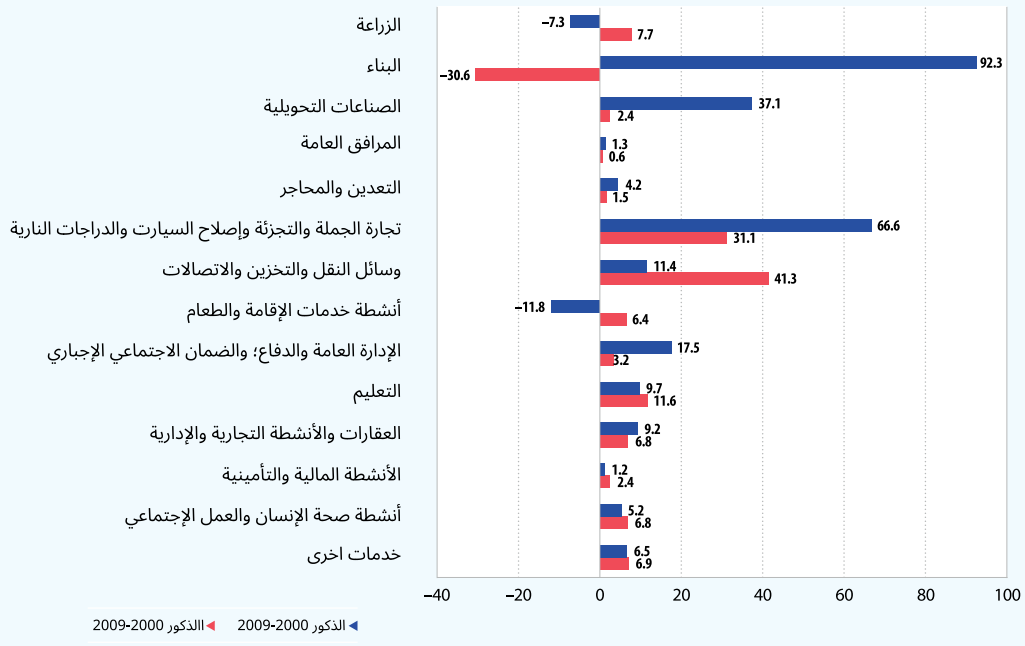

◄ الشكل 113: تطور مستوى المهارات لدى السكان الذين يشتغلون حسب الجنس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000

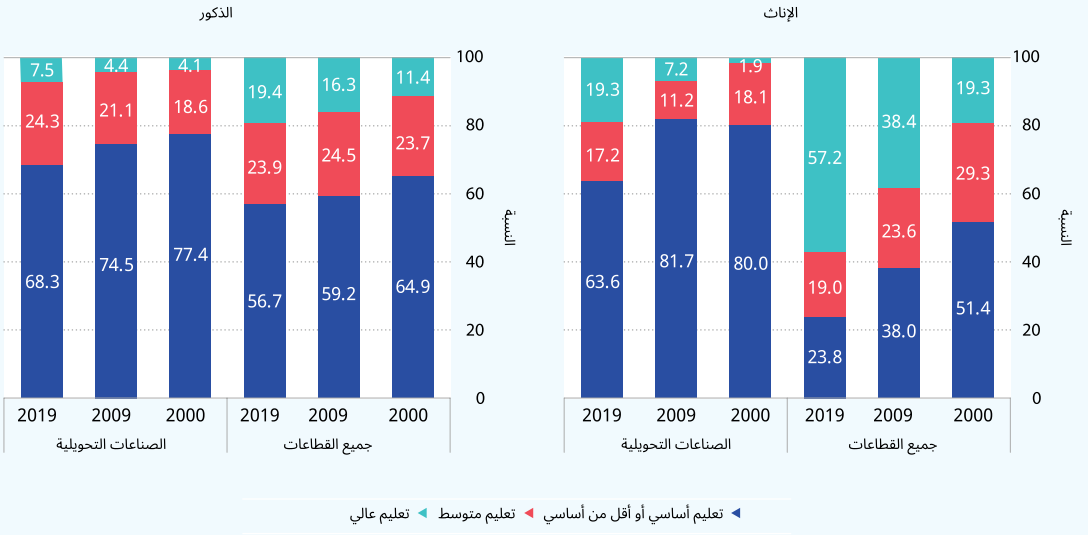

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية..

زادت القوى العاملة من الشباب زيادة ملحوظة بين عامي 2000 و2019 (الجدول 35) وزاد معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة من 34 في المائة إلى 40 في المائة. ومع ذلك نمت القوى العاملة بوتيرة أسرع بكثير من نمو تشغيل الشباب، مما أدى إلى زيادة كبيرة في معدل بطالة الشباب، من 15 في المائة إلى 38 في المائة. كما ساءت نتائج سوق العمل للعمال الأكبر سنًا خلال العقدين الماضيين، وإن كان ذلك على نطاق أقل من الشباب، حيث ارتفع معدل البطالة للعمال الأكبر سنًا من 8 في المائة في عام 2000 إلى 16 في المائة في عام 2019.

◄ الجدول 35: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الفئة العمرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000 (بالآلاف)

الأراضي الفلسطينية المحتلة	2000	2009	2019	الفرق 2000-2009	الفرق 2009-2019	النمو 2000-2019 (%)	النمو 2009-2019 (%)
قوى العمل، الشباب (15-29)	270	364	572	95	207	35%	57%
القوى العاملة، العمال الأكبر سنًا	362	523	772	161	249	44%	48%
التشغيل، الشباب (15-29)	220	255	355	24	100	11%	39%
التشغيل، العمال الأكبر سنًا	333	449	645	116	196	35%	44%

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

هناك اتجاهان لتشغيل الشباب في القطاعات القابلة للتداول بين عامي 2000 و2019: انخفاض في الحصة الإجمالية نتيجة لانخفاض التشغيل في الزراعة والصناعات التحويلية، وزيادة في حصة التشغيل في الخدمات القابلة للتداول. فقد انخفضت حصة الصناعات التحويلية في تشغيل الشباب بصفة عامة من حوالي 18 في المائة في عام 2000 إلى 15 في المائة في عام 2019، على الرغم من المستوى الملحوظ لخلق فرص العمل ونمو التشغيل بين عامي 2009 و2019 (الشكل 114). كما انخفضت حصة الصناعات التحويلية في تشغيل العمال الأكبر سنًا بوتيرة أبطأ من حصة تشغيل الشباب. على الرغم من ذلك، لا تزال حصة الصناعات التحويلية في تشغيل الشباب أعلى من حصة العمال الأكبر سنًا. ومع ذلك، خلقت الخدمات القابلة للتداول، بما في ذلك الخدمات المالية والإقامة والمطاعم (السياحة) ووسائل النقل، عددًا كبيرًا من الوظائف للشباب، مما أدى إلى الزيادة الإجمالية في القطاعات القابلة للتداول خارج الزراعة. وزاد تشغيل الشباب في الخدمات القابلة للتداول بمعدل أسرع من العمال الأكبر سنًا بين عامي 2000 و2019. وقد أدى ذلك إلى أن تكون لدى القطاعات القابلة للتداول حصة أعلى في تشغيل الشباب مقارنة بالعمال الأكبر سنًا في عام 2019 (36 في المائة مقابل حوالي 27 في المائة في عام 2019).

◄ الشكل 114: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الفئة العمرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000

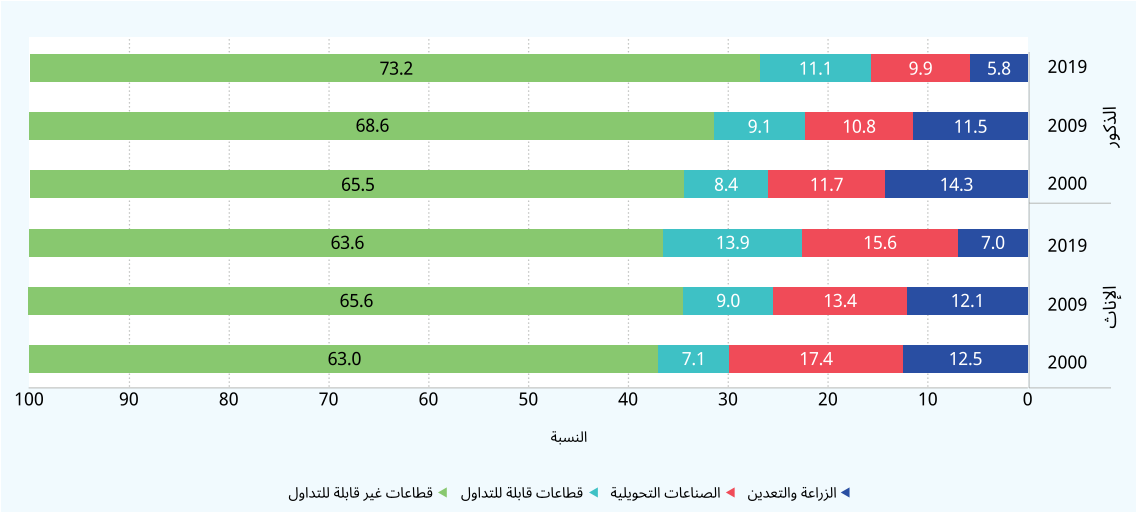

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية.

على الرغم من زيادة حصة تشغيل الشباب في القطاعات القابلة للتداول خارج الزارعة، فيعتبر خلق فرص العمل للشباب أساسًا في القطاعات غير القابلة للتداول مثل بيع الجملة والتجزئة والرعاية الصحية والبناء، لا سيما في الفترة بين عامي 2009 و2019. وتعد الصناعات التحويلية هي القطاع الثالث في خلق فرص عمل للشباب خلال تلك الفترة، بعد بيع الجملة والتجزئة والبناء، على الرغم من انخفاض حصتها في تشغيل الشباب عامةً بين عامي 2000 و2019، كما ذكرنا سابقًا.

وخلقت الإدارة العامة عددًا كبيرًا من الوظائف بين عامي 2000 و2019، غير أن ذلك كان بشكل رئيسي للعمال الأكبر سنًا (الشكل 115). وكان هذا هو الحال خاصةً بين عامي 2009 و2019، مع زيادة حصة الوظائف التي تتطلب مهارات عالية للعمال الأكبر سنًا في ذلك القطاع مما يعكس ارتفاع نسبة العمال الأكبر سنًا الحاصلين على تعليم متقدم مقارنةً بالشباب في الاقتصاد الفلسطيني (الشكل 116).

◄ الشكل 115: خلق فرص العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة حسب القطاع والفئة العمرية 19-2000 (بالآلاف)

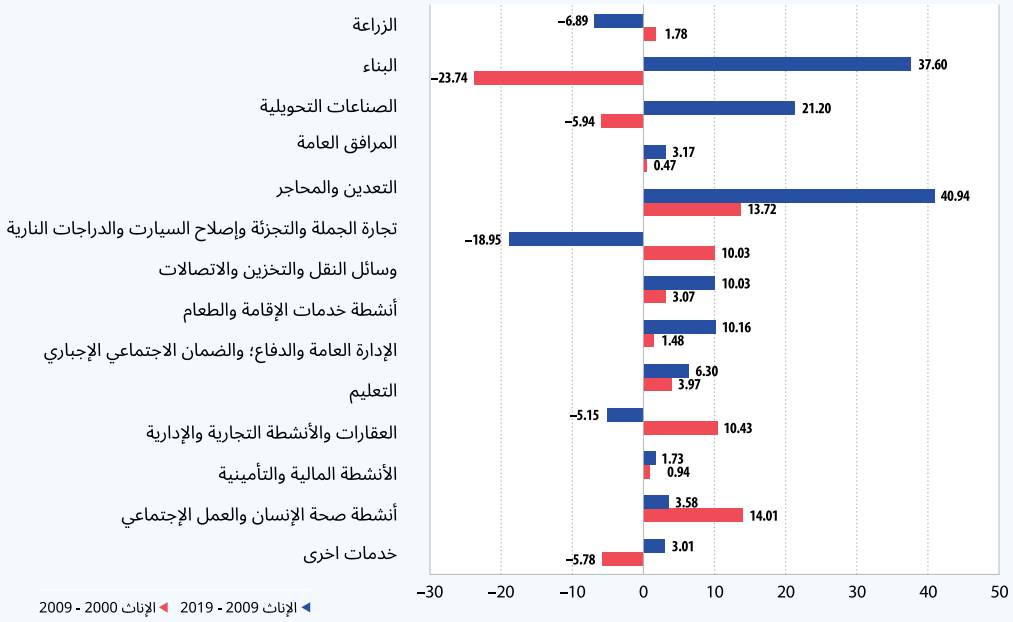

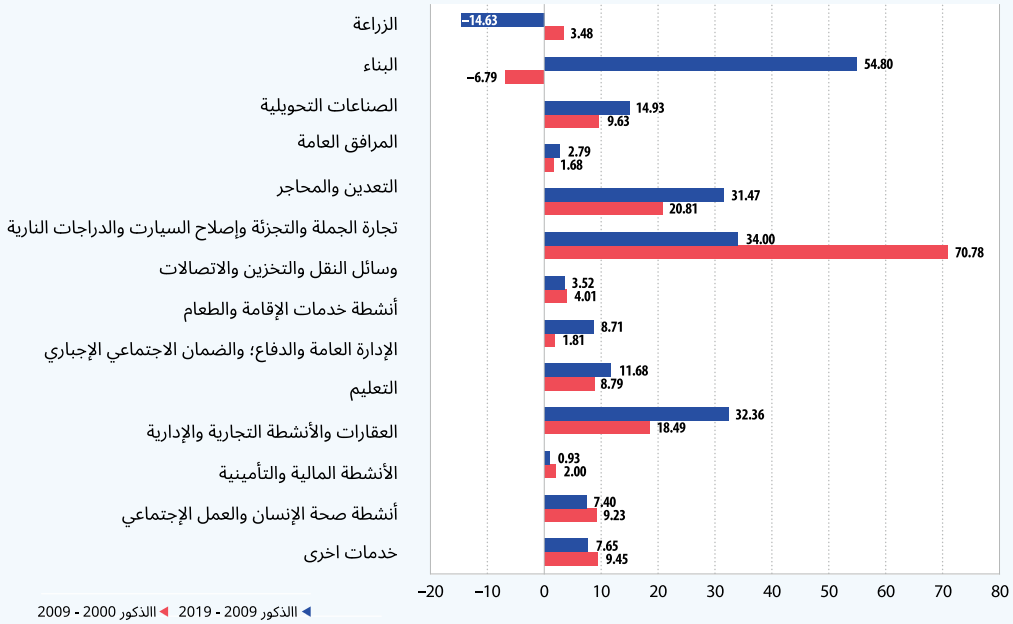

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية..

◄ الشكل 116: تطور مستوى المهارات لدى السكان العاملين حسب الفئة العمرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 19-2000

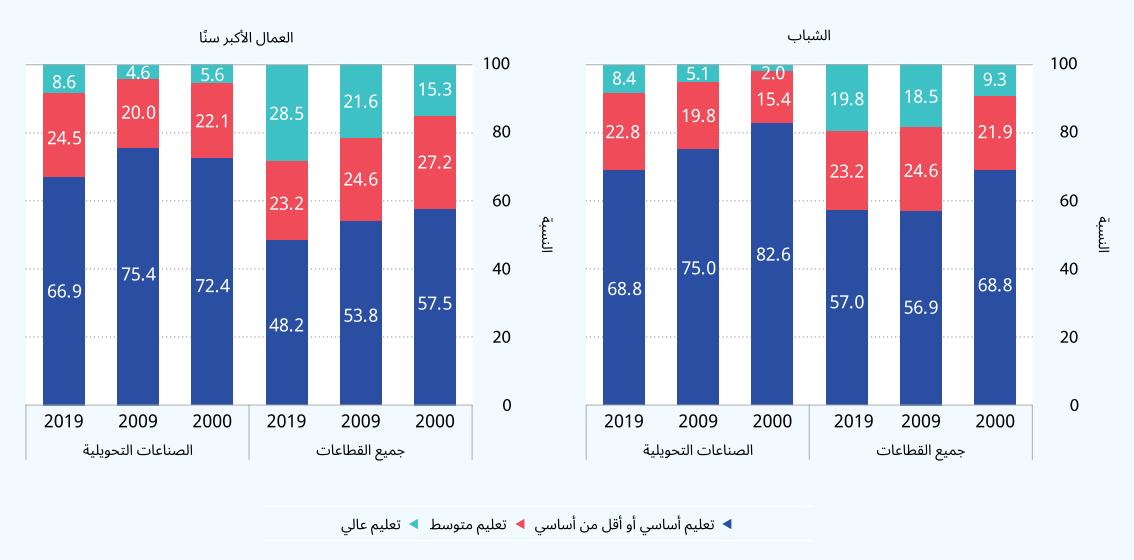

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على البيانات المقدمة من إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية..

في الجزائر، تحسنت نتائج سوق العمل عامةً بالنسبة للنساء، بين عامي 2000 و2009، على الرغم من اشتراك أقل من 20% من النساء اللاتي في سن العمل في سوق العمل. فمنذ عام 2000، شهدت النساء اتجاهًا ايجابيًا ملحوظًا حيث زاد معدل المشاركة في القوى العاملة من 12في المائة في عام 2000 إلى 17 في المائة في عام 2019. ونمت القوى العاملة من الإناث، على مدى العقدين الماضيين، نموًا أسرع من نمو القوى العاملة من الذكور، مما أدى إلى انخفاض في معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة (من 75 في المائة في عام 2000 إلى 68 في المائة في عام 2019) وتقلصت الفجوة بين الجنسين في معدل المشاركة في القوى العاملة. ونما التشغيل، بين عامي 2000 و2009، بمستويات عالية ملحوظة لكل من الرجال والنساء وبوتيرة أسرع بكثير من نمو القوى العاملة. ونما تشغيل النساء بنسبة 76 في المائة بين عامي 2000 و2009، في حين نما تشغيل الذكور بنسبة 52 في المائة (الجدول 36). أدت هذه الديناميكية الإيجابية إلى انخفاض معدل البطالة من 30 في المائة إلى 18 في المائة بالنسبة للنساء ومن 30 في المائة إلى 9 في المائة للرجال بين عامي 2000 و2009. وقد تباطأت هذه الديناميكية الإيجابية كثيرًا بعد 2009، حيث تخطت القوى العاملة لكلً من الذكور والإناث بنسبة طفيفة النمو الحادث في التشغيل، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة ضئيلة إلى 20 في المائة للنساء و10 في المائة للرجال في عام 2019.

◄ الجـدول 36: تطـور القـوى العاملـة والتشـغيل حسـب الجنـس فـي الجزائـر، 19-2000 (بـالآلاف)

الجزائر	2000	2009	2019	2000-2009	2019-2009	النمو 2009-2000)%(	النمو 2019-2009)%(
قوى العمل، إناث	1200	1811	2528	610	717	50.8%	39.6%
قوة العمل، ذكور	7680	8900	10188	1310	1198	17.1%	13.3%
قوى العمل، إجمالي	8880	10801	12716	1920	1915	21.6%	17.7%
التشغيل، إناث	844	1483	2011	640	528	75.8%	35.6%
التشغيل، ذكور	5393	8220	9204	2827	983	52.4%	12.0%
التشغيل، إجمالي	6237	9703	11215	3467	1511	55.6%	15.6%

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات منمذجة).

فـي الجزائـر، يُعـد التشـغيل فـي القطاعـات القابلـة للتـداول صغيـرًا نسـبيًا وقـد انخفـض على مدى العقدين الماضيين لكل من الرجال والنسـاء، ولا سـيما بيـن عامـي 2000و2009. ويعـزى ذلـك الانخفـاض فـي المقـام الأول إلى تحـول العمالـة مـن الزراعـة، نحـو الخدمـات مُنخفضـة الإنتاجيـة. وانخفضت حصة الصناعات التحويلية في تشـغيل الإنـاث انخفاضًـا ملحوظًـا عـلى مدى السـنوات ال 19 الماضيـة، ولا سـيما فـي الفتـرة بيـن 2000 و2009، بينمـا زادت حصـة التشـغيل بصفـة عامة للرجـال فـي الفترة بيـن بيـن عامـي 2000 و2019. ويمثـل قطـاع الصناعـات التحويليـة فـي الجزائـر، مثـل تونـس وعـلى عكـس البلـدان الأخـرى فـي المنطقـة، قطاعًـا هامًـا بالنسـبة لتشـغيل الإنـاث، حيـث شـاركت حوالـي 21% مـن النسـاء فـي ذلك القطاع في عام 2019، على الرغم من انخفاض هذه النسـبة مـن 27 فـي المائـة في عام 2000 (الشـكل 117). ومـع ذلـك، تتركـز النسـاء، مثـل الأردن، فـي عـدد محـدود مـن القطاعـات: حيـث عملـت حوالـي 77 فـي المائـة مـن النسـاء فـي عـام 2019 فـي قطاعـات التعليـم والرعايـة الصحيـة والإدارة العامة والصناعات التحويلية. وأوجدت الصناعات التحويليـة، عـلى مـدى العقديـن الماضييـن، عـددًا كبيـرًا من فـرص العمـل للعاملات، عـلى الرغم من انخفـاض حصتهـا فـي تشـغيل الإنـاث. فقـد خلق القطـاع 100000 وظيفـة للنسـاء بيـن عامي 2000 و2009 وخلـق 83000 وظيفـة للنسـاء بيـن عامـي 2009 و2019. وفـي تلـك الفتـرة، كانـت الوظائـف التـي تـم خلقهـا فـي ذلـك القطـاع فـي الغالـب للنسـاء، حيـث تقلـص تشـغيل الذكـور مـع تدمـر 40500 وظيفـة (الشـكل 118).

◄ الشكل 117: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الجنس في الجزائر، 2000

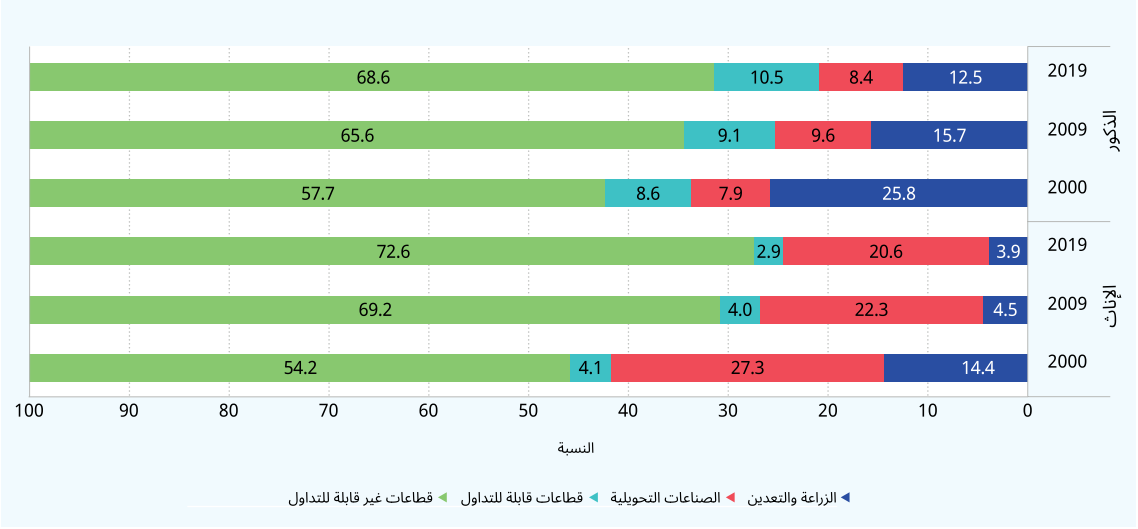

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات منمذجة).

خارج الصناعات التحويلية، كان خلق فرص العمل للنساء مدفوعاً بشكل رئيسي بالخدمات. وكانت النساء اللواتي دخلن سوق العمل بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٩ في الجزائر أكثر احتمالا للحصول على وظيفة في قطاع التعليم (+٤٣٧٠٠٠ وظيفة) والإدارة العامة (+٢٠٢٠٠٠ وظيفة) وأنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي (+١٣٧٠٠٠ وظيفة). ومثلت هذه القطاعات الثلاثة حوالي ٦٦ في المائة من الوظائف التي أُنشئت للنساء بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩. وتتطلب الوظائف في هذه القطاعات الثلاثة عامةً مهارات عالية، مما يعكس التحسن الكبير في التحصيل التعليمي للإناث ومستوى المهارات والوظائف في سوق العمل في الجزائر. وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي للإناث ارتفاعًا مطردًا منذ عام ٢٠٠٩ وتضاعف تقريبًا بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٩ (الشكل ١١٩)، حيث سجلت الجزائر أعلى معدلات التحاق للإناث بالتعليم العالي في المنطقة (٦٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٩). وقد اتضح ذلك في الزيادة المطردة في نسبة النساء في المهن التي تتطلب مهارات عالية، مقارنة بركود مستويات المهن للرجال (الشكل ١٢٠). وكما هو الحال في المغرب، ستؤدي هذه الزيادة الكبيرة في التحصيل التعليمي للإناث إلى زيادة الطلب على الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، وذلك سيتطلب التركيز على القطاعات القابلة للتداول في الصناعات التحويلية والخدمات وتنوع الصادرات خارج الغاز والنفط.

◄ الشكل 118: خلق فرص العمل حسب القطاع والجنس في الجزائر، 19-2000 (بالآلاف)

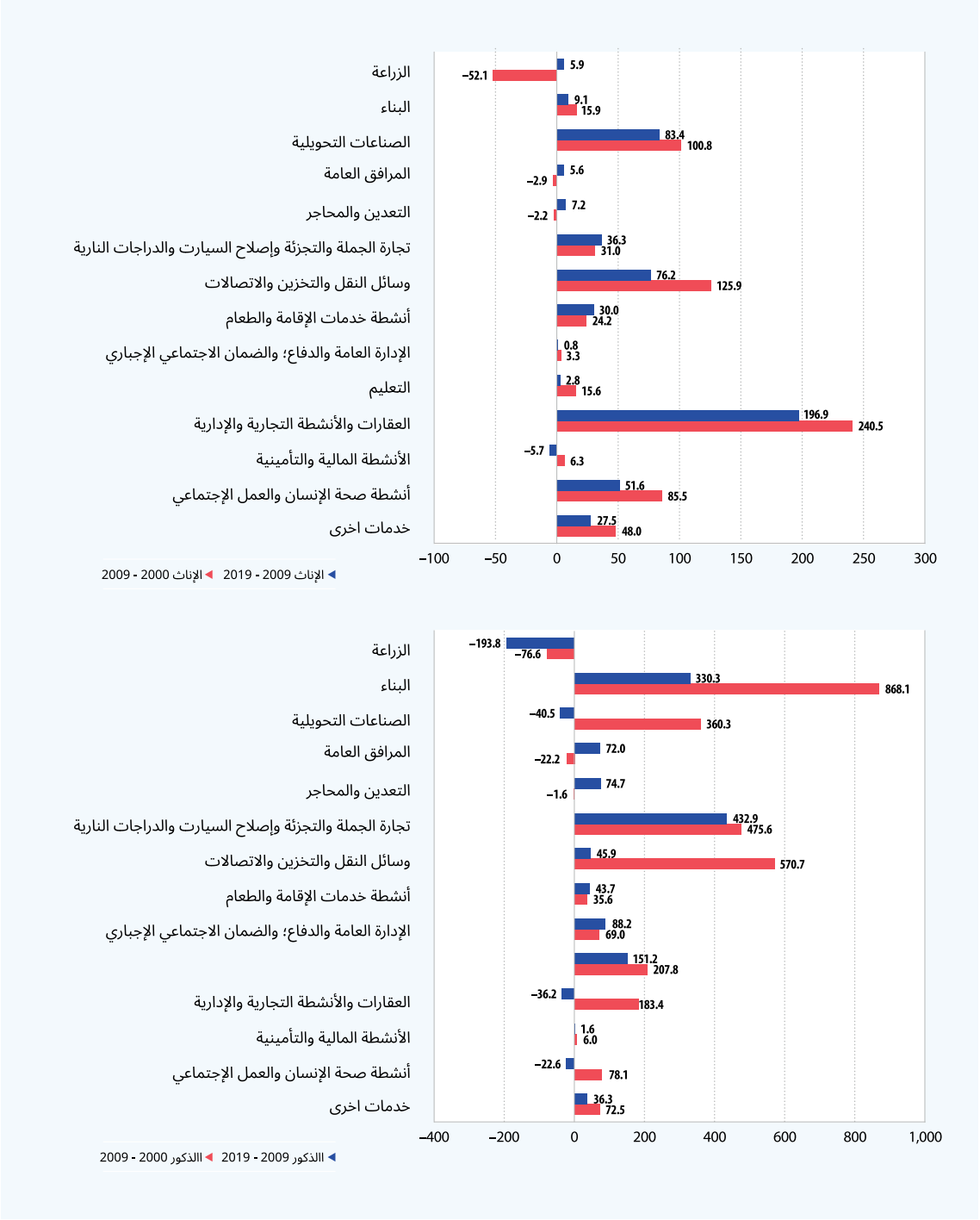

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات منمذجة).

◄ الشكل 119: تطور الالتحاق بالتعليم العالي للإناث والذكور في الجزائر، 18-2009 (الإجمالي %)

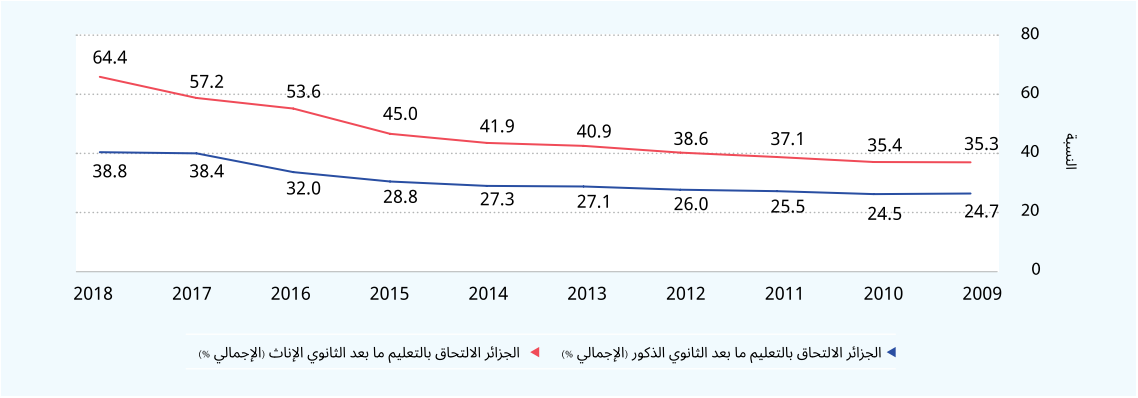

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

◄ الشكل 120: تطور المهن حسب الجنس في الجزائر، 19-2010

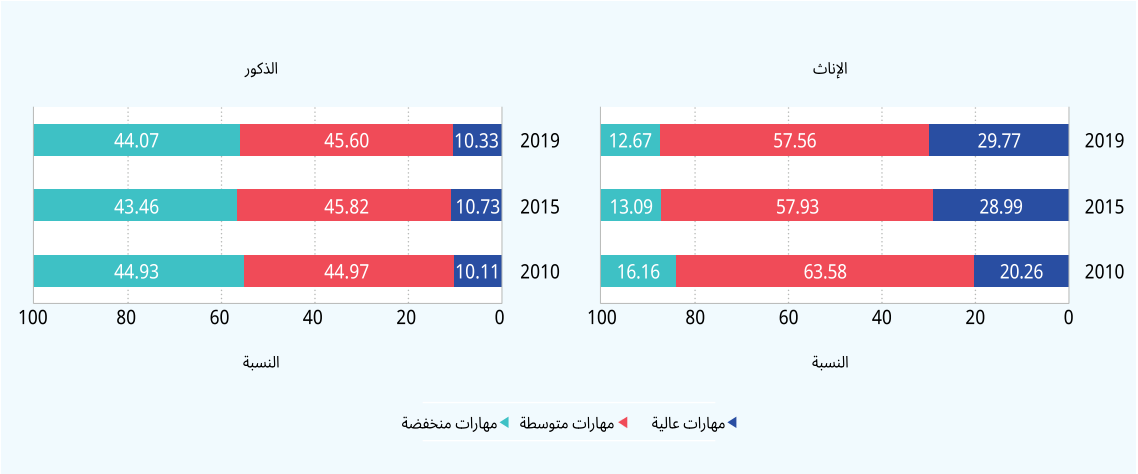

ملاحظة: ذوي المهارات العالية: مديرون ومهنيون. ومتوسطي المهارات: الفنيون والمهنيون والمعاونون وعمال الدعم الكتابي وعمال الخدمات والمبيعات وعمال الحرف اليدوية والحرف ذات الصلة؛ وذوي المهارات المنخفضة: مشغلو المصانع والآلات والمجمعون والمهن الأولية والعمال المهرة في الزراعة والغابات وصيد الأسماك.
المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية المنمذجة.

في ليبيا، ارتفعت معدلات المشاركة في القوى العاملة خلال العقدين الماضيين، من حوالي 29 في المائة في عام 2000 إلى 34 في المائة في عام 2019 للنساء ومن 59 في المائة إلى 65 في المائة للرجال خلال نفس الفترة. وبلغ معدل نمو القوى العاملة، بين عامي 2000 و2009، لكلا من الذكور والإناث حوالي 46 في المائة (الجدول 37). وبين عامي 2000 و2019، استمر التشغيل، على الرغم من الاضطرابات الكبيرة التي مرت بها البلاد، بمستويات أعلى من نمو القوى العاملة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض طفيف في معدل البطالة من 25 في المائة في عام 2000 إلى 24 في المائة في عام 2019 للنساء وانخفض من 16 في المائة إلى 15 في المائة للرجال خلال نفس الفترة.

◄ الجدول 37: تطور القوى العاملة والتشغيل حسب الجنس في ليبيا، 19-2000 (بالآلاف)

ليبيا	2000	2009	2019	2000-2009	2019-2009	النمو 2009-2000 (%)	النمو 2019-2009 (%)
قوى العمل، إناث	488	710	826	223	116	45.7%	16.3%
قوة العمل، ذكور	1098	1391	1597	293	206	26.7%	14.8%
قوى العمل، إجمالي	1586	2101	2423	516	322	32.5%	15.3%
التشغيل، إناث	364	532	627	168	95	46.0%	17.8%
التشغيل، ذكور	917	1171	1352	254	180	27.7%	15.4%
التشغيل، إجمالي	1281	1703	1978	422	275	32.9%	16.2%

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات منمذجة).

مثل الاقتصادات الأخرى في المنطقة، انخفض التشغيل في القطاعات القابلة للتداول لكل من الرجال والنساء من عام 2000 إلى عام 2019، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض التشغيل في الزراعة. ومع ذلك، كان انتقال النساء من القطاعات القابلة للتداول أعلى بكثير منه للرجال بين عامي 2000 و2019 (الشكل 121). وانخفضت حصة الصناعات التحويلية في تشغيل الإناث إلى مستويات أقل من الرجال، في حين أوجدت الخدمات القابلة للتداول وظائف للرجال أكثر من النساء. وبشكل عام، أدت الزيادة في التجارة إلى انخفاض حصة المرأة في القطاعات القابلة للتداول، في كلًا من الصناعات التحويلية والخدمات. حيث انخفضت نسبة تشغيل النساء في الصناعات التحويلية من 19% إلى 15% بين عامي 2000 و2019، على الرغم من خلق القطاع لعددًا كبيرًا من الوظائف. ويسود تشغيل الذكور في القطاعات الأخرى القابلة للتداول، في الخدمات مثل وسائل النقل والتخزين والخدمات المالية، على الرغم من اكتساب حصة في تشغيل النساء. ومثلت هذه القطاعات 5.1% من تشغيل الإناث في عام 2019، ارتفاعًا من نسبة 3% في عام 2000.

◀ الشكل 121: التشغيل في القطاعات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول حسب الجنس في ليبيا، 19-2000

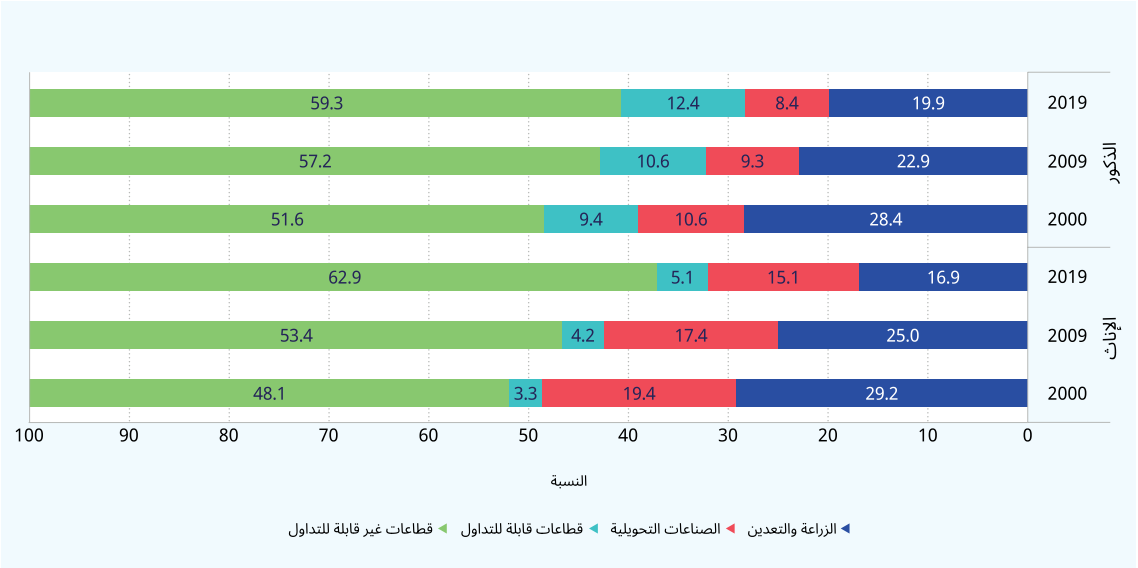

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات منمذجة).

يعد الاقتصاد الليبي هو الاقتصاد الوحيد في المنطقة الذي خلق فرص عمل للنساء أكثر من الرجال في الصناعات التحويلية بين عامي 2000 و2019 بالأرقام (الشكل 122). فقد خلقت الصناعات التحويلية 23900 وظيفة للنساء مقابل 17000 وظيفة للرجال بين عامي 2000 و2019، وقد خُلقت معظم الوظائف لكليهما بين عامي 2000 و2009 قبل أحداث 2011. وبعيدًا عن الصناعات التحويلية، خُلقت معظم الوظائف للنساء والرجال في قطاعات غير قابلة للتداول. ويوجد نمو مطرد في التشغيل في القطاعات غير القابلة للتداول والتي تتطلب مهارات عالية مثل التعليم والرعاية الصحية للنساء، مما يعكس التحسن في النتائج التعليمية للإناث. وعلى سبيل المثال، في عام 2019، بلغ معدل التحاق الإناث بالتعليم ما بعد الثانوي 39 في المائة مقارنة ب 10في المائة للرجال. وكان 80 في المائة من الوظائف التي أُنشئت في التعليم والرعاية الصحية بين عامي 2000 و2019 للعاملات، وزادت حصة تشغيل الإناث في كلا القطاعين من 26 في المائة في عام 2000 إلى 30 في المائة في عام 2019.

◄ الشـكل 122: خلـق فـرص العمـل فـي ليبيـا حسـب القطـاع والنـوع الاجتماعـي، 19-2000 (بـالآلاف)

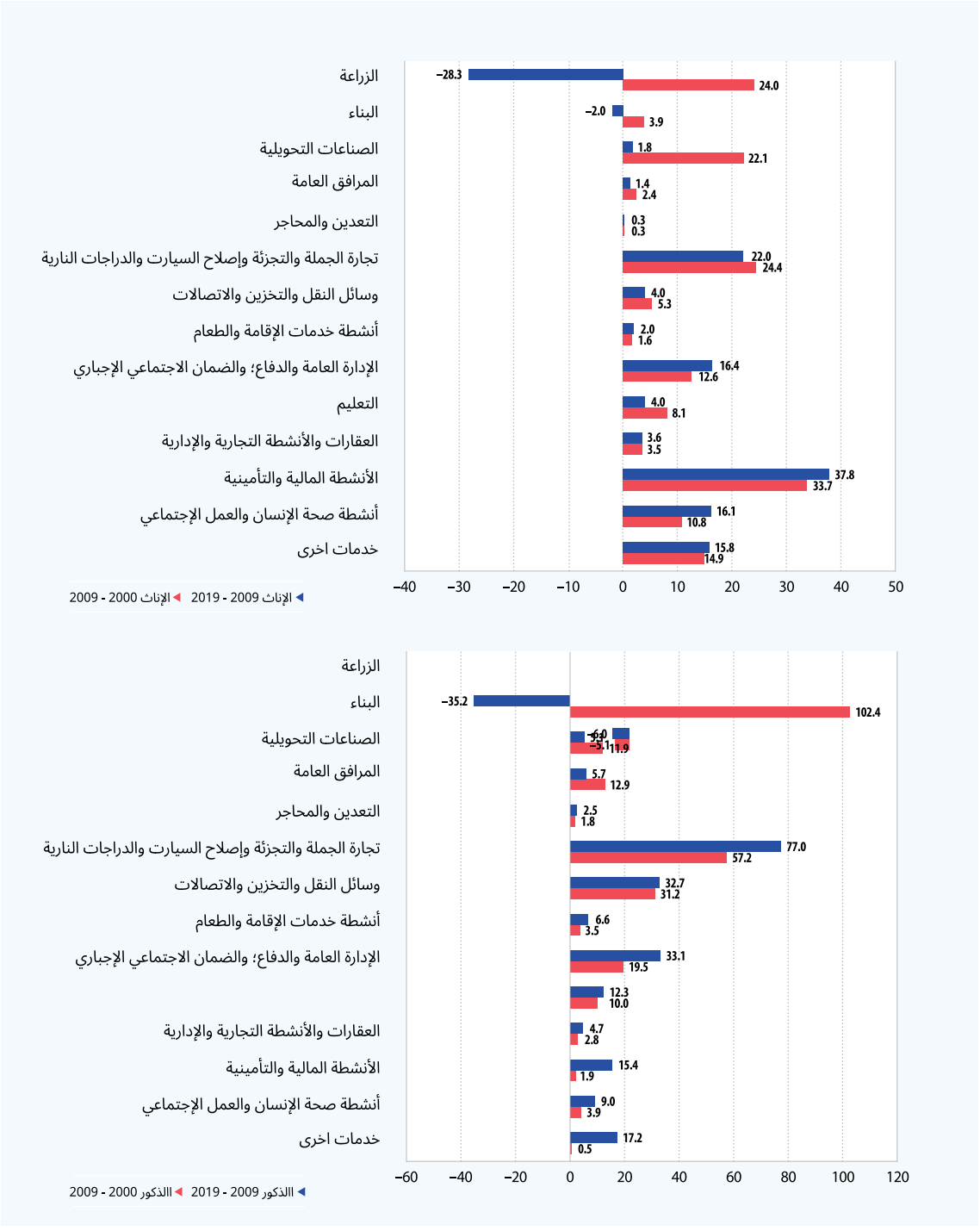

المصدر: إعداد المؤلف بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (تقديرات منمذجة).

الاستنتاج

كما ذُكر في الفصل السابق، قد تؤدي السياسات التجارية إلى ارتفاع تكاليف تكيف العمال المعرضين للخطر، وخاصة النساء في بلدان جنوب البحر المتوسط. وتتطلب معالجة هذا الأمر سياسات تجارية وصناعية ومحلية متكاملة تحد من تأثير تحرير التجارة غير المتكافئ المحتمل على سوق العمل. وتميل النساء في المنطقة إلى الحصول على تعليم عالٍ والاشتراك بشكل رئيسي في التشغيل المنظم؛ ولذلك، يعد التركيز على القطاعات القابلة للتداول التي تتطلب مهارات عالية والتي يمكنها استيعاب هذه القوى العاملة أمرًا بالغ الأهمية لتمكين المرأة اقتصاديًا ولضمان وجود سياسات تجارية واستثماري شاملة. وينبغي استخدام السياسات الصناعية كقناة نقل لسياسات التجارة والاستثمار لتحقيق تغيير هيكلي منتج وتحقيق النتائج المرجوة، بما في ذلك خلق فرص العمل للنساء والشباب للاستفادة من تحرير التجارة وتعقيد الصادرات. وبالنسبة للنساء في المنطقة، وبعيدًا عن تأثير السياسات التجارية، فيقيد الافتقار إلى وسائل النقل العام والمرافق الاجتماعية، مثل مرافق رعاية الأطفال، النساء في أدوارهن التقليدية في المجتمع ويمنعهن من ممارسة النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة للشباب، فيوجد سببان اساسيان يجب معالجتهما. الأول هو عدم تطابق المهارات بسبب الفجوة بين نظام التعليم واحتياجات سوق العمل. والثاني هو التحول الهيكلي البطيء، الذي يحد من اقتصادات المنطقة في خلق وظائف منخفضة الإنتاجية بشكل أساسي. ونتيجةً لذلك، يعاني الشباب والنساء الأكثر تعليمًا من معدلات بطالة عالية للغاية، مما يمثل خسارة كبيرة في رأس المال البشر للاقتصادات في المنطقة.

3.4 توجهات السياسة: ما الذي يمكن عمله لتحسين تأثير سياسات التجارة والاستثمار، بما في ذلك تأثير سياسات التجارة والاستثمار على النساء والشباب؟

ينبغي معالجة التأثير السلبي المحتمل للتجارة في سوق العمل من خلال تدابير سياسية تحافظ على الأسواق المفتوحة مع توفير الدعم اللازم لتمكين الشركات والعمال من التكيف وزيادة قدراتهم البشرية والتكنولوجية. ويجب أن يكون تحرير التجارة جزءًا من سياسات صناعية فعالة وجيدة التنفيذ، ويتطلب هذا تدخل المؤسسات العامة ذات القدرات الجيدة وإقامة حوارًا نظاميًا وموثقًا وفعالًا بين القطاعين العام والخاص.

لا تكفي إصلاحات تحرير التجارة وحدها لتحسين النتائج الاقتصادية، ويشمل ذلك سوق العمل. وتتطلب المكاسب المحتملة من تحرير التجارة بيئة أعمال تنافسية، ومؤسسات اقتصادية عاملة وبنية تحتية متطورة لضمان التوزيع السريع والفعال للعوامل الإنتاجية. وتحد البنية التحتية غير المتطورة من إعادة ترتيب العوامل الإنتاجية، بما في ذلك حركة اليد العاملة والتأخير، وتقلل من فوائد الإصلاحات التجارية. وخاصة كما نُوقش سابقًا، يُحسن تطوير البنية التحتية المادية الخدمات اللوجستية وتدفق المعلومات والتواصل مع العملاء.

وتتطلب مجموعة التدخلات المطلوبة لتحسين تأثير التجارة على سوق العمل والتخفيف من العبء الإضافي والإقصاء المفروض على النساء والشباب أن يتم تصميم سياسات متماسكة ومتكاملة وتنفيذها من خلال تنسيق متسق جيدًا. ويجب أن تتناول هذه السياسات ثلاث تحديات رئيسية ناقشناها في هذا التقرير:

- يقلل التغيير الهيكلي البطيء وانحسار التصنيع المبكر الذي تشهده بلدان المنطقة من قدرة الاقتصاد على خلق وظائف منتجة وعالية الجودة لسكانه الشباب نسبيًا والذين يتزايد تعليمهم.
- وقد تؤدي تكاليف التعديل المرتفعة التي تفرضها السياسات التجارية والمنافسة المتزايدة على الشركات والعمال، ولا سيما الضعفاء منهم، إلى نتائج دون المستوى الأمثل. وفي حالة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، أدى ذلك إلى انخفاض مشاركة المرأة في القطاعات القابلة للتداول في سوق العمل.
- تؤثر القضايا الهيكلية التي تواجهها النساء والشباب في سوق العمل، بخلاف تأثير السياسات التجارية، سلبًا على نمو إنتاجية العمل ونمو الإنتاج في المنطقة، مع وجود إمكانات اقتصادية لا تزال غير مستغلة. وستساعد زيادة مشاركة الشباب والنساء في العمل على تحسين النتائج الاقتصادية في المنطقة من خلال زيادة تراكم رأس المال البشري وزيادة دخل الأسرة. وهذا

بدوره من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الاستهلاك، وزيادة الطلب المحلي، وأخيرًا، انخفاض نسبة الإعالة.

وتهدف مجموعة السياسات والتدخلات المقترحة المدرجة أدناه إلى تقديم بعض التوصيات لمواجهة هذه التحديات. ويكمن الشرط الأساسي لنجاح كل هذه السياسات في التنفيذ الفعال، والذي يتطلب مؤسسات عامة ذات قدرات جيدة وموارد مخصصة وقيادة سياسية قوية. حيث ستساعد هذه التدخلات البلدان في المنطقة على تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، وتشمل الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة الذي يعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتشغيل الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع (وتشمل أهداف 8.3 و8.5 و8.6 و8.ب) والهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة الذي يعزز البنية التحتية المرنة، والتشغيل الشامل والمستدام، ويعزز الابتكار، وكذلك الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على الحد من عدم المساواة من خلال الإصلاحات المالية وإصلاحات الأجور والوصول المتكافئ إلى فرص التشغيل المُنتج.

3.4.1 يمكن أن يساعد التركيز على التحول الهيكلي من خلال سياسات صناعية فعالة في عكس اتجاه تراجع التصنيع المبكر وتعزيز النمو الشامل طويل الأجل

يتطلب التركيز على التحول الهيكلي اعتماد سياسات صناعية فعالة وحديثة من شأنها أن تكون بمثابة قنوات انتقال لإحداث تأثير شامل وإيجابي للسياسات التجارية على أسواق العمل في المنطقة.

يعد التغيير الهيكلي من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة عالية الإنتاجية ضروريًا لضمان النمو المستدام وتمكين تراكم رأس المال المادي والبشري والتكنولوجي. وكما يتضح من تجربة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لا يقترن انتقال العمالة من الزراعة بالضرورة بمكاسب كبيرة في دخل الفرد، مع انتقال العمالة في المقام الأول إلى القطاعات والأنشطة منخفضة الإنتاجية. ويظل قطاع الصناعات التحويلية محركًا مهمًا لهذا التحول الهيكلي، من خلال تمكين تراكم رأس المال وزيادة إنتاجية العمل وزيادة القيمة المضافة. وسيؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التنويع وزيادة تعقيد الصادرات وتحسين القدرة التنافسية الشاملة لاقتصادات المنطقة. ويمكن للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية في الخدمات أن تساهم أيضًا في التحول الهيكلي؛ ومع ذلك، يجب على صانعي السياسات في المنطقة أن يكونوا حذرين من عدم المساواة المحتملة التي قد يؤدي التركيز على هذه الخدمات فقط إليها. وتتطلب الخدمات القابلة للتداول عمالًا يتمتعون بمهارات أعلى من الصناعات التحويلية. وقد تؤدي زيادة التجارة داخل هذه القطاعات إلى زيادة الطلب على هؤلاء العمال بوتيرة أسرع مما هي عليه في الصناعات التحويلية، وقد يؤدي ذلك إلى تفاوتات أكثر، لا سيما في ظل عدم وجود استثمارات كبيرة في رأس المال البشري والبنية التحتية. وتشير الدلائل إلى أن البلدان التي مرت بتغير هيكلي مدفوعًا بالصناعات التحويلية قد شهدت عدم مساواة أقل من التغيير الهيكلي الذي كان مدفوعًا بالخدمات (رافيندران وبابو، 2021؛ بايمول وسين، Ravindran and Babu /2020, 2021; Baymul and Sen, 2020)

وعمومًا، كان أداء بلدان شمال إفريقيا أفضل من البلدان الأخرى في المنطقة من حيث السياسات الصناعية؛ ومع ذلك، حتى في هذه البلدان، يتطلب تصميم هذه السياسات وتنفيذها تحسينات كبيرة. ونقدم أدناه ملخصًا للسمات الضرورية للسياسات الحديثة الفعالة، بناءً على المناقشة الواردة في الفصل السابق واستنادًا إلى الإطار الذي وضعه رودريك (2008) ومنظمة العمل الدولية (2020أ):

• هناك حاجة إلى مزيج من السياسات الصناعية المستهدفة والمستعرضة: كما جاء في الأدبيات، هناك مزيج بين تركيز الدعم العام على قطاع مختار ومُحدد جيدًا ونهج مستعرض لإصلاح بيئة الأعمال وتحسين البنية التحتية غير المادية. ويجب أن تركز السياسات الصناعية المستعرضة في المنطقة على الاستثمار في البحث والتطوير ورأس المال البشري لتحسين القدرات التكنولوجية. وبالنسبة للسياسات المستهدفة، يجب أن يتبع تحديد القطاعات ذات الإمكانات العالية عملية مستمرة لاكتشاف الذات، والتي تظل غالبًا غير مطبقة في المنطقة، باستثناء العلامات المشجعة في المغرب، كما يجب أن تستند إلى فهم عميق للمزايا التنافسية المتغيرة

والواقع الاقتصادي. وأوصينا في هذا التقرير (الفصل الثاني) بثلاث منهجيات يمكن أن تساعد البلدان في المنطقة على تحديد هذه القطاعات وتركيز جهودها لتحقيق أقصى تأثير وكفاءة من تخصيص الموارد. وبالنسبة للبلدان التي لديها عدد كبير من العمالة المؤهلة تأهيلًا عاليًا، وخاصة بين النساء، كما هو الحال في الأردن وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة، يجب أن تستوعب هذه القطاعات المستهدفة، كلًا من العمال ذوي المهارات العالية، ويشمل ذلك العاملات، ومن ناحية أخرى العاملين ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة. وقد يظهر هذا، من الناحية العملية، في مجموعة مختارة من القطاعات المستهدفة بين الصناعات التحويلية والخدمات.

• تتطلب السياسات الصناعية الحديثة والفعالة ما يلي:

- الدعم المشروط لتقليل السعي إلى الريع فحسب: تغيب تمامًا عن المنطقة ميزة الجزرة والعصا، أو بعبارة أخرى، الدعم المشروط المقدم للشركات، باستثناء قانون بدء التشغيل الأخير في تونس. وتعتبر هذه سمة أساسية للموجة الجديدة من السياسات الصناعية وستتطلب آليات قوية للرصد والتقييم وشفافية في تصميم معايير الدعم وشروطه.

- تدخلات عملية ذات مسؤوليات مؤسسية واضحة: تحتاج السياسات الصناعية إلى تحديد آليات تنفيذ واضحة، بما في ذلك تفويضات مؤسسية واضحة ومساءلة، لتجنب ازدواجية الجهود وتعظيم أوجه التآزر.

- حوار اجتماعي قوي وشراكات بين القطاعين العام والخاص: ستكون هذه الشراكة مهمة في تصميم هذه السياسات وتنفيذها لضمان استمرار عملية اكتشاف الذات. ويجب أن يكون الحوار بين القطاعين العام والخاص شاملًا لمختلف مكونات القطاع الخاص وليس فقط اللاعبين الكبار ذوي العلاقات الجيدة بالفعل، كما هو الحال في المنطقة. وقد يتطلب ذلك برامج وتدخلات لبناء قدرات القطاع الخاص من حيث التنظيم والاستدامة، لتشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة عمومًا غير الممثلة في جمعيات أصحاب العمل الكبار. ويجب إضفاء الطابع المؤسسي والنظامي على الحوار بأهداف وآليات إدارة واضحة. وأن يكون لهذه المنصات الرسمية مداولات دورية ومنشورة علنًا.

- دعم سياسي قوي ينبغي تنفيذه بشكل مثالي على مستوى مركز الحكومة: تعد السياسات الصناعية هي محور السياسات الاقتصادية والمجتمع. ويتطلب تنفيذها نهجًا متكاملًا ومواءمة مستمرة مع السياسات والأدوات الاقتصادية الأخرى مثل السياسات التجارية. من الناحية المثالية، ينبغي أن يقود تنفيذها مركز الحكومة لضمان اتساق السياسات وأوجه التآزر.

- التزام مالي: يجب تخصيص الموارد المالية لتنفيذ كلًا من السياسات الصناعية المستهدفة والمستعرضة لتمويل الحوافز والدعم المالي. ويمكن تأمين الموارد المالية من الاستثمارات الخاصة بالإضافة الاستثمارات العامة.

- مؤسسات قوية وذات قدرات جيدة وآليات رصد وتقييم وتعلم واضحة وشفافة: يجب تأهيل المؤسسات المشمولة في تنفيذ السياسات الصناعية تأهيلًا جيدًا وأن تكون آليات الرصد والتقييم واضحة. ويجب نشر نتائج السياسات الصناعية دوريًا بطريقة شفافة لضمان المساءلة والتأكد من تطبيق عملية اكتشاف الذات، في حالة وجود نتائج هزيلة بسبب اختيار قطاع خاطئ أو تصميم حوافز وتدخلات خاطئة.

وبشكل عام، يتطلب نجاح السياسات الصناعية والتجارية إصلاح المؤسسات الاقتصادية لمعالجة السعي المُفرط وراء الريع وإطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية للمنطقة.

كما هو مبين في الفصل السابق، تميل المؤسسات الاقتصادية في المنطقة إلى الاستخراج (باستخدام تعريف أكيموجلو وروبنسون، 2012). ويعد إصلاح هذه المؤسسات أمرًا حاسمًا لأي إصلاح اقتصادي في المنطقة ولإطلاق العنان لإمكانات الابتكار وريادة الأعمال. ولا تكون هذه العملية مباشرة وتقع عادةً عند تقاطع القوى السياسة والاقتصادية الفردية والاجتماعية. ومع ذلك، يجب على بلدان المنطقة إصلاح إطارها التنظيمي من خلال قوانين ومؤسسات تنافسية أكثر فعالية وشفافية واعتماد حقوق الملكية الفكرية واحترامها. ويجب على صانعي السياسات أيضًا التركيز على إصلاح مجموعة القواعد والمتطلبات التي تحكم الأنشطة الاقتصادية من خلال وضع قواعد واضحة وشفافة تعزز المنافسة وتحقيق

تكافؤ الفرص. ويجب على صانعي السياسات أيضًا التركيز على إزالة الحواجز التي تحول دون دخول الشركات وخروجها. حيث يسهل دخول وخروج الشركات ببساطة وسهولة في الاقتصاد دخول الشركات الأكثر إنتاجية وخروج الشركات غير المنتجة، ويؤدي ذلك إلى إعادة تخصيص الموارد بطريقة أفضل وإلى تحسين الإنتاجية الإجمالية في نهاية المطاف. وبصفة عامة، يجب على صانعي السياسات في المنطقة تعزيز سيادة القانون إذا أرادوا أن يحظوا بفرصة في تنمية اقتصاداتهم والاستفادة من التأثير الإيجابي للتجارة والاستثمار على اقتصاداتهم.

3.4.2 الرصد الدقيق والتخفيف من تأثير السياسات التجارية على سوق العمل، بما في ذلك النساء والشباب، والاستثمار في البنية التحتية يمكن أن يساعد في تيسير إعادة تشكيل عوامل الإنتاج

يمكن استخدام سياسات وبرامج سوق العمل النشطة وغير النشطة كأداة لتيسير حركة اليد العاملة، وتسهيل إعادة تشكيل العوامل الإنتاجية، وتحسين قدرة العاملين المُعرضين للخطر على مواجهة تكاليف التكييف الكبيرة، التي يفرضها تحرير التجارة، كما يجب تصميم هذه السياسات والبرامج وتنفيذها بطريقة متسقة مع السياسات التجارية والاستثمارية والصناعية في المنطقة. فهناك قيود مفروضة على العاملين المُعرَضين للخطر، بسبب انخفاض رأس المال البشري، وصعوبة الانتقال من المدرسة إلى العمل، والتفاوت الكبير في المهارات. حيث يؤدي إلى تنقل غير فعال للعمالة، وبالتالي، إلى عدم القدرة على التكيف مع عواقب تحرير التجارة. إن إعادة تخصيص العوامل هي عملية ضخمة في جميع البلدان، ولن يؤدي تحرير التجارة والتغير التقني، إلا إلى زيادة حجمها.

اعتماد برامج سوق العمل السلبية؛ لتقليل تكاليف التكيف للعاملين، مع التركيز على النساء والشباب

معظم العمال في بلدان جنوب البحر المتوسط غير مشمولين بالتأمين ضد البطالة، ويمكن لسياسات سوق العمل غير النشطة أن تساعد في حماية العاملين وتسهيل إعادة توزيعهم عبر الشركات والقطاعات، وان تسهل عملية إعادة تشغيلهم، والحد من مخاطر القطاع غير المثتظم، والاستبعاد الهيكلي من سوق العمل.

فهذا ما يحدث، على سبيل المثال؛ في معظم الاقتصادات المتقدمة التي تقدم مستوى معيناً من الحماية الاجتماعية، وآليات الاحتفاظ بالوظائف، وبرامج تأمين الأجور وإعانات البطالة. وقد تم استخدام هذه الآليات والفوائد على نطاق واسع في أوروبا لتعويض صدمات العرض والطلب الكبيرة التي فرضتها جائحة فيروس كوفيد 19، وقد استخدمت بعض البلدان في المنطقة، مثل المغرب وتونس، المبالغ النقدية المباشرة المؤقتة لتعويض جائحة كوفيد 19 (راجع الفصل الرابع).

ومن شأن إضفاء الطابع الرسمي على هذه السياسات والآليات، أن يسمح للسلطات بالتدخل ودعم مجموعة أو نشاط معين متأثر بأزمة وتراجع اقتصادي؛ فعلى سبيل المثال؛ يمكن تطبيق هذه الآليات لدعم العاملين في الصناعات التي كانت محمية سابقًا عند الخضوع لإصلاح من شانه ان يقوم بتحرير التجارة، كما يجب على صانعي السياسات في المنطقة، تصميم سياسات سوق العمل غير النشطة بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين وتحديدها وفقاً لمستوى الدخل في سوق العمل المحلي، ومستوى مهارات الفئات العمرية المختلفة في القوى العاملة التي تتأثر في الغالب بالإصلاحات التجارية.

تحسين جودة خدمات التشغيل وتصميم سياسات وبرامج نشطة لسوق العمل؛ لتحسين قدرة النساء والشباب على التعامل مع تأثير التجارة على سوق العمل

تُستخدم سياسات وبرامج سوق العمل النشطة في الغالب في بلدان في شمال إفريقيا؛ لدعم السكان العاطلين عن العمل، مع التركيز في الغالب على الخريجين الشباب. وتتضمن هذه السياسات التدخل على جانبي العرض والطلب في سوق العمل، كما تشتمل كذلك على برامج التدريب المهني ورفع المهارات، والدعم في عملية البحث عن عمل من خلال خدمات التشغيل، وبرامج ريادة الأعمال، وإعانات التوظيف، ومُخططات العمل العامة. فعلى سبيل المثال، في تونس، تم إطلاق العديد من برامج سياسات وبرامج سوق العمل النشطة لتحسين قابلية تشغيل الشباب، بما في ذلك «موقع فرصتي الإلكتروني»، وبعض المواقع الإلكترونية الأخرى التي تروج للشركات الصغيرة والانتقال إلى العمل. ومع ذلك؛ فقد تم تصميم معظم هذه البرامج لخريجي الجامعات، ولم تستهدف الشباب

منخفضي المهارات وذوي المهارات المتوسطة (البنك الدولي ، 2014).

تتوافر لدى معظم دول المنطقة خدمات تشغيل ووكالات توظيف، وتوفر خدمات الوساطة في العمل. فعلى سبيل المثال؛ في المغرب تعمل الوكالة الوطنية لغنعاش التشغيل والكفاءات كوسيط بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل، وبالمثل؛ في تونس، تقدم الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، خدمات للعاملين لحسابهم الخاص وللعاطلين عن العمل. وعلى الرغم من ذلك؛ فإن جودة الخدمات التي تقدمها هذه الوكالات، ليست مُرضية وتتطلب تحديثات لتكون قادرة على ربط العرض بالطلب بشكل فعال في القوى العاملة (مؤسسة التدريب الأوروبية، 2006،منظمة العمل الدولية، 2015).

ويجب على صانعي السياسات في المنطقة، التأكد من أن سياسات وبرامج سوق العمل النشطة، تدعم العاملين النازحين بسبب السياسات التجارية، وتعمل على تحسين شمولية أسواق العمل بشكل عام. ويجب على صانعي السياسات، على وجه الخصوص؛ الاستثمار في الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين أنظمة التعليم والتدريب المهني؛ لتحسين رأس المال البشري، والمساعدة في تطوير مهارات العمال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة، الذين سيتأثرون بالإصلاحات التجارية. ومن شأن الاستثمار في هذه البرامج، أن يساعد في تعزيز قدرة هؤلاء العاملين، ولا سيما الشباب، على التكيف مع احتياجات الأنشطة الجديدة، وتُعَد قدرة القوى العاملة على التكيف مع الاحتياجات الجديدة لسوق العمل، تحديًا سيشتد أكثر مع الثورة التقنية. ولذلك؛ فإن الاستثمار الكبير في هذه البرامج له أهمية رئيسية لخلق سوق عمل فعال وسياسات صناعية وتجارية شاملة.

الاستثمار في البنية التحتية العامة المادية؛ لتقليل الحواجز غير الجمركية أمام التجارة؛ لتمكين تكيف الشركات والعاملين مع السياسات التجارية، والاستثمار في المرافق الاجتماعية؛ لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة

كما نوقش سابقاً؛ يمكن للاستثمار في البنية التحتية المادية، أن يعزز خلق فرص العمل والتوسع التجاري، من خلال تسهيل حركة اليد العاملة، وخفض تكاليف تكيف العاملين والشركات مع تحرير التجارة. ويمكن للاستثمار في البنية التحتية أيضاً أن يعزز التوسع التجاري، من خلال خفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك تكاليف الاتصالات، وتكاليف النقل المحلي، والوقت والمال الذي يتم إنفاقه في الموانئ على الإجراءات الحدودية وتكاليف النقل الدولي، وبشكل عام، تعمل البنية التحتية المادية المتطورة بشكل جيد على تقليل الحواجز غير الجمركية أمام التجارة.

ويجب على صانعي السياسات في المنطقة، الاستثمار بشكل كبير في البنية التحتية المادية؛ لتيسير التجارة والخدمات اللوجستية. كما أن معظم أنظمة النقل البحري في دول المنطقة وشبكات الطرق ووسائل النقل العام تتطلب تحديثًا. ويمكن أن يساعد الاستثمار في النقل العام، عل وجه الخصوص، العاملين على التعامل مع تكاليف التكيف الكبيرة، وتحسين تنقلاتهم، كما أن الاستثمار لتحسين إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الرقمية، يُعَد أمراً بالغ الأهمية لتسهيل تدفق المعلومات، وهو مدخل مهم للأسواق ذات الأداء الجيد.

ومن أجل تعزيز اندماج المرأة في سوق العمل؛ يجب على صانعي السياسات في المنطقة التركيز على الاستثمار في مرافق رعاية الأطفال والبنية التحتية الاجتماعية الأخرى، التي من شأنها أن تساعد في تحرير المرأة في المنطقة من أدوارها التقليدية وانخراطها في التشغيل المنتج. وبالنظر إلى الاحتياجات المهمة في المنطقة، من حيث البنية التحتية والمعدلات المنخفضة للغاية لمشاركة النساء في القوى العاملة داخل هذه البلدان، يمكن لمشاريع البنية التحتية أن توفر مصدرًا مهمًا لتشغيل النساء في المنطقة، ولا سيما النساء ذوات المهارات المنخفضة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. غير أن تصميم هذه البرامج يجب أن يأخذ في الاعتبار، القيود والقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ولا سيما القضايا الثقافية في بلدان جنوب البحر المتوسط. وقد وضعت منظمة العمل الدولية إطارًا لتصميم وتنفيذ برامج كثيفة العمالة للنساء في البنية التحتية (منظمة العمل الدولية، 2016)، وقد تم تنفيذ برنامجين من هذه البرامج في تونس والأردن. على سبيل المثال. في تونس، نفذت منظمة العمل الدولية «برنامج دعم تنمية المناطق المحرومة» في عام 2012، مع التركيز على دمج النساء في الوظائف التي تولدها مشاريع البنية التحتية. وقد وفر البرنامج ما يزيد على

152000 يـوم عمل في مشـاريع البنية التحتية، مع توريـد المـواد للنسـاء فـي المناطـق غيـر المتطورة فـي البلاد، وخلق أكثر من 200 وظيفة غير مباشـرة للنسـاء الريفيـات فـي مجتمعاتهن[55]. وفـي الأردن، تـم تصميـم برنامـج «التشـغيل مـن خـلال البنيـة التحتية ذات العمالة المُكثفة»، الذي تم تنفيذه في عـام 2016؛ لدمج القيود المفروضة على المرأة في الخطـوات المختلفة للمشـروع، من أجـل خلق بيئة صديقـة للمـرأة العاملـة فـي البنيـة التحتيـة أو الأشـغال العامـة. ونتيجـة لذلك؛ شـكلت أيام عمل المـرأة 16 فـي المائة من أيام العمـل على مدار أكثر مـن عامين فـي البرنامـج.[56] وفي عـام 2016، وضع المشـروع اسـتراتيجية للمسـاواة بيـن الجنسـين؛ لإرسـاء أسـس تعميـم مراعـاة المنظـور الجنسـي بكفـاءة فـي جميع مراحـل دورة المشـروع؛ من أجل ضمـان إدراج اهتمامـات المسـاواة بيـن الجنسـين بشـكل كامـل فـي التنفيـذ والرصـد والتقييـم. وتتوقع الاسـتراتيجية، من ضمـن أمور أخرى، اتخاذ تدابيـر تتعلـق بتحديـد الأهـداف (10 فـي المائـة على الأقل من جميع المسـتفيدين المباشـرين في تدخـلات برنامج الاسـتثمار المكثف في التشـغيل، هـم مـن النسـاء)، بالإضافـة إلى بيئة عمـل صديقة للنـوع الاجتماعـي؛ لتمكيـن النسـاء مـن تحقيـق التـوازن بيـن مسـؤولياتهن المنزليـة ومسـؤوليات الرعايـة والتوظيـف فـي برنامج الاسـتثمار المكثف في التشغيل، وكذلك زيادة الوعي؛ للتصدي للقوالب النمطية االمتعلقة بالنوع الاجتماعي، وعدم التسامح المطلق مع التحرش الجنسي والعنف الجنسي في العمـل، وأخيـرًا، بنـاء المهـارات الفنيـة واالناعمـة للمـرأة فـي مجالات البنـاء والزراعـة وإدارة الأعمال.

الاسـتثمار فـي جوانـب البنيـة التحتية غيـر المادية الأخرى، بما في ذلك رأس المال البشـري والابتكار؛ لتعزيز عملية التقارب وتحسين أداء القطاع المالي؛ ليكـون بمثابـة العمود الفقـري الفعال للسياسـات التجاريـة والصناعيـة

زادت نتائـج التعليـم فـي المنطقـة بشـكل عـام، ومـع ذلـك؛ فهنـاك دلائـل على وجـود اتجـاه تنازلي فـي الالتحـاق بالتعليم مـا بعد الثانـوي داخل بلدان مثـل الأردن وتونـس. وكمـا يوضـح مؤشـر رأس المـال البشـري أيضًـا؛ أن المنطقـة لا تسـتفيد مما يقـرب من نصـف رأس المـال البشـري. ولا ينبغي للمنطقـة أن تزيـد مـن تركيزهـا على التعليـم ورأس المـال البشـري بشـكل عـام؛ لأن الاسـتثمارات السابقة في سياسات التعليم والصحة، قد لا تكون كافية لإعداد القوى العاملة لتأثير الثورة التكنولوجية عـلى سـوق العمـل بمـا يتجـاوز تأثيـر السياسـات التجارية.

كما يجب أن يتم تركيز الاسـتثمار العام في التعليم والصحـة والبحث والتطويـر والابتـكار؛ لتعزيز رأس المـال البشـري والارتقاء التقني مـن جانب صانعي السياسـات فـي المنطقـة. وسـتحدد مسـتويات التعليـم، قـدرة البلـدان عـلى التكيف مـع التقنيات الجديـدة، وتعزيـز الابتكار والمنافسـة عـلى الصعيد العالمـي. كمـا أن الاسـتثمار فـي البحـث والتطويـر والابتـكار، بما في ذلك في القطاع الخاص، سـيعزز الترقيـات التقنية في اقتصاديـات المنطقة. كذلك سـيوفر اقتصـاد النمو الرقمي، فرصـة هائلة لبلدان المنطقـة. ومـع ذلـك، لتحقيـق الاسـتفادة مـن هذه الفرصة؛ يجب أن يسـتعد الأفراد في المنطقة للتعامل مـع التغيير وتعلم مهارات جديدة بسـرعة. وعـلى وجـه الخصـوص، هنـاك حاجـة إلى التركيـز على التعليم، منذ سـن مبكرة؛ فيجب «تعلم كيفية التعلم» وإجـادة المهارات الشـخصية، والتي يمكن أن تسـاعد الأفـراد عـلى مواجهـة التحديـات التـي تفرضها السياسات التجارية، وكذلك إعداد الأجيال القادمة لواقع أسـواق العمل المسـتقبلية.

وأخيـراً، يُعَـد إصـلاح القطـاع المالـي وتسـهيل الحصـول على الائتمان، أمرصـا بالغ الأهمية لإجراء تعديـل فعال للسياسـات التجارية. ويجـب أن تركز بلـدان المنطقـة على تحسـين جودة البنيـة التحتية المالية لتسهيل الوصول إلى الائتمان. ويمكن القيام بذلـك بشـكل ملحـوظ مـن خـلال اعتمـاد تقنيـات التكتولوجيـا الماليـة المبتكرة لتحويل قـدرة القطاع المالـي، وكذلـك، ينبغـي أن يكـون تنويـع مصـادر التمويـل للشـركات، خـارج القطـاع المصرفـي التقليـدي، محـل تركيـز صانعـي السياسـات، ولا سـيما مـن خـلال تطويـر قطاعـات تمويل الأسـهم العامـة والخاصـة، بمـا فـي ذلـك أسـواق الأسـهم وسـندات الشركات.

[55] منظمة العمل الدولية، «تونس: تمكين النســاء من خلال الآثار المُترتبة على الاســتثمارات من أجل التنويع الاقتصادي»، برنامج الاســتثمار المكثف في التشغيل.

[56] منظمة العمل الدولية، «الأردن تعزيز المســاواة بين الجنســين ودعم خلق فرص عمل بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال الأشغال العامة»، التوظيف من خلال البنية التحتية المكثفة للعمالة في الأردن»

الفصل الرابع

الاتجاهات المستقبلية وتأثيرها على سوق العمل

◄ الفصل الرابع : الاتجاهات المستقبلية وتأثيرها على سوق العمل

4.1 على المدى القصير: تأثير كوفيد-19 ومسارات الانتعاش

4.1.1 التأثير العالمي لجائحة كوفيد-19

تسببت جائحة كوفيد-19 في أزمات عالمية واقتصادية وأزمات تشغيل حادة. وفي الواقع، تقلص الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بنسبة 4%.[57] وأدت الأزمة الاقتصادية التي سببها فيروس كوفيد-19 إلى صدمة غير مسبوقة للقطاع الخاص ولاتزال تؤثر سلبًا على الطلب العالمي وسلاسل التوريد الدولية. على سبيل المثال، يوجد انخفاض كبير في الطلب في القطاعات الموجهة نحو التصدير، سواء على الصعيد العالمي أو في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. تعتبر الأزمة التي سببها كوفيد-19 غير مسبوقة حيث أثرت على كل من العرض والطلب في جميع الاقتصادات. فأدى عدم اليقين التي أحدثها أزمة كوفيد-19 إلى سلوك الانتظار والترقب بين الوكلاء الاقتصاديين، بما في ذلك الشركات والأسر. وعلاوة على ذلك، أثرت إجراءات التباعد الاجتماعي والإغلاق تأثيرًا كبيرًا على الطلب المحلي والأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

أضرت أزمة كوفيد-19 بالتجارة الدولية وسلاسل التوريد العالمية وسلاسل القيمة العالمية بشدة. ففي عام 2020، انخفضت التجارة العالمية بنحو 8 في المائة، من حيث القيمة والحجم[58]. على وجه التحديد، شهدت السلع انخفاضًا بنسبة 5 في المائة في عام 2020، على الرغم من انتعاشها بشكل مطرد بنسبة 8 في المائة في الربع الأول من عام 2021.[59] وفي الوقت نفسه، شهدت التجارة في انخفاضًا أكثر حدة، بانخفاض في القيمة نسبته 20 في المائة في عام 2020. وعلاوة على ذلك، تتعافي التجارة في الخدمات بوتيرة أبطأ من التجارة في السلع. على سبيل المثال، كان السفر ووسائل النقل أكثر تضررًا، ولا يتوقع تعافيهم تمامًا في عام 2021. ويعزى ذلك الانكماش في التجارة أساسًا إلى التباطؤ العالمي في النشاط الاقتصادي والطلب، فضلًا عن العديد من القيود التجارية التي فرضتها الحكومات، وتشمل المدخلات اللازمة لإنتاج اللقاح. وتسببت إجراءات الإغلاق في العديد من البلدان الصناعية في تعطل سلاسل التوريد تعطلًا شديدا. فعلى سبيل المثال، تعطل النقل البحري نسبيًا بسبب الوباء، ويعد ذلك أمرًا مهمًا لأن النقل البحري هو أساس سلاسل التوريد العالمية، حيث يحمل أكثر من 80 في المائة من البضائع العالمية من حيث الحجم وأكثر من 70 في المائة من حيث القيمة. ووفقًا للأونكتاد، انخفضت زيارات سفن الحاويات في الموانئ بنحو 3 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وانخفضت زيارات الموانئ لحاويات نقل المواد الجافة بنحو 8 في المائة (الأونكتاد، 2021أ). حيث يؤثر اضطراب النقل البحري في جميع القطاعات تقريبًا التي تعتمد على المدخلات المستوردة، وخاصة في الصناعات التحويلية، في جميع البلدان. كما تضررت سلاسل القيمة العالمية بشدة، مدفوعة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، من الأزمة. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى انخفاض المستويات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 35 في المائة في عام 2020، لتصل إلى 1 تريليون دولار أمريكي، بانخفاض من 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2019، وهو مستوى أقل من مستوى ما بعد الأزمة المالية العالمية (الأونكتاد، 2021ب). ومع ذلك، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان ذات الدخل المرتفع انخفاضًا أكثر حدة منه في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 8 في المائة فقط، على الرغم من الانخفاض الحاد بنسبة 42 في المائة في عددًا من المشاريع الجديدة المعلن عنها حديثًا (الأونكتاد، 2021ب).

أثرت أزمة كوفيد-19 أيضًا على السفر والسياحة الدوليين تأثيرًا غير مسبوقًا. فقد أغلقت المطارات في جميع أنحاء العالم أو قلصت أنشطتها بشدة، بسبب الانخفاض الهائل في السفر والسياحة الدولية مدفوعة بإجراءات التباعد الاجتماعي والإغلاق. ووفقًا لمنظمة الطيران المدني الدولي،

[57] المصدر: مؤشرات التنمية العالمية
[58] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة والتنمية: التعافي، لكن بطريقة غير متساوية، مارس 2021.
[59] منظمة التجارة العالمية، تستعد التجارة العالمية لتعافي قوي، ولكن غير متساو بعد الصدمة الوبائية لكوفيد-19، 31 مارس 2021.

وانخفضت حركة الركاب العالمية بنسبة كبيرة 60 في المائة في عام 2020 (على أساس سنوي)، مما أدى إلى عودة الحركة الجوية العالمية إلى مستويات عام 2003. [60] وبالمثل، شهد قطاع السياحة انكماشًا حادًا، مع انخفاض بنسبة 74 في المائة في عدد السياح الدوليين الوافدين (الأونكتاد، 2021ج). ووفقًا للمجلس العالمي للسفر والسياحة، يُقدر أن قطاع السياحة والسفر قد خسر 4.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2020. [61] لا يزال انتعاش كلا القطاعين المرتبطين غير مؤكد، ومن المتوقع أن يظل السفر الدولي أقل من مستويات ما قبل الجائحة من العام القادم على الأقل، مع الأخذ في الاعتبار التقدم غير المتكافئ للتطعيم في جميع أنحاء العالم وعدم اليقين بشأن مدة التحصين التي يوفرها اللقاح الموجود حاليًا. وعلاوة على ذلك، تكيف السائحون أثناء الوباء بزيارة الوجهات الأقرب إليهم، وقد تستمر تلك التغيرات السلوكية حتى بعد انتهاء الوباء.

وعلى الصعيد العالمي، شهد نشاط الصناعات التحويلية صدمة مهمة، لكنه تعافى بسرعة نسبيًا، مدفوعًا بالانتعاش السريع الذي حدث في الصين. ووفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، انخفض ناتج الصناعات التحويلية بنسبة 7 في المائة في أوائل عام 2020 بسبب الوباء، ولكنه أظهر تعافيًا ملحوظًا في الربع الأخير من عام 2020 مع زيادة بنسبة 2 في المائة (اليونيدو، 2021). ومع ذلك، لا يتساوى الانخفاض في الناتج عبر القطاعات المختلفة. حيث شهدت بعض منتجات الصناعات التحويلية نموًا كبيرًا نسبيًا في عام 2020، مدفوعًا بزيادة في الطلب. ويشمل ذلك المستحضرات الصيدلانية الأساسية والمعدات الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية والبصرية بالإضافة إلى السيارات ذات المحركات. وسجلت القطاعات الأخرى انخفاضًا كبيرًا في عام 2020، بما في ذلك المنسوجات، والملابس والمواد الغذائية والمشروبات. كما أثرت الأزمة على البلدان تأثيرًا غير متساو. فعلى سبيل المثال، انتعش قطاع الصناعات التحويلية في الصين بسرعة ليسجل نموًا بنسبة 9 في المائة بين مارس وديسمبر 2020، بينما ظل ناتج هذه القطاع راكد في أوروبا وشرق آسيا وانخفض في أمريكا الشمالية بنسبة 3 في المائة في عام 2020 (اليونيدو، 2021).

وقد أدت أزمة كوفيد-19 إلى تدهور حاد في أسواق العمل في جميع أنحاء العالم، وزادت البطالة وفُقدت الكثير من الوظائف وانخفض دخل العمل. ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، أدت الأزمة إلى انخفاض بحوالي نسبة 9 في المائة من إجمالي ساعات العمل العالمية في عام 2020، وهو ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل. وقد زاد عدد ساعات العمل منذ ذلك الحين، لكنه لا يزال أقل من مستويات ما قبل الجائحة، مع انخفاض بحوالي نسبة 5 في المائة في الربع الأول من عام 2021، ونسبة 4 في المائة في الربع الثاني. وقد يرجع الانخفاض في عدد ساعات العمل إما لفقدان الوظائف أو إلى انخفاض ساعات العمل بين العمال الذين ظلوا في الوظيفة لكن دون العمل. وانخفض معدل المشاركة في القوى العاملة العالمية بمقدار نقطتين مئويتين بين عامي 2019 و2020، بمستويات أعلى بكثير من الأزمة المالية العالمية التي حدث في عام 2008، حيث أصبح حوالي 81 مليون شخص غير نشطين. وتقدر منظمة العمل الدولية أن ما لا يقل عن 114 مليون عامل فقدوا وظائفهم في عام 2020 كنتيجة مباشرة للوباء العالمي، وأدى ذلك إلى زيادة معدل البطالة العالمي بمقدار نقطة مئوية واحدة بين عامي 2019 و2020. [62]

كانت آثار أزمة كوفيد-19 أكثر حدة على العمال المعرضين للخطر، ويشمل ذلك النساء والشباب، في جميع البلدان تقريبًا حول العالم. وفي الواقع، كانت النساء أكثر عرضة من الرجال لأن يصبحوا غير نشطين اقتصاديًا. وعلى الصعيد العالمي، بلغت نسبة فقدان فرص التشغيل للنساء 5%، مقارنة بحوالي نسبة 4% للرجال. وبالمثل، شهد الشباب حوالي نسبة 7% من فرص التشغيل في عام 2020، مقابل 4% للعمال الأكبر سنًا. ويوجد خطر بأن يفقد الشباب الاتصال بسوق العمل، مما قد يؤدي إلى آثار طويلة الأمد. [63]

[60] منظمة الطيران المدني الدولي، 2020 ينخفض إجمالي عدد الركاب بنسبة 60% مع استمرار هجوم كوفيد-19 على التنقل الدولي، 15 يناير 2021.
[61] المجلس العالمي للسفر والسياحة، تقارير الأثر الاقتصادي.
[62] نظمة العمل الدولية، مرصد منظمة العمل الدولية: كوفيد-19 وعالم العمل. الإصدار السابع، التقديرات والتحليلات المحدثة، 25 يناير 2021.
[63] منظمة العمل الدولية، مرصد منظمة العمل الدولية: كوفيد-19 وعالم العمل. الإصدار السابع، التقديرات والتحليلات المحدثة، 25 يناير 2021.

4.1.2 أزمة كوفيد-19 في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط

لم تسلم بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من أزمة كوفيد-19 أو عواقبها الاقتصادية والاجتماعية. وشهدت جميع بلدان المنطقة انكماشًا ملحوظًا في الناتج المحلي الإجمالي، مع انخفاض أكثر وضوحًا في لبنان وليبيا. ففي لبنان، تفاقمت أزمة كوفيد-19 بسبب الأزمة الاجتماعية والمؤسسية واسعة النطاق التي أدت إلى تآكل النسيج الاقتصادي للبلاد. وبشكل عام، لا يمكن تحديد عمق أزمة كوفيد-19 وتأثيرها بشكل كامل، حيث لا تزال الأزمة الصحية مستمرة. ويقدر صندوق النقد الدولي حدوث انتعاش في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، باستثناء لبنان (الجدول 38). ومع ذلك، قد تكون تلك التقديرات متفائلة للغاية. حيث لا تتمتع معظم بلدان المنطقة بإمكانية الوصول الكافي إلى لقاحات كوفيد-19، ولذلك لا يزال عدد سكانها المحصنين منخفضًا نسبيًا. وعلاوة على ذلك، تواجه تونس، اعتبارًا من يونيو 2021، موجة ثالثة حادة تؤثر على جميع الأنشطة الاقتصادية في البلاد، مما يقلل من احتمالية حدوث انتعاش اقتصادي في عام 2021. ووفقًا لأحدث الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فقد انخفض مستوى الاستثمار انخفاضًا ملحوظًا في معظم بلدان المنطقة، باستثناء الأردن وليبيا. وزاد الاستثمار في الأردن زيادةً طفيفة في عام 2020 مقارنة بعام 2019. وفي ليبيا زاد معدل الاستثمار زيادةً كبيرة، مدفوعًا بالقطاع العام (الجدول 39).

◄ الجدول 38: نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2009 و2021، الأسعار الثابتة

البلد	2019	2020	2021
الجزائر	0.8	-5.9	2.9
مصر	5.6	3.6	2.5
الأردن	1.9	-1.9	2.0
لبنان	-6.7	-25	غير متوفرة
ليبيا	13.2	-59.7	130.9
المغرب	2.5	-7.0	4.5
الأراضي الفلسطينية المحتلة	0.9	-8.8	3.8
تونس	1.4	-10.9	5.7

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021، تقديرات عامي 2020 و2021.

◄ الجدول 39: إجمالي الاستثمار (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

البلد	2019	2020	2021
الجزائر	45.9	45.7	49.3
مصر	17.9	13.8	16.4
الأردن	16.7	18.8	18.7
لبنان	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
ليبيا	192.5	363.4	117.1
المغرب	32.2	29.1	29.7
تونس	17.2	7.8	10.6
الضفة الغربية وقطاع غزة	26.8	20.9	25.4

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2021، تقديرات عام 2020، وتوقعات عام 2021.

تؤثر أزمة كوفيد-19 أيضًا على موازين الاقتصاد الكلي في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، مع زيادة إجمالي الدين (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي) في معظم البلدان، وانخفاض في الإيرادات العامة. حيث انخفضت الإيرادات العامة في معظم بلدان المنطقة، في عام 2020، مدفوعة بالصدمة التي لحقت بالاقتصاد الحقيقي. وشهد المغرب فقط زيادة طفيفة قدرها 3 ثلاث نقاط مئوية في إيراداته العامة في عام 2020. وبالتوازي مع ذلك، ارتفع أيضًا مستوى الدين العام سريعًا في عام 2020 في معظم البلدان، باستثناء لبنان. وعلى سبيل المثال، ارتفع الدين الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 10 نقاط مئوية في الأردن والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس. وقد سجلت تونس أعلى زيادة بنسبة 16 نقطة مئوية. وتعكس هذه الاتجاهات تأثير أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد الحقيقي بالإضافة إلى تكلفة استجابات البلدان لأزمة كوفيد-19، والتي تهدف إلى تخفيف الصدمة الاقتصادية على الاسر والشركات ودعم الاقتصاد الحقيقي (راجع القسم التالي).

◄ الشكل 123: إجمالي الدين الحكومي العام (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

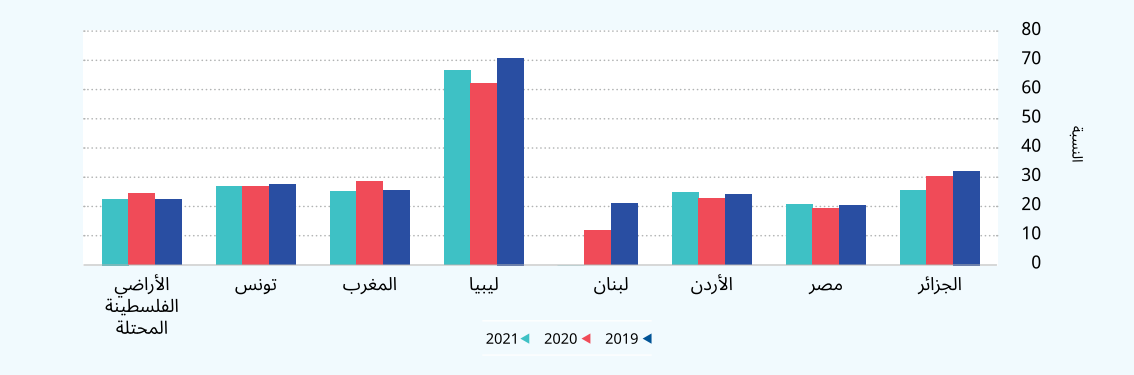

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021، تقدير عام 2021.

◄ الشكل 124: الإيرادات الحكومية العامة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

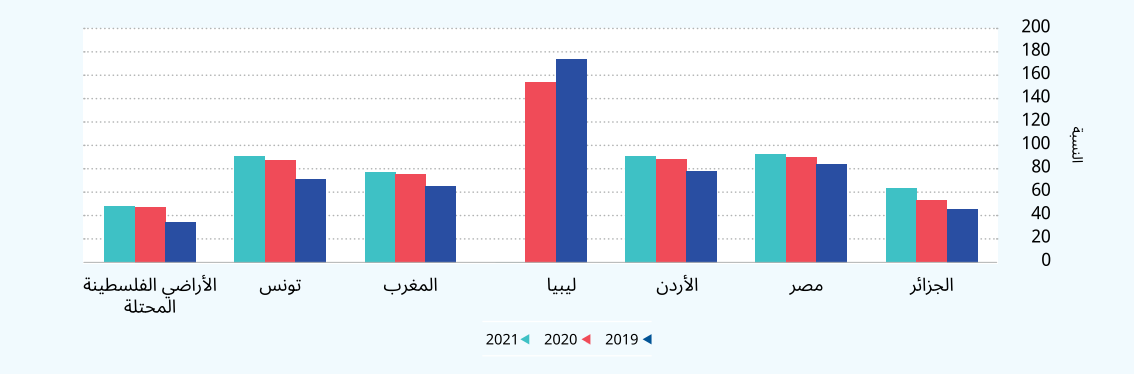

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2021، تقدير عام 2021.

كما انخفضت التجارة في المنطقة، ولاسيما الصادرات، انخفاضًا كبيرًا بسبب الوباء. وقامت بلدان المنطقة بتصدير سلع وخدمات أقل في عام 2020 (الجدول 40). بينما تنتعش البلدان المرتفعة الدخل ببطء، لا يزال من غير الواضح كيف سيكون الانتعاش في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. فقد انخفضت صادرات السلع في عام 2020 خاصةً في ليبيا، مدفوعة بأزمة النفط (الجدول 41). وشهدت مصر فقط نموًا في صادرات السلع بين عامي 2019 و2020 بنسبة 3 في المائة.

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في نصف بلدان المنطقة وظلت مستقرة في النصف الآخر (الجدول 42). حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى تونس بنسبة 23 في المائة بين عامي 2019 و2020، لتصل 652 مليون دولار أمريكي، وكان معظمها موجهًا إلى قطاع الصناعات التحويلية (الأونكتاد، 2021ب). وفي الجزائر، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 16 في المائة، وظلت موجهة أساسًا إلى قطاع الصناعات الاستخراجية، على الرغم من تبني بعض الإصلاحات التي تهدف إلى تنويع قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر. وانخفضت التدفقات الوافدة إلى مصر بنسبة 35 في المائة، لكن ظلت البلد أكبر متلق في المنطقة، وفي إفريقيا ككل. وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الأردن ولبنان والمغرب مستقرة نسبيًا، مع زيادة طفيفة بنسبة 1 في المائة في الأردن ولبنان، و3 في المائة في المغرب.

الجدول 40: تغير حجم الصادرات من السلع والخدمات (نسبة مئوية)

البلد	2019	2020	2021
الجزائر	-2.9	-4.2	0.3
مصر	9.8	-4.1	-18.1
الأردن	11.6	-17.4	4.6
لبنان	-3.0	-49.5	غير متوفرة
ليبيا	-12.9	-80.9	285.1
المغرب	3.3	-20.5	16.2
الأراضي الفلسطينية المحتلة	2.0	-10.9	2.6
تونس	-5.1	-12.3	10.0

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2021، تقديرات عام 2020، وتوقعات عام 2021.

الجدول 41: التغير في حجم الصادرات السلعية (نسبة مئوية)

البلد	2019	2020	2021
الجزائر	-4.5	-9.3	-1.5
مصر	7.0	3.6	-0.2
الأردن	17.6	-6.0	6.2
لبنان	24.3	-19.4	غير متوفرة
ليبيا	-12.9	-81.1	287.9
المغرب	1.2	-8.6	7.4
تونس	-5.1	-12.3	10
الضفة الغربية وقطاع غزة	-0.5	-10.9	2.6

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2021، تقديرات عام 2020، وتوقعات عام 2021.

◄ الجدول 42: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنطقة بين عامي 2019 و2020

البلد	2019 (مليون دولار أمريكي)	2020 (مليون دولار أمريكي)	نسبة التغيير بين عامي 2019 و2020
الجزائر	47143	39785	-16%
مصر	9010	5852	-35%
الأردن	730	726	-1%
لبنان	2055	2067	1%
المغرب	1720	1763	3%
الأراضي الفلسطينية المحتلة	132	52	-61%
تونس	845	652	-23%

المصدر: الأونكتاد – تقرير الاستثمار العالمي 2021.

أثرت أزمة كوفيد-19 على قطاع السياحة بشكل خاص، وهو قطاع استراتيجي في معظم بلدان المنطقة. فعلى سبيل المثال، شهد قطاع السياحة الأردني، والذي كان يمثل حوالي 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التشغيل في عام 2019، انخفاضًا حادًا، ومن المتوقع أن يظل عند حوالي نسبة 40 في المائة من مستويات عام 2019 في عام 2021.[64] في تونس، مثلت السياحة حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019،[65] وشهدت انخفاضًا بنسبة 80 في المائة في وصول الركاب، مما أثر على قطاع السياحة ووسائل النقل.[66] ووفقًا للبنك المركزي التونسي، من المتوقع أن يتقلص النمو في القيمة المضافة في قطاع السياحة بنسبة 30 في المائة في عام 2020.[67] كما نفذت السلطات في المغرب إغلاقًا صارمًا وأغلقت الحدود في الربع الثاني من عام 2020، مما أثر بشدة على صناعة السفر والسياحة. وتراجعت عائدات قطاع السياحة المغربي بحوالي 60 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019.[68] وأخيرًا، انخفضت في مصر مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من 10 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 6 في المائة في عام 2020.[69]

ضربت جائحة كوفيد-19 سوق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بشدة، كما حدث في جميع أنحاء العالم. وأجرت العديد من المنظمات مسوحات للشركات والأسر، لرصد تأثير الوباء على سوق العمل، في معظم بلدان المنطقة. وعلى سبيل المثال، أجرى البنك الدولي مسوحات عبر الهاتف لشركات في الأردن والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس ولبنان، بالإضافة إلى مسوحات أسرية عبر الهاتف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس. وكان الهدف هو تقييم تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي ورصده. كما أجريت منظمة العمل الدولية ومنتدى البحوث الاقتصادية، وهو مركز أبحاث يركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مسوحات مماثلة في مصر والمغرب وتونس، وأجرى منتدى البحوث الاقتصادية أيضًا مسحًا راسخًا في الأردن. ونورد أدناه النتائج الرئيسية من هذه المسوح، مع التركيز على طبقتين من التأثير: التأثير على الأعمال والنواتج والأنشطة، والتأثير على وظائف العمال ودخلهم.

كما هو متوقعا وشاهدنا في جميع أنحاء العالم، أبلغت أغلب الشركات عن انخفاض حاد في المبيعات والنواتج بسبب أزمة كوفيد-19. وقد أبلغ أكثر من 86 في المائة من الشركات، في الأردن والمغرب وتونس، عن انخفاض

[64] البنك الدولي، الأردن – الآفاق الاقتصادية، أبريل 2021.
[65] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الآفاق الاقتصادية: تونس، المجلد 2020، العدد الثاني.
[66] البنك الدولي، تونس الآفاق الاقتصادية – أبريل 2021.
[67] البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2020 (بالفرنسية)، يونيو 2020.
[68] البنك الدولي، المغرب – الآفاق الاقتصادية– تحديث - أبريل 2021.
[69] المجلس العالمي للسفر والسياحة، تقارير الأثر الاقتصادي.

مبيعاتها الشهرية مقارنة بالعام السابق للمقابلة، ووفقًا لمسوح أجراها البنك الدولي. فعلى سبيل المثال، أبلغت الشركات في الأردن عن متوسط النسبة المئوية للتغير في المبيعات الشهرية على أساس سنوي بنسبة -52 في المائة اعتبارًا من يوليو 2020. وأبلغت الشركات في المغرب عن متوسط خسارة في الإنتاج بنسبة 47 في المائة اعتبارًا من أغسطس 2020. ووصل نفس المؤشر في تونس إلى 68 في المائة حتى يونيو 2020. ووفقًا لبنك الاستثمار الأوروبي ومسح البنك الدولي للمؤسسات، عن أزمة كوفيد-19 في المغرب، بلغ انخفاض متوسط التغيير في المبيعات الشهرية حوالي 12.4 في المائة، مقارنة بالعام السابق، والانخفاض الأقوى كان في الشركات متوسطة الحجم (18 في المائة). وانهارت المبيعات، في الأردن، في المتوسط بنسبة 33.4 في المائة مع أقوى انخفاض للشركات الصغيرة (39.8 في المائة).

أثرت أزمة كوفيد-19 بشدة على تداولات الشركات وكان تأثيرها منخفض نسبيًا على استمرارية الأنشطة. ووفقًا لمسح بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدول عن أزمة كوفيد-19، فقد تم إغلاق عدد كبير من الشركات بشكل دائم منذ جائحة كوفيد-19، على سبيل المثال، في المغرب (11.8 في المائة) والأردن (14.6 في المائة). وتأثرت الشركات الصغيرة تأثرًا غير متناسب في كل من المغرب (12.9 في المائة) والأردن (18.8 في المائة). وقد أجرت المسوح التي قام بها المعهد الوطني للإحصاء في تونس بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية، مقابلات مع الشركات حتى ديسمبر 2020 ووجدت أن 10 في المائة من الشركات أغلقت بشكل دائم في عام 2020، وأبلغ 3% من تلك الشركات عن الإغلاق بسبب أزمة كوفيد-19.[70] وكان أعلى مستوى للإغلاق بين الشركات العاملة في مجال الخدمات، لا سينما تلك العاملة في الفنادق والمطاعم. ومن المثير للاهتمام أن تهتم الشركات غير المصدرة بإيقاف الأنشطة أكثر من الشركات المصدرة (10 في المائة للشركات غير المصدرة مقابل 4% للشركات المصدرة).

الجدول 43: اختيار المؤشرات من المسوح الدورية للشركات

البلد	نسبة المؤسسات التي فصلت عمالها في آخر 30 يومًا	نسبة المؤسسات التي خفضت ساعات العمل في آخر 30 يومًا	نسبة المؤسسات التي خفضت الأجور في آخر 30 يومًا	آخر شهر أجريت فيه المقابلة
الأردن	18.2	غير متوفرة	غير متوفرة	يوليو 2020
المغرب	7.9	غير متوفرة	غير متوفرة	أغسطس 2020
تونس	8.6	13.9	15.6	يونيو 2020
الأراضي الفلسطينية المحتلة	13.8	3.7	9.2	أغسطس 2020

المصدر: المسح الدوري للبنك الدولي ؛ المسح غير متوفر في الجزائر ومصر ولبنان وليبيا.

[70] المعهد الدولي للإحصاءات ومؤسسة التمويل الدولية، مسح نبض الأعمال، تونس: تأثير أزمة كوفيد-19 على قطاع المالية في تونس، 2020.

كما أدت أزمة كوفيد-19 إلى مستوى مهم نسبيًا من تسريح الوظائف في المنطقة. ووفقًا للمسوحات التي أجراها البنك الدولي، ارتفعت نسبة الشركات التي فصلت عمالها نسبيًا، حيث بلغت نسبة الشركات في الأردن 18 في المائة (يوليو 2020)، و8 في المائة في المغرب (أغسطس 2020)، و9 في المائة في تونس (يونيو 2020)، و14 في المائة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أغسطس 2020). وفي أحدث المسوحات التي أجرتها صناديق المؤشرات المتداولة، تشير النتائج إلى أنه 10في المائة من العاملين بأجر في القطاع الخاص في فبراير 2020 أصبحوا عاطلين في المغرب و16% في تونس بحلول أكتوبر 2020 (كرافت وآخرون، 2021).

وأثرت أزمة كوفيد-19 تأثيرًا كبيرًا على مستويات أجور العمال ودخل الأسرة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. في المغرب وتونس، أفاد 37% و40 في المائة على التوالي من العاملين بأجر في القطاع الخاص عن انخفاض في الدخل بأكثر من 25 في المائة، وفقًا لمسوحات أجرتها صناديق المؤشرات المتداولة. وكان المزارعون والعمال في القطاع غير المنظم في كلا البلدين هم الأكثر قلقًا بشأن انخفاض الدخل. حيث أبلغ 61 في المائة و53 في المائة على التوالي من المزارعين في المغرب وتونس عن انخفاض في دخلهم بأكثر من 25%، بينما أبلغ 59 في المائة و52 في المائة من العمال غير النظاميين هناك بواقع مماثل. ولكن كان العاملون بأجر في القطاع العام هم الأقل قلقًا من انخفاض الأجور. وتحسنت نتائج سوق العمل في كلا البلدين بين نوفمبر وفبراير 2021، حيث ارتفعت معدلات المشاركة في القوى العاملة (من 61 في المائة إلى 68 في المائة في المغرب، ومن 64 في المائة إلى 68 في المائة في تونس). وفي الوقت نفسه، زاد التشغيل في المغرب وتونس من أربع إلى خمس نقاط مئوية، بينما في الأردن، ظل معدل المشاركة في القوى العاملة أقل مما كان عليه في نوفمبر 2020. كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم نتائج سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأظهرت أحدث إحصاءات العمل الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وصول معدل البطالة إلى 28.5% خلال الربع الثالث من عام 2020، بزيادة ثلاث نقاط مئوية مقارنة بالربع الأول من عام 2020.

4.1.3 الاستجابات في دول المنطقة

اعتمدت معظم بلدان المنطقة عدة تدابير للحد من تأثير أزمة كوفيد-19 على اقتصاداتها، وفعلت ذلك بسرعة نسبيًا.[71] واعتمدت العديد من تلك التدابير في الربع الثاني من عام 2020، على الرغم من انخفاض حالات الإصابة بكوفيد-19 نسبيًا في ذلك الوقت. وكانت للتدابير ثلاثة أهداف رئيسية: تحفيز الاقتصاد وحماية الوظائف والدخول وحماية العمال في مكان العمل. وتتماشى هذه الأهداف مع إطار سياسة منظمة العمل الدولية لمعالجة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأزمة كوفيد-19، والذي يتضمن أربع ركائز: (أ) تحفيز الاقتصاد والتشغيل؛ (ب) دعم المؤسسات والوظائف والدخول؛ (ج) حماية العمال في مكان العمل و(د) الاعتماد على الحوار الاجتماعي للتوصل إلى حلول.

في مصر، كانت الاستجابة الاقتصادية والاجتماعية لكوفيد-19 قوية نسبيًا وتضمنت مجموعة واسعة من السياسات. وعلى صعيد السياسات النقدية والمالية، خفض البنك المركزي المصري سعر الفائدة من 13.5 في المائة إلى 10.25 في المائة. وإضافة إلى ذلك، قامت المؤسسات المالية بتأخير استحقاقات الائتمان لكلٍ من قروض الأعمال والقروض الشخصية لمدة 6 أشهر، ونفذت برنامج الإعفاء من الديون، يموله البنك المركزي، لمساعدة 225 شركة متعثرة، وأفرادًا معرضين لخطر الضائقة المالية. كما قدموا قروضًا ميسرة بمعدل فائدة تفضيلي للشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة والسياحة، وكذلك للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وعلاوة على ذلك، أعلنت السلطات عن حزمة تحفيزية بقيمة 6.4 مليار دولار أمريكي، والتي تمثل حوالي 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتهدف الحزمة التحفيزية إلى دعم العاملين في المجال الصحي والخدمات الصحية، وكذلك القطاعات والشركات والعمال المتضررين. ومن الجدير بالذكر، استخدام السلطات هذه الحزم التحفيزية لتمويل مجموعة التدابير التي تهدف إلى دعم العمال والشركات الضعيفة في القطاعات المتضررة، من خلال توسيع آليات الحماية الاجتماعية. أما من حيث دعم الأعمال التجارية، قامت السلطات (أ) بتخفيض تكاليف الطاقة للقطاع الصناعي بأكمله، (ب) وقدمت إعفاء ضريبيًا على العقارات

[71] استجابات السياسات المدرجة هنا مستمدة من متتبعي سياسات منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي.

للشركات في قطاعي الصناعة والسياحة و(ج) نفذت عدة إجراءات أخرى لتخفيض الضرائب من أجل تقليل العبء المالي على الشركات. وعلاوة على ذلك، قدمت السلطات دعمًا موجهًا لقطاع السياحة، ويعد أحد القطاعات الأكثر تضررًا من أزمة كوفيد-19. وقامت بتعبئة 3.2 مليار دولار أمريكي لتمويل تجديد مؤسسات السياحة من خلال تمديد خط ائتمان بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي لقطاع السياحة. كما استفاد القطاع الطبي والصحي من الدعم الموجه، حيث تم تقديم حوالي 64 مليون دولار أمريكي (مليار جنيه مصري) لوزارة الصحة للحصول على المستلزمات الوقائية والمساعدة في الحد من انتشار الفيروس. كما قدمت السلطات علاوة بنسبة 75 في المائة على الأجور الحالية للمهنيين الطبيين والعاملين في مجال الصحة. وإضافة إلى ذلك، اتخذت عدد من التدابير لدعم العمال المستضعفين وغير النظاميين. على سبيل المثال، تم توسيع برامج الحماية الاجتماعية لتشمل 100000 أسرة متضررة، وتقديم تحويل نقدي مباشر لمرة واحدة للعمال غير النظاميين، مع وجود نسبة 40 في المائة من المستفيدين من النساء. وأخيرًا، تم تقديم مجموعة من الإجراءات الضريبية لتقليل العبء المالي على الأسر ذات الدخل المنخفض، مع إدخال شريحة ضريبية جديدة بنسبة 2.5% للمواطنين ذوي الدخل المنخفض، وزيادة شريحة الدخل المستحقة للإعفاء الضريبي من 8000 جنيه مصري (508 دولارًا أمريكيًا) إلى 15000 جنيه مصري (925 دولارًا أمريكيًا).

وعلى غرار مصر، نفذ الأردن أيضًا بسرعة عددًا من السياسات التي تهدف إلى دعم الاقتصاد الحقيقي وتقليل العبء المالي على الشركات والعائلات المتعثرة. أما على الصعيد النقدي، خفض البنك المركزي الأردني سعر الفائدة مرتين في مارس 2020، ليصل إلى نسبة 2.5 في المائة ، انخفاضًا من 3.5 في المائة. كما خفض البنك المركزي متطلبات الاحتياطي النقدي للبنوك، من 7 في المائة إلى 5 في المائة، للإفراج عن سيولة إضافية قدرها 775 مليون دولار أمريكي. كما وُضعت العديد من الإجراءات لمساعدة الشركات في الحفاظ على مستويات التدفق النقدي وتقليل اعبائها المالية. فعلى سبيل المثال، أعطت السلطات إعفاءات ضريبية على ضريبة المبيعات للشركات العاملة في قطاعي الإمدادات الغذائية والصحة، حيث تدفع الضرائب عند بيع السلع بدلًا عن دفعها عند توقيع العقود. وشملت الإجراءات الأخرى تخفيض الرسوم الجمركية إلى 30 في المائة، وتأجيل سداد النسبة المتبقية البالغة 70 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، خُفضت المساهمات الاجتماعية مثل المعاشات مؤقتًا وسُهلت قيودها للشركات. وأنشأت السلطات صندوقين، لضخ الأموال في الشركات ودعمها في مواجهة الانخفاض في الطلب والإيرادات: أحدهما تديره الحكومة مباشرة، والآخر يديره القطاع الخاص. وقد تلقى الصندوق الذي يديره القطاع الخاص مساهمات مباشرة من جهات فاعلة خاصة وقدم الصندوق دعمًا ماليًا مباشرًا للشركات المتعثرة المحددة. ويقدم الصندوق الذي تديره الحكومة، والمسمى بصندوق المعونة الوطنية، تمويلًا لتدابير الحماية الاجتماعية لحوالي 200000 أسرة لم تكن برامج الحماية الاجتماعية القائمة تدعمها. واتخذت السلطات عدة إجراءات لحماية الوظائف والاحتفاظ بالعاملين. وعلى سبيل المثال، سمحت السلطات بآلية لخفض الأجور، بموافقة العمال، لتقليل العبء المالي على الشركات وتقليل تسريح الوظائف. وقُدمت إعانات مؤقتة للأجور تلقتها الشركات بموجب متطلبات وشروط محددة. كما قدمت السلطات دعمًا موجهًا للقطاعات الأكثر تضررًا، بما في ذلك قطاعات السياحة ووسائل النقل والصحة. ووُضعت خطط ضمان وتسهيلات ائتمانية بالنسبة لقطاع السياحة، بما في ذلك قروض ميسرة للفنادق والمرافق السياحية، كما استفادت الشركات في هذا القطاع من إجراءات الإعفاء الضريبي الموجهة.

في المغرب، اتخذت السلطات سريعًا مجموعة واسعة من الإجراءات لحماية الشركات والاقتصاد. وخفض البنك المركزي المغربي سعر الفائدة من 2.25 في المائة إلى 2 في المائة وخفف متطلبات الائتمان للمؤسسات المالية. وعلى الجانب المالي، أنشأت السلطات صندوقًا خاصًا يعادل حوالي 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لتمويل الاحتياجات الطبية والصحية ولتقديم الدعم المالي للشركات والأسر. وتمول المساهمات العامة والمساهمات من المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي ذلك الصندوق. وقد تضمنت الإجراءات التي يمولها الصندوق (أ) قروضًا تجارية تضمنها الدولة،

(ب) تأجيل اشتراكات التأمين الاجتماعي بشروط معينة، (ج) تسريع مدفوعات الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و(د) إمكانية الوصول إلى قروض بدون فوائد للمؤسسات الصغرى. كما اتخذت السلطات العديد من إجراءات الحماية الاجتماعية التي يمولها الصندوق، وتشمل التحويلات النقدية المباشرة للعمال المسرحين من أعمالهم من أبريل 2020 إلى مارس 2021، والتحويلات النقدية المباشرة المستمرة للعمال غير النظاميين منذ أبريل 2020.

في تونس، نفذت السلطات مجموعة من إجراءات الدعم غير المسبوقة للشركات والأسر المتضررة. وكما هو الحال في المغرب والأردن ومصر، خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساسية لتصل إلى 6.75 في المائة ، ووفر سيولة إضافية للبنوك حتى تتمكن من تمويل احتياجات الاقتصاد الحقيقي. كما نفذت السلطات عدة إجراءات لحماية الشركات والوظائف. وشمل ذلك إنشاء صندوق استثمار (250 مليون دولار أمريكي) لدعم إعادة هيكلة الشركات المتضررة بالإضافة إلى صندوق ضمان (179 مليون دولار أمريكي) لتسهيل وصول الشركات إلى التمويل. وبشكل استثنائي، سمحت السلطات للشركات المصدرة ببيع 50 في المائة من منتجاتها في السوق المحلية، ارتفاعًا من 30 في المائة فقط قبل الأزمة. كما استفادت الشركات من الإعفاءات والتأجيلات الضريبية وتأجيل المساهمة الاجتماعية. وفيما يتعلق بآليات الحماية الاجتماعية، استخدمت السلطات لأول مرة التحويلات النقدية بالهواتف المحمولة لتوفير الحماية الاجتماعية ل 260000 أسرة إضافية مهددة بالفقر، ويمثلوا نسبة 7.9 في المائة من السكان (كرافت وآخرون 2021 Krafft et al.,). ونُفذ هذا الدعم بين أبريل ومايو 2020 خلال أول إغلاق فرضته السلطات. كما قدمت السلطات دفعة تقاعدية إضافية لمرة واحدة، ومدفوعات بطالة مؤقتة وتحويلات نقدية مؤقتة للعاملين لحسابهم الخاص، في منتصف مايو.

في الجزائر، كانت الإجراءات محدودة نسبيًا وتهدف غالبًا إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وخفض تكلفة الائتمان في الاقتصاد. وخفض البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) سعر الفائدة بنسبة 0.25 في المائة في مارس 2020 وبقيت على نفس المستوى منذ ذلك الحين. وخففت السلطات الإجراءات الضريبية للشركات، وقدمت تحويلات نقدية للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية، وخففت إجراءات مساهمات الضمان الاجتماعي للشركات.

في ليبيا، أعلنت السلطات تخصيص مبلغ يعادل 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل إجراءات محددة لمواجهة أزمة كوفيد-19، في أوائل يناير 2021، وصرح مصرف ليبيا المركزي أن إجمالي الأموال التي أنفقها على مكافحة الوباء وصلت إلى حوالي 290 مليون دولار أمريكي (أكثر من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ووجه معظمه إلى قطاع الصحة. [72]

في لبنان، تعد الإستجابة المبذولة لمواجهة كوفيد-19 أقل شمولًا، مقارنة بمصر والأردن. ومع ذلك، فقد نفذت السلطات العديد من الإجراءات بهدف تقليل العبء المالي على الشركات المتضررة من الأزمة، ودعم الفئات الضعيفة من السكان المعرضين لخطر الوقوع تحت خط الفقر. وعلى سبيل المثال، قدم البنك المركزي اللبناني تعليمات للمؤسسات المالية لتسهيل حصول الشركات على القروض، مدعومة بتسهيلات ائتمانية بالدولار بمعدل فائدة صفر في المائة لمدة خمس سنوات، يقدمها البنك المركزي للمؤسسات المالية. كما نُفذت العديد من الإجراءات للحفاظ على التدفقات النقدية للشركات، وتشمل تأجيل دفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية لجميع القطاعات الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، وضعت السلطات العديد من إجراءات الحماية الاجتماعية، مثل خطط التحويلات النقدية الطارئة المؤقتة. وصادقت اللجان اللبنانية في يونيو 2021 على البطاقة التموينية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، والتي تتزايد بمعدل ينذر بالخطر. ومع ذلك، لم تتضح بعد آليات تمويل تلك الإجراءات، حيث يعتبر نصف السكان معرضون لخطر السقوط تحت خط الفقر.

وأخيرًا، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قدمت السلطات مستوى معين من الدعم للشركات والعمال المتضررين. وشملت هذه الإجراءات تأجيل الاعتمادات ومدفوعات الضرائب وإنشاء صندوق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

[72] صندوق النقد الدولي، استجابات السياسة لأزمة كوفيد-١٩، تعقب السياسات

بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لتقديم قروض ميسر، والتي، من الجدير بالذكر، مولتها احتياطات البنوك. ووفقًا لصندوق النقد الدولي في عام 2020، بلغ إجمالي الإنفاق المرتبط بأزمة كوفيد-19 في عام 2020 نسبة 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، منها 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مخصص للاستجابة الصحية، و0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مخطط لآليات الحماية الاجتماعية. ويشمل ذلك دعم العمال المسرحين من القطاعات المتضررة، مثل البناء والسياحة وخدمات وسائل النقل.

وعلى الرغم من هذه السياسات العديدة، فقد انخفض نسبيًا عدد الشركات التي تتلقى الدعم فعليًا. على سبيل المثال، وفقًا لمسوحات العديد من شركات البنك الدولي، أعلن 6 في المائة فقط من الشركات في الأردن حصولها على الائتمان، وأعلن 22 في المائة فقط تلقيهم إعانات للأجور. وعلاوة على ذلك، واجهت السياسات المطبقة في الأردن انتقادات من القطاع الخاص، حيث أبلغت الشركات أن السياسات المطبقة كانت تتمحور حول حماية الموظفين بدلًا من حماية الشركات ودعمها (بناء الأسواق، 2020). وفي المغرب، كانت نسبة الشركات التي تتلقى الدعم أعلى قليلًا، حيث تلقى 12 في المائة منها تحويلات نقدية و25 في المائة تلقت دعمًا للأجور. ولكن في تونس، حصل 9% فقط على دعم للأجور، واستفاد 2% فقط من تأجيل الدفع.

4.1.4 مسارات التعافي قصير المدى من أزمة كوفيد-19

سيعتمد الانتعاش من أزمة كوفيد-19 في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بشدة على مدى سرعة استجابة كل بلد وفعاليتها. وفي يوليو 2021، شهدت بلدان مثل تونس والأردن موجة قوية من التلوث، ولا تزال معظم بلدان المنطقة لديها مستويات منخفضة جدًا من التطعيم. ويعد المغرب والأردن هما البلدان الوحيدان في المنطقة اللذان لديهما معدلات لقاح أعلى. حيث تلقى تحديدًا، 26 في المائة من سكان المغرب و18 في المائة من سكان الأردن جرعة لقاح واحدة على الأقل، مقارنة بنسبة 13 في المائة من سكان العالم[73]. وتتمتع مصر بأحد أدنى معدلات تلقي اللقاح في العالم، حيث تلقى 2.3% فقط من السكان جرعة واحدة على الأقل من اللقاح.

وعلى الصعيد العالمي، توجد علامات على الانتعاش في التجارة الدولية، خاصةً في البلدان ذات الدخل المرتفع، لكن لا تزال مسارات الانتعاش في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط غير مؤكدة. ولا يزال السفر الدولي معطلًا للغاية، مما يؤثر مباشرةً على قطاع السياحة، وهو يعد قطاع استراتيجي في معظم البلدان. ولكن لا يزال انتعاش قطاع السياحة غير مؤكد إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم، وخاصة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط التي لا تزال تحاول معالجة الأزمة الصحية، مثل تونس والأردن. كما يعد انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر غير مؤكد بدرجة كبيرة، لا سيما للمشاريع الجديدة ذات المجالات الجديدة في قطاع الصناعات التحويلية، خارج الصناعات الاستخراجية.

بالنسبة لبلدان المنطقة، تتمتع ديناميكيات الاستثمار والإنتاج بأهمية خاصة في قطاعات معينة، مثل المنسوجات والملابس والأدوية والإلكترونيات ومعدات السيارات. وقد تفضل القطاعات تحويل أنشطتها إلى مواقع أقرب أو إعادتها إلى داخل البلد. على سبيل المثال، تشير دراسة باغسي ماتو وآخرون (2020) إلى زيادة أهمية تحويل الأنشطة إلى مواقع أقرب أو إعادتها إلى داخل البلد، في السنوات الأخيرة، لبعض المشترين في صناعة المنسوجات والملابس. وقد سلط الاضطراب في سلاسل التوريد الضوء على أهمية هذه الاتجاهات وضروريتها. حيث كانت ديناميكية إعادة الأنشطة إلى داخل البلد منخفضة للغاية قبل أزمة كوفيد-19، كما أوضح داتشيس وآخرون (2019). فقد وجد المؤلفون أن 105 من أصل 2450 شركة (4 في المائة) أبلغت عن إعادة أنشطتها، مع زيادة إعادة الأنشطة في قطاعات التكنولوجيا العالية والمتوسطة المرتفعة (7 في المائة و6 في المائة من شركات التكنولوجيا العالية/المتوسطة التي شملتها الدراسة). ومع ذلك، قد تفضل أزمة كوفيد-19 تحويل الأنشطة إلى مواقع أقرب، حيث سلطت الأزمة الضوء على هشاشة سلاسل التوريد الدولية وسلاسل القيمة العالمية. أما بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس، تعتبر آسيا هي أكثر مواقع الإنتاج إستراتيجية، وخاصةً جنوب شرق آسيا في الوقت الحالي. ويمكن أن يفيد تحويل الأنشطة إلى مواقع أقرب بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط إذا تم تأكيده، وخاصة البلدان التي تتمتع ببنية

[73] عالمنا في بيانات، لقاحات فيروس كورونا.

تحتية مادية قوية ومناخ سياسي واجتماعي مستقر نسبيًا، مثل المغرب. وقد تصبح مناطق أخرى مثل غرب إفريقيا منافسًا لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من كونها الآن مجالًا جديدًا للصناعة. وقد تصبح منطقة غرب إفريقيا جذابة لأن المنطقة تمثل حوالي 5 في المائة من الإنتاج العالمي للقطن، وأسعار عمالة أقل نسبيًا، وتحسينات أخيرة في بيئة العمل في بلدان مثل كوت ديفوار والسنغال. وقد تشكل هذه العناصر حزمة جذابة لمصنعي المنسوجات والملابس والعلامات التجارية التي تتطلع إلى تقليل المخاطر من حدوث اضطراب في سلاسل التوريد الخاصة بهم. وأخيرًا، يمكن ملاحظة الأهمية المتزايدة لإعادة الأنشطة إلى البلاد أو تحويلها إلى مناطق أقرب في صناعة الإلكترونيات، التي تطورت في المغرب في السنوات الأخيرة. وقد يكون اتجاه إعادة الأنشطة إلى البلاد أو تحويلها إلى مناطق أقرب للمصنعين الأوروبيين مفيدًا للمغرب بشكل خاص، وربما دول أخرى في المنطقة أيضًا، مثل تونس، إذا استقرب البيئة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

ويشمل المسار الآخر للتعافي في المنطقة مستوى الاستثمار العام والخاص في قطاعات الإنتاج، والتي يمكن أن ترفع القدرات التكنولوجية وتقوي قطاعات الصناعات التحويلية المحلية. وتسلط أزمة كوفيد-19 الضوء على أهمية السياسات الصناعية وتطوير قدرات الإنتاج المحلية واستراتيجيات التنويع. حيث يجب أن تكون السياسات الصناعية والتجارية موجهة ليس فقط نحو دمج بلدان المنطقة في سلاسل القيمة العالمية، ولكن أيضًا نحو بناء مشروعات صغيرة ومتوسطة النمو في قطاعات عالية الإنتاجية. ويمكن أن يعزز ذلك مرونة البلدان في حالة حدوث جائحة عالمية جديدة واضطرابات كبيرة في سلاسل القيمة العالمية. وتشمل المسارات الأخرى للانتعاش مستويات أعلى من الاستثمار في رأس المال البشري، فضلًا عن تمتع الحكومات بنطاق سعته أكبر لدفع الإصلاحات التي تعزز التحول الهيكلي. وأيضًا، يجب أن يكون التنويع في القطاعات والمنتجات الجديدة هي محور التحول الهيكلي، حيث يمكن أن يساعد ذلك بلدان المنطقة على تقليل صدمات الأزمات المستقبلية وتأثيرها (منظمة العمل الدولية، 2020ب). ومع ذلك، يوجد اتجاهات أخرى قد تشكل مستقبل العمل، سواء في المنطقة أو حول العالم، مدفوعة بالثورة التكنولوجيا التي ربما تسارعت خلال أزمة كوفيد-19. وكما أوضح كورينك وستيجليتز (2021)، فقد وفر الاضطراب الذي فرضته أزمة كوفيد-19 في التفاعلات اليومية بين البشر حافزًا لتسريع عملية التشغيل الآلي للوظائف التي تتطلب تفاعلًا جسديًا. وفي الختام، قد يؤدي التحول المهم الذي أحدثته أزمة كوفيد-19 في عالم العمل وفي استخدام التكنولوجيا، إلى آثار طويلة الأمد على اقتصادات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، والتي تسارعت من خلال التقدم التكنولوجي المتسارع.

4.2 الاتجاهات بعيدة المدى: الثورة التكنولوجية ومستقبل العمل في المنطقة

4.2.1 مستقبل العمل: حالة النقاش

كيف يبدو مستقبل العمل، وما هو تأثير التكنولوجيا الجديدة على سوق العمل، تعتبر تلك الأسئلة من الأسئلة الأكثر مناقشة اليوم. ويرتبط النقاش عمومًا بقلق كبير من جانب الجمهور وصناع السياسات وبعض الاقتصاديين. على سبيل المثال، أجرى مركز بيو للأبحاث مسوحات حول تأثير التكنولوجيا على سوق العمل في عشرة بلدان، وتشير النتائج إلى وجود رأي سائد على نطاق واسع مفاده أنه من المرجح أن تتغير طبيعة العمل خلال نصف القرن المقبل، بتولي الآلات الكثير من العمل البشري (وايك وستوكس، Wike and Stokes 2018,). وتعود جذور تلك المخاوف إلى وتيرة الابتكار غير المسبوقة، والتي من المتوقع أن تسبب اضطراب في سوق العمل، على نحو غير متساو، بين البلدان مرتفعة الدخل والبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وعمومًا، قد تزيد تكاليف تعديل هذه التكنولوجيا العالية خاصةً بالنسبة للعمال ذوي المهارات المنخفضة الذين يضطلعون حاليًا بمهام روتينية من المرجح أن تعتمد على الحاسوب أو تعمل آليًا. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة عدم المساواة بين العمال ذوي المهارات المنخفضة والعالية، حيث لا يشارك عمومًا العمال ذوو المهارات العالية في المهام الروتينية. وفي الواقع، من المرجح أن تزيد التكنولوجيا الجديدة من الطلب على العمال ذوي المهارات العالية. وعلى نطاق أوسع، قد يتسبب الابتكار التكنولوجي في تباطؤ أو اضطراب عملية التقارب ويوسع فجوة عدم المساواة بين البلدان مرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وغالبًا

مـا يرتكـز هـذا النقـاش المقلـق بشـكل أكبـر عـلى الافتراضـات والنمـاذج التـي تحـاول التنبـؤ بالتأثير المحتمـل لهذه التكنولوجيا. واليـوم، من المفترض أنه مسـتحيل التنبؤ بالتأثير الدقيـق للتكنولوجيات الجديـدة عـلى سـوق العمـل وتأثيرهـا الفعلـي على العمـال والتشـغيل الإجمالي والرفاهيـة. ومع ذلك، يمكـن تسـليط الضـوء عـلى الاتجاهـات الدوافـع المحتلـة للتأثيـر، بنـاءً عـلى مجموعـة متزايـدة مـن الأدبيات.

يتطور الابتكار التكنولوجي بوتيرة هائلة غير مسبوقة وسيؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية. وتشمل التكنولوجيـا، التـي يُرجـح أن تكـون أكثـر اضطرابًـا، الـذكاء الاصطناعـي والبيانـات الضخمـة وإنترنـت الأشياء والأجهزة المتصلة به. والنصوص، ومعالجة الصور والصوت، والروبوتات، والطباعة ثلاثية الابعاد والنمذجـة، والحوسـبة السـحابية والتكنولوجيـا الحيويـة (المنتـدى الاقتصـادي العالمـي، 2020). ومن المتوقع أن تؤثر تلك التكنولوجيا على سلاسل الإنتـاج والإمداد فـي جميع القطاعات. على سـبيل المثـال، فـي الزراعـة، تُسـتخدم التكنولوجيا لتطوير الزراعـة الدقيقة والعمودية، من بين تقنيات أخرى، ومن المتوقع أن تزيد الإنتاجية الإجمالية في الزراعة زيـادةً كبيـرة، وخاصةً في البلـدان منخفضة الدخل. وبالمثـل، فـي الخدمات، يعمل الـذكاء الاصطناعي والبيانـات الضخمـة عـلى تغيير الطريقـة التي تنتج بهـا الخدمـات، مـع وجـود اتجاه نحـو خدمـات أكثر تخصيصًـا وتحسـينًا. وتعتبـر التكنولوجيـا الجديـدة الرئيسـية التـي مـن المتوقـع أن تسـبب اضطراب فـي قطـاع الصناعـات التحويليـة هـي الروبوتـات والـذكاء الاصطناعـي وانترنـت الأشـياء والطباعـة ثلاثية الأبعاد.

تركـز مجموعـة متناميـة مـن الأبحـاث عـن تأثيـر التكنولوجيـا عـلى سـوق العمـل مـن خـلال مراقبة المهـام، التـي يمكـن لأجهـزة الكمبيوتـر القيـام بها، وتقييمهـا، وبالتالـي معرفـة الوظائـف التـي يمكـن تشـغيلها آليًـا أو تنفيذهـا بواسـطة الآلات. ويعتبـر تدوين المهـام الروتينية سـهلًا، لأنها تتكون مـن خطـوات وقواعـد متكـررة. لذلـك، من السـهل برمجتهـا وتنفيذها بواسـطة أجهـزة الكمبيوتر. على عكـس المهام التي تعتمد على المهارات المعرفية، وتشـمل حل المشـكلات والإبـداع والتفكير النقدي واتخـاذ القـرار، حيـث يصعـب تدوينهـا فـي أكـواد وبالتالـي يقـل احتمـال تشـغيلها بواسـطة أجهـزة الكمبيوتـر والآلات (أوتـور وآخـرون 2003؛ أكميجلو وأوتـور، 2011) (Autor et al. 2003; Acemoglu and Autor, 2011). وبنـاءً عـلى ذلـك، قـدر فـراي وأوزبـورن (Frey and Osborne 2013,) أن 47 فـي المائـة مـن الوظائـف فـي الولايـات المتحـدة و35 فـي المائة من الوظائـف في المملكة المتحدة قابلـة للتشـغيل الآلـي مـن وجهـة نظـر القـدرات التكنولوجيـة. وترتكـز تقديراتهم عـلى تحديد المهن المختلفـة القائمـة عـلى إجـراءات محـددة جيـدًا، ويمكـن أن تؤديهـا الخوارزميـات بسـهولة، وبالتالي يمكـن تشـغيلها آليًا. قام خبـراء التعلم الآلي بتقييم خصائـص أكثـر مـن 700 وظيفـة مـن الوظائـف فـي الولايـات المتحـدة وتحديـد احتمـال تشـغيلها آليًـا. وباسـتخدام نفـس المنهجية، ركزت دراسـات أخـرى على تقديـر التأثير المحتمل للبلـدان الأخرى. عـلى سـبيل المثـال، يقـدر باولـز (Bowles 2014,) أنـه بالنسـبة لأوروبـا، تتـراوح حصـة الوظائـف المعرضـة للتشـغيل الآلـي بيـن 45 فـي المائـة إلى أكثـر مـن 60 فـي المائـة، حيـث تكـون القـوى العاملـة فـي جنـوب أوروبـا أكثـر تعرضًـا لاحتماليـة التشـغيل الآلي. واتخـذت أوراق بحثيـة أخرى نهجًا مختلفًـا فـي تقديـر عـدد الوظائـف التـي تواجـه خطـر التشـغيل الآلـي، حيـث اتخـذ أرنتـز وآخـرون (Arntz et al 2016, .) نهجًـا أخـر لتقديـر عـدد الوظائـف التـي يمكـن تشـغيلها آليًـا. ويأخـذ هـذا النهـج فـي الاعتبـار عـدم تجانـس المهـام داخـل المهن والوظائف من خلال مسح مهارات البالغين (برنامـج التقييـم الدولي لمهـارات البالغين) في 21 بلـدًا مـن بلـدان منظمـة التعـاون والتنميـة فـي الميـدان الاقتصـادي. ويأخذ المؤلفون فـي الاعتبار التنـوع الكبيـر فـي المهـام فـي الوظيفـة الواحـدة، بالإضافـة إلى المسـتويات المختلفـة للروتيـن، وبالتالـي يتوقعـون احتماليـة التشـغيل الآلـي لهذه المهام. وباتباع هذا النهج، وجد المؤلفون أنه يمكن، فـي 21 بلـد مـن بلـدان منظمـة التعـاون والتنميـة فـي الميـدان الاقتصـادي، تشـغيل مـا معدلـه 9 فـي المائـة مـن الوظائـف آليًـا. ويوجـد اختلافـات عبـر البلـدان، بالطبـع، بسـبب اختـلاف مسـتويات التعليم والاستثمارات السابقة في تقنيات التشغيل الآلـي. واعتمـد كوينتينـي ونادلكوسـكا (Nadelkoska and Quintini 2018,) عـلى المنهجيـة التـي اسـتخدمها أرنتـز وآخـرون (Arntz et al 2016, .) وتوسـيع نطاق التركيز ليشـمل جميع البلدان ال 32 التـي شـاركت فـي مسـح برنامـج التقييـم الدولـي لمهـارات البالغيـن. ووجـد المؤلفـون، فـي

المتوسط، أن 14 في المائة من الوظائف في هذه البلدان عرضة لخطر كبير من التشغيل الآلي (أي يزيد احتمال التشغيل الآلي عن 70 في المائة). ومع ذلك، يذهب المؤلفون إلى أبعد من مجرد تقدير عدد الوظائف التي سيتم تشغيلها آليًا، ويدرسون أيضًا تأثير التكنولوجيا الجديدة على مكونات مهام الوظائف المختلفة. ووجدوا أن 32 في المائة من الوظائف يمكن تغيير تكوين مهامها بسبب اعتماد التكنولوجيا في تنفيذها. وتتعرض هذه الوظائف لخطر التشغيل آليًا بين 50 في المائة و70 في المائة، مما يعني أن حصة كبيرة من المهام، لكن ليس كلها، يمكن أن تصبح آلية، مما قد يؤدي إلى تغيير جوهري في المهارات المطلوبة لهذه الوظائف. بمعنى آخر، لن يؤثر استخدام التكنولوجيا في سوق العمل على عدد الوظائف التي تُشغل آليًا فقط، بل سيؤدي إلى تغيير كبير في المهارات المطلوبة للوظائف الحالية، التي ستستخدم تقنيات أكثر كثافة (منظمة العمل الدولية، 2018أ). ووضع المنتدى الاقتصادي العالمي، لرصد التأثير الدقيق والحقيقي للتكنولوجيا على سوق العمل، راصد للتشغيل الآلي في سوق العمل في 26 بلدًا، خاصة في البلدان مرتفعة الدخل وبعض البلدان متوسطة الدخل، مثل الهند والصين والبرازيل. ويشير المسح الذي أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020 إلى أن 43 في المائة من الشركات التي شملها المسح تشير إلى تقليل قوتها العاملة بسبب اعتماد التكنولوجيا.

ومع ذلك، يعد حجم تأثير هذه التكنولوجيا على إجمالي الوظائف التي يتم خلقها محل نقاش واسع. ويجادل بعض الاقتصاديين بأن هذه التكنولوجيا، كما هو الحال مع الثورة الصناعية، ستخلق وظائف مختلفة وربما وظائف أفضل. ويعتبر النقاش حول تأثير التكنولوجيا على سوق العمل نقاشًا قديمًا، والمخاوف التي تخلقها التكنولوجيا اليوم مماثلة لتلك التي ولدتها الثورة الصناعية. على سبيل المثال، حلت ميكنة الغزل والنسيج محل الوظائف الروتينية اليدوية، وساهم التقدم التكنولوجي في العالم منذ عام 1980 في انخفاض الوظائف ذات المهام الروتينية، كما أوضح أوتور وآخرون (Autor et al. 2003). ويساهم التقدم التكنولوجي غالبًا في نمو الإنتاجية، فضلًا عن خلق وظائف ذات جودة أفضل ومستويات معيشة أعلى. ويمكن أن تؤدي إلى المزيد من استبدال الوظائف وخلقها، بدلًا من تدميرها ونزوح العمال. على سبيل المثال، يجادل اكيمجولو وريستريبو (Acemoglu and Restrepo 2018,) بأنه يمكن موازنة الوظائف التي تحل هذه التكنولوجيا الجديدة محلها بالوظائف التي قد تخلقها. ويجادل المؤلفون بأن عملية التشغيل الآلي (التي ستحل محل العمالة بتقنية أرخص)، ستقلل من تكلفة إنتاج المهام التي تشتغل آليًا، وستزيد الإنتاجية، وبالتالي يزيد الطلب على المهام والعمالة التي لا تشغل آليًا. وتشير دراسة أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2018 إلى أنه في حين يمكن فقدان 75 مليون وظيفة بحلول عام 2022 بسبب التشغيل الآلي، يمكن خلق 133 مليون وظيفة جديدة خلال نفس الفترة، مما يعني أنه بحلول عام 2022، ستساهم الثورة التكنولوجيا في خلق 58 مليون وظيفة.

ومع ذلك، قد يكون استخدام الأنماط التاريخية للتنبؤ بالمستقبل نهجًا محدودًا، إذا أخذنا في الاعتبار الاختلافات المهمة بين الثورة الصناعية والثورة التكنولوجية الحالية. حيث تختلف تلك الثورتان في مستويين على الأقل: وتيرة الابتكار، والأثر على تنظيم العمل والقدرة التفاوضية للعمال. وكما نُوقش أعلاه، تعتبر وتيرة الابتكار هائلة وغير مسبوقة، أُتيحت من خلال بنية تحتية رقمية متطورة، ونمو القدرة التكنولوجيا بمقدار كبير لتخزين البيانات والمعلومات ومعالجتها. وتغذي القدرة المتزايدة لأجهزة الكمبيوتر والروبوتات التنبؤات بأن أجهزة الكمبيوتر والآلات ستكون في يوم ما قادرة على استبدال العمالة البشرية بالكامل، في كلٍ من المهام والمهارات المعرفية وغير المعرفية. ومن حيث تنظيم العمل، أتاحت الثورة الصناعية الأولى تشكيل خطوط إنتاج منظمة حيث يعتمد على نتائج بعضهم البعض ويشتركون في سلسلة مهام مدبرة ومنسقة. وقد مكن ذلك العمال في نهاية المطاف من التنظيم من خلال تشكيل النقابات العمالية والمنظمات العمالية. ومن المتوقع أن تؤدي الثورة التكنولوجية الحالية إلى تجزأت العمالة وعزل العمال، وخاصةً داخل قطاع الخدمات والقطاعات التي تحولت إلى قطاعات رقمية بقدر كبير. وأدت أزمة كوفيد-19 بالفعل إلى تعطيل تنظيم العمل، حيث يُنجز جزء كبير من الوظائف عن بُعد وعبر الإنترنت، حتى لو كانت غالبًا وظائف أصحاب

الياقات الزرقاء في البلدان مرتفعة الدخل. ومن المتوقع أن يزداد هذا الاتجاه أن تستمر الثورة التكنولوجية، مع زيادة العمالة المجزأة والنائية، وانخفاض فترة عمل العمال. على سبيل المثال، يتميز قطاع الخدمات بالفعل بمؤسسات أصغر وتراجع عدد ساعات عمل العمال (كورينك وستيغليتز، Korinek and Stiglitz 2021,) ومن المتوقع أن تؤدي الثورة التكنولوجية إلى مزيد من القوة الاحتكارية للشركات المتميزة، مما سيؤدي في النهاية إلى تقليل التفاوضية للعمال، وسيزيد من قوة احتكار الشراء لأصحاب العمل في سوق العمل (كورينك واكسوان، 2017؛ كورينك وستغليتز، Korinek and Xuan Ng, 2021) (Korinek and Stiglitz, 2017; 2021).

4.2.2 كيف ينطبق ذلك على البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، بما في ذلك بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط؟

ويرتبط تأثير التكنولوجيا، للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، بسؤال مركزي وحاسم آخر: هل ستبطئ هذه التكنولوجيا عملية التقارب أو تسرعها، وهل سيوفر ذلك فرصة لهذه البلدان « للقفز» وسد الفجوات الإنتاجية وفجوات المعرفة بينها وبين البلدان مرتفعة الدخل؟ ومن المرجح، أن توفر تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي العمالة، مما يقلل من الميزة التنافسية الرئيسية التي تتمتع بها معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (كورينك وستغليتز، Korinek and Stiglitz 2021,). حيث قد تؤدي هذه التكنولوجيا إلى مكاسب إنتاجية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل التي تتبناها؛ ومع ذلك، تقلل فرص خلق وظائف في الصناعات التحويلية، خاصة للعمال غير المهرة ومتوسطي المهارات. وبالإضافة لذلك، قد تكافح الشركات في البلدان غير الصناعية للقفز واستخدام التكنولوجيا الجديدة، بالنظر إلى انخفاض التطور في النظم البيئية للصناعات التحويلية والخدمات في هذه البلدان (هالوارد-دريمير ونايار، 2017 Hallward-Driemeier and Nayyar,). ولذلك، يوجد قلق من أن لا تؤدي الثورة التكنولوجية إلا إلى إبطاء عملية التقارب وزيادة الفجوة مع البلدان مرتفعة الدخل، وأن يصبح نموذج النمو الذي تقوده الصناعات التحويلية أقل جدوى.

ويعتبر الدافع الرئيسي للقلق بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل هو الاتجاه نحو «تحويل الأنشطة إلى وجهات أقرب» أو «إرجاعها إلى داخل البلاد» والتي يتيحها التشغيل الآلي، وقد سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على ذلك الاتجاه. وعلى عكس نقل الأنشطة إلى الخارج، ففي تحويل الأنشطة إلى وجهات أقرب، يتم إعادة الإنتاج وجهات أقرب، وفي إرجاع الأنشطة إلى داخل البلاد يتم إرجاع الإنتاج إلى داخل البلدان مرتفعة الدخل. ويشمل ذلك الإنتاج في الصناعات التحويلية كثيفة العمالة. وستنخفض تكلفة التكنولوجيا الجديدة التي من المتوقع أن تتسبب اضطراب في قطاع الصناعات التحويلية، وبذلك قد تصبح مواقع الأنشطة البعيدة أقل جاذبية لبضائع الصناعات التحويلية المختلفة. وقد يؤدي انخفاض التكلفة أيضًا إلى زيادة الحجج السياسية والضغط لإعادة الأنشطة إلى داخل البلاد في الاقتصادات الصناعية (باغسي دو ماتو، Bárcia de Mattos 2020,؛ البنك الدولي، 2016). ويشير الاتحاد الأوروبي (2021) إلى أن الاتجاه نحو إعادة الأنشطة إلى داخل البلاد تدفعه عدة عوامل، بما في ذلك زيادة التكاليف في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، والاستهانة بتكلفة إتمام الأنشطة خارج البلاد، والحاجة إلى أن يكون الإنتاج أقرب إلى الأسواق، والتي أبرزتها أزمة كوفيد-19 وتسبب اضطراب في سلاسل التوريد. ويُترجم هذا الاتجاه إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وتشمل بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي انخفاض عدد الوظائف التي يتوقع أن تخلقها الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإتمام الأنشطة خارج البلاد. وفي نهاية المطاف، قد يؤدي هذا إلى إبطاء عملية التقارب واللحاق بالتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، فلن يؤدي ذلك على زيادة عدم المساواة بين البلدان، ولكن أيضًا زيادتها داخل البلدان، حيث تلعب الصناعات التحويلية دورًا كبيرًا في التحول الهيكلي والحد من عدم المساواة بين العمال.

ركزت الدراسات التي تحاول تقييم التأثير المحتمل للتكنولوجيا على سوق العمل بشكل أساسي على البلدان مرتفعة الدخل؛ ومع ذلك، حاولت بعض الدراسات استخدام منهجيات مختلفة للتنبؤ بالتأثير على البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل وتقييمه. فعلى سبيل المثال، يستخدم تشانج وهيونا (Chang and 2016 Huynh,) نفس المنهجية مثل فراي واوزبورن

(Frey and Osborne 2013,) لتقدير عدد الوظائف الأكثر عرضة لخطر التشغيل الآلي في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ووجدوا أن ثلاث منت كل خمس وظائف تكون "أكثر عرضة لخطر التشغيل الآلي»، وسلطوا الضوء على الاختلافات في التأثير بين البلدان مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل. ويستخدم البنك الدولي أيضًا نفس المنهجية التي استخدمها فراي واوزبورن (Frey and Osborne 2013,) لتقييم مخاطر التشغيل الآلي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ووجد نتائج مماثلة لنتائج تشانج وهيونا (Chang and Huynh2016,). ويشير التقرير إلى أن نسبة الوظائف المعرضة لخطر التشغيل الآلي أعلى في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل منها في البلدان مرتفعة الدخل. وعلى وجه التحديد، تبلغ نسبة الوظائف المعرضة لخطر التشغيل الآلي 77% من جميع الوظائف في الصين، و69 في المائة في الهند، وأكثر من 80 في المائة في إثيوبيا وأكثر من 70% في بنغلاديش والصين والسلفادور وغواتيمالا ونيبال. وتركز دراسة أجرتها شركة ماكينزي على تقييم مخاطر التشغيل الآلي في ستة بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: البحرين ومصر والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (ماكينزي، McKinsey 2018,). وتستخدم الدراسة منهجية مماثلة، ولكنها تتضمن أيضًا المستوى الحالي لاعتماد التكنولوجيا، لتقييم مخاطر التشغيل الآلي. ووجدت أنه في هذه البلدان الستة، يمكن تشغيل 45 في المائة من الوظائف الحالية آليًا، وتكون مصر أكثر البلدان عرضةً لخطر التشغيل الآلي، بنسبة 48 في المائة. وتسلط الدراسة الضوء على زيادة مخاطر التشغيل الآلي في الأنشطة التي تتطلب مهارات منخفضة ومتوسطة. ومع ذلك، توضح الدراسة أيضًا إمكانية خلق التكنولوجيا لوظائف، مع احتمال ظهور «وظائف وسطية» لمساعدة الآلات، ويمكن أن يؤديها البشر. ولكن، كما نوقش سابقًا، يجب قراءة النتائج باستخدام منهجية فراي وأوزبورن بحذر، حيث قد تكون هناك مبالغة في تقدير نسبة المهام الروتينية داخل الوظائف وعدم مراعاة لإمكانية استبدال الوظائف بالتكنولوجيا. فعلى سبيل المثال، طبق أحمد وتشين (Ahmed and Chen 2017,) نفس المنهجية التي اتبعها أرنتز وآخرون (Arntz et al 2016,) من خلال تقسيم الوظائف إلى مهام ذات مستويات مختلفة من الروتين، ووجدوا أن نسبة 2 في المائة إلى 8 في المائة فقط من الوظائف في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أكثر عرضة لخطر التشغيل الآلي. يدرس البنك الدولي (2016) في التأثير التاريخي للتكنولوجيا على سوق العمل ووجد أنه بين عامي 1995و2012 انخفضت نسبة الوظائف الروتينية منخفضة وعالية المهارة بمقدار 8 نقاط مئوية فقط في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، بينما زادت نسبة الوظائف غير الروتينية في معظم البلدان. ويشير ذلك إلى تأثر الوظائف الروتينية سلبيًا بالتحسينات التكنولوجية، ولكن على نطاق وحجم أقل بكثير من تلك التي أظهرتها الدراسات باستخدام منهجية فراي واوزبورن (Frey and Osborne 2013,). ومع ذلك، وكما ذكرنا سابقًا، من المهم إيضاح أن وتيرة الابتكار التكنولوجي والتغيير الحاليين غير مسبوقين لدرجة أن الاتجاه التاريخي قد لا يستمر في المستقبل. وعمومًا، يوجد حاجة إلى تحسين فهم تأثير التكنولوجيا في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ويمكن القيام بذلك من خلال دراسة الاتجاهات والديناميكيات المختلفة، مثل تطور سلاسل القيمة العالمية والتجارة واتجاهات تحويل الأنشطة إلى الوجهات القريبة وإعادتها إلى داخل البلاد من بين أمور أخرى. ويجب ايضًا مراعاة إمكانية استبدال الوظائف وخلقها، بدلًا من التركيز على إزاحة الوظائف فقط.

كما ذكرنا سابقًا، سيؤثر التقدم التكنولوجي على جميع قطاعات الاقتصاد. ويشكل تهديد التشغيل الآلي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل مصدر قلق أكبر داخل قطاع الصناعات التحويلية، بالنظر إلى الدور التاريخي الذي لعبه هذا القطاع في التحول الهيكلي. واستوعبت الصناعات التحويلية في التاريخ العمالة ذات المهارات المنخفضة في الغالب، ويعتبر هذا أحد المزايا النسبية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، التي تقوم بمهام متكررة أكثر عرضة للتشغيل الآلي. في الصناعات التحويلية، من المتوقع أن تؤدي ثلاث تكنولوجيات إلى حدوث اضطراب في الصناعة: الروبوتات والذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد وإنترنت الأشياء. ويمكن الجمع بين هذه التكنولوجيات التي من المرجح تبينها بالتوازي، للاستجابة للطلب المتزايد على المنتجات المخصصة والفردية في مختلف القطاعات.

ومن المتوقع أن تكون الروبوتات والذكاء الاصطناعي أكثر التكنولوجيات تسببًا في اضطراب. حيث يوفر الذكاء الاصطناعي، ويشمل التعلم الآلي، أجهزة الكمبيوتر والروبوتات بمهارات لم تكن متوفرة فيهم قبل عقد من الزمن، مثل القراءة والكتابة والتحدث والتعرف على الأنماط. وتنمو تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بمعدل سريع، كما يتضح من عدد براءات اختراع الذكاء الاصطناعي، التي زادت بمقدار أربعة أضعاف على الأقل بين عامي 2012 و2016 (منظمة العمل الدولية، 2018ب). وقد يؤدي تطور هذه التكنولوجيا إلى أن تصبح أجهزة الكمبيوتر والروبوتات كيانات خاصة بنفسها (كورنيك،Korinek 2019,)، مع مستوى معين من الاستقلالية واتخاذ القرارات التي يتيحها التعلم الآلي. وستسمح هذه المهارات لأجهزة الكمبيوتر والروبوتات بالمشاركة في المهام التي تؤديها عادةً العمالة البشرية. وتشير الوتيرة الحالية للابتكار ومستوى تطور الذكاء الاصطناعي إلى أن تصبح نسبة المهام التي يمكن أن تؤديها هذه التكنولوجيا عالية نسبيًا. وكما أوضح كورينك وستغليتز (Korinek and Stiglitz 2021,)، إذا تمكنت أجهزة الكمبيوتر والآلات من المشاركة في جميع المهام التي تؤديها عادةً العمالة، فستصبح العمالة البشرية زائدة عن الحاجة ولا صلة لها. ومع ذلك، فإن هذا غير مرجح إلى حد كبير، حيث لا يتم تشغيل بعض المهارات والمهام آليًا أو تنفيذها بواسطة الآلات بسهولة، ويشمل ذلك المهارات غير المعرفية أو «الشخصية»، مثل حل المشكلات والعمل الجماعي والتفكير الإبداعي وما إلى ذلك. ويقلل ذلك من احتمالية السيناريو المتطرف الذي بموجبه يكون الابتكار موفر للعمالة بالكامل. وتعتبر المتغيرات الرئيسية المحددة لمقدار العمالة التي ستحل هذه التكنولوجيا محلها هي: (أ) تكلفة هذه التكنولوجيا مقارنة بتكلفة العمالة البشرية، و(ب) مستوى الكفاءة ومكاسب الإنتاجية التي توفرها هذه التكنولوجيا.

ومن المتوقع أيضًا أن تؤثر الطباعة ثلاثية الأبعاد تأثيرًا كبيرًا على قطاع الصناعات التحويلية، من خلال تقليل تكلفة قطع الآلات وإحداث اضطراب في سلاسل التوريد في ذلك القطاع. وتُستخدم الطباعة ثلاثية الأبعاد حاليًا في العديد من القطاعات، بما في ذلك قطاع السيارات، ويوجد لها مزايا كبيرة تشمل سرعة عالية في التسليم ومستوى عالٍ من التخصيص وإضفاء الطابع الشخصي. ومع انخفاض تكلفة التكنولوجيا وصلابتها، سيزداد استخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد للوصول إلى قطع الآلات والمكونات الضرورية للإنتاج، وسيؤدي ذلك إلى التسبب في اضطراب وسائل الإنتاج الحالية. على سبيل المثال، يمكن للطباعة ثلاثية الأبعاد تحسين إنتاج مكونات السيارات والبلاستيك والأحذية وغيرها (البنك الدولي، 2016). ويمكن أن يمثل ذلك ميزة كبيرة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ميزة كبيرة. من خلال خفض تكلفة الوصول إلى الآلات ووسائل الإنتاج، وزيادة توافرها، وقد تزيد قدرة الشركات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على الاشتراك في الإنتاج الصناعي. ومع ذلك، يتطلب التلاعب بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد مستوى عاليًا من المهارة وهو غير متوفر حاليًا في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وقد يؤدي ذلك إلى ظهور محاور لأنشطة الطباعة ثلاثية الأبعاد في البلدان مرتفعة الدخل.

من المتوقع أيضًا أن يؤثر إنترنت الأشياء تأثيرًا كبيرًا على قطاع الصناعات التحويلية وتطوره في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. ويشير إنترنت الأشياء إلى التكنولوجيا التي تتيح جمع البيانات وتفسيرها وتحليلها دون تدخل بشري. وسيقدم إنترنت الأشياء رؤية مفصلة في الوقت الفعلي لجميع عمليات الصناعات التحويلية، مما يتيح مراقبتها وتحسينها. وسيمكن ذلك من التحسين المستمر لسلسة الإنتاج، مما يؤدي إلى مكاسب في الإنتاجية والجودة والكفاءة، ويمكن أن يؤثر فعليًا على جميع القطاعات. ومن المتوقع أيضًا، أن تخلق هذه التكنولوجيا مجموعة جديدة من الخدمات والوظائف، التي ستهدف إلى استخدام كمية كبيرة من البيانات التي يتم إنشاؤها. وفي النهاية، من المتوقع أن تؤدي هذه التكنولوجيا إلى زيادة الطلب على العمالة ذات المهارات العالية، مثل المهندسين وعلماء البيانات والمبرمجين وما إلى ذلك، وتقليل الطلب على العمالة ذات المهارات المنخفضة.

في الصناعات التحويلية، تتعرض قطاعات مختلفة لتهديد التشغيل الآلي بطرق مختلفة. ويحدد هالوارد-درايمير ونايار (Hallward- 2017 Driemeier and Nayyar,) معدات السيارات ووسائل النقل والأدوية والإلكترونيات ومكونات

السيارات باعتبارها القطاعات الأكثر تعرضًا للتشغيل الآلي في الصناعات التحويلية. ووفقًا للتقرير نفسه، تكون هذه القطاعات أيضًا الأكثر عرضةً للاضطراب بسبب تكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد، مما قد يؤدي إلى مستوى عال من إعادة الأنشطة إلى داخل البلاد في هذه القطاعات. وتوجد بعض الأدلة على تنفيذ التشغيل الآلي بالفعل في صناعة السيارات والإلكترونيات. ووفقًا للاتحاد الدولي للروبوتات، تعد صناعات السيارات والإلكترونيات من بين الصناعات التي اشترت معظم الروبوتات على مدار السنوات الماضية. في عام 2019، حلت صناعة الإلكترونيات محل صناعة السيارات كقطاع رائد في تركيبات الروبوتات الصناعية، حيث شكلت صناعة الإلكترونيات حوالي 34 في المائة من جميع تركيبات الروبوتات الصناعية، ومثلت صناعة السيارات حوالي 28 في المائة.[74] ومن المتوقع أن تستمر أهمية هاتين الصناعيتين اللتين تعتمدان على الروبوتات الصناعية والتكنولوجيا في النمو في السنوات القادمة حيث تقوم البلدان مرتفعة الدخل بشراء وتركيب الروبوتات. وتعتبر هذه القطاعات مهمة نسبيًا في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، وقد منحتها بعض بلدان المنطقة الأولوية في خططها التنموية، حيث تزيد حصتها من الاستثمار والتجارة في بلدان مثل المغرب وتونس والأردن.

ويكون قطاع المنسوجات والملابس، وهو قطاع مهم خاصةً للتحول الهيكلي في البلدان النامية، وتشمل بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، محميًا بدرجة أكبر من مخاطر التشغيل الآلي. حيث تاريخيًا أدى التطور التكنولوجي إلى تعطيل بعض أجزاء سلسلة القيمة في هذا القطاع، وخاصة سلسلة قيمة المنسوجات. ومع ذلك، تشير الأدلة الحالية إلى أنه من غير المتوقع أن يتم تشغيل هذا القطاع آليًا بدرجة عالية، ولا سيما سلسلة قيمة الملابس. على سبيل المثال، يشير ابنك الدولي (2016) إلى أن علامات تعرض هذا القطاع للتشغيل الآلي ضعيفة جدًا، حيث يوجد حاليًا استخدام منخفض للروبوتات في الصناعة. ويشير التقرير أيضًا إلى أن إعادة الأنشطة إلى داخل البلاد على نطاق واسع داخل هذا القطاع أمر غير مرجح، على الرغم من الزيادة المحتملة في الاعتماد على الطباعة ثلاثية الابعاد خاصةً في صناعة الأحذية، مدفوعًا بزيادة الطلب على إضفاء الطابع الشخصي على المنتج. وقد أكدت دراستان تحاولان تقييم المستوى الحالي للتشغيل الآلي داخل قطاع المنسوجات والملابس هذا التنبؤ. على سبيل المثال، يتبنى بارشاو وهاوج (Parschau and Hauge 2020) نهجًا نوعيًا لتقييم تأثير التشغيل الآلي على صناعة الملابس في جنوب إفريقيا ولتحسين فهم كيفية تطبيق التشغيل الآلي على البلدان النامية. وجد المؤلفون، في مقابلات مع 26 من مديري الشركات في الصناعة والمسؤولين الحكوميين والنقابيين، أن التشغيل الآلي له حتى الآن تأثير محدود للغاية في جنوب إفريقيا، ومن المتوقع في الواقع أن تؤثر تأثيرًا إيجابيًا إلى حد ما على سوق العمل من خلال زيادة إنتاجية الشركات. وأجابت الشركات التي أجريت معها المقابلات أن بعض المهام لا يمكن تشغيلها آليًا، وسيكون التشغيل الآلي لها بطيء نسبيًا وتدريجيًا بالنظر إلى انخفاض تكاليف العمالة في صناعة الملابس عن تكلفة التكنولوجيا. ويعد ذلك قيدًا كبيرًا على التشغيل الآلي. ويشير إلى أن تأثير التشغيل الآلي والتكنولوجيا الجديدة على سوق العمل في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لا يزال غير واضح، وقد يستهان بأهمية استبدال الوظائف وإمكانية خلق هذه التكنولوجيا. وبالمثل، استخدم باغسي دو ماتو وآخرون (Bárcia de Mattos et al. 2020) سلسلة من المقابلات المتعمقة مع 11 ممثلًا لأربع علامات تجارية رائدة في الصناعة لتقييم الاستخدام الحالي والمستقبلي لتكنولوجيا التشغيل الآلي في هذا القطاع. ويركزون على الصناعات التحويلية للملابس بدلًا من المراحل الأولى من سلسلة القيمة في القطاع. ووجد المؤلفون أن التشغيل الآلي في الصناعات التحويلية للملابس محدود حاليًا، حيث يتركز التشغيل الآلي إما في سلسلة قيمة المنسوجات، أو في العمليات اللوجستية والتوزيع. ووجد المؤلفون أيضًا أن أحد القيود الأساسية للتشغيل الآلي في الصناعات التحويلية للملابس هو قيد فني، حيث لا تسمح التكنولوجيا الحالية بمعالجة مرنة للأقمشة التي تتطلب مهارة عالية، بما في ذلك عملية الخياطة. ووجد المؤلفون أيضًا أن التكلفة الحالية للتكنولوجيا تشكل قيدًا على التشغيل الآلي في هذا القطاع، مع الأخذ في الاعتبار انخفاض تكلفة العمالة وهوامش الربح الضئيلة جدًا في هذا القطاع. وأخيرًا، وجدت الدراسة أنه من غير المرجح أن يؤثر التشغيل الآلي والتكنولوجيا تأثيرًا سلبيًا ملحوظًا على التشغيل في

[74] الاتحاد الدولي للروبوتات، ملخص تنفيذي، الروبوتات العالمية ٢٠٢٠ الروبوتات الصناعية.

القطاع، وأنه بدلًا من الاستغناء التام عن الوظائف، قد تخلق التكنولوجيا «وظائف وسطية» جديدة لتحسين التعاون بين العاملين والآلة. ومع ذلك، ستحتاج مهارات العمال إلى التطور حتى يكونوا مستعدين للوظائف الوسطية وقادرين على التعامل مع زيادة التعاون المتوقع بين العامل والآلة.

سيتم تحديد تأثير هذه التكنولوجيا على سوق العمل، والطريقة التي ستستفيد بها البلدان من هذه الثورة المستمرة، من خلال أربع متغيرات رئيسية على الأقل، والتي ستؤثر على تكاليف التكيف المحتملة في الاقتصادات المختلفة: (أ) وتيرة الابتكار العالمي والتغير التكنولوجي، الذي ينمو باطراد حاليًا، (ب) مستوى البنية التحتية الرقمية في كل بلد، (ج) مستوى المهارات والاستعداد التكنولوجي في كل بلد و(د) معدل استيعاب الشركات للتكنولوجيا، على الصعيد العالمي وفي كل بلد. وسيتأثر معدل استيعاب الشركات للتكنولوجيا، في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وحول العالم، بتكلفة التكنولوجيا مقارنة بتكلفة العمالة. وسيتأثر أيضًا المعدل باعتماد المستويات الحالية لرأس المال البشري داخل الشركات، وقدرتها على فهم هذه التكنولوجيا والاستثمار فيها واعتمادها. ويؤثر معدل استيعاب الشركات تأثيرًا كبيرًا على إمكانية التشغيل الآلي. ويسلط البنك الدولي (2019) الضوء على انتشار استخدام الهاتف المحمول على سبيل المثال انتشارًا أسرع من التكنولوجيا السابقة، وأسرع من الإنترنت. ومع ذلك، أدت أزمة كوفيد-19، في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، إلى تسريع استخدام الشركات للمنصات الرقمية، فضلًا عن إدراجها في الاقتصاد الرقمي. على سبيل المثال، تشير نتائج المسوح للشركات عالية التردد التي أجراها البنك الدولي إلى زيادة الشركات التي تستخدم المنصات الرقمية لأنشطتها (الجدول 44) في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات.

◀ الجدول 44: حصة الشركات التي بدأت أو زادت من استخدام المنصات الرقمية خلال أزمة كوفيد- 19 (لا توجد شركات متناهية الصغر) يونيو-أغسطس 2020

البلد	القطاع	نسبة الشركات
الأردن	الصناعات التحويلية	38.4
	تجارة التجزئة	36.8
	خدمات أخرى	38.4
المغرب	الصناعات التحويلية	28.6
	تجارة التجزئة	28.2
	خدمات أخرى	30.9
الأراضي الفلسطينية المحتلة	الصناعات التحويلية	8.4
	تجارة التجزئة	21.8
	خدمات أخرى	41.5
تونس	الصناعات التحويلية	34.4
	تجارة التجزئة	27.5
	خدمات أخرى	32.9

المصدر: مسح البنك الدولي للشركات عالية التردد لعام 2020.

وبشكل عام، من الصعب للغاية تقييم تأثير هذه التكنولوجيا على سوق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث تعتمد على العديد من المتغيرات والديناميكيات الموضحة أعلاه. ومع ذلك، يسهل تقييم كيف ستشكل التكنولوجيا الطلب على المهارات، عن تقدير تأثيرها على فقدان الوظائف. ويبدو أنه يوجد إجماع على دور رأس المال البشري في مستقبل العمل، وأن أكبر اضطراب ناتج عن التغيير التكنولوجي من المحتمل أن يكون على الطلب على المهارات. وكما نوقش أعلاه، يرجح أن تُشغل المهام الروتينية آليًا، مما يقلل من الطلب على العمال ذوي المهارات المنخفضة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تكتسب المهارات الشخصية وغير المعرفية أهمية وزخمًا، حيث من غير المحتمل أن تصبح آلية، مما سيزيد من الطلب على هذه المهارات وجودتها. لذلك، سوف تلعب جودة رأس المال البشر وتكوينه في بلدان البحر الأبيض المتوسط، وكذلك مستوى الاستثمار لإعداد العمال في هذه البلدان للثورة التكنولوجية، دورًا مهمًا في تكييف اقتصاداتها مع مستقبل العمل. وستحدد هذه المتغيرات المهمة إذا كانت بلدان المنطقة ستشهد المزيد من إزاحة الوظائف، أو استبدال الوظائف وخلقها.

يحتاج صناع السياسات في المنطقة على مواءمة السياسات الصناعية والتجارية استباقيًا مع الثورة التكنولوجية. ويشمل ذلك تصميم سياسات تعليم وتدريب مبادرة واستباقية وتنفيذها لإعداد القوى العاملة للاضطرابات القادمة في سوق العمل. ويوجد حاجة للاستثمار في تطوير المهارات الرقمية والمهارات الشخصية لجميع العمال، بما في ذلك العمال ذوي المهارات المتدنية، وهم أكثر المتضررين من الثورة التكنولوجية.

إخلاء مسؤولية

تم إنتاج هذا الإصدار بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ومحتوى هذا الإصدار هو مسؤولية المؤلفين وحدهم ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي..

لا تنطوي التسميات المستخدمة في إصدارات منظمة العمل الدولية، المتوافقة مع ممارسات الأمم المتحدة، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي منطقة،أو أي إقليم، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

تقع مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات والدراسات وغيرها من المساهمات الموقعة على عاتق مؤلفيها وحدهم، ولا يشكل النشر مصادقة من قبل مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

لا تعني الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن عدم ذكر شركة أو منتج تجاري أو عملية معينة ليس علامة على رفضها.

المراجع

Abugattas-Majluf, Luis. 2012. "Jordan: Model Reformer without Upgrading?". St Comp Int Dev 253–231 :47.

Achy, Lahcen. 2013. "Structural Transformation and Industrial Policy in Morocco". Economic Research Forum Working Paper 796.

Ahmed, Syud Amer, and Pinyi Chen. 2017. Emerging Technologies Manufacturing, and Development: Some Perspectives for Looking Forward. Unpublished manuscript, World Bank.

Acemoglu, Daron and David Autor. 2011. «Skills, Tasks and Technologies: Implications for Employment and Earnings.» In Handbook of Labor Economics 4.

Acemoglu, Daron and James Robinson. 2012. Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty. New York: Crown.

Acemoglu, Daron and Pascual Restrepo. 2018. "Artificial Intelligence, Automation and Work", NBER Working Paper 24196.

Aiginger, Karl and Dani Rodrik. 2020. "Rebirth of Industrial Policy and an Agenda for the Twenty-First Century". Journal of Industry, Competition and Trade 207–189 :20.

Akgüç, Mehtap, Cinzia Alcidi and Mattia Di Salvo. 2020. Brain Drain in Southern Mediterranean countries: Evidence, Challenges and Policies. EMNES Policy Paper 012.

Alomari, Mohammad and Nahil Saqfalhait. 2015. "Analyzing the Structure of Jordanian Pharmaceutical Industry". European Journal of Social Sciences 49 104–91 :(1).

Alvaredo, Facundo, Lucas Chancel, Thomas Piketty, Emmanuel Saez and Gabriel Zucman. 2018. "The Elephant Curve of Global Inequality and Growth". AEA Papers and Proceedings –103 :108 108.

Al-Wadi, Mahmoud Hussein. 2017. "The Impact of Trade Liberalisation on Women Employment in Middle East Countries". European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences 94.

Arntz, Melanie, Terry Gregory, and Ulrich Zierahn. 2016. "The Risk of Automation for Jobs in OECD Countries: A Comparative Analysis". OECD Social, Employment and Migration Working Paper 189.

Arouri, Hassen, Leila Baghdadi and Bob Rijkers. 2019. "State Capture in Ben Ali›s Tunisia". In Crony Capitalism in the Middle East: Business and Politics from Liberalization to the Arab Spring, edited by Ishac Diwan, Adeel Malik and Izak Atiyas, 204–173. Oxford, United Kingdom: Oxford University Press.

Assaad, Ragui and Ghada Barsoum. 2019. "Public Employment in the Middle East and North Africa". IZA World of Labor 463.

Atallah, Sami and Ilina Srour. 2014. "The Emergence of Highly Sophisticated Lebanese Exports in the Absence of an Industrial Policy". Economic Research

Baymul, Cinar and Kunal Sen. 2020. "Was Kuznets Right? New Evidence on the Relationship between Structural Transformation and Inequality". The Journal of Development Studies :(9)56 1662–1643.

Begga, Cherif and Abdelhamid Merghit. 2014. "Attempts to Industrial Reforms in Algeria: Do They Fit the Logic of Globalization?" Topics in Middle Eastern and African Economies 113–¬96 :(1)16.

Ben Salem, Mélika Ben and Chahir Zaki. 2019. "Revisiting the Impact of Trade Openness on Informal and Irregular Employment in Egypt". Economic Research Forum Working Paper 1107.

Bollard, Albert, David.McKenzie, Melanie Morten, Hillel Rapoport. 2009. "Remittances and the Brain Drain Revisited: The Microdata Show that More Educated Migrants Remit More". IZA Discussion Paper 4534.

Bowles, Jeremy. 2014. "The Computerisation of European Jobs". Bruegel (blog), July 17, www.bruegel.org/07/2014/the-computerisation-of-european-jobs/.

Brambilla, Irene , Nicolas Depetris Chauvin and Guido Porto. 2015. "Wage and Employment Gains from Exports: Evidence from Developing Countries". CEPII Working Paper 28, December.

Bruhn, Miriam. 2016. "Policies for SME Growth: What Works, What Doesn't?" Presentation. http://pubdocs.worldbank.org/en/269861478801095302/Policies-for-SME-Growth.pdf.

Forum Working Paper 876.

Atkin, David, Amit K. Khandelwal and Adam Osman. 2017. "Exporting and firm performance: Evidence from a Randomized Experiment". The Quarterly Journal of Economics 615–551 :(2) 132.

Attari, Ali, Ronja Schiffer, Mohamed Hegazy, Hazem Zureiqat, Rami Semaan, and Sameer Abu-Eisheh. 2018. "The Mobility Transition in the MENA region". Friedrich Ebert Stiftung Comparative Policy Perspectives.

Autor, David H., Frank Levy and Richard J. Murnane. 2003. "The Skill Content of Recent Technological Change: An Empirical Exploration". The Quarterly Journal of Economics 1333–1279 :(4) 118.

Ayyagari, Meghana, Asli Demirguc-Kunt, and Vojislav Maksimovic. 2011. "Small vs. Young Firms across the World Contribution to Employment, Job Creation, and Growth". World Bank Policy Research Working Paper 5631.

Baghdadi, Leila, Sonia Ben Kheder and Hassen Arouri. 2017. "In Search of a New Development Model for Tunisia: Assessing the Performance of the Offshore Regime". Economic Research Forum Working Paper 1118.

Baldwin, Richard. 2009. "The Great Trade Collapse: What Caused It and What Does It Mean?" CEPR, VoxEUorg.

Bárcia de Mattos, Fernanda, Sukti Dasgupta, Xiao Jiang, David Kucera and Ansel Schiavone. 2020. Robotics and Reshoring: Employment Implications for Developing Countries, ILO.

home? Backshoring of Manufacturing Activities and the Adoption of Industry 4.0 Technologies". Journal of World Business 6) 54).

Dasgupta, Dipak, Mustapha Kamel Nabli, Christopher Pissarides and Aristomene Varoudakis. 2002. "Making Trade Work for Jobs: International Evidence and Lessons for MENA". World Bank and London School of Economics working paper.

Decreux Yvan and Julia Spies. 2016. "Export Potential Assessments - A methodology to identify export opportunities for developing countries."

Dimova, Ralitza, Sara Elder, and Karim Stephan. 2016. "Labour Market Transitions of Young Women and Men in the Middle East and North Africa". ILO, Work for Youth Publications Series 44.

European Commission. 2021. Ex-post Evaluation of the Impact of Trade Chapters of the Euro-Mediterranean Association Agreements with Six Partners.

European Training Foundation. 2006. Employment Policy Reforms in the Middle East and North Africa: Selected Issues on the Functioning of the Labour Market.

European Union. 2021. Post Covid19-Value Chains: Options for Reshoring Production back to Europe in a Globalised Economy.

Elder, Sara. 2015. "What Does NEETs Mean and Why Is the Concept So Easily Misinterpreted?". ILO, Work for Youth Technical Brief No. 1.

Building Markets. 2020. The Impact of COVID19- on Small Businesses in Jordan.

Casacuberta, Carlos, Gabriela Fachola and Nestor Gandelman. 2004. "The Impact of Trade Liberalization on Employment, Capital and Productivity Dynamics: Evidence from the Uruguayan Manufacturing Sector". Journal of Policy Reform 248–225 :(4)7.

Chang, Ha-Joon. 1997. "Evaluating the Current Industrial Policy of South Africa". Transformation: Critical Perspectives on Southern Africa 72–36:51.

Chang, Jae-Hee, and Phu Huynh. 2016. The Future of Jobs at Risk of Automation. ILO, Bureau for Employers' Activities, Working Paper 9.

Charfeddine, Lanouar and Zouhair Mrabet. 2015. "Trade Liberalization and Relative Employment: Further Evidence from Tunisia". Eurasian Business Review 202–¬173 :(1)5.

Chavez, Edgar. 2017. "Credit Information and Firms' Access to Finance: Evidence from an Alternative Measure of Credit Constraints". World Bank, Doing Business Research Notes 2.

Chekir, Hamouda and Ishac Diwan. 2015. "Crony Capitalism in Egypt". Journal of Globalization and Development :(2)5 35–1.

Crespi, Gustavo. and Pluvia Zuñiga. 2010. "Innovation and Productivity: Evidence from Six Latin American Countries". IDB Working Paper 218.

Dachs, Bernard, Steffen Kinkel, and Angela Jäger. 2019. "Bringing it all back

Hall, Bronwyn, Jacques Mairesse and Pierre Monhen. 2010. "Measuring the Returns to R&D". In Handbook of the Economics of Innovation, edited by Bronwyn Hall and Nathan Rosenberg, 1082–1033. Amsterdam: Elsevier.

Haltiwanger, John. 2011. "Firm Dynamics and Productivity Growth". European Investment Bank Papers 136–116 :(1)16.

Hallward-Driemeier, Mary and Gaurav Nayyar. 2017. Trouble in the Making? The Future of Manufacturing-Led Development. Washington, D.C.: World Bank.

Hausmann, Ricardo, César A. Hidalgo, Sebastián Bustos Michele Coscia, Alexander Simoes, and Muhammed A. Yıldırım. 2013. The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity. Cambridge, MA: MIT Press.

Hausmann, Ricardo, Tim O'Brien, Miguel Angel Santos, Ana Grisanti, Semiray Kasoolu, Nikita Taniparti, Jorge Tapia and Ricardo Villasmil. 2019. "Jordan: The Elements of a Growth Strategy". Harvard University CID Working Paper Series 2019.346.

Hidalgo, César A. and Ricardo Hausmann. 2009. "The Building Blocks of Economic Complexity". PNAS –10570 :(26)106 10575.

ILO (International Labour Organization). 2011. Trade and Employment: From Myths to Facts.

———. 2017. Impact of Trade on Jobs: Selection of Countries.

———. 2016. llustrated Guidelines

Erdle, Steffen. 2011. "Industrial Policies in Tunisia". German Development Institute Discussion Paper 1.

Ferrali, Romain. 2012. The Maghribi Industrialists: Contract Enforcement in the Moroccan Industry. SE Economic History working paper 12/169.

Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux. 2020. Rapport annuel – 2020.

Frey, Carl Benedikt and Michael A. Osborne. 2013. "The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs to Computerisation?". Oxford Martin Programme on Technology and Employment Working Paper.

Ghali, Sofiance and Mustapha Kamel Nabli. 2020. "Export Diversification and Sophistication and Industrial Policy in Tunisia", Economic Research Forum Working Paper 1415.

Griffith, Rachel, Elena Huergo, Jacques Mairesse, and Bettina Peters. 2006. "Innovation and Productivity Across Four European Countries". NBER Working Paper 12722.

Griffith, Rachel, Stephen Redding and John Van Reenen. 2004. "Mapping the Two Faces of R&D: Productivity Growth in a Panel of OECD Industries". Review of Economics and Statistics 895–883 :(4) 86.

Hahn, Tina and Georgeta Vidican-Auktor. 2018. "Industrial Policy in Morocco and its Potential Contribution to a New Social Contract". German Development Institute Discussion Paper 2018/31.

Strategies for Economic Development". Institute for New Economic Thinking Working Paper Series 146.

Krafft, Caroline, Ragui Assaad and Mohamed Ali Marouani. 2021. "Vulnerable Workers in MENA a Year into the Pandemic". Economic Research Forum Policy Portal (blog).

Krueger, Anne O. 1974. The Political Economy of the Rent-seeking Society. American Economic Review, –291 :(3)64 303.

Kucera, David and Leanne Roncolato. 2011. "Trade Liberalization, Employment and Inequality in India and South Africa". International Labour Review :(2-1)150 41–1.

Kucera, David and Leanne Roncolato. 2016. "The Manufacturing–Services Dynamic in Economic Development". International Labour Review :(2)155 199–¬171.

Lassassi, Moundir and Aysit Tansel. 2020. "Female Labor Force Participation in Five Selected MENA Countries: An Age-Period-Cohort Analysis (Algeria, Egypt, Jordan, Palestine and Tunisia)". IZA Discussion Paper 13814.

Lin, Justin. 2010. "Growth Identification and Facilitation: The Role of the State in the Dynamics of Structural Change". World Bank Policy Research working paper 5313.

Lin, Justin and Celestin Monga. 2014. "Comparative Advantage: The Silver Bullet of Industrial Policy". In The Industrial Policy Revolution I, edited by Joseph Stiglitz and J.Y. Lin, 38–19. for Gender-responsive Employment Intensive Investment Programmes.

———. 2018a. "Skills Policies and Systems for a Future Workforce". Global Commission on the Future of Work, Issue Brief 8#.

———. 2018b. "The Economics of Artificial Intelligence: Implications for the Future of Work". ILO Future of Work Research Paper Series 5.

———. 2020a. Global Employment Policy Review: Employment Policies for Inclusive Structural Transformation.
———. 2020b. COVID19-: Impact on Trade and Employment in Developing Countries. Policy brief.

Joffe, George. 2002. "The Role of Violence within the Algerian economy". Journal of North African Studies, 52–29 :(1)7.

Kchouk, Bilel. 2017. "The 'Former' Economic Elites and the Change of Regime in Tunisia: On the Uncertainty surrounding the Political and Economic Consolidation of Positions", Politix 120 178–157 :(4).

King, Robert G. and Ross Levine. 1993. "Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right". The Quarterly Journal of Economics 37–717 :(3)108.

Korinek, Anton. 2019. The Rise of Artificially Intelligent Agents, working paper, University of Virginia.

Korinek, Antoine and Xuan Ng. 2017. "The Macroeconomics of Superstars".

Korinek, Anton and Joseph E. Stiglitz. 2021. "Artificial Intelligence, Globalization, and

Dani Rodrik. 2003. "When Economic Reform Goes Wrong: Cashew in Mozambique". NBER Working Paper 9117.

McMillan, Margaret and Dani Rodrik. 2011a. "Globalization, Structural Change and Productivity Growth". NBER Working Paper 17143.

McMillan, Margaret and Dani Rodrik. 2011b. "Trade, Employment Structure and Structural Transformation". Let's Talk Development (World Bank blog). 11 November 2010. https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/trade-employment-and-structural-transformation.

McMillan, Margaret, Dani Rodrik and Íñigo Verduzco-Gallo. 2014. Globalization, Structural Change and Productivity Growth, with an Update on Africa. World Development 32–11 :63.

McMillan, Margaret, Dani Rodrik, Claudia Sepúlveda. 2017. "Structural Change, Fundamentals and Growth: A Framework and Case Studies". NBER Working Paper 23378.
Melitz, Marc J. 2003. "The Impact of Trade on Intra-Industry Reallocations and Aggregate Industry Productivity". Econometrica 1725–1695 :(6)71.

Mouelhi, Rim. 2007. "Impact of Trade Liberalization on Firms' Labour Demand by Skill: The case of Tunisian Manufacturing". Labour Economics 563–539 :(3)14.

Mouelhi, Rim and Monia Ghazali. 2020. "Structural Transformation in Egypt, Morocco and Tunisia: Structure, Drivers and Constraints". Economics London: Palgrave Macmillan.

Lin, Justin and Jiajun Xu. 2016. "Applying the Growth Identification and Facilitation Framework to the Least Developed Countries: The Case of Uganda". UNDESA CDP Background Paper 32.

Loewe, Markus. 2013. "Industrial Policy in Egypt 2011–2004". German Development Institute Discussion Paper 2013/13.

Mano, Rui and Marola Castillo. 2015. "The Level of Productivity in Traded and Non-Traded Sectors for a Large Panel of Countries". IMF Working Paper 48/15.

Marouani, Mohamed Ali and Rim Mouelhi. 2015. "Contribution of Structural Change to Productivity Growth: Evidence from Tunisia". Journal of African Economies 132–110 :(1)25.

Marouani, Mohamed Ali and Michelle Marshalian. 2020. "Winners and Losers in Industrial Policy 2.0". WIDER Working Paper 21/2020.

Marshall, Alfred. 1890. Principles of Economics. London: Macmillan and Co.

McKenna, John. 2017. "The Middle East's Start-up Scene – Explained in Five Charts". World Economic Forum blog. 17 May 2017. https://www.weforum.org/agenda/05/2017/what-you-need-to-know-about-the-middle-easts-start-up-scene-in-five-charts/.

McKinsey. 2018. The Future of Jobs in the Middle East. Report for the World Government Summit.

McMillian, Margaret, Karen Horn Welch,

North, Douglass Cecil. 1991. "Institutions". Journal of Economic Perspectives 112–97 :(1)5.

Ocampo, José Antonio, Codrina Rada, and Lance Taylor. 2009. Growth and Policy in Developing Countries: A Structuralist Approach. New York: Columbia University Press.

OECD (Organisation for Economic Cooperation and Development). 2008. "Jordan's Industrial Policy". Presentation by Dr. Jamal Mahasneh at MENA–OECD Investment Program Manama, Bahrain 19–18 November 2008.

¬———. 2018. Deauville Partnership – Compact for Economic Governance, Stocktaking Report: Egypt.

———. 2020a. Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives.

¬———. 2020b. Changing Laws and Breaking Barriers for Women's Economic Empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia.

———. 2021. Regional Integration in the Union for the Mediterranean: Progress Report.

Ostry, Jonathan D., Andrew Berg and Charalambos G. Tsangarides. 2014. "Redistribution, Inequality and Growth". IMF Staff Discussion Note 02/14.

Oxford Business Group. 2014. "New Investment Law to Provide Economic Boost for Jordan". https://oxfordbusinessgroup.com/overview/laws-attraction-enactment-new-laws-enhance-investment-and-economic-of Transition and Institutional Change 61–25 :(1)29.

Moghadam, Valentine M. 2008. "Feminism, Legal Reform and Women›s Empowerment in the Middle East and North Africa". International Social Science Journal 16–9 :(191)59.

Ministry for Trade and Industry (of the Government of Egypt). 2006. Egypt Industrial Development Strategy – the Engine of Growth.

Morrar, Rabeh and Faiz Gallouj. 2016. "The Growth of the Service Sector in Palestine: the Productivity Challenge". Journal of Innovation Economics (1)19 204–179.

Moroccan Ministry of Finance. 2016. The Maritime Transportation of Goods in Morocco: Evolution and Prospects.

Musette, Mohammed Saïb.2016. "Brain Drain from the Southern Mediterranean". European Institute of the Mediterranean website. www.iemed.org/publication/brain-drain-from-the-southern-mediterranean/.

Nabli, Mustapha Kamel. 1980. "Alternative Trade Policies and Employment in Tunisia". In Trade and Employment in Developing Countries, Volume 1: Individual Studies, edited by Anne O. Krueger, Hal B. Lary, Terry Monson, and Narongchai Akrasanee, 498–435. Chicago: University of Chicago Press.

Nedelkoska, Ljubica and Glenda Quintini (2018). "Automation, Skills Use and Training". OECD Social, Employment and Migration Working Paper 202.

———. 2008. “Industrial Policy: Don’t Ask Why, Ask How”. Middle East Development Journal 29–1 :(1)1.

———. 2013. “The Past, Present and Future of Economic Growth”. Challenge 39–5 :(3) 57.

———. 2016. “Premature Deindustrialisation”. Journal of Economic Growth 33–¬1:(1)21.

———. 2018. New Technologies, Global Value Chains and the Developing Economies. Pathways for Prosperity Commission Background Paper Series 1.

Ross, Michael L. 2008. “Oil, Islam and Women”. American Political Science Review 123–107 :(1)102.

Rijkers, Bob, Hassen Arouri, Caroline Freund and Antonio Nucifora. 2014. “Which Firms Create the Most Jobs in Developing Countries? Evidence from Tunisia”. Labour Economics 31(C): –84 102.

Rijkers, Bob, Caroline Freund and Antonio Nucifora. 2017. “All in the Family: State Capture in Tunisia”. World Bank Policy Research Working Paper 6810.

Said, Monia, Ha Joon Chang and Khaled Sakr. 1995. “Industrial Policy and the Role of the State in Egypt: Relevance of the East Asian Experience”. IDRC Working Paper 9514.

Samet, Kaies. 2014. “La fuite des cerveaux en Tunisie – Evolution et effets sur l’économie tunisienne”. Fuites et migration 138–1307:123.

environment0-

———. 2018. “Algeria›s Industrial Policy of Small Business Creation and Local Integration”. https://oxfordbusinessgroup.com/overview/productivity-boost-industrial-policy-focuses-facilitating-small-business-creation-and-raising-local

Parschau, Christian and Jostein Hauge. 2020. “Is Automation Stealing Manufacturing Jobs? Evidence from South Africa’s Apparel Industry”. Geoforum 131–120 :115.

Piveteau, Alain and Éric Rougier. 2011. “The Trompe l›œil Return to Industrial Policy”. Revue Tiers Monde –177 :208 4 192.

Porter, Michael E. 1998. Clusters and the New Economy of Competition. Harvard Business Review 90–77 :(6) 76.

Ravindran, Ravindran and Suresh Babu M. 2021. “Premature Deindustrialization and Income Inequality in Middle-income Countries.” WIDER Working Paper 8/2021.

Robertson, Raymond; Drusilla Brown, Gaëlle Pierre, and María Laura Sanchez-Puerta. 2009. Globalization, Wages, and the Quality of Jobs: Five Country Studies. Washington, D.C: World Bank.

Rodrik, Dani. 2004. “Industrial Policy for the Twenty-first Century”. https://ssrn.com/abstract=617544.

———. 2006. “Understanding South Africa›s Economic Puzzles”. CID (Center for International Development at Harvard University) Working Paper 130.

———. 2021a. “Container Shipping in Times of COVID19-: Why Freight Rates Have Surged and Implications for Policymakers”. UNCTAD Policy Brief 84.

———. 2021b. World Investment Report 2021.

———. 2021c. COVID19- and Tourism: an Update.

UNIDO (United Nations Industrial Development Organization). 2021. World Manufacturing Production: Statistics for Quarter I 2021.

Vidican-Auktor, Georgeta and Tina Hahn. 2017. The Effectiveness of Morocco’s Industrial Policy in Promoting a National Automotive Industry.

Wike, Richard and Bruce Stokes. 2018. “In Advanced and Emerging Economies Alike, Worries About Job Automation”. Pew Research Center Report, 13 September.

World Bank. 2015. Jobs or Privileges: Unleashing the Employment Potential of the Middle East and North Africa.

———. 2016a. Lebanon Economic Monitor: A Geo-economy of Risks and Rewards.

¬———. 2016b. The World Development Report 2016: Digital Dividends.

———. 2017. MENA Economic Monitor: ¬The Economics of Post-Conflict Reconstruction in MENA. April.

———. 2018. MENA Economic Update: A New Economy for the Middle East and North Africa. October.

Selwaness, Irene and Chahir Zaki. 2013. “Assessing the Impact of Trade Reforms on Informality in Egypt”. Economic Research Forum Working Paper 759.

Schumpeter, Joseph A. 1911. The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle.

Stiglitz, Joseph E. and Andrew Weiss. 1981. “Credit Rationing in Markets with Imperfect Information”. American Economic Review, 410–393(3) 71.

Stiglitz, Joseph. E. and Bruce C. Greenwald. 2015. Creating a Learning Society: A New Approach to Growth, Development and Social Progress. New York: Columbia University Press.

Stiglitz. Joseph. E. 2016. “Industrial Policy, Learning and Development”. WIDER Working Paper 2016.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2012. The Palestinian Economy: Macroeconomic and Trade Policymaking under Occupation.

———. 2014. “Trade and Industrial Policies in an Evolving Global Governance Regime”. Trade and Development Report. Chapter V.

———. 2017. Services and Structural Transformation for Development.

———. 2018. “Investment and New Industrial Policies”. World Investment Report 2020.

———. 2020. World Investment Report 2020.

———. 2019. MENA Economic Update: Reforms and External Balances. April.

———. 2019. The World Development Report: The Changing Nature of Work.

World Trade Organization. 1996. Trade Policy Review – Tunisia.
———. 2005. Trade Policy Review – Egypt.

———. 2015a. Trade Policy Review – Morocco.

———. 2015b. Trade Policy Review – Jordan.

———. 2016. Trade Policy Review – Tunisia.

———. 2018. Trade Policy Review – Egypt.

World Economic Forum. 2018. The Future of Jobs Report 2018.

———. 2020. The Future of Jobs Report 2020.

مكتب العمل الدولي
4 ، طريق موريلونس
CH-1211 جنيف 22 ، سويسرا